الجامعة اللبنانية
كليّة الحقوق والعلوم السياسية والإدارية
العمادة

الشغور الرئاسي في لبنان
بين الآليات الدستورية والواقعين الداخلي والاقليمي

رسالة ماستر ٢ في العلوم السياسية – بحثي

إعداد:

إليزابيت رزق الله

لجنة المناقشة:

الدكتور جورج شرف (الأستاذ المشرف)	رئيساً
الدكتور فيليب فارس	عضواً
الدكتور عادل خليفة	عضواً

بيروت – آذار ٢٠١٦

« Le trône n'est pas qu'un fauteuil vide. » *"العرش ليس مجرّد كرسي فارغ."*

François Guizot

أتوجّه بكامل الشّكر والتقدير من صميم القلب إلى كلّ من ساهم في إتمام هذه الرّسالة.

وأخصّ بالذّكر الدكتور جورج شرف، الأستاذ المشرف، والذي رافق مسيرتي الأكاديمية منذ السنة الأولى، فكان لي الموجّه والمدقّق والمشجّع؛

وإلى كلّ أساتذتي الذين رزعوا فكري وأنموه وأنضجوه، فها إنّه يعطي أولى ثماره؛

وإلى أصدقائي ورفاق الدرب،

وكلّ من كان لي سنداً بالفعل والقول والصّلاة.

الشّكر والحمد لله

إلـــى أبــي وأمّــي وأخــي

تصميم الرسالة

الجزء الأول: الشغور الرئاسي من المنظورين الدستوري والسياسي

الفصل الأول: الإطار النظري: رئيس الجمهورية اللبنانية في وجوده وفي غيابه

- قسم أول: رئيس الجمهورية اللبنانية: الهوية والدور
- قسم ثانٍ: إشكاليات سياسية حول المواد الدستورية لانتخاب الرئيس والشغور الرئاسي

الفصل الثاني: الأبعاد الداخلية والاقليمية لشغور الرئاسة الأولى 2014

- قسم أوّل: كباش القطبين الاقليميين بين التأجيج والتأجيل
- قسم ثانٍ: انقسام داخلي على سوريا... وفي سوريا
- قسم ثالث: الانقسام المسيحي-المسيحي وانعكاسه على انتخابات الرئاسة

الجزء الثاني: آليات تخطّي الشغور الرئاسي..أو تخطّي النظام

الفصل الثالث: حالات الشغور الرئاسي في لبنان قبل 2014: مقارنة في الأسباب والنتائج

- قسم أول: ظروف الشغور الرئاسي الداخلية والاقليمية
- قسم ثانٍ: "تسويات" تتعدّى الرئاسة في حالتي الشغور الطويل

الفصل الرابع: سيناريوهات انتخاب الرئيس اليوم

- قسم أوّل: انتخاب بقرار إقليمي
- قسم ثانٍ: انتخاب بقرار داخلي: مبادرات تحاكي الوضع الاقليمي
- قسم ثالث: تكتّل مسيحي يعيد خلط أوراق توازن القوى الداخلي

مقدّمة

يرتبط الشغور الرئاسي بحالة خلو سدة رئاسة الجمهورية، وهي الحالة التي يشهدها لبنان منذ أيار ٢٠١٤، تاريخ انتهاء ولاية الرئيس ميشال سليمان ومغادرته قصر بعبدا بدون تسليم مقاليد الرئاسة إلى خلفٍ له. وتحتلّ هذه الظاهرة أهمية كبرى في المشهد السياسي لكونها حالة فريدة من نوعها ومتكرّرة في آنٍ معاً:

هي فريدة لكون لبنان البلد الوحيد في العالم اليوم الذي يجاهد منذ عامين للبقاء والاستمرار بنظام سياسي "مبتور الرّأس"؛ وهي متكرّرة لكونها ليست المرّة الأولى التي يشهد لبنان حالة شغور رئاسي، وذلك منذ العهد الأوّل للاستقلال، مروراً بمحطّات عديدة، وصولاً إلى يومنا هذا.

فمنطق الهرمية السياسية، كما التراتبية الوظيفية والإدارية والعائلية والطّبيعية... كلّها تفترض وجود قائد ورئيس يتربّع على أعلى هذه الهرمية. وفي النظام السياسي الجمهوري، يشكّل شخص رئيس الجمهورية رمزاً لوحدة الدولة ولوحدة قرارها؛ وهو يمثّلها ويجسّد حضورها في المحافل الدولية، ووجوده مرادف لوجودها ولاستمرارها.

وأهمية الرئيس في لبنان كرمز للوحدة الوطنية تتعدّى الشعار الفلسفي والنصّ الدستوري، لترتبط بمسألة جوهرية في تكوين الدولة اللبنانية واستقلالها. فالطّبيعة المجتمعية المتعدّدة الطوائف تنعكس على المستوى السياسي تعدّدية في الصّيغة الطائفية، ولكن من ضمن وحدوية المؤسسات السياسية من جهة؛ وأحادية على مستوى رئاسة الدولة من جهة أخرى. ويعبّر ذلك عن رغبة الطوائف بالعيش سوياً في وطن واحد، المتمثّلة عملياً من خلال انتخاب رئيس الجمهورية بأكبر أكثرية ممكنة من ممثّلي الشّعب –النوّاب– تقترب في مرّات عدّة من شبه الإجماع النيابي.

وإذا كان الإجماع بحدّه الأقصى، أو توافق الأكثرية الأوسع بالحدّ الأدنى، يوصل الرئيس ويضعه بمنزلة ممثّل الدولة الجامعة بكلّ طوائفها ومذاهبها، لا يمكن أن يأتي الرئيس من خارج هذه المنظومة الطائفية، ولا

يُسقط "بالمظلّة". بل من هذه المنظومة التعدّدية يخرج، وهو بالتالي ينتمي حكماً إلى إحدى هذه الطوائف – وهو ماروني منذ الاستقلال، عرفاً لا دستورياً.

من هنا، توازي أهمية وجود رئيس الجمهورية–الرأس الدستوري للنظام السياسي ورمز الدولة، أهمية وجود رئيس الجمهورية–الماروني عرفاً والجامع للطوائف المجتمعية على رأس الهرم السياسي.

انطلاقاً من ذلك، لا يسعنا تناول مسألة الشغور الرئاسي من خارج فلسفة الرئاسة وأهميتها، ليس فقط على المستوى الدستوري فحسب، بل أيضاً على المستوى الطائفي والسياسي ككلّ. وممّا لا شكّ فيه أنّ غياب الرئيس يرتدّ سلباً على كافّة هذه المستويات التي ترتبط بها الرئاسة اللبنانية، وعلى الأدوار المناطة بشخص الرئيس.

هذا من ناحية أهمية وجود الرئيس. أمّا في خلفيات وأسباب الشغور، فلقد اعتبر البعض أنّ الشغور الرئاسي مردّه حصراً مقاطعة بعض الكتل النيابية –لمصالح خاصّة وضيّقة– جلسات الانتخاب الرئاسية، بهدف تطيير النصاب الدستوري ومنع التئام المجلس كهيئة انتخابية. وإن كان ذلك صحيحاً في الظاهر لناحية عدم تأمين النصاب وتأجيل جلسات الانتخاب لعشرات المرّات المتتالية، غير أنّ ذلك الإعتبار فيه بلا شكّ الكثير من التبسيط –إن لم نقل السطحية والسذاجة– وذلك لكون عملية انتخاب الرئيس في لبنان تتخطّى المسألة التلقائية الآلية المرتبطة حصراً بفعل إدلاء النوّاب أصواتهم داخل صندوقة الاقتراع. فعند الامعان في التشعّبات السياسية في لبنان والارتباطات السياسية والطائفية للنوّاب، ترتسم أمامنا منظومة واسعة ذات أبعاد داخلية وخارجية على حدّ سواء.

بناءً على ذلك، ولدراسة ظاهرة الشّغور وتأطيرها من كامل جوانبها، لا بدّ من الأخذ بعين الاعتبار على المستوى الداخلي الطبيعة التعددية الطائفية في التكوين المجتمعي والتي تنعكس بدورها على التوازنات السياسية؛ وذلك إلى جانب طبيعة النظام السياسي اللبناني، في النصّ الدستوري كما في العرف السياسي. كما يفرض الواقع السياسي اللبناني عدم إهمال دور الأطراف الخارجية –ولا سيما الاقليمية منها– وتأثيرها على كافّة استحقاقات الداخل وموازين القوى فيه، أكان لناحية ارتباط هذه الأطراف باللاعبين السياسيين

الداخليين ورعايتها لهم؛ أو لناحية المصالح السياسية الخاصّة بهذه الأطراف في المنطقة ككلّ، وفي لبنان بشكل خاصّ.

ومما لا شكّ فيه أنّه وبعد عامين من الشغور الرئاسي، وتأجيل مواعيد جلسات الانتخاب مرّة بعد مرّة؛ فضلاً عن تكرار الشغور الرئاسي في استحقاقين رئاسيين متتاليين في العام ٢٠٠٧-٠٨ والعام ٢٠١٤، طُرحت الكثير من التساؤلات حول ما إذا بات إتمام انتخاب الرئيس في لبنان يشكّل معضلة سياسية دائمة، وحول إذا ما بات الشغور الرئاسي بنتيجة ذلك ممرًّا لا مفرّ منه عند كلّ استحقاق.

أمام هذا الواقع، لا بدّ من التعمّق في ظاهرة الشّغور ومعرفة مكامن الخلل في عملية إتمام الانتخابات الرئاسية التي أدّت إلى الشغور بالأساس، ومحاولة طرح عدد من الحلول الممكنة لإعادة تقويم هذه الحالة "الشاذّة" المستمرّة، وذلك انطلاقاً من الإشكالية الرئيسيّة التالية:

ما هي الأسباب الداخلية والاقليمية التي تحول دون انتخاب رئيس للجمهورية اللبنانية اليوم؟ وما هي السيناريوهات المحتملة للخروج من دوامة الشغور الرئاسي؟

تحمل هذه الإشكالية الرئيسية بدورها عدداً كبيراً من الإشكاليات الفرعية التي تنبثق من كافّة الأبعاد المرتبطة بموضوع الشّغور في لبنان:

- من هو رئيس الجمهورية في لبنان؟ وماذا يمثّل وجوده، وبموازاة ذلك إلامَ يؤدّي غيابه في النظام السياسي وعمل المؤسسات الدستورية؟
- هل الدستور واضح لجهة آلية انتخاب رئيس الجمهورية؟ وأين يقف الدستور من حالة الشغور الرئاسي؟
- ما هي العلاقة بين البعد الداخلي اللبناني، بتوازناته وانقساماته الطائفية والسياسية، والبعد الخارجي الاقليمي؟ وما مدى ترابط موازين القوى الداخلي والخارجي؟

- وعليه، إلى أي مدى تنعكس الأوضاع الاقليمية المتفجّرة، وفي مقدّمتها الأزمة المستمرة في سوريا، على الانقسامات السياسية الداخلية في لبنان؟ وأين القوى الاقليمية الرئيسية من الشغور الرئاسي في لبنان؟
- إلى أيّ مدى يمكن الموازنة بين ميزان القوى الاقليمي وميزان الرئاسة في لبنان: فإذا كان الانقسام الخارجي يولّد انقساماً داخلياً وشغوراً، هل يمكن الاعتبار أنّ أي إنهاء لهذا الانقسام –باتّفاق أو بحسم– ينهي حكماً حالة الشغور؟
- أين المسيحيين من منظومة موازين القوى هذه؟ هل هم فعلاً سبباً لشغور الموقع المسيحي الأول في النظام اللبناني؟ وهل من الممكن أن يكون مفتاح الرئاسة بيدهم؟

للإجابة عن هذه الإشكاليات، لا بدّ من الانطلاق من السياق المنطقي والبسيط للمنهج التحليلي الذي يُلخّص بمعادلة أسباب/نتائج Causes/Effets، للبحث في هذه الحالة عن الأسباب بهدف بلوغ الحلول Causes/Solutions. من هنا كان الاتّجاه إلى فصل الدراسة إلى قسمين، بحيث تُرسم منظومة الأسباب في القسم الأول، وصولاً إلى وضع سيناريوهات الحلول الممكنة في القسم الثاني، وتحديداً الفصل الأخير.

ويقترن المنهج التحليلي بالمنهج المنتظمي Systémique، الذي يلعب دور الجامع والرابط المنطقي والعلمي لسياق التحليل في الدراسة، خاصّةً وأننا في طور البحث في مسألة سياسية داخلية في النظام السياسي اللبناني، ولكن لها أبعاد وارتباطات خارجية متعددة. وبالتالي تبرز أهمية هذا المنهج في توضيح وتظهير خارطة العلاقات والتفاعلات السياسية بين المجالين الداخلي–اللبناني والخارجي–الاقليمي، وفيما بين مكوّنات كلّ مجال.

وممّا لا شكّ فيه أنّ اقتران المنهج التحليلي بالمنهج المنتظمي قد أضاف طابعاً علمياً على موضوع الدراسة، سيّما وأنّه يساعد في وضع العديد من المعادلات والرسومات البيانية التي ترصد الثوابت والمتغيرات المتعلّقة بمعادلة دينامية/جمود التي تسبّبت بالشّغور الرئاسي من جهة؛ ورسم أكثر من سيناريو إفتراضي يدرس في

كلّ حالة إحتمال تحوّل موازين القوى من الجمود إلى دينامية/حركة تعيد إطلاق عجلة النظام السياسي عبر انتخاب رئيس للجمهورية.

تبقى هذه المسألة نسبيّة وليست "رياضيات" مطلقة، وبالتالي هي خاضعة لقاعدة النسبية. فالمعادلات والتحليلات التي تطرحها هذه الدراسة مبنيّة على المعطيات المتوفّرة إلى تاريخ الكتابة، ومن الممكن أن تطرأ أحداث ومستجدّات في المستقبل من شأنها أن تضع معادلاتنا إمّا في إطار التّأكيد والتطبيق، أو في إطار النقض. كما قد تظهر معادلات غير متوقّعة من خارج السياق الذي سوف نرسمه، تبعاً للتطوّرات على الساحتين الداخلية والاقليمية.

بموازاة المنهجين المذكورين، تظهر الحاجة إلى الاستعانة بالمنهجين التاريخي والمقارن، ذلك لأنّ موضوع الشغور الرئاسي اليوم ليس حالة معزولة في الزمان. وبالتالي لا بدّ من رسم السياق الكامل لهذه الظاهرة المتكررة، واستنباط العوامل والمتغيرات الداخلية والاقليمية المحيطة بكلّ حالة. أمّا المقارنة فتسمح باستنتاج أهمية العوامل المؤثّرة في الشّغور، عبر رصد تكرارها في كلّ حالة. وقد اعتمدنا في المقارنة أيضاً معيار مدّة الشّغور، فسوف نميّز بين الشّغور الطويل المدى والشغور القصير، وذلك بهدف محاولة استقراء السيناريوهات المحتملة لإنهاء الشغور القائم اليوم، وهو بلا شكّ يقع في خانة الشغور الطويل الأمد.

تبحث هذه الدراسة في فصلها الأوّل عن ماهية الشغور الرئاسي بكافّة أوجهه، الدستورية والوطنية والسياسية والطائفية... وتعتمد لهذه الغاية أسلوب التعريف اللّغوي والقانوني الدقيق لمصطلح الشغور وتمييزه عن باقي المصطلحات المرادفة، لا سيما مصطلح الفراغ الشّائع في الوسطين الإعلامي والسياسي.

كما وتحاول هذه الدراسة أن تظهر مفاعيل الشّغور الرئاسي في لبنان وامتداداته، من خلال التعمّق بأهمية وجود رئيس الجمهورية وأدواره وهويّته، انطلاقاً من كون الشغور يعكس حالة عدم وجود رئيس الجمهورية. فبالرّغم من محدودية ذكر الشّغور وحالة خلوّ سدّة الرئاسة في النصّ الدستوري، كما في الأدب السياسي المنشور ودراسات الفقه الدستوري، سوف نستنبط تعريفات الشّغور الرئاسي انطلاقاً من ضدّه ومن "ما ليس هو عليه". وكون ترتدي هوية رئيس الجمهورية، كما ذكرنا، أبعاداً تتعدّى النصّ الدستوري، فكذلك هي الحال

إذاً بالنسبة للشّغور الرئاسي وانعكاسه دستورياً ومؤسساتياً على عمل السّلطات السياسية ووظائفها؛ وسياسياً على حالات الانقسام العمودي والتشرذم الداخلي؛ وإقليمياً على الصراعات بين المحاور الاقليمية ومكانة لبنان في سياساتها الخارجية؛ وطائفياً على حالة المسيحيين في علاقة زعمائهم السياسيين فيما بينهم، كما وفي علاقتهم مع الأطراف الطائفية والسياسية الأخرى.

وبالاتّجاه ذاته، يغوص الفصل الثاني في البحث عن الأسباب السياسية لشغور العام ٢٠١٤، وذلك على المستويات الثلاث: الصراع الاقليمي؛ والارتباط اللبناني بالأزمات المجاورة، وتحديداً بالأزمة السوريّة، على ضوء العلاقات المميزة التي سادت بين الدولتين على مدى عقود من الزمن؛ والانقسام المسيحي–المسيحي.

هذا في ما يخصّ الجزء الأول. أمّا الجزء الثاني، فهو ينقسم بدوره أيضاً إلى فصلين:

يذهب الفصل الثالث إلى دراسة حالات الشغور السابقة لشغور العام ٢٠١٤، ويركّز بشكل أساسي على حالات أربعة: شغور العام ١٩٥٢، والعام ١٩٨٨، و١٩٨٩، و٢٠٠٧. ويعتمد في ذلك تصميم يراعي معايير التحليل المتعددة، انطلاقاً من التمييز بين العوامل الخارجية والداخلية في كلّ حالة، مع محاولة لإظهار درجة تأثير موازين القوى المتعددة على التسبب بحالة الشغور في كلّ مرّة؛ كما التمييز بين حالتي الشغور القصير المدى، وتلك الطويل المدى، من ضمن سياق عرض سبل الخروج من الشغور وظروف انتخاب رئيس الجمهورية الجديد، دون إغفال أهمية وثيقة الوفاق الوطني في العام ١٩٨٩، واتّفاق الدوحة لعام ٢٠٠٧.

أمّا الفصل الأخير، فيمزج ما بين الواقع والإفتراض، وذلك لكون سيناريو الخروج من الشغور اليوم ليس مكتملاً بعد. وبالتالي، كان لا بدّ من استشراف وتحليل المبادرات المطروحة لانتخاب الرئيس، كما وطرح سيناريوهات رديفة محتملة، مع الحفاظ على الأبعاد الثلاثة: الإقليمي، والوطني، والمسيحي.

وممّا لا شكّ فيه أنّ الفصل الأخير شكّل التحدّي الأكبر لإتمام هذه الرسالة، بموضوعية وأكبر قدر من الواقعية. إن موضوع دراستنا هو من المواضيع السياسية الراهنة، وبالتالي فإن التفاصيل المرتبطة به لا تزال إلى حدّ كبير محصورة بالأخبار والتحاليل الصحفية، مع كل ما تطرحه من تطورات ومستجدات يومية سريعة تُحيط به، أكان داخلياً أو في محيطنا الإقليمي، وهذا ما يجعل من محاولتنا تحليل اسباب الشغور الرئاسي، وطرح المخارج الممكنة له، أكثر صعوبة سيما وأننا قد نكون في سباقٍ مع الوقت، نلتقط ما يصل الينا من احداثٍ يومية ونبني عليها تحليلاتنا من المنظور الآني. وقد حاولنا التعويض عن غياب المسافة الزمنية عن الحدث موضوع الدراسة من خلال السياق التاريخي للشّغور الذي نستعرضه بشكل أساسي في الفصل الثالث.

وتبرز الأهمية العلمية لهذه الدراسة من خلال المقابلة التي تقيمها ما بين الدستور والنظام السياسي من جهة، وحقائق الواقع السياسي الداخلي والاقليمي من جهة ثانية، وذلك من خلال توصيف وتحليل حالة الشغور الرئاسي واستنباط كافة السيناريوهات للتعامل معها على ضوء موازين القوى القائمة في الداخل والخارج.

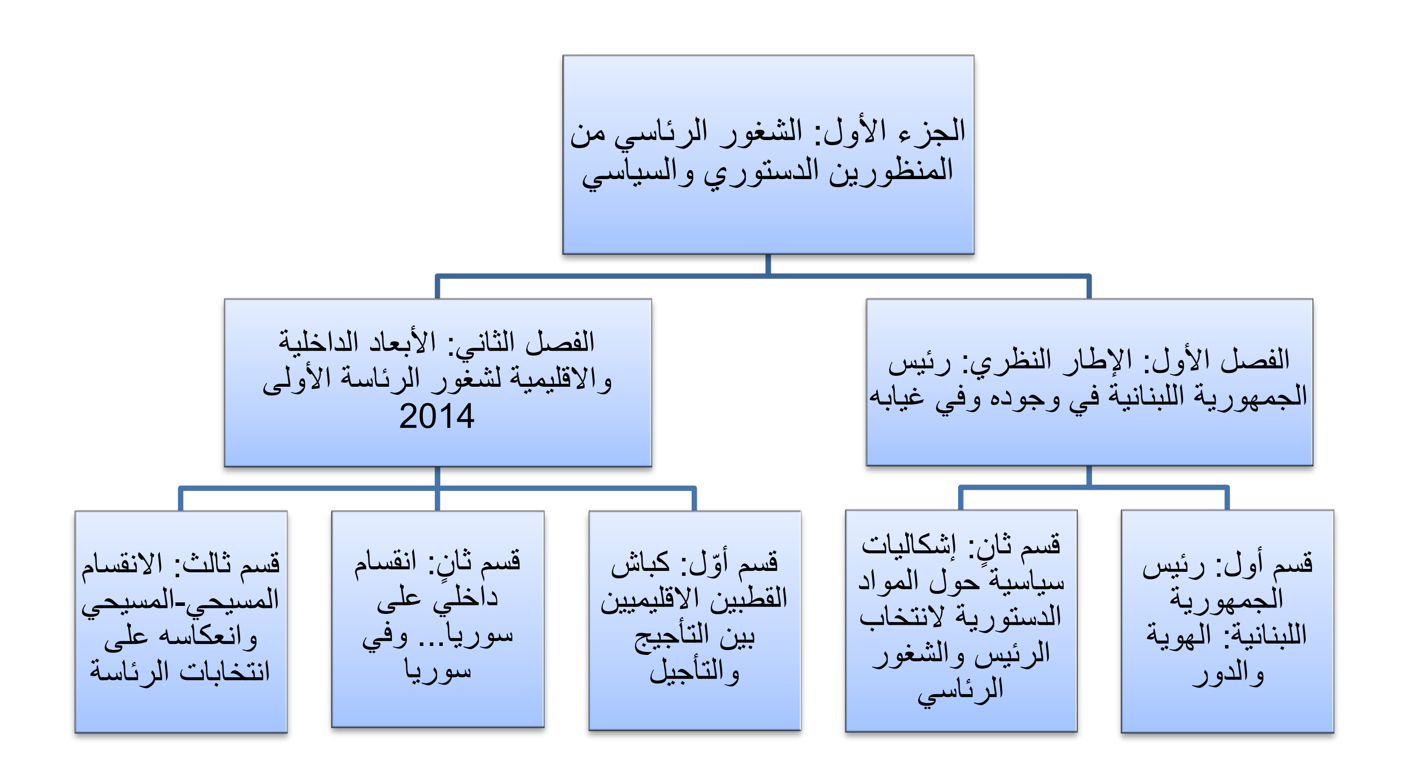
وإذ يُعتبر الشغور الرئاسي "ملفّ الساعة" والحدث الأبرز على الساحة اللبنانية الداخلية، يدفع هذا الواقع بأي باحث إلى مراقبة دقائقه ومحاولة تأطيره ضمن الأبعاد الدستورية والسياسية. فتساهم هذه الدراسة عملياً في الإضاءة على ظاهرة إشكالية متكررة في تاريخ لبنان المستقلّ، وفهم مسبّباتها واحتمالاتها وإمكانيات الخروج منها. هذا وتتناول الرّسالة بشكل أساسي الشّؤون السياسية المتسارعة والمعطيات الداخلية والاقليمية المتوفّرة، وبالتالي تضيء على مسألة تحتاج إلى المزيد من التعمّق فيها من جوانب أخرى كالجانب الدستوري والقانوني في دراسات لاحقة.

الجزء الأول: الشغور الرئاسي من المنظورين الدستوري والسياسي

ليس هناك من دولة بلا رأس: فلا مملكة بلا ملك، ولا إمارة بلا أمير، ولا جمهورية بلا رئيس. ويأتي دور الدستور في هذا الإطار لتحديد آلية تبوّء مركز الرئاسة، ومن ثمّ صلاحياتها وأدوارها؛ فيحرص على إتمام عملية انتقال السلطة من شخص إلى آخر ضمن الموجبات القانونية والشرعية الضرورية لأي حكم. أمّا غياب رأس الدولة فهو بنظر كلّ الدساتير، حالة استثنائية غير طبيعية، غالباً ما تكون مؤقّتة وقصيرة يعمد خلالها اللاعبون السياسيون على إيجاد شخص جديد لتسلّم مقاليد الرئاسة.

يقترب لبنان، مع إتمام هذه الدراسة، أكثر فأكثر من إطفاء شمعة عامه الثاني بلا رئيس للجمهورية. فمنذ ليل الخامس والعشرين من أيار ٢٠١٤، أقفلت أبواب قصر الرئاسة الأولى في بعبدا وراء الرئيس ميشال سليمان، ولا تزال مقفلة. وفي حين ينصّ الدستور على آلية انتخاب رئيس الجمهورية في فترة زمنية محدّدة، لا تزال هذه العملية غير قريبة من بلوغ خواتيمها السعيدة.

فما هي أسباب الشغور الرئاسي منذ أيار ٢٠١٤؟ ولماذا يفشل مجلس النوّاب في انتخاب رئيس للدولة؟ أسئلة سوف نحاول الإجابة عنها في هذا القسم الأول من دراستنا. وقبل الشروع في البحث عن أسباب الشغور الرئاسي في الفصل الثاني، نبدأ أوّلاً بالتعرّف على شخص رئيس الجمهورية اللبنانية للتوقّف عند أهمية وجوده، ومحاذير غيابه الدستورية والسياسية والوطنية.



الجزء الأول: الشغور الرئاسي من المنظورين الدستوري والسياسي
الفصل الأول: الإطار النظري: رئيس الجمهورية اللبنانية في وجوده وفي غيابه
الفصل الثاني: الأبعاد الداخلية والاقليمية لشغور الرئاسة الأولى 2014
قسم أول: رئيس الجمهورية اللبنانية: الهوية والدور
قسم ثانٍ: إشكاليات سياسية حول المواد الدستورية لانتخاب الرئيس والشغور الرئاسي
قسم أوّل: كباش القطبين الاقليميين بين التأجيج والتأجيل
قسم ثانٍ: انقسام داخليٍ على سوريا... وفي سوريا
قسم ثالث: الانقسام المسيحي-المسيحي وانعكاسه على انتخابات الرئاسة

الفصل الأول: الإطار النظري: رئيس الجمهورية اللبنانية في وجوده وفي غيابه

يذهب الفصل الأوّل في اتّجاهين: أوّل يغوص في دراسة كامل جوانب الرئاسة اللبنانية، مع ما ترتديه من أدوار وصفات في الدستور، وما يضفي عليها العرف من خصائص ورمزيات؛ وثانٍ يستعرض آلية انتخاب رئيس الجمهورية، بحثاً عن الشوائب المحتملة التي يمكن أن تشكّل عائقاً أمام إتمام عملية الانتخاب، أو حجّةً لإطالة عمر الشغور الرئاسي.



القسم الأوّل: رئيس الجمهورية اللبنانية: الهوية والدور

يستقي النظام اللبناني قواعده من مصدرين لا يقلّان عن بعضهما في الأهمية هما الدستور والعرف. وتنعكس هذه الازدواجية على رئيس الجمهورية في هويته وأدواره: فهو من جهة رمز الوطن، يسمو فوق السلطات، يقوم حَكماً فيما بينها، ويوفّق بين الأطراف السياسية؛ ومن جهةٍ أخرى، يحمل الرئيس هويّة طائفية، كشرطٍ من شروط وصوله لمركز الرئاسة، وكممثّلٍ لطائفته في السلطة.

فقرة أولى: هوية الرئيس اللبناني في الإطار الدستوري والعرف السياسي

تختلف هوية رئيس الجمهورية ما بين النصوص الدستورية والعرف السياسي. فهما، وإن تعارضا في بعض الجوانب، يكمّلان المواصفات الدستورية والسوسيولوجية لكلّ من يرغب في بلوغ المركز الأرفع والأعلى في هرمية الدولة اللبنانية.

- بند أوّل: مكانة رئيس الجمهورية في الدستور اللبناني وأهلية الترشح

يحدّد الدستور اللبناني طبيعة النظام السياسي بأنّه جمهوري ديمقراطي برلماني[١]. وتفترض الجمهورية أن يمسك بزمام السّلطة أشخاص منتخبون من قبل الشّعب، أو من قبل ممثّلين عن الشّعب، وأن يكون رأس الدّولة رئيساً للجمهورية –منتخباً كان أو مسمّى– وليس ملكاً وراثياً.[٢] وتتأكّد ديمقراطية هذه الجمهورية بكون

---

[١] تنصّ الفقرة "ج" من مقدّمة الدستور اللبناني التي أُضيفت في العام ١٩٩٠ بموجب اتّفاق الطائف: "لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية، تقوم على احترام الحريات العامة وفي طليعتها حرية الرأي والمعتقد، وعلى العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمايز أو تفضيل."

[٢] تعريف معجم أوكسفورد البريطاني لمصطلح "جمهورية" – "Republic":

الشّعب هو مصدر السّلطات[١]، وهي ديمقراطية تمثيلية أو نيابية[٢] عبر ممارسة الشّعب لحقّ الاقتراع وانتخابه نوّاباً، يقومون هم بدورهم بانتخاب رئيس الجمهورية في النّظام البرلماني[٣].

وتجلّت برلمانية النظام اللبناني عبر اعتماد مبدأ فصل السّلطات المرن[٤]، وعبر ثنائية السّلطة الإجرائية ما بين رئيس الجمهورية والحكومة. هذه الثنائية تأخذ أساسها من كون الحكومة مسؤولة سياسياً أمام البرلمان، فيما رُفعت المسؤولية عن موقع رئاسة الجمهورية[٥] الذي خصّه الدستور بمكانة رفيعة تسمو ما فوق السلطات السياسية، إلى مستوى الدولة والوطن.

فرئيس الجمهورية "هو رئيس الدولة ورمز وحدة الوطن. يسهر على احترام الدستور والمحافظة على استقلال لبنان ووحدته وسلامة أراضيه وفقاً لأحكام الدستور" (المادة ٤٩ من الدستور اللبناني). يحتلّ بالتالي رئيس الجمهورية مكانة الحارس والضّامن للدستور[٦]، ويجسّد في شخصه استمرارية وديمومة الدولة اللبنانية[٧]. من هذا المنطلق، ينعكس عدم وجود الرئيس تهديداً للدستور، وتقويضاً لوحدة الوطن واستقلاله، وتهديداً للاستقرار لكونه "الثّابت" الوحيد في الدينامية العملانية للنظام السياسي المعرّض دائماً للأزمات.

A state which supreme power is held by the people and their elected representatives, and which has an elected or nominated president rather than a monarch. http://www.oxforddictionaries.com/

[١] الفقرة "د" من مقدّمة الدّستور اللبناني: "الشعب مصدر السلطات وصاحب السيادة يمارسها عبر المؤسسات الدستورية."

[٢] فؤاد بيطار، **القانون الدستوري والمؤسسات السياسية**، – ، بيروت، الطبعة الرابعة ٢٠٠٤، ص ١٦٥.

[٣] بخلاف النظام الرئاسي حيث يتمّ انتخاب رئيس الجمهورية مباشرةً من قبل الشعب وليس من قبل البرلمان. أنظر: نزيه رعد، **الأنظمة السياسية**، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، ٢٠١٢، ص ١٢٨–١٢٩.

[٤] الفقرة "هـ" من مقدّمة الدستور: "النظام قائم على مبدأ الفصل بين السلطات وتوازنها وتعاونها."

[٥] المادة ٦٠ من الدستور اللبناني (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٩٤٧/١/٢١): "لا تبعة على رئيس الجمهورية حال قيامه بوظيفته إلا عند خرقه الدستور أو في حال الخيانة العظمى (...)".

[٦] ميشال عيد قليموس، **الثغرات الدستورية في دور وصلاحيات رئيس الجمهورية اللبنانية في الدستور اللبناني دراسة مقارنة**، مكتبة صادر ناشرون – المنشورات الحقوقية صادر، لبنان، ٢٠١٢، ص ٢٦–٢٧.

[٧] أنور الحجّار، **قراءة في الدستور اللبناني**، مكتبة صادر ناشرون – المنشورات الحقوقية صادر، لبنان، ٢٠٠٦، ص ٦٨.

ينبع هذا الثبات أولاً، من الحصانة التي منحها الدستور لرئيس الجمهورية، بحيث لا يمكن عزله أو إقالته قسراً من موقعه[١]، خلافاً للحكومة المعرّضة لسحب ثقة البرلمان منها، وللبرلمان الذي يحدد الدستور آلية حلّه. وبالتالي، يضمن من يصل إلى رئاسة الجمهورية استمراره في موقعه كامل مدّة ولايته الستّ سنوات. وتُعرف مدّة هذه السنوات باسم الرئيس، وتشكّل ما يسمّى "عهده"[٢]، "يقبض" فيه على أزمّة الحكم حالفاً اليمين على احترام الدستور والحفاظ على استقلال لبنان[٣].

كما وينبع ثانياً، من ضمان القانون لهالة رئيس الدولة وتحييده عن التراشق السياسي، من خلال المعاقبة بالسّجن لكلّ من يقدم على تحقير أو ذمّ رئيس الجمهورية[٤]، دون سواه من الشخصيات السياسية. تجعل هذه المكانة المميزة من رئيس الجمهورية بالدّرجة الأولى القائد المعنوي للبلاد[٥]، كرئيس للدولة وليس كرئيس سلطة في الدولة، فضلاً عن الصلاحيات العملية الممنوحة له بموجب الدستور.

هذه المكانة الرفيعة والهالة التي يحيط بها الدستور والقانون موقع رئاسة الجمهورية لا بدّ أن يلاقيها شخص الرئيس بصفاته الخاصّة التي من شأنها إمّا إعلاء اعتبار الرئاسة الأولى، أو فقدان الثقة الشعبية بقيادتها.

---

[١] Georges Charaf, *« Communautés et Etat, Communautés Dans l'Etat – le Cas du Liban »*, **Statut et Protection des Minorités : Exemples en Europe Occidentale et Centrale Ainsi que dans les Pays Méditerranéens**, Centre d'Etudes Européennes de l'Université de Szeged et de l'Université Jean MoulLyon III, Bruylant, Bruxelles, 2009, p. 321.

[٢] "كلمة "عهد"، التي يمكن أن يُستعاض عنها بكلمة "ولاية"، تدلّ مباشرةً على أننا ننظر إلى السّلطة عبر شخص رئيس الجمهورية: فهو لا يقوم فقط بوظيفة رئيس الدولة لمدّة ستّ سنوات، مدّة ولايته فقط، بل يجسّد السّلطة لمدّة ستّ سنوات، هي عهده!" خيرالله غانم، **الراديكالية في السياسة اللبنانية**، منشورات جامعة الروح القدس، الكسليك، طبعة ثانية منقّحة، ٢٠٠٧، ص ١٦.

وأيضاً: Edmond Rabbath, **La Constitution Libanaise Origines, Textes et Commentaires**, Publications de l'Université Libanaise Section des Etudes Juridiques, Politiques et Administratives, Beyrouth, 1982, pp. 294-297.

[٣] المادة ٥٠ من الدستور.

[٤] المادة ٣٨٤ فقرة ١، والمادة ٤٨٦ من قانون العقوبات. أنظر: أنور الحجّار، المرجع السابق.

[٥] عقل عقل، مداخلة من ضمن "وقائع المؤتمر السنوي الأول بعنوان صلاحيات رئيس الجمهورية بين النصّ الدستوري والممارسة السياسية"، الإدارة المركزية للجامعة اللبنانية، ٣١ كانون الثاني ٢٠١٤، **مجلّة الحقوق والعلوم السياسية**، العدد ٢٠١٤/١، الجامعة اللبنانية كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية، لبنان، ص ١٨٠-١٨١.

انطلاقاً من هذا، يتحتّم على الطامح إلى رئاسة الجمهورية اللبنانية أن يتحلّى ببعض المواصفات[1] التي تؤهّله إلى مرتبة "المرشّح الرئاسي".

ولم يتوسّع الدستور في تعداد مؤهّلات الرئيس العتيد، بل اكتفى بالإشارة إلى وجوب توفّر "الشروط التي تؤهله للنيابة وغير المانعة لأهلية الترشيح"[2]. وبالتالي تعيدنا هذه المادة إلى قانون الانتخاب، الذي يحدّد ضرورات وموانع الترشّح للنيابة. أمّا "الشّروط الإيجابية" فهي "أن يكون لبنانياً وأن يكون قد مضى على اكتسابه الجنسية اللبنانية عشر سنوات، ومقيّداً في القائمة الانتخابية، وأتمّ الخامسة والعشرين من عمره، ومتمتّعاً بحقوقه المدنية والسياسية ومتعلّماً"[3].

أمّا "الشروط السّلبية" التي ينصّ عليها قانون الانتخاب فهي منعت انتخاب رجال الجندية على اختلاف رتبهم وسلكهم، وموظّفي الفئتين الأولى والثانية، القضاة من جميع الفئات، وغيرهم من أشخاص القطاع العام[4]، إلّا المتقاعدين منهم أو المستقيلين قبل تاريخ الانتخاب ضمن المهل المحددة في القانون.

وتجدر الإشارة إلى أنّ عبارة "غير المانعة لأهلية الترشيح"، بالإضافة إلى غيرها من "الشّروط السلبية" قد ذُكرت صراحةً في النصّ الدستوري، على أثر التعديلات التي أدخلها القانون الدستوري الصادر في ٢١ أيلول ١٩٩٠. وربما يعود السبب إلى محاولة وضع إطار وهامش تحرّك لا يمكن تجاوزه في شروط الترشيح التي كانت عرضة للتغيير مع كلّ قانون جديد للإنتخابات. فرسم الدستور حدود هذا التبديل، وأزال التباس المهل: "لا يجوز انتخاب القضاة وموظفي الفئة الأولى، وما يعادلها في جميع الإدارات العامة والمؤسسات العامة

---

[1] يعددها د. عقل عقل كالتّالي: "رجل دولة، رجل قرار، مثال يُحتذى به، مقدام، صاحب كفّ نظيف، يتمتّع بشرعيّة شعبيّة"... المرجع نفسه، ص ١٨٧.

[2] المادة ٤٩ من الدستور، بعد تعديلها بموجب القانون الدستوري الصادر في ٢١-٩-١٩٩٠.

[3] المادة ٦ من قانون الانتخاب. أنظر: زهير شكر، **الوسيط في القانون الدستوري اللبناني: نشأة ومسار النظام السياسي والدستوري المؤسّسات الدستورية**، - ، لبنان، ٢٠٠٦، المجلّد الثاني، ص ٦٧٩.

[4] رؤساء البلديات المعيّنون في مراكز المحافظات، رؤساء إدارة مجالس إدارة المؤسّسات العامة ومديروها وأعضاؤها، القائمقامون ورؤساء اللجان البلدية المعينون، في مراكز أقضيتهم، رؤساء البلديات ونوابهم والمخاتير. أنظر: زهير شكر، المرجع نفسه، ص ٦٨٠.

وسائر الأشخاص المعنويين في القانون العام، مدة قيامهم بوظيفتهم وخلال السنتين اللتين تليان تاريخ استقالتهم وانقطاعهم فعلياً عن وظيفتهم أو تاريخ إحالتهم على التقاعد."[١]

انطلاقاً من ما تقدّم، يمكننا الإضاءة على بعض الملاحظات في هذا السياق:

- أوّلاً، في الوقت الذي يغيب فيه عن الدستور شرط الترشيح المسبق للرئاسة، ولا يتناول أي نصّ آخر[٢] مسألة الترشيح وآلياته، خلافاً للانتخابات النيابية، يصبح كلّ من تتوافر فيه شروط الأهلية، مرشّحاً ضمنياً لرئاسة الجمهورية.
- ثانياً، لم يستثنِ الدستور في تحديده لمدّة استقالة موظّفي القطاع العام، حالة الشّغور المسبق لرئاسة الجمهورية، أي قبل انتهاء مدّة الولاية[٣]، بنتيجة الوفاة أو الاستقالة أو المرض... وإذ يفترض بهؤلاء تقديم استقالتهم قبل أشهر من موعد الانتخاب، يتعذّر حينئذٍ انتخابهم في الحالات الاستثنائية من خارج المواعيد المتوقّعة للانتخابات الرئاسية.
- ثالثاً، بالرّغم من موانع الترشيح التي تطال بعض الأشخاص، كقائد الجيش وحاكم مصرف لبنان على وجه الخصوص، فإنّ إسمي شاغلي هذين الموقعين يتمّ تداولهما عند كلّ استحقاق كمرشّحين جديين. وقد تمّ بالفعل انتخاب أكثر من رئيس للجمهورية من هذه الخلفية،[٤] وذلك لإتمام هؤلاء شرطاً يتعدّى موانع "النصّ" إلى شرط العرف: الإنتماء إلى الطائفة المارونية.

---

[١] المادة ٤٩ من الدستور، بعد تعديلها بموجب القانون الدستوري الصادر في ٢١-٩-١٩٩٠.

[٢] وسيم منصوري، **مجلّة الحقوق والعلوم السياسية**، المرجع السابق، ص ٢٢١.

[٣] زهير شكر، **الوسيط في القانون الدستوري اللبناني: نشأة ومسار النظام السياسي والدستوري المؤسّسات الدستورية**، المرجع السابق، ص ٦٨٢.

[٤] وهذا ما حصل في انتخاب قائد الجيش العماد ميشال سليمان رئيساً في العام ٢٠٠٨ على أثر اتّفاق الدوحة. سوف نتوسّع بهذه الحقبة في الفصل الثالث.

- **بند ثانٍ: الرئيس الماروني: طائفية سياسية، ميثاق وصيغة**

استند النظام اللبناني منذ نشأته على ركيزتين: الدستور المكتوب الذي وُضع بإشراف الإنتداب الفرنسي عام ١٩٢٦، والتوافق العرفي الذي عُرف باسم "الميثاق الوطني" أو "ميثاق العيش المشترك" عام ١٩٤٣. ويعني مصطلح الميثاق "العهد pacte أو الشّرعة charte أو الاتفاق الذي تسمو فيه المنفعة العامة على المنافع الخاصة والذي لا رجعة فيه"[١].

اختلفت الآراء حول طبيعة الميثاق الوطني في لبنان، فمنهم من اعتبره "اتّفاق شرف" Gentlemen Agreement[٢] غير مكتوب قام بين رئيسين هما رئيس الجمهورية بشارة الخوري ورئيس الحكومة رياض الصّلح، بهدف توحيد الجهود من أجل تحقيق استقلال الدولة اللبنانية عام ١٩٤٣.

ومنهم من ذهب إلى اعتباره أبعد من مجرّد صفقة سياسية، ليكون أقرب إلى "العقد الاجتماعي"[٣] بين الطائفتين الوازنتين آنذاك: الموارنة (ويمثّلهم رئيس الجمهورية) والسنّة (بزعامة رئيس الحكومة)، أي بين المسيحيين والمسلمين على وجه العموم، تمّ على أساسه القبول بالكيان اللبناني. وتُرجم هذا القبول عملانياً من خلال توافق الطوائف الرئيسية على تقاسم المناصب السياسية والإدارية في الدولة[٤]، أي بتكريس "الطائفية السياسية" كمبدأ للحكم[٥] وانعكاسٍ لتركيبة المجتمع التعدّدي في الدولة[١]. فتمّ على هذا الأساس إقرار صيغة

---

[١] أنور الحجّار، **قراءة في الدستور اللبناني**، المرجع السابق، ص ١٥.

[٢] ادمون ربّاط، **التكوين التّاريخي للبنان السياسي والدستوري**، ترجمة حسن قبيسي، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، ٢٠٠٦، الجزء الثاني، ص ٨٣٠.

[٣] سمير خلف، **لبنان في مدار العنف قراءة في تدويل النزاعات الفئوية**، ترجمة شكري رحيّم، دار النهار، بيروت، الطبعة الثانية، ٢٠٠٨، ص ٢٥٨.

[٤] قبلان عبد المنعم قبلان، **المؤسسات الدستورية في لبنان بين النصّ والممارسة في ضوء اتّفاق الطائف**، المنشورات الحقوقية صادر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤، ص ٧٤.

وأيضاً: زهير شكر، **الوسيط في القانون الدستوري اللبناني: نشأة ومسار النظام السياسي والدستوري المؤسّسات الدستورية**، المرجع السابق، ص ٢٣٥.

[٥] "الطائفية السياسية هي توزيع المناصب السياسية والإدارية على الطوائف التاريخية، أي على الطوائف كمجموعات حضارية مختلفة بعضها عن بعض، ولكلّ منها شخصيتها". خيرالله غانم، **الراديكالية في السياسة اللبنانية**، المرجع السابق، ص ٤٥ وص ١١٥.

formule[٢] طائفية "جديدة"[٣]، وهي أن أصبحت عرفياً رئاسة الجمهورية للموارنة، ورئاسة الحكومة للطائفة السنية، ورئاسة مجلس النواب للشيعة.

تجعل هذه الصيغة الطائفية من رئيس الجمهورية –وأي سياسي بشكل عام– منقسماً ما بين مكانته الوطنية من جهة، وتمثيله لطائفته في السلطة من جهة أخرى. وكذلك تنسحب هذه الازدواجية في موقع رئاسة الجمهورية على سلطته وصلاحياته: فمن جهة، هو رمز الوطن أي يمثّل "كلّاً مطلقاً"؛ ومن جهة أخرى هو ممثّل لطائفة تمتلك "جزءاً من كلّ" في مراكز السّلطة[٤].

ويتّسم الميثاق الوطني بالثّبات، لارتباطه أوّلاً بنهائية وجود الكيان واستقلاله[٥]. ولأن عملية مشاركة الطوائف في الحكم كانت شرطاً أساسياً من شروط تأسيس لبنان المستقلّ والقبول به، هذا يعني أنّ الطائفية السياسية بحدّ ذاتها باتت هي أيضاً ثابتة، بالرّغم من الطابع "المؤقّت" الذي قدّمها به البيان الوزاري لحكومة الاستقلال،

هي "مبدأ مشاركة الطوائف في الحكم والإدارة...". زهير شكر، **الوسيط في القانون الدستوري اللبناني: نشأة ومسار النظام السياسي والدستوري المؤسّسات الدستورية**، المرجع السابق، ص ١١٤٩.

[١] "الطائفية السياسية هي الانعكاس البنيوي على صعيد الدولة لتركيبة مجتمع الطوائف، وتالياً الناتج العضوي والوظيفي لبنية هذا المجتمع وللوظيفة التوفيقية للتعايش القائم بين الطوائف". جورج شرف، *"جدلية العلاقة بين المجتمع والنظام السياسي"*، المقال الأول من سلسلة مقالات بعنوان "بين الدولة والمجتمع الطائفي في لبنان"، **جريدة النهار**، ٢٢ حزيران ١٩٩٣.
وتألّف المجتمع اللبناني عند الاستقلال من ١٨ "طائفة تاريخية"، حفظ لها الدستور شخصيتها وحقوقها (المادتين ٩ و١٠ من الدستور اللبناني)، وفصّلها ونظّمها القرار ٦٠ ل.ر. الصادر سنة ١٩٣٦ عن سلطات الانتداب.

[٢] ينطلق مصطلح "صيغة" من العلوم والرياضيات، بكونه المعادلة والتركيبة الشّكلية وطريقة التّنظيم. (بالاستناد إلى خلاصة التعريفات التي تقدّمها المعاجم العربية /http://www.almaany.com والأجنبية http://dictionary.reference.com/browse/formula) (١٦-١٠-٢٠١٥).
وبالتّالي، **نعرّف الصيغة في النظام اللبناني على أنّها التحديد الدقيق لحجم "حصّة" كلّ طائفة من المناصب السياسية والإدارية، والصلاحيات –الدستورية والعرفية– الممنوحة لكلّ منها.**

[٣] نعتبر هذه الصيغة "جديدة" لكون نظام التوزيع الطائفي لمناصب الحكم تعود جذوره إلى نظام القائمقاميتين في أواسط القرن التاسع عشر. وبالتالي تكون الصيغة الطائفية سابقة بوجودها للميثاق الوطني. أنظر: زهير شكر، المرجع نفسه، ص ٢٦٨.

[٤] جورج شرف، *"١٩٤٣: دولة الإرادتين والمصالحة بين المجتمعي والسياسي"*، المقال الثالث من سلسلة مقالات بعنوان "بين الدولة والمجتمع الطائفي في لبنان"، **جريدة النهار**، ٢٤ حزيران ١٩٩٣.

[٥] ميشال الخوري، *"الميثاق الوطني بين الثوابت والمتغيرات"*، **شؤون لبنانية منبر الحوار ٢٠١٣**، مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية، دار سائر المشرق للنشر والتوزيع، لبنان، الطبعة الأولى، آب ٢٠١٤، ص ٢١٤.

والدستور حتّى يومنا هذا.[١] بينما تُعنى الصّيغة بطريقة ممارسة الحكم ضمن هذا الكيان، وبالتّالي هي مرتبطة بمتحوّلات ذات طبيعة سياسية وديموغرافية[٢]، أي بميزان القوى.

يمكن القول إذاً بأنّ حالة الشغور الرئاسي لا تمسّ بالميثاق انطلاقاً من مبدأ المشاركة الطوائفية في السلطة، ولكن غياب الرئيس ينعكس تغييراً كبيراً على مستوى صيغة التوازن الطائفي العملاني في حركية النظام السياسي. ويعود السبب في ذلك إلى كون "حصّة" الطائفة المارونية لا تنحصر بشخص رئيس الجمهورية، بل تتضمّن عدداً من النوّاب والوزراء، وقيادة الجيش، وحاكمية مصرف لبنان، ناهيك عن عدد من الديبلوماسيين ومن كبار الموظفين في الدولة... أي أنّ مشاركة وتمثيل هذه الطائفة مؤمّن مبدئيّاً، غير أنّ هذه الحصّة تغدو مجتزأة ومنتقصة طوال فترة الشغور الرئاسي.

أدّى ذلك إلى نشوء تسويات "أمر واقع" على حساب النصّ الدستوري لاحتواء الخلافات التي قد تظهر بين الرؤساء، بصفتهم ممثّلين عن الطوائف، وليس كممثّلين عن السّلطات والمؤسسات الدستورية[٣]. أبرز هذه البنى العرفية كانت الدويكا[٤] المارونية–السنيّة بعد العام ١٩٤٣، والتي تحوّلت لاحقاً إلى ترويكا[١] على أثر اتفاق الطائف.

---

[١] وصفت **مقدّمة الدستور**، وفي الفقرة "ح" منها، إلغاء الطائفية السياسية بالهدف الوطني الأساسي؛ وفي **المادة ٩٥** المعدّلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٩٩٠/٩/٢١: "على مجلس النواب المنتخب على أساس المناصفة بين المسلمين والمسيحيين اتخاذ الاجراءات الملائمة لتحقيق الغاء الطائفية السياسية وفق خطة مرحلية وتشكيل هيئة وطنية برئاسة رئيس الجمهورية، تضم بالاضافة الى رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء شخصيات سياسية وفكرية واجتماعية [...]"، وأيضاً: نصّ البيان الوزاري لحكومة رياض الصّلح: " نحن واثقون أنه متى غمر الشعب الشعور الوطني الذي يترعرع في ظل الاستقلال ونظام الحكم الشعبي يقبل بطمأنينة على الغاء النظام الطائفي المضعف للوطن. إن الساعة التي يمكن فيها إلغاء الطائفية هي ساعة يقظة وطنية شاملة مباركة في تاريخ لبنان. وسنسعى لكي تكون هذه الساعة قريبة بإذن الله." **موقع رئاسة الحكومة اللبنانيّة** http://www.pcm.gov.lb/arabic/subpg.aspx?pageid=268 (٢٠١٥-١٠-٠٢).

[٢] ميشال الخوري، *"الميثاق الوطني بين الثوابت والمتغيرات"*، المرجع السّابق.

[٣] قبلان عبد المنعم قبلان، **المؤسسات الدستورية في لبنان بين النصّ والممارسة في ضوء اتفاق الطائف**، المرجع السابق، ص ٣٢٢-٣٢٣.

[٤] Georges Charaf, *"Communautés et Etat, Communautés Dans l'Etat – le Cas du Liban"*, op. cit., pp. 318–319.

فبحكم الميثاق، أضحت قوّة الدولة المركزية واحترام الدستور رهناً "برضى" الطوائف القادرة على تعطيل النظام، وشلّ المؤسّسات، وتحريك الشارع،[2] وإشغار موقع رئاسة الجمهورية.

وتجد القوى الخارجية في الطبيعة الطائفية للنظام اللبناني، مدخلاً لها من أجل "رعاية" طرف أو أكثر وبالتّالي إزكاء الأزمات والانقسامات بين الطوائف اللبنانية[3]. فكما لعبت الظروف الاقليمية والدولية في النصف الأول من أربعينيات القرن العشرين، دوراً بارزاً في تثبيت الميثاق الوطني وتحقيق الاستقلال[4]؛ كانت الأزمات الخارجية تنعكس حكماً أزمة في الداخل اللبناني.

بطبيعة الأحوال، لا يمكن عزل أي دولة عن محيطها، ولبنان بشكل خاص، لأسباب تتعلّق بحجمه الصغير، وموقعه الجغرافي في منطقة الشرق الأوسط الكثيرة الأزمات، ووجود طوائف متعدّدة ذات ارتباطات تاريخية مع أطراف خارجية... وبالتّالي لا يمكن عزل انتخابات الرئاسة اللبنانية –وأي استحقاق داخلي لبناني– عن التدخّلات الخارجية، الإقليمية منها بشكلٍ خاص. وتشكّل فرادة الرئاسة اللبنانية، المسيحية المارونية في

---

[1] لغويا، الترويكا كلمة سوفييتية الأصل تعني "السلّم ثلاثي القوائم"، وقد أُطلقت على ظاهرة الحكم الثلاثي في الاتّحاد السوفييتي، تيمّناً بالعربة التي تجرّها ثلاثة أحصنة. أنظر: حيدر المولى، **التضامن الوزاري والحكومات الائتلافية**، منشورات زين الحقوقية، لبنان، الطبعة الأولى ٢٠١١، ص ٥٩٢.

"تسمية ظهرت للمرّة الأولى عام ١٩٩١، عندما استعمل أحد الصحفيين اللبنانيين هذه الكلمة، للتعبير عن سفر الرؤساء الثلاثة الياس الهراوي وحسين الحسيني وسليم الحصّ لتمثيل لبنان في دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة. ومنذ ذلك التاريخ أبح هذا التعبير يُطلق على كلّ لقاء يشارك فيه الرؤساء الثلاثة"... "في البحث والتشاور والتلاقين بغضّ النظر عن النتائج إذا كانت توافقاً أو خلافاً". قبلان عبد المنعم قبلان، **المؤسسات الدستورية في لبنان بين النصّ والممارسة في ضوء اتفاق الطائف**، المرجع السابق، ص ٣١٥-٣١٦.

[2] كمال ديب، **هذا الجسر العتيق سقوط لبنان المسيحي؟ ١٩٢٠-٢٠٢٠**، دار النهار للنشر، بيروت، الطبعة الثالثة، نيسان ٢٠١٣، ص ٤٢٤.

[3] Ahmad Beydoun, "*A Note on Confessionalism*", **Lebanon in Limbo Postwar Society and State in an Uncertain Regional Environment**, Theodor Hanf and Nawaf Salam (eds.), Nomos Verlagsgesellschaft and Baden-Baden, Germany, 2003, p. 80.

[4] فريد الخازن، **تفكك أوصال الدولة في لبنان: ١٩٦٧-١٩٧٦**، دار النهار، بيروت، ترجمة شكري رحيّم، الطبعة الثالثة، شباط ٢٠٠٥، ص ٦٣.

محيطٍ إسلامي، مصدر قلقٍ للمسيحيين من خسارة هذا الموقع، قلق تغذّيه سوابق تاريخية في هذا الإطار لخلفيات تتعلق تارة بالدين[1] وطوراً بالاعتراض على النظام الطائفي[2].

ففي حين يعتقد البعض بأنّ الطائفية شكّلت عائقاً في وجه التطبيق الصحيح للدستور وللنظام البرلماني في لبنان، تجدر الإشارة إلى أنّ انتماء الرئيس للطائفة المارونية ليس موضوع تشكيك أو صراع في ظلّ أزمة الشغور الرئاسي القائمة اليوم؛ كما وأنّ طبيعة النظام اللبناني تذهب أبعد من النظام البرلماني الكلاسيكي، فهو بموازاة ذلك أيضاً نظاماً طائفياً وتوافقياً[3].

فقرة ثانية: بين الوضعية والوظيفة: الرئيس الوسطي والرئيس الحكم

تنعكس ثنائية النظام اللبناني البرلماني/التوافقي–الطائفي، المنبثقة من ثنائية الدستور/العرف، على دور رئيس الجمهورية وموقعه خارج أو ضمن اللعبة السياسية. فهو وظيفياً ودستورياً، بحسب النظام البرلماني، رئيساً توفيقياً وحكماً. كما وهو بحكم التسويات الطائفية والسياسية، رئيساً توافقياً وسطياً.

[1] "منذ مطلع الاستقلال اللبناني، في العام ١٩٤٣، وحتى اليوم، لا يزال أمر "رئاسة الجمهورية" مسألة خلاف، تارةً ضمناً، وطوراً صراحةً وبفجاجة. ومثله، حينما أعلن الرئيس رشيد كرامي ترشيحه لهذا المنصب في العام ١٩٥٨." سيمون سلامة، **مجلّة الحقوق والعلوم السياسية**، المرجع السابق، ص ٤٦.

[2] "التقليد يقتضي كما هو معروف بأن يتبوّأ الرئاسة الأولى شخص ينتمي إلى الطائفة المارونية مولداً، ولو كان ملحداً بدينه كافراً برسوله وبإنجيله. هذا هو التقليد في بلد تقوم فيه الطائفية السياسية مقام الدين. (...) كأنّنا في نظام العشائر والبطون والأفخاذ". كمال جنبلاط، من كتابه **حقيقة الثورة اللبنانية**، اقتبسه: إيغور تيموفييف، **كمال جنبلاط الرجل والأسطورة**، دار النهار، ترجمة خيري الضامن، بيروت، الطبعة الثامنة، ٢٠٠٩، ص ٢١٤.

[3] خالد الخير، *"طبيعة النظام السياسي في لبنان"*، **مجلّة الحقوق والعلوم السياسية**، المرجع السابق، ص ٧٠.

- **بند أوّل: رئيس الجمهورية في النظام البرلماني: رئيس توفيقي حَكم وضروري**

ينبع مفهوم "الرئيس–الحَكم"[١] من صلب النظام البرلماني، حيث يتولّى رئيس الجمهورية وظيفتي مراقبة وضبط اللعبة السياسية؛ والتدخّل في الأزمات، من أجل إعادة إطلاق العجلة السياسية وفكّ تعطيل المؤسسات الدستورية.[٢] وتنطلق وظيفة الحَكم في الدستور اللبناني من ركيزتين أساسيتين، الأولى تنبع من واجب الدفاع عن الدستور واستقلال الدولة وسلامة أراضيها، وهو واجب أقسم رئيس الجمهورية منفرداً على أدائه[٣]؛ أمّا الركيزة الثانية، فهي مبدأ عدم المسؤولية السياسية لرئيس الجمهورية في النظام البرلماني[٤]، الأمر الذي يؤمّن له حصانة دستورية وسياسية، ويضعه خارج المنافسة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

وقد أناط الدستور برئيس الجمهورية، من أجل تحقيق واجبه الوطني، عدداً من الصلاحيات[٥]، منها ما يقوم بها منفرداً، ومنها ما يتشارك فيها مع أركان السلطة التنفيذية كافةً (رئيس الحكومة، الوزراء، ومجلس الوزراء) ومع مجلس النواب.

---

[١] "الحكم لغة هو الشخص الذي يبتّ في أمر بين متنازعين أو مختلفين (...) ورد النصّ على "حقّ التحكيم" « droit d'arbitrage »، لأول مرّة في دستور الجمهورية الخامسة ١٩٥٨، في فرنسا، من أجل إعطاء رئيس الجمهورية سلطات دستورية واسعة تمكّنه من "تحقيق انتظام عمل السلطات العامة واستمرارية الدولة"، كما نصّت في ذلك المادة الخامسة من الدستور المذكور". أنور الحجّار، **قراءة في الدستور اللبناني**، المرجع السابق، هامش ص ٧٢.

[٢] « En temps normal, le Président exerce un arbitrage/contrôle de l'opportunité politique dans le but de régler la compétition et d'assurer le déroulement tranquille du jeu ; en temps de crise et de conflit, il exerce un arbitrage/déblocage, pour assurer la continuité de l'Etat, face à la défaillance et la paralysie des autres institutions… ». Georges Charaf, *« Communautés et Etat, Communautés Dans l'Etat – le Cas du Liban »*, op. cit., p. 320.

[٣] تنصّ المادة ٤٩ من الدستور اللبناني على أنّ رئيس الجمهورية "يسهر على احترام الدستور والمحافظة على استقلال لبنان ووحدته وسلامة أراضيه"... والمادة ٥٠: "عندما يقبض رئيس الجمهورية على أزمة الحكم عليه أن يحلف أمام البرلمان يمين الإخلاص للأمة والدستور بالنص التالي:

" أحلف بالله العظيم إني احترم دستور الأمة اللبنانية وقوانينها واحفظ استقلال الوطن اللبناني وسلامة أراضيه"."

[٤] فؤاد بيطار، **القانون الدستوري والمؤسسات السياسية**، المرجع السابق، ص ٢١٦-٢١٧.

[٥] راجع الملحق رقم ١.

دستورياً، يؤدّي رئيس الجمهورية–الحكم المهمّات التالية:

* مهمّات تحكيمية على أعمال السلطة التشريعية:

- هو الرقيب الأوّل والأهمّ على دستورية القوانين[١].
- يوجّه رئيس الجمهورية الرسائل إلى مجلس النوّاب، كلّما اقتضت الضرورة.[٢]
- يملك صلاحية طلب إعادة النظر في القوانين[٣]، بالرّغم من القيود المتعلّقة بالمهل الزمنية ومنعه من إدخال أي تعديل على مضمون هذه القوانين.[٤]
- يدعو مجلس النواب إلى عقود استثنائية[٥]، ويستطيع تأجيل انعقاد مجلس النوّاب لمدّة أقصاها شهر.[٦]

* مهمّات تحكيمية على أعمال السلطة التنفيذية:

- يحقّ له ترؤّس مجلس الوزراء وطرح المسائل الملحّة من خارج جدول الأعمال.[٧] فبالرغم من عدم امتلاكه لحقّ التصويت على مقرّرات المجلس، يلعب حضور ومشاركة رئيس الجمهورية في مناقشات مجلس الوزراء، دوراً وازناً في إرشاد وتوجيه آراء الوزراء.
- يدعو مجلس الوزراء إلى الانعقاد بصورة استثنائية كلّما رأى ذلك ضرورياً، ويمكنه الطلب إلى المجلس إعادة النظر بالمراسيم الصادرة عنه.[٨]

---

[١] يحقّ لرئيس الجمهورية مراجعة المجلس الدستوري في دستورية القوانين، بموجب المادة ١٩ من الدستور اللبناني.

[٢] المادة ٥٣ من الدستور. (الفقرة ١٠)

[٣] المادتان ٥٦ و٥٧ من الدستور.

[٤] المادة ٥١ من الدستور.

[٥] المواد ٣٣، ٥٣، و٨٦ من الدستور.

[٦] المادة ٥٩ من الدستور.

[٧] المادة ٥٣ من الدستور. (الفقرة ١ و١١)

[٨] المادة ٥٣ (الفقرة ١٢) والمادة ٥٦.

* مهمّات تتعلّق بإعادة تكوين السّلطة وتعديل الدستور:

- هو وحده السلطة المؤهّلة للقيام بالاستشارات النيابية من أجل تسمية رئيس حكومة جديد[١]، حتّى ولو كانت هذه الإستشارات ملزمة بنتائجها، وحتّى ولو اقتصر دور الرئيس على القيام بعملية آلية في استقبال الكتل النيابية وتدوين آرائها. وهو يصدر منفرداً مرسوم التكليف.
- يشارك رئيس الحكومة في التوقيع على مرسوم تشكيل الحكومة الجديدة[٢]، وهذا التوقيع يعطي سلطة لرئيس الجمهورية كفيلة بضمان مشاركته الفاعلة في تسمية الوزراء.[٣]
- هو الطرف الوحيد في السلطة الإجرائية، المخوّل طلب تعديل الدستور.[٤]
- يعود له الطّلب من مجلس الوزراء حلّ مجلس النوّاب[٥]، في حالات محدّدة في الدستور[٦] مرتبطة بامتناع السلطة التشريعية عن تأدية واجباتها الدستورية، أو محاولة تعديل الدستور.

---

[١] المادة ٥٣ من الدستور. (الفقرة ٢)

[٢] المادة ٥٣ من الدستور. (الفقرة ٤)

[٣] "إنّ أهم صلاحية يتمتّع بها رئيس الجمهورية هي في شراكته بتأليف الحكومة، إذ لا يصدر مرسوم تشكيلها الّا بتوقيعه". مخايل الضاهر، *"أي جمهورية وأي رئيس لها"*، **بحثاً عن رئيس يُصنع في لبنان،** مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية، دار النهار، لبنان، الطبعة الأولى، أيار ٢٠١١، ص ٤٧.

مثالاً على ذلك: لقد أصبح رئيس الجمهورية السابق إميل لحود رئيساً "فخرياً" بحكم الأمر الواقع، وذلك على أثر المقاطعة الواسعة التي طالته داخلياً وخارجيا، كنتيجة للأحداث التي تلت اغتيال رئيس الحكومة السابق رفيق الحريري. ومع ذلك، حصل رئيس الجمهورية على مقاعد وزارية في حكومة ١٩ تمّوز ٢٠٠٥، بالرغم من تولّي رئاستها فؤاد السنيورة، أحد أقطاب المعارضة السياسية التي نالت الأكثرية النيابية في انتخابات العام نفسه، وقادت حملة واسعة تدعو إلى استقالة رئيس الجمهورية.

[٤] المادة ٧٦ من الدستور.

[٥] المادة ٥٥ من الدستور.

[٦] تنصّ المادة ٦٥، الفقرة ٤، على التالي: "حل مجلس النواب بطلب من رئيس الجمهورية إذا امتنع مجلس النواب، لغير أسباب قاهرة عن الاجتماع طوال عقد عادي أو طوال عقدين استثنائيين متواليين لا تقل مدة كل منهما عن الشهر أو في حال رد الموازنة برمتها بقصد شل يد الحكومة عن العمل. ولا تجوز ممارسة هذا الحق مرة ثانية للأسباب نفسها التي دعت إلى حل المجلس في المرة الأولى."

أمّا سياسياً، فيتمتّع رئيس الجمهورية بوظيفة توفيقيّة تُضاف إلى وظيفته التحكيمية، انطلاقاً من وضعيّته كرمز للدولة وللوحدة الوطنية. ففيما تتبع فلسفة الرئيس–الحكم من رقابة الرئيس على أعمال السلطتين والتدخّل لحلّ الخلافات فيما بينهما، تفترض الوظيفة التوفيقية تدخّل الرئيس من أجل التنسيق بين الأطراف السياسية المتنازعة،[1] وليس بين المؤسسات الدستورية. ويتجلّى ذلك في ما يلي:

- يضطلع رئيس الجمهورية بدور "الموفّق والمهدّئ" بين مختلف الاتجاهات داخل مجلس الوزراء.[2]
- يستفيد من سلطته "التوجيهية والإقناعية"[3]، ومن موقعه كمرجعية ذات مصداقية عالية، تمكّنه من إطلاع الرأي العام ووسائل الإعلام على ملاحظاته، ممّا يشكّل ضغطاً على أصحاب القرار، وسيما النواب.[4]
- هو قادر عند مواجهة الأزمات، من باب تجسيده للوحدة الوطنية، أن يجمع كافة الأفرقاء حول طاولة الحوار وإدارتها.[5]

غير أنّه سادت في فترة ما بعد إقرار تعديلات الطائف، وجهتي نظر حول وظيفة رئيس الجمهورية اللبنانية. فهناك من اعتبر أنّ التعديل الكبير الذي طرأ على صلاحيات رئيس الجمهورية، قد جعل من هذا الأخير "رئيساً إحتفالياً إلى حدّ كبير يرأس ولكنه لا يمارس الحكم"[6]، مكبّل اليدين وغير فاعل[1]، لا يملك أي وسيلة

---

[1] "لقد كنت دائماً، وعرفتموني، في حياتي ومسلكي، رجل وفاقٍ وتوفيق، أعمل لجمع الكلمة، وتوحيد الصفّ، وأرفض التفريق، وأعتبر اليوم أنّ رهان عمري هو إنجاز المصالحة بين اللبنانيين، على اختلاف المشارب والاتجاهات." الرئيس رينيه معوّض في سياق خطاب القسم، ٥ تشرين الثاني ١٩٨٩. أنور الحجّار، **قراءة في الدستور اللبناني**، المرجع السابق، ص ١٧١.

[2] خليل الهندي وأنطوان الناشف، **الدستور اللبناني قبل الطائف وبعده**، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس – لبنان، ٢٠٠٠، ص ١٥٦.

[3] أنور الحجّار، **قراءة في الدستور اللبناني**، المرجع السابق، ص ٧٢.

[4] حسن الأشمر، *"رئيس الجمهورية في النظام السياسي اللبناني: حاكم أم مرجعية"*، **مجلّة الحقوق والعلوم السياسية**، المرجع السابق، ص ١٦٩.

[5] إنطلقت "طاولة الحوار الوطني" في ٢ آذار ٢٠٠٦، بدعوة وترؤّس رئيس مجلس النوّاب نبيه برّي في مبنى البرلمان، بالرّغم من وجود رئيس للجمهورية آنذاك هو إميل لحود. ولكن الحوار عاد وتواصل في قصر بعبدا بعيد انتخاب الرئيس ميشال سليمان، واستمرّ برئاسته طوال فترة ولايته.

[6] نقلاً عن بول سالم. سمير خلف، **لبنان في مدار العنف قراءة في تدويل النزاعات الفئوية**، المرجع السابق، ص ٢٦٨.

دستورية للاضطلاع بدوره كحارس وضامن للدستور وللاستقلال[٢]، وغير قادر على الحؤول دون تعطيل أداء المؤسسات الدستورية[٣].

بالمقابل، أكّد رأي آخر على الدور الفاعل الذي يلعبه رئيس الجمهورية في النظام السياسي اللبناني[٤]، وأنّه لا يزال "قطباً دستورياً ومؤثّراً"[٥]، يمتلك من الصلاحيات ما يكفي للإشراف على اللعبة السياسية والتدخّل في وقت الأزمات.[٦]

ومهما يكن من أمر، ففي كلتا الحالتين، أكان الرئيس اللبناني "حكماً–فخرياً" أم "حكماً–فاعلاً"، فإنّ وجوده ضرورة للانتظام الدستوري والسياسي على السواء. وفي مطلق الأحوال، يُشكّل وجود رئيس الجمهورية عامل أساسي لتسيير عجلة النظام السياسي، وينعكس غيابه خللاً في دينامية هذا النظام.[٧] من هنا، فإنّ خلوّ سدّة الرئاسة يؤثّر سلباً على مستوى حسن سير العمل في المؤسسات[٨]. ولا شك بأن الواقع الذي نشهده اليوم، لناحية التعطيل الذي يعتري مختلف جوانب المؤسسات السياسية في لبنان، هو الدليل على اهميّة الاّ يكون موقع الرئاسة شاغراً في الحياة الدستورية.[٩]

---

[١] ميشال عيد قليموس، **الثغرات الدستورية في دور وصلاحيات رئيس الجمهورية اللبنانية في الدستور اللبناني دراسة مقارنة،** المرجع السابق، ص ٢٨.

[٢] نقلاً عن جوزف مايلا، *"نظام الطائف أبقانا في الجمهورية الأولى"*، دراسة نشرتها جريدة النهار، خليل الهندي وأنطوان الناشف، **الدستور اللبناني قبل الطائف وبعده،** المرجع السابق، ص ١٥.

[٣] عصام سليمان، **مجلّة الحقوق والعلوم السياسية،** المرجع السابق، ص ١٩.

[٤] خليل الهندي وأنطوان الناشف، **الدستور اللبناني قبل الطائف وبعده،** المرجع السابق، ص ١٥٦.

[٥] زهير شكر، *"رئيس الجمهورية في لبنان بعد الطائف من حاكم مطلق إلى شريك"*، **مجلّة الحقوق والعلوم السياسية،** المرجع السابق، ص ٩٨.

[٦] جورج شرف، "*جدلية تطوّر السلطة التنفيذية في لبنان ١٩٢٦–١٩٩٢*"، ترجمة عن الدراسة الفرنسية

Georges Charaf, « *Dialectique d'Evolution de l'Exécutif au Liban : 1926–1992* », **Cahiers de la Mediterranée**, Université de Nice, Numéro 44, Ju1992.

[٧] دميانوس قطّار، **الجمهورية ٢٠١٤ أي رئيس لأي جمهورية،** إعداد شبكة الميادين الإعلامية، دار الفرابي، الطبعة الأولى، كانون الأول ٢٠١٤، بيروت، ص ٣١٧.

[٨] نقلاً عن جوزف مايلا، خليل الهندي وأنطوان الناشف، **الدستور اللبناني قبل الطائف وبعده،** المرجع السابق، ص ١٥.

[٩] سوف نقوم بدراسة وتحليل الوضع الراهن في سياق البحث.

تجعل هذه الوظيفة الدستورية والسياسية من رئيس الجمهورية "الضّامن للتوازن بين المبادئ الدستورية ومتطلّبات خصوصية النظام والعيش المشترك"[1]. وذلك يفترض التفافاً وطنياً شاملاً حول شخص الرّئيس، المسيحي طائفياً، ولكن المسيحي/الإسلامي في اختياره والتوافق عليه.

- **بند ثانٍ: التوافقية والتسوية السياسية: الرئيس التوافقي الوسطي**

يرتكز لبنان على مبدأ تأسيسي هو مبدأ التوازن، الذي يتجلّى من خلال: التعايش الطائفي مجتمعياً، والتوافقية دولاتياً، والتسوية على مستوى النظام السياسي.[2]

والتوافقية كنظرية سياسية consociationalism[3]، هي نظرية مستقلّة عن التصنيفات التقليدية للأنظمة الديمقراطية[4] –أي البرلماني والرئاسي والمجلسي– فهي ليست بحدّ ذاتها نظاماً سياسياً[5]، بل هي منهجيّة للحكم الديمقراطي تعتمد على تقاسم السلطة بين مكوّنات المجتمع التعدّدي.[6] وهي بالتّالي مرادفة للميثاق الوطني[7]، بحيث يولي البعض عبارة "الديمقراطية الميثاقية" دقّة أكبر في التعبير عن طابع التوافق في لبنان.[1]

---

[1] ماري تريز عقل، *"رئيس الجمهورية في النظام اللبناني"*، **مجلّة الحقوق والعلوم السياسية**، المرجع السابق، ص ١١٤.

[2] جورج شرف، "جدلية تطوّر السلطة التنفيذية في لبنان ١٩٢٦–١٩٩٢"، المرجع السابق.

[3] تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أنّنا لسنا في معرض تحليل نموذجي "الديمقراطية التوافقية" Consociationalism و"ديمقراطية التسوية" Consensus Democracy اللذين طوّرهما آرندت ليبهارت كمعيار لدراسة أنظمة الحكم في المجتمعات التعددية، وحدّد لكلّ منهما عناصر وبنى خاصّة. وبالتّالي سوف يقتصر استخدامنا لمصطلحي التوافقية والتسوية في حدود التعريفات التي نوردها في هذا البحث.

[4] حيدر المولى، **التضامن الوزاري والحكومات الائتلافية**، المرجع السابق، ص ٢٥.

[5] نقلاً عن أنطوان مسرّه، النّظرية العامة في النظام الدستوري اللبناني، أبحاث مقارنة في أنظمة المشاركة، حيدر المولى، المرجع نفسه.

[6] Tamirace Fakhoury-Muhlbacher, *"Theorising Consociationalism"*, Tamirace Fakhoury-Muhlbacher, "Power-Sharing Systems: Theoretical Approaches and Case Studies", Conference Report of the 4th Byblos Autumn School, September 5-15 2006, Germany, **Letters from Byblos Number 13**, International Centre for Human Sciences, Byblos, 2007, p. 7.

[7] إدمون ربّاط، **التكوين التاريخي للبنان السياسي والدستوري**، المرجع السابق، ص ٩٢٦.

أمّا التسوية settlement، فهي الاتفاق و"الحلّ الوسط" الذي يأتي ليفضّ نزاع بين متخاصمين.[٢] ولا يتمّ بلوغ التسوية بين فريقين إلّا عندما يشعر كلا الطرفين أنّه لا يستطيع التغلّب على الآخر وبلوغ مراده كاملاً، فيتنازلان ويبحثان عن قاسم مشترك يرضيهما.[٣] وهذا هو واقع عملية اتخاذ القرار السياسي في لبنان.[٤] فالانقسام العامودي الذي تعيشه البلاد منذ أكثر من عقد[٥]، أدّى إلى تعطيل المؤسسات الدستورية، وتعليق أكثر من استحقاق، لا سيما الانتخابات الرئاسية التي تتخطّى مواعيدها الدستورية للمرّة الثانية على التوالي.

وتقتضي الانتخابات الرئاسية أن يتمّ التوافق، إذا كان شبه الإجماع متعذراً، على هوية الرئيس العتيد، وذلك لأنّه "رمز وحدة الوطن"، أي أنّه رئيس كلّ اللبنانيين وليس فئة منهم، وبالتّالي هو التجسيد الفعلي لفكرة العيش المشترك[٦]. غير أنّ الصيغة الطائفية تملي بأن يبدأ التوافق على رئيس الجمهورية من قبل الأطراف المسيحية لكونها الناخب الأكبر[٧]، والمعنية الأولى بتأمين الشخص الأقوى في المكان الأقوى من حصّتها. وإلّا شعر المسيحيون بالتهميش، وبالتعدّي على "حقوقٍ"[٨] بات من الواجب النّضال لاستردادها.

---

[١] "وحتّى عبارة "الديمقراطية التوافقية" التي وردت في (بيان السينودس) وقعت وقعاً سيئاً وكان محمّد السمّاك قد اقترح أثناء مداولات السينودس عبارة "الديمقراطية الميثاقية" ما يتماشى مع القاموس السياسي اللبناني." كمال ديب، **هذا الجسر العتيق،** المرجع السابق، ص ٢٢٠.

[٢] معجم المعاني الجامع، /www.almaany.com/ar/dict/ar-ar (٢٢-١٠-٢٠١٥).

[٣] إنّ وجود فئتين متساويتين من شأنه إعاقة التوصّل إلى تسوية، لشعور كلّ طرف بإمكانيته التفرّد بحكم البلاد. وكذلك وجود فئات كثيرة تضعف إحتمال التفاهم بينها جميعاً. أنظر: رغيد الصلح وجويل بطرس، *"الديمقراطية التوافقية من منظار تاريخي وعلمي"*، **التوافقية وإدارة التعددية اللبنانية،** مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية، دار سائر المشرق، لبنان، الطبعة الأولى كانون الأول ٢٠١٣، ص ٣٤.

[٤] محمّد عيسى عبدالله، **مجلّة الحقوق والعلوم السياسية،** المرجع السابق، ص ١٩٣.

[٥] بين فريقي ٨ و ١٤ آذار. وسوف نقوم بتفصيل الانقسام السياسي بأسبابه ونتائجه في الفصول اللاحقة.

[٦] بهيج طبّارة، *"رئيس توافقي لجمهورية الطائف"،* **بحثاً عن رئيس يُصنع في لبنان،** المرجع السابق، ص ٣٨.

[٧] حبيب مالك، *"التوافق على الرئيس يبدأ بالمسيحيين"،* **بحثاً عن رئيس يُصنع في لبنان،** المرجع نفسه، ص ٨٤.

[٨] ظهر هذا الشعار خلال الحرب اللبنانية التي دامت ما بين ١٩٧٥ و١٩٩٠، واستعملته أكثر من جهة في سبيل تبرير حراك سياسي معين. أنظر: كمال ديب، هذا الجسر العتيق، المرجع السابق، ص ٢٨٠. وأيضاً: جوزيف أبو خليل، **قصّة الموارنة في الحرب،** سيرة ذاتية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، الطبعة الخامسة ٢٠٠١.

واليوم يرفعه التيار الوطني الحرّ بزعامة النائب في البرلمان اللبناني ميشال عون، ورئاسة الوزير جبران باسيل. و"إنّ مختلف الأحزاب المسيحية الفاعلة معه قلباً وقالباً، وإن لم تشاركه الحراك على الأرض لإعتباراتٍ لديها." *"الأحزاب المسيحية الفاعلة*

بالمقابل، لا يكفي أن يحظى المرشّح للرئاسة الأولى بقبول الشارع المسيحي، بل أيضاً، وبالدرجة نفسها، عليه أن يؤمّن قبول الشارع الإسلامي[١]، أو على الأقلّ عدم وضع "فيتو" شامل على اسمه من قبل إحدى الطوائف. فالقبول الإسلامي ضروري بالحدّ الأدنى لتأمين انتخاب الرئيس، بالنّظر إلى أنّه منتخب من قبل مجلس نوّاب موزّع على أساس طائفي[٢]. أمّا الفيتو الشامل من إحدى الطوائف للمرشّح الرئاسي فيمكن أن يضع هذا الأخير في خانة التشكيك بشرعيّته وملائمة انتخابه لميثاق العيش المشترك، التي ينصّ الدستور صراحةً، على عدم شرعية أي سلطة تناقضه.[٣]

يُضاف إلى مستويي التوافق المسيحي والإسلامي، مستوىً ثالث هو المستوى الخارجي – ولا سيما الإقليمي. بحيث ترتفع نسبة التدخّلات الخارجية في انتخابات الرئاسة في لبنان كلّما تعذّر على الأطراف الداخلية الاتفاق،[٤] فيضحي الإطار الإقليمي هو المجال المخوّل رعاية وإخراج التسويات اللبنانية[٥]، وإعادة إطلاق عجلة المؤسسات الدستورية بانتخاب رئيس للجمهورية.

هذا وقد دخل "بازار" المواصفات المطروحة للرئيس العتيد، صفة "الرئيس الوسطي" أو "الرئيس الحيادي". ومردّ ذلك إلى الأزمات الإقليمية المحيطة بلبنان، وفي مقدّمتها الأزمة السورية، التي تلقي بثقلها على

تؤيد معركة «التيار الوطني الحر»، **موقع بيروت برس الإخباري**، نقلاً عن صحيفة الديار، ٩ أيلول ٢٠١٥، http://beirutpress.net/article/212942 (٢٥-١٠-٢٠١٥).

[١] علي الأمين، *"الرئيس القوي... دولياً لا مسيحياً"*، **صحيفة البلد**، ٤ نيسان ٢٠١٤.

[٢] تنصّ المادة ٢٤ من الدستور (المعدّلة بموجب القانون الدستوري الصادر في ٢١-٩-١٩٩٠):

يتألف مجلس النواب من نواب منتخبين يكون عددهم وكيفية انتخابهم وفاقاً لقوانين الانتخاب المرعية الاجراء.

والى أن يضع مجلس النواب قانون انتخاب خارج القيد الطائفي، توزع المقاعد النيابية وفقاً للقواعد الآتية:

أ – بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين.

ب – نسبياً بين طوائف كل من الفئتين.

ج – نسبياً بين المناطق.

[٣] الفقرة "ي" من مقدّمة الدستور اللبناني.

[٤] إيغور تيموفييف، **كمال جنبلاط الرجل والأسطورة**، دار النهار، ترجمة خيري الضامن، بيروت، الطبعة الثامنة، ٢٠٠٩، ص ٣١٤.

[٥] وقد حمل أبرز هذه الاتفاقات والتسويات أسماء المدن التي تمّ فيها التوقيع عليها: الطائف والدوحة.

الإنقسام الداخلي. فتستند فكرة حيادية الرئيس إلى مضمون "إعلان بعبدا"[١]، بحيث نصّ على "تحييد لبنان عن سياسة المحاور والصراعات الإقليميّة والدوليّة وتجنيبه الانعكاسات السلبيّة للتوتّرات والأزمات الإقليميّة، وذلك حرصاً على مصلحته العليا ووحدته الوطنيّة وسلمه الأهلي".[٢]

يحتّم شرط الوسطية والحياد، اختيار شخصية بعيدة عن تجاذبات اللعبة السياسية.[٣] وهذا خيار يعتبره البعض استبعاداً للزعامات المسيحية الكبرى على الساحة الداخلية، وبالتالي انتخاب رئيس لا يعبّر عن طموحات وتطلّعات المسيحيين.[٤] كما ويأخذ رفض الرئيس الوسطي أبعاداً استراتيجية داخل الشارع المسيحي، بحيث إنّ الرئيس المسيحي الحيادي اليوم، يشكّل زعيماً مسيحياً محتملاً غداً[٥]. فبحكم الطائفية، يخرج الرئيس من طائفته، وبعد انتهاء ولايته إلى طائفته يعود.[٦]

انطلاقاً من كلّ ما تقدّم، أصبح بإمكاننا وضع لائحة "بمكوّنات" الرئاسة الأولى اللبنانية:

- هي رئاسة وطنية جامعة تدين للطائفة المارونية، تجمع في ذاتها حراسة الدستور واحترام الميثاق،

---

[١] إعلان صادر عن هيئة الحوار الوطني في بعبدا، برئاسة رئيس الجمهورية ميشال سليمان، يوم ١١ حزيران ٢٠١٢. أنظر الملحق رقم ٢.

[٢] المادة ١٢ من إعلان بعبدا. أنظر أيضا: *"ندوة الاستقلال من الميثاق إلى إعلان بعبدا"*، منتدى بعبدا، **موقع ليبانون فايلز الإخباري**، ١٦ تشرين الثاني ٢٠١٣، http://www.lebanonfiles.com/news.php?id=629655 (١٥-١٠-٢٠١٥).

[٣] لأسباب سوف نتناولها بالتفصيل في سياق البحث.

[٤] تُجمع الأحزاب المسيحية على اعتبار الرئيس الوسطي "رئيساً ضعيفاً". راجع المواقف السياسية المنشورة في الصحافة اللبنانية، والفصل الأخير من هذه الدراسة.

[٥] يفرض الواقع الطائفي أن يسيطر كلّ زعيم على "معقل" داخل طائفته، وأن يجتهد للحفاظ عليه بوجه منافسيه من الطائفة ذاتها. أنظر:

Ahmad Beydoun, *"A Note on Confessionalism"*, **Lebanon in Limbo**, op. cit., p. 75.

[٦] "إنّ رؤساء الجمهورية السابقين كانوا يصلون إلى الرئاسة ويتحوّلون شيئاً فشيئاً طائفيين". رئيس الحكومة الأسبق صائب سلام في لقائه مع النائب الياس الهراوي عشية انتخابه رئيساً للجمهورية في ٢٤ تشرين الثاني ١٩٨٩. كميل منسّى، **الياس الهراوي عودة الجمهورية من الدويلات إلى الدولة**، دار النهار، بيروت، الطبعة الثانية تمّوز ٢٠٠٢، ص ١١٩.

وأيضاً: خيرالله غانم، **الراديكالية في السياسة اللبنانية**، المرجع السابق، ٤١-٤٢.

- تمثّل الموقع المسيحي (العرفي) الأوّل في السلطة –والوحيد إذا أخذنا بعين الاعتبار أنّ رئاسة الحكومة عرفاً تدين للطائفة السنية، ورئاسة مجلس النوّاب للطائفة الشيعية–،
- هي "صمّام أمان" دستوري وسياسي يضبط حدود اللعبة السياسية،
- كما وهي تجمع، بنسبٍ متفاوتة، التوافق الوطني والتمثيل الطائفي والوسطية السياسية في شخصٍ واحد.

تصعب إذاً عملية إيصال "الشخص المناسب" إلى سدّة رئاسة الجمهورية في بلدٍ كلبنان، ذات تعددية الطوائف والمحاور داخلياً وخارجياً. فأين يكمن الخلل: في الآلية الدستورية المبهمة؟ أم في الصراع السياسي؟

القسم الثاني: إشكاليات سياسية حول المواد الدستورية لانتخاب الرئيس والشغور الرئاسي

غالباً ما يلجأ المشرّع في صياغة الدستور إلى اعتماد لغة تتّسم بدرجة معيّنة من الإبهام والغموض من أجل ترك المجال مفتوحاً أمام الاجتهادات التي تطوّر المواد الدستورية وتأقلمها مع الواقع. وأمام الشغور المستمرّ في موقع رئاسة الجمهورية، لا بدّ من العودة إلى ما تنصّ عليه المواد الدستورية بخصوص آلية انتخاب الرئيس من جهة، والتعامل مع غيابه من جهة أخرى. بالإضافة إلى الوقوف على ما تقدّمه الاجتهادات الدستورية والسياسية من أجل استمرار المؤسسات والخروج من الأزمة.

فقرة أولى: إنتخاب رئيس الجمهورية بين الإطار الدستوري والاجتهادات

يرافق الدستور عملية انتخاب رئيس الجمهورية اللبنانية منذ لحظة بداية المهلة الدستورية، وصولاً إلى اللحظة التي "يقبض" فيها الرئيس الجديد على أزمّة الحكم. ولا تخلو هذه المسائل من بعض الإشكاليات الأساسية، سيما تلك المتعلّقة بالنّصاب وأكثرية الانتخاب، وواجبات النوّاب تجاه حضور الجلسات المخصّصة لانتخاب الرئيس.

- **بند أوّل: آلية انتخاب رئيس الجمهورية في الدستور اللبناني**

تمتدّ ولاية رئيس الجمهورية اللبناني ستّ سنوات من تاريخ تسلّمه لمهامه. وإذ يمنع الدستور أي تمديد أو تجديد للولاية الرئاسية[١]، يواكب الاستحقاق الرئاسي منذ فترة ما قبل انتهاء الولاية الرئاسية، وصولا إلى انتخاب الرئيس الجديد وحلفانه لليمين الدستورية.

تنطلق المهلة الدستورية للانتخاب قبل شهرين من انتهاء ولاية رئيس الجمهورية. فيدعو رئيس البرلمان النوّاب خلال مدّة أقصاها شهر من بداية المهلة، إلى جلسة لانتخاب الرئيس الجديد. وإذا تعذّرت الدعوة، يلتئم المجلس حكماً في اليوم العاشر قبل انتهاء ولاية الرئيس.[٢] هذا وقد برز رأيٌ يميّز في هذا الإطار بين "الدعوة" إلى الانتخاب، وتعيين موعد للجلسة، فاعتبر الأولى صلاحية دستورية محفوظة لرئيس مجلس النوّاب، بينما الثانية هي ترتيب إداري محض.[٣] ومهما يكن من أمر، لطالما اقترنت الدعوة إلى الالتئام بتاريخ وموعد الجلسة الأولى لانتخاب الرئيس.

توجّه هذه الدعوة "المحرّكة" لمجلس النوّاب مرّة واحدة، ضمن المهلة المحدّدة دستورياً؛ غير أنّ مواعيد الجلسات تستمرّ وتتتالى الى ما بعد انقضاء المهل، في مواعيد وتواتر يعود إلى رئيس المجلس تحديدها حسب الظروف، إلى أن يتمّ انتخاب الرئيس.[٤]

---

[١] المادة ٤٩ من الدستور اللبناني. وقد تمّ تعديلها مرّتين بعد الطائف، من أجل تمديد ولاية الرئيسين الياس الهراوي وإميل لحود، ثلاث سنوات إضافية لكلّ منهما.

[٢] المادة ٧٣ من الدستور: " قبل موعد انتهاء ولاية رئيس الجمهورية بمدة شهر على الأقل أو شهرين على الأكثر يلتئم المجلس بناء على دعوة من رئيسه لانتخاب الرئيس الجديد وإذا لم يدع المجلس لهذا الغرض فانه يجتمع حكما في اليوم العاشر الذي يسبق اجل انتهاء ولاية الرئيس."

[٣] سليم جريصاتي، **منبر الحوار ٢٠١٤: الدستور في انتخابات الرئاسة: وجهة نظر أم أحكام واضحة،** ٢ نيسان ٢٠١٤، الموقع الالكتروني لمركز عصام فارس للشؤون اللبنانية، http://www.if-cl.org/Subpage.aspx?pageid=956 (٢٨-١٠-٢٠١٥). وقد نشرت صحيفة النهار هذه الدراسة تحت عنوان: *"رئاسيات ٢٠١٤ – الاستحقاق الرئاسي في الدستور: الفراغ خلل في الصيغة وصلاحيات رئيس الجمهورية لا تُعقد لغير ماروني"*، ٢٩ نيسان ٢٠١٤، newspaper.annahar.com/article/129199 (٢٥-١٠-٢٠١٥).

[٤] آميل بجاني، *"إنتخاب رئيس الجمهورية الدعوة والجلسة"*، الحياة النيابية، حزيران ١٩٩٥، في خليل الهندي وأنطوان الناشف، **الدستور اللبناني قبل الطائف وبعده،** المرجع السابق، ص ٢١٣-٢١٦.

أمّا فيما يتعلّق بمكان الجلسة، فيبدو من البديهي أن يلتئم المجلس النيابي في مقرّه في العاصمة بيروت. ولكن لا يشكّل هذا الأمر شرطاً إلزامياً، إذ إنّ الظروف الطارئة قد تُلزم النواب على الاجتماع في أي مكان[1] لانتخاب الرئيس، كما حصل في انتخاب الرئيس معوّض في القليعات، والرئيس الهراوي في شتورة. هذا واعتبر البعض ضرورة تبدية إتمام العملية الانتخابية على عنصر مكان الجلسة، حتّى ولو عنى ذلك في الظروف القصوى التئام مجلس النواب خارج الأراضي اللبنانية.[2]

وتأخذ هذه المهمّة الملقاة على عاتق ممثّلي الأمّة أولويةً مطلقة، إذ "إن المجلس الملتئم لانتخاب رئيس الجمهورية يعتبر هيئة انتخابية لا هيئة اشتراعية ويترتب عليه الشروع حالا في انتخاب رئيس الدولة دون مناقشة أو أي عمل آخر."[3]

أمّا عملية الانتخاب، فحدّدتها المادة ٤٩ من الدستور على النحو التالي: "ينتخب رئيس الجمهورية بالاقتراع السري بغالبية الثلثين من مجلس النواب في الدورة الأولى، ويكتفي بالغالبية المطلقة في دورات الاقتراع التي تلي".

يصف إذاً الدستور المسار "الطبيعي" الذي يجب أن تسلكه الانتخابات الرئاسية في النظام البرلماني اللبناني. وبالرّغم من أنّ تعديل الدستور عام ١٩٩٠ أتى بعد حربٍ دامية دامت خمس عشرة سنةٍ، أغفل الدستور أن يأخذ بعين الاعتبار احتمال حصول أزمة سياسية أو أمنية تمنع بلوغ عملية الانتخاب خواتيمها.

من هذه الاحتمالات الواردة ما يدخل في صلب الحياة الديمقراطية: كأن تتوزّع الأصوات النيابية على عدد كبير من المرشحين، وبالتالي عدم تمكّن واحد منهم أن ينال الأكثرية المطلقة خلال الدورات التي تلي الدورة

---

[1] انتخب الرئيس رينيه معوّض في مطار القليعات العسكري، وبعده الرئيس الياس الهراوي في "بارك أوتيل" في شتورا.

[2] زهير شكر، **الوسيط في القانون الدستوري اللبناني نشأة ومسار النظام السياسي والدستوري المؤسسات الدستورية،** المرجع السابق، ص ٦٦٣.

[3] المادة ٧٥ من الدستور اللبناني.

الأولى. فلم يلحظ الدستور أي تصويب لمسار العملية الإنتخابية، كحصر الترشيح في الدورة الثالثة بالمرشّحين الذين نالا أكبر عدد أصوات في الدورة الثانية.[١]

ومن هذه الاحتمالات أيضاً ما يدخل ضمن إطار الأزمة الحادة، كأن يعمد تكتّل كبير من النوّاب إلى الاقتراع بأوراق بيضاء من أجل منع إتمام الانتخاب؛ أو أن يغيب النواب عن الجلسات قسراً لأسباب أمنية، أو عمداً لأهداف سياسية[٢]. فعلى العموم، لا يأخذ المشرّع بالحسبان أن يقوم من هم في السلطة بتعطيل المؤسسات الدستورية؛ وتقتصر التدابير التي يلحظها على حالات الطوارئ المؤقّتة.[٣]

من الواضح إذاً ان آلية انتخاب رئيس الجمهورية اللبناني تعتريها ثغرات أغفل الدستور عن توضيحها أو حتّى الإشارة إليها في بعض الأحيان. وتظهر هذه الثغرات الدستورية بشكل خاص في أوقات الأزمات، فتضحي موضع تجاذب سياسي بغطاء دستوري. تدخل البلاد حينها في أزمة دستورية، قد تكون طويلة الأمد ما لم يتمّ التوصّل إلى توافق أو تسوية سياسية من خارج النصّ الدستوري، غالباً ما تكون نتيجتها على حساب هذا الأخير، تماماً كما هي الحال راهناً.

- بند ثانٍ: مسألتا النّصاب وأكثرية الانتخاب

أثيرت مسألة نصاب جلسة انتخاب رئيس الجمهورية لأوّل مرّة في العام ١٩٥٨، عندما تخوّف الكثيرون من احتمال امتناع النواب عن الحضور إلى الجلسة على أثر الأحداث المسلّحة التي طرأت في الشارع اللبناني

---

[١] زهير شكر، **الوسيط في القانون الدستوري اللبناني نشأة ومسار النظام السياسي والدستوري المؤسسات الدستورية**، المرجع السابق، ص ٦٧٤-٦٧٥.

[٢] وهذه هي الحال اليوم في لبنان. سوف نتعمّق في مسألة النصاب والتصويت في سياق هذا الفصل.

[٣] عصام نعمة اسماعيل، *"الشغور.. والاستمرارية"*، **السفير**، ٢٢-٠٨-٢٠١٥، http://assafir.com/Article/8/439001/AuthorArticle (٢٥-١٠-٢٠١٥).

قبيل انتهاء ولاية الرئيس كميل شمعون.[١] ولكن الواقع أتى بعكس التخوّف، فجرت جلسة الانتخاب بحضور ٥٦ نائباً من أصل ٦٦، وفاز فؤاد شهاب برئاسة الجمهورية بغالبية ٤٨ صوتاً.[٢]

فمنذ وضع الدستور اللبناني في العام ١٩٢٦ وحتّى اليوم لم يلتئم البرلمان لينتخب رئيساً، لا في الدورة الأولى ولا في الدورات اللاحقة، بنصاب يقلّ عن الثلثين[٣]؛ لا بل انه كان يقترب في معظم الأحيان من الأغلبية الساحقة. فالنوّاب لطالما تهافتوا إلى البرلمان لأداء واجبهم الدستوري، حتّى في ظلّ المخاطر والعقبات خلال فترة الحرب الطويلة.[٤]

بالتّالي، تشكّلت قاعدة الثلثين بالنسبة لنصاب جلسات الانتخاب الرئاسية بالممارسة[٥]، انطلاقاً من هذه العادة التي واظب عليها النوّاب طيلة عقود من الزمن؛ بينما بقي الخلاف الدستوري والقانوني قائماً حول تفسير المادة ٤٩ من الدستور التي تنصّ على انه "ينتخب رئيس الجمهورية بالاقتراع السري بغالبية الثلثين من مجلس النواب في الدورة الأولى، ويكتفي بالغالبية المطلقة في دورات الاقتراع التي تلي".

---

[١] خليل الهندي وأنطوان الناشف، **الدستور اللبناني قبل الطائف وبعده**، المرجع السابق، ص ٢١٦.

[٢] راجع الملحق رقم ٣: جدول مفصّل بجلسات انتخاب رؤساء الجمهورية السابقين منذ الاستقلال، **الموقع الرسمي لرئاسة الجمهورية اللبنانية**
http://www.presidency.gov.lb/Arabic/PresidentoftheRepublic/FormerPresidents/Pages/ElectionPage.aspx (٢٨-١٠-٢٠١٥).

[٣] نقولا ناصيف، **منبر الحوار ٢٠١٤: الدستور في انتخابات الرئاسة: وجهة نظر أم أحكام واضحة**، المرجع السابق.

[٤] "وطُرح موضوع النصاب مرّتين، مرّة عند انتخاب الرئيس سركيس الذي تمّ خلال الحرب، وكان النوّاب معرّضين للخطر، وانتظروا ساعتين حتّى اكتمل نصاب الثلثين، وطُرح مرّة أخرى خلال انتخاب الرئيس بشير الجميل، وانتظروا أكثر من ساعتين حتّى اكتمال نصاب الثلثين، وكان لبنان في أتون العدوان الاسرائيلي". بهيج طبّارة، **الجمهورية ٢٠١٤ أي رئيس لأي جمهورية**، المرجع السابق، ص ١٨٨.

[٥] زهير شكر، **الوسيط في القانون الدستوري اللبناني نشأة ومسار النّظام السياسي والدّستوري المؤسسات السياسية**، المرجع السابق، ص ٦٦٦.

وترتدي دراسة هذه المادة وجهين: الأوّل هو النّصاب القانوني، أي عدد النوّاب الواجب تواجدهم داخل قاعة البرلمان من أجل افتتاح الجلسة والمباشرة بالتّصويت[١]؛ والثاني هو نسبة التصويت، أي الأكثرية اللازمة لفوز مرشّحٍ برئاسة الجمهورية.

لا تشكّل مسألة احتساب الأصوات الضرورية لانتخاب الرئيس اليوم مسألة خلافية بالدّرجة الأولى. فبالرّغم من اختلاف الدارسين حول هذه القضية في السابق،[٢] استقرّ الرأي المأخوذ به على أنّ أكثرية الأصوات الموجبة لانتخاب الرئيس تُحتسب "على أساس عدد أعضاء مجلس النوّاب العاملين الحاضرين والغائبين من دون المتوفّين الذين لم يتمّ انتخاب خلفاء لهم"[٣]، وليس نسبةً للحضور، ولا نسبةً لعدد أوراق الاقتراع المقبولة[٤].

يبدو ذلك منطقياً من الناحية القانونية، في الوقت الذي فرضت مواد أخرى[٥] من الدستور اتّخاذ القرار فيها بأكثرية الثلثين من مجموع أعضاء مجلس النوّاب في مسائل أقل أهمية، فكيف بالحري مسألة كانتخاب رأس الدّولة.

كما ويأتي تفضيل المشرّع لأكثرية الثلثين في الدورة الأولى متلائماً مع التركيبة الطائفية للبرلمان، والتي انتقلت من أكثرية مسيحية ٦ مقابل ٥ قبل الطائف، إلى المناصفة بين المسلمين والمسيحيين بعد العام

---

[١] المادة ٥٥ من **النظام الداخلي لمجلس النوّاب:** "لا تفتح جلسة المجلس إلا بحضور الأغلبية من عدد أعضائه ولا يجوز التصويت إلا عند توافر النصاب في قاعة الاجتماع." راجع الموقع الرسمي لمجلس النوّاب اللبناني: https://www.lp.gov.lb/

[٢] Edmond Rabbath, **La Constitution Libanaise Origines, Textes et Commentaires**, op. cit. pp. 301-306.

وأيضاً: زهير شكر، **الوسيط في القانون الدستوري اللبناني نشأة ومسار النّظام السياسي والدستوري المؤسسات السياسية،** المرجع السابق، ص ٦٦٨-٦٧٠.

[٣] وفق تفسير اللجان المشتركة في مجلس النوّاب عام ١٩٨٠ للمادة ٥٧ من الدستور التي تنصّ على "مجموع الأعضاء الذين يشكّلون المجلس قانوناً". سليم جريصاتي، **منبر الحوار ٢٠١٤: الدستور في انتخابات الرئاسة: وجهة نظر أم أحكام واضحة،** المرجع السابق.

[٤] آميل بجاني، *"إنتخاب رئيس الجمهورية الدعوة والجلسة"*، خليل الهندي وأنطوان الناشف، **الدستور اللبناني قبل الطائف وبعده،** المرجع السابق، ص ٢١٧-٢١٨.

[٥] أنظر المواد ٦٠، ٧٠، ٧٧، و٧٩ من الدستور اللبناني.

١٩٩٠[1]. وبالتّالي يبدو جليّا اليوم أنّه ليس باستطاعة طائفة واحدة أن تأتي برئيس للجمهورية، بدون موافقة الطائفة الأخرى بالحدّ الأدنى.

بالانتقال إلى "الوجه الآخر" للمادة ٤٩، أي مسألة النّصاب، يقتضي التّفرقة في هذا الإطار، بين الدّورة الأولى للانتخاب وباقي الدورات. فقد حسم الاجتماع المشترك لهيئة مكتب مجلس النوّاب ولجنة الإدارة والعدل في ٦ أيّار ١٩٧٦، الجدل حول نصاب الجلسة الأولى للانتخاب، بحيث نصّ قراره على "أنّ اشتراط المشترع نيل المرشح أكثرية الثلثين من أعضاء المجلس النيابي في الدورة الأولى يفترض حضور ثلثي أعضاء المجلس على الأقل من أجل إمكان عقد الجلسة والشروع في الاقتراع".[2]

احترمت القوى السياسية كافةً هذا القرار حتى اليوم، بالرغم من تهديد قوى ١٤ آذار في العام ٢٠٠٧ بالاجتماع خارج البرلمان وانتخاب الرئيس بنصاب النصف زائد واحد للدورة الأولى. فمع ان هذه القوى كانت تمتلك الأكثرية النيابية في حينها، غير أنها لم تقدم على تجاوز الأعراف والتفسيرات الدستورية الرسمية، وبقي حديث "النصف زائد واحد" ضمن حدود التهويل السياسي والضغط على المعارضة للسير باتّجاه التسوية.[3]

أمّا الدورات التّالية من الانتخاب، والتي تكتفي بالغالبية المطلقة لانتخاب الرئيس، فلم يتمّ تناولها في النقاش القانوني والدستوري آنذاك، لسبب أساسي هو أنّ انتخاب الرئيس كان غالباً ما يتمّ خلال جلسة واحدة، ويتم الانتقال من الدورة الأولى إلى باقي الدورات بشكل مباشر من دون رفع الجلسات.[4] وقد سُجّلت السابقة الأولى في هذا الإطار في ٢٣ نيسان ٢٠١٤، حين عمد رئيس المجلس النيابي إلى رفع جلسة الانتخاب وإغلاق

---

[1] المادة ٩٥ من الدستور اللبناني.

[2] سليم جريصاتي، **منبر الحوار ٢٠١٤: الدستور في انتخابات الرئاسة: وجهة نظر أم أحكام واضحة**، المرجع السابق.

[3] نقولا ناصيف، *"اتفاق دولي إقليمي لبناني"*، **بحثاً عن رئيس يُصنع في لبنان،** المرجع السابق، ص ١٣٢–١٣٥.

[4] علي مراد، *"الدستور اللبناني والسياسيين وعقدة الفراغ الرئاسي"*، **مؤسسة Heinrich Boll للدراسات،** مكتب الشرق الأوسط، ٤ تمّوز ٢٠١٤، lb.boell.org/ar/2014/07/04/ldstwr-llbnny-wlsysyyn-wqd-lfrg-lrysy

المحضر[1] فور انتهاء الدورة الأولى، وإرجاء العملية الانتخابية إلى يومٍ آخر، ما ألزم تأمين النصاب القانوني مرّة جديدة من أجل انعقاد الدورة الثانية.

وتأرجح نصاب هذه الجلسة بين تفسيرين:

انطلق التفسير الأوّل من غياب اي تحديدٍ في الدستور لمسألة النصاب، وبالتّالي اعتبار نصاب الثّلثين المفروض في الدّورة الأولى هو الاستثناء، بينما تبقى القاعدة تلك المذكورة في المادة ٣٤ من الدستور[2]، أي الغالبية المطلقة من أعضاء مجلس النوّاب. وهذه الغالبية تتطابق مع عدد الأصوات المطلوب من أجل فوز مرشّح بالرّئاسة.[3]

بينما ينظر التفسير الثاني إلى مسألة النصّاب من حيث البعد الوطني للاستحقاق الرئاسي وشرعيّة رئيس الجمهورية. فيرى أنّه من غير المقبول أن يأتي رئيس الجمهورية "رمز الدولة ووحدة الوطن" وليد جلسةٍ بنصابٍ عادي، حيث يتغيّب قرابة نصف النوّاب. ويدعم هذا الرأي وجهة نظره قانونياً، من خلال الاجتهادات الدستورية الفرنسية حول مصطلح "التئام المجلس"، للدلالة على معاني الكليّة المطلقة –أي كامل الأعضاء المؤلّفين لمجلس النوّاب– التي يُستعاض عنها بنصاب الثلثين فقط.[4]

---

[1] شهدت جلسة انتخاب واحدة في العام ١٩٨٩ رفعاً للجلسة لمدّة ربع ساعة، من دون إغلاق المحضر. أنظر الهامش رقم ٦ من دراسة علي مراد، المرجع نفسه.

[2] المادة ٣٤ من الدستور اللبناني: "لا يكون اجتماع المجلس قانونياً ما لم تحضره الأكثرية من الأعضاء الذين يؤلفونه وتتخذ القرارات بغالبية الأصوات. وإذا تعادلت الأصوات سقط المشروع المطروح للمناقشة."

[3] سليم جريصاتي، **منبر الحوار ٢٠١٤: الدستور في انتخابات الرئاسة: وجهة نظر أم أحكام واضحة**، المرجع السابق.
وأيضاً: إيلي الحاج، *"دراسة قانونية: الدستور لا ينص على الثلثين لانتخاب الرئيس"*، **صحيفة النهار**، ١٤ تشرين الثاني ٢٠١٣، http://newspaper.annahar.com/article/83516 (٢٨-١٠-٢٠١٥).

[4] "الدستور الفرنسي للجمهورية الثالثة الموضوع في ٢٥ شباط من عام ١٨٧٥، الذي استُمِدَّت منه أحكام عديدة من دستورنا. وتنصّ المادة الثانية منه على الآتي:

"Le président de la République est élu à la majorité absolue des suffrages par le Sénat et par la Chambre des Députés réunis en Assemblée nationale"

والترجمة الحرفية لهذا النص هي كما يلي: "إن رئيس الجمهورية ينتخب بالغالبية المطلقة للأصوات في مجلس الشيوخ ومجلس النواب ملتئمين في جمعية وطنية". بداية لا بد من توضيح أن عبارة "جمعية Assemblée" تعني في الفرنسية:

وقد رسا القرار فعلياً على الرأي الثاني، إذ فسّر رئيس البرلمان الدّستور في هذه النّقطة على أنّه يلزم حضور ما لا يقلّ عن ثلثي أعضاء المجلس من أجل افتتاح الجلسة والمباشرة بالتّصويت. وقد سُجّل هذا التفسير في محضر إحدى جلسات المجلس، من دون أن يعترض أي من النوّاب الحاضرين، وبالتّالي أصبح هذا التفسير معتمداً في كلّ جلسات انتخاب رئيس الجمهورية.[١]

وإذا كان نصاب الثلثين ينسحب إيجاباً على شرعية الرئيس العتيد، غير أنّه يضحي "سلاحاً" بيد أقلية نيابية، تستعمله من أجل تعطيل جلسات انتخاب الرئيس.

- بند ثالث: مسألة إلزامية حضور الجلسات النيابية

تتوزّع المقاعد النيابية منذ العام ١٩٩٠ مناصفةً بين المسيحيين والمسلمين، مع الأخذ بالنسبية بين الطوائف داخل كلّ فئة وبين المناطق.[٢] ويفصّل الجدول التالي "حصّة" كلّ طائفة:

«Ensemble des personnes qui forment un corps constitué». والترجمة العربية هي: "مجموع الأشخاص الذين يؤلفون مؤسّسة ما". يُستخلَص من النص أن دستور الجمهورية الثالثة في فرنسا شدّد على أنّ الغالبية المطلوبة تؤخَذ من مجموع أعضاء مجلس الشيوخ ومجلس النواب مجتمعين، وأنه لأجل انتخاب الرئيس، كان يفترض أيضاً (كما هي الحال في دستور لبنان لعام ١٩٢٦)، أن يلتئم جميع أعضاء المجلسين في جمعية وطنية." رامي صادق، *"في النصاب القانوني لانتخاب رئيس الجمهورية"*، **جريدة الأخبار**، ٢٢ أيلول ٢٠٠٧، www.al-akhbar.com/node/137320 (٢٨-١٠-٢٠١٥).

[١] صلاح تقي الدين، *"نصاب الثلثين ينسحب على الدورة الثانية"*، **جريدة المستقبل**، ١٧ نيسان ٢٠١٤.

[٢] المادة ٢٤ من الدستور اللبناني. وقد تُركت التفاصيل لقانون الانتخاب. للاطّلاع على توزيع المقاعد على الدوائر الانتخابية، بحسب القانون ٢٠٠٨/٢٥ الذي انتُخب على أساسه البرلمان الحالي في العام ٢٠٠٩، زيارة **الموقع الرسمي للانتخابات النيابية:** http://www.elections.gov.lb/Parliamentary/Legal-Framework/Election-Law/Appendix-1.aspx

الطوائف المسيحية	عدد المقاعد	النسبة
ماروني	34	%٢٦،٥٦
روم أرثوذكس	14	%١٠،٩٣
روم كاثوليك	8	%٦،٢٥
أرمن أرثوذكس	5	%٣،٩
إنجيلي	1	%٠،٧٨
أرمن كاثوليك	1	%٠،٧٨
أقليات	1	%٠،٧٨
المجموع	**٦٤**	**%٥٠**

الطوائف الاسلامية	عدد المقاعد	النسبة
سني	27	%٢١،٠٩
شيعي	27	%٢١،٠٩
درزي	8	%٦،٢٥
علوي	2	%١،٥٦
المجموع	**٦٤**	**%٥٠**

يشكّل الموارنة الكتلة الطائفية الأكبر، فيما يتساوى الشيعة والسنّة، وتليهما باقي الطوائف. ويشير المجموع الى عدم امتلاك أي من الطوائف القدرة على انتخاب الرئيس منفردةً. وحتّى لو تكتّل المسيحيون بكلّ طوائفهم وراء مرشّح واحد، لبقوا بحاجةٍ إلى صوت نائب مسلم على الأقلّ لتحقيق الأغلبية المطلقة في الدورات التي تلي الدورة الأولى؛ والعكس صحيح.

ينسجم هذا التوزيع مع روح التوافقية إذ إنّ التطبيق "الإيجابي" للنصاب وأكثرية الانتخاب يضمن وصول رئيس يحظى بدعم الكتلة النيابية الوازنة التي اقترعت له، وبالشّرعية الشعبية التي أوصلت هؤلاء النوّاب إلى الندوة البرلمانية.[١]

وأيضاً، إذ يفرض نصاب الثلثين حضور ٨٦ نائباً من مجموع الـ١٢٨، لا تمتلك أي من الطوائف منفردةً "الثلث المعطّل" لنصاب انتخاب رئيس الجمهورية، أي ٤٣ مقعداً نيابياً. ولكن بالإمكان تحقيق ذلك نظريّاً، إذا ما تكتّل الموارنة والروم الأرثوذكس من جهة، أو السنّة والشيعة من جهةْ أخرى؛ إذا ما افترضنا في هذه الحال الانسجام التام بين التكتّلات الطائفية والتكتّلات السياسية. هذه الحالة "المتطرّفة" تضع سلطة "فيتو" بيد الطائفتين الكبريين من كلّ جهة دون الأقليات؛ ولكنها تبقى محصورة ضمن واقع التوافق المسيحي–الاسلامي الضروري في أي مسألة مصيرية، وأوّلها الاستحقاق الرئاسي.

---

[١] يجب أن يكون الرئيس "بالحدّ الأدنى نائباً، لأنّ التمثيل الشعبي يمنحه الشرعية. كما يجب أن يكون للرئيس كتلة نيابية تدعم مقرّراته وتدافع عنها ويجب تشكيل هذه الكتلة قبل ان يصبح رئيساً للدولة". عقل عقل، **مجلّة الحقوق والعلوم السياسية**، المرجع السابق، ص ١٨٧.

ولكن التطبيق "السلبي" للنصاب يضع ٤٣ نائباً بوجه ٨٥، فيعطّل "فريق الأقلية" جلسات الانتخاب لمعرفته المسبقة بانعدام حظوظه بإيصال مرشّحه إلى الرئاسة. ويمارس بالتّالي الابتزاز على الفريق الأكثري من أجل الوصول إلى التسوية على شخص الرئيس من خارج مجلس النوّاب.[١] فتضحي المعادلة القائمة: التسوية مقابل نصاب الجلسة، ورئيس "خيار ثانٍ" تفاوض عليه الأقلية بدلاً عن مرشّح الأكثرية المطلقة.

وقد وصل التخوّف على نصاب الجلسة الأولى لانتخاب الرئيس اللبناني حدّ استحداث رئيس البرلمان لجنة ثلاثية[٢] "تدور" على رؤساء الكتل النيابية والشخصيات المؤثّرة في الاستحقاق الرئاسي، من أجل حضّ النوّاب على الحضور وتأمين النصاب. حضر ١٢٤ نائباً من أصل ١٢٨، تمّت الدورة الأولى ورُفعت الجلسة؛ وفُقد النصاب من حينها.

طرح هذا التعطيل إشكالية حول "حقّ" النائب في التغيّب عن جلسات الانتخاب. فدستورياً، النّائب هو وكيل عن الشّعب، ولكن "لا يجوز أن تربط وكالته بقيد أو شرط من قبل منتخبيه"[٣]. وبالتّالي يعود للنائب وحده قرار حضور الجلسات النيابية، وقرار التصويت أو عدمه في حال حضوره.[٤] أمّا تنظيمياً، فيحذّر النظام الداخلي لمجلس النوّاب من مغبّة تغيّب هؤلاء عن أكثر من جلستين دون عذرٍ مشروع مسبق يُسجّل في قلم المجلس.[٥] ولكن ليس في هذا النظام أي إجراء تنبيهي أو عقابي بحقّ المتغيّبين دون عذر.

---

[١] وسيم منصوري، **مجلّة الحقوق والعلوم السياسية**، المرجع السابق، ص ٢٢٤-٢٢٥.

[٢] مؤلّفة من النوّاب: علي عسيران، ميشال موسى وياسين جابر. أنظر: *"رئيس البرلمان يشكّل لجنة من التحرير والتنمية لتأمين انعقاد جلسة انتخاب رئيس الجمهورية"*، **صحيفة الأنوار**، ٢٥-٣-٢٠١٤.

[٣] المادة ٢٧ من الدستور اللبناني.

[٤] كريم بقرادوني، **الجمهورية ٢٠١٤ أي رئيس لأي جمهورية**، المرجع السابق، ص ٤٤٥-٤٤٦.

[٥] ينصّ الفصل العاشر من **النظام الداخلي لمجلس النوّاب** على: - المادة ٦١: لا يجوز للنائب التغيب عن أكثر من جلستين في أية دورة من دورات المجلس العادية والاستثنائية إلا بعذر مشروع مسبق يسجل في قلم المجلس. - المادة ٦٢: في حال اضطرار النائب للتغيب بغير مهمة رسمية وبصورة مستمرة عن اكثر من جلسة واحدة عليه أن يقدم طلباً إلى قلم المجلس يبين فيه أسباب التغيب ويعرض هذا الطلب على المجلس لأخذ العلم في أول جلسة يعقدها. - المادة ٦٣: عندما لا يتم عقد جلسة بسبب عدم اكتمال النصاب القانوني يضع مدير شؤون الجلسات جدولاً بأسماء النواب المتغيبين بدون إذن أو عذر. تدرج أسماء المتغيبين في محضر الجلسة التالية. راجع الموقع الرسمي لمجلس النوّاب اللبناني: https://www.lp.gov.lb/

من هنا، طلب البعض إقران نصاب الثلثين بإلزامية حضور النوّاب[1]، قطعا للطريق أمام الأطراف المعطّلة للجلسات؛ أو اتّخاذ رئيس المجلس موقفاً باعتبار النّصاب مؤمّناً بالأكثرية المطلقة إذا ما أصرّ بعض الأطراف على تعطيل الانتخاب[2]. ولكن إلى ذلك الحين، تبقى مسألة النصاب "جزءاً لا يتجزّأ من لعبة الإستحقاق الرئاسي"[3].

بالمحصّلة، مهما تكن خلفية ومسببات الإبطاء في إشغال مقعد الرئاسة الأولى، ليس هناك أي مخرج دستوري، حتى الآن، للحؤول دون دخول البلاد نفق "الشّغور الرئاسي" لأيّام معدودة أو أشهر أو حتّى سنوات.

فقرة ثانية: غياب رئيس الجمهورية في التصوّر الدستوري والواقع السياسي

يشكّل غياب رئيس الدولة حالة غير صحيّة للنظام السياسي؛ فكيف بالحري حين تجد الجمهورية نفسها مبتورة الرأس لفترة أطول من ما يفترضه الدستور وتراعيه تدابيره. تجد عندها السلطتين التنفيذية والتشريعية نفسيهما بين حدّي إمّا التعطيل أو مخالفة الدستور والميثاق.

---

[1] اميل خوري، *"التوافق على انتخاب الرئيس بنصاب الثلثين ينبغي أن يقابله توافق على إلزامية الحضور"*، **جريدة النهار**، ٣١ تمّوز ٢٠١٤، newspaper.annahar.com/article/155502 (٢٠-١٠-٢٠١٥).

[2] وهو الموقف الذي أعلنه رئيس المجلس في العام ١٩٧٠ صبري حماده أمام تهديد المعارضة بمقاطعة جلسة انتخاب الرئيس. أنظر: *"كيروز: أدعو برّي لمراجعة موقف حماده في ١٩٧٠ باعتبار النصاب مؤمّناً بحضور الأكثرية إثر الاصرار على التعطيل"*، **موقع الكلمة أونلاين**، ٧ أيار ٢٠١٤، www.alkalimaonline.com/67931 (١٨-١٠-٢٠١٥).

[3] كريم بقرادوني، **الجمهورية ٢٠١٤ أي رئيس لأي جمهورية**، المرجع السابق، ص ٤٤٦.

- **بند أوّل: تعامل الدستور مع حالة الشغور الرئاسي**

لقد استخدم الدستور تعبير "خلوّ سدّة الرئاسة" للإشارة إلى حالة الشغور الرئاسي. وتختلف حالة الشّغور عن حالة الفراغ. لغوياً، تتقارب معاني التعبيرين مع فارق بسيط: فالفراغ Vacuum[١] هو الوظيفة التي لا يشغلها أحد؛ والشغور Vacancy[٢] هو غياب شاغل المنصب وضرورة انتخاب بديل عنه.[٣] وبالتّالي يأخذ الفراغ بعداً مادياً ومعنوياً في آنٍ واحد، ويذهب أبعد من الشغور في الإيحاء بالخلو التام وعدم إتمام المهمّات المنوطة بالمنصب الشاغر.

في سياق الرئاسة، يرتبط الفراغ بالبعد السياسي لغياب الرئيس بشخصه وهيبته ومكانته؛ بينما ينحصر البعد الدستوري والقانوني ضمن حدود الشغور الرئاسي فقط، أي غياب شخص الرئيس. فالدستور لا يقبل الفراغ في مؤسسة الرئاسة وصلاحياتها[٤]، وذلك انطلاقاً من مبدأ ضرورة استمرار المؤسسات الدستورية[٥].

ويلحظ الدستور اللبناني أكثر من حالة يقع فيها شغور الرئاسة الأولى: فذكر صراحةً حالة إقدام رئيس الجمهورية على الاستقالة، وحالة الوفاة؛ ثمّ ترك الآفاق مفتوحة على "سبب آخر"[١]. ذهب الباحثون في أكثر من اتّجاه لتفسير ما عناه المشرّع بالسبب الآخر:

---

[١] Definition of Vacuum: “A gap left by the loss, death, or departure of someone or something significant”, **Oxford Dictionaries**, http://www.oxforddictionaries.com/definition/english/vacuum (18-10-2015).

[٢] Definition of Vacancy: “An unoccupied position or job”, **Oxford Dictionaries**, http://www.oxforddictionaries.com/definition/english/vacancy (18-10-2015).

[٣] **معجم المعاني الجامع**، /www.almaany.com/ar/dict/ar-ar (١٨-١٠-٢٠١٥).

[٤] *"حنين: الدستور اللبناني ضد الفراغ فالحكومة تستلم مهام الرئيس"*، **موقع بيروت برس الإخباري**، نقلاً عن صحيفة "اليوم" السعودية، ٩ أيلول ٢٠١٥، http://beirutpress.net/article/75080 (٢٥-١٠-٢٠١٥).

[٥] مبدأ منبثق عن استمرارية السلطات العامة، وهي نظريّة برزت عند الاجتياح النازي لفرنسا، فتسلّم الأهالي في أكثر من محافظة إدارة الأمور والرخص والإجازات... وبعد انتهاء الحرب وعودة الموظّفين الرسميين، ظهرت اعتراضات من الذين تضرروا من جرّاء قرارات الأهالي، فاجتمع مجلس النوّاب وأقرّ بشرعية القرارات المتّخذة، على الرغم من عدم شرعية الإدارات، ولكنها كانت موجودة كأمر واقع. حسين الحسيني، **الجمهورية ٢٠١٤ أي رئيس لأي جمهورية**، المرجع السابق، ص ٣٦٥.

- منهم من ربطه بحالة اتّهام رئيس الجمهورية من قبل البرلمان بخرق الدستور أو بالخيانة العظمى؛ فيكف عندها رئيس الجمهورية عن العمل وتبقى سدّة الرئاسة خالية إلى حين صدور قرار المجلس الأعلى.[٢] يتمّ عندها إمّا تبرئة الرئيس فيعود إلى منصبه، أو إدانته فيعمد مجلس النوّاب إلى انتخاب خلف له.
- هذا وذهب عدد من رجال السياسة حدّ تفسير المادة الدستورية على أنّها تجيز إقالة الرئيس من قبل البرلمان، وإلزامه على التنحّي والاستقالة. غير أنّ هذا التفسير يتناقض مع مبدأ عدم مسؤولية رئيس الجمهورية، وبالتالي فهو مخالف للدستور.[٣]
- كما أضاف آخرون حالات المرض المزمن والعجز الدائم، وأي عائق معنوي أو مادي يحول دون استطاعة الرئيس تأدية الواجبات الملقاة على عاتقه.[٤] ولكن لم يحدد الدستور لا الآلية الواجب اتّباعها ولا الجهة المخوّلة إعلان وجود المانع عند الرئيس؛ وبالتالي يبقى قرار التنحي أو الاستقالة شخصياً محصوراً بيد رئيس الجمهورية.[٥]
- ويندرج في هذا الإطار نفسه –أي ضمن "السبب الآخر"– الشغور الرئاسي المتأتّي من انتهاء الولاية الرئاسية قبل انتخاب الخلف.

فيما تنحصر الحالات الثلاث الأولى ضمن سياق الشغور السّابق لانتهاء الولاية الرئاسية، يبقى الشغور الأخير الوحيد اللاحق لانتهاء الولاية والذي ينتج عن إبطاء مجلس النوّاب في القيام بواجبه الدستوري. يغادر

---

[١] المادة ٧٤ من الدستور اللبناني: "إذا خلت سدة الرئاسة بسبب وفاة الرئيس أو استقالته أو سبب آخر فلأجل انتخاب الخلف يجتمع المجلس فوراً بحكم القانون وإذا اتفق حصول خلاء الرئاسة حال وجود مجلس النواب منحلاً تدعى الهيئات الانتخابية دون إبطاء ويجتمع المجلس بحكم القانون حال الفراغ من الأعمال الانتخابية."

[٢] المادة ٦١ من الدستور.

[٣] زهير شكر، **الوسيط في القانون الدستوري اللبناني: نشأة ومسار النظام السياسي والدستوري المؤسّسات الدستورية**، المرجع السابق، ص ٧٥٩.

[٤] Edmond Rabbath**, La Constitution Libanaise Origines, Textes et Commentaires**, op. cit. p. 423.

[٥] زهير شكر، **الوسيط في القانون الدستوري اللبناني: نشأة ومسار النظام السياسي والدستوري المؤسّسات الدستورية**، المرجع السابق، ص ٧٦٠–٧٦١.

حينها الرئيس المنتهية ولايته قصر الرئاسة دون التسليم لخلف، ودون أن يستمرّ بتصريف الأعمال؛ فغياب الرئيس يشكّل ضغطاً معنوياً على الأطراف السياسية كافةً للإسراع في التوافق وملء الشغور.[١]

ومهما تكن خلفية الشغور، يؤكّد الدستور على الطابع المؤقّت له، بحيث ينيط صلاحيات الرئيس طيلة هذه الفترة وكالةً بمجلس الوزراء[٢] وتُحفظ الأصالة لرئيس الجمهورية[٣]. تمارس الحكومة صلاحيات الرئيس مجتمعةً، أي يشترك كلّ الوزراء في التوقيع على القرارات والمراسيم إلى جانب رئيس الحكومة. تبرز في هذا الإطار مسألتان أساسيتان:

- الأولى ترتبط بأهمية وجود حكومة مؤلّفة عند الوقوع في حالة الشغور. ويختلف رأيان حول شرعية الحكومة وصلاحيتها في تولي الوكالة عن رئيس الجمهورية: فمنهم من يعتبر أنّ إناطة صلاحيات الرئيس بحكومة مستقيلة أو لم تنل الثقة بعد هو مخالفة للدستور[٤]. بينما يبرر آخرون أنّ مجرّد وجود الحكومة يمنحها صلاحية الوكالة عن رئيس الجمهورية، حتّى ولو كانت حكومة تصريف أعمال، أو لم تنل الثقة من مجلس النوّاب بعد؛ فوجود حكومة مبتورة الشرعية تمارس السلطة خير من الوقوع في الفراغ الدستوري.[٥]
- أمّا المسألة الثانية فتكمن في أهمية إناطة الصلاحيات بمجلس الوزراء مجتمعاً وليس برئيس الحكومة، السنّي عرفاً، الأمر الذي من شأنه الإبقاء على الحدّ الأدنى من التوازن الطائفي في عملية اتّخاذ القرار.[٦] هذا وقد عمد الرئيسان بشارة الخوري وأمين الجميل إلى تسليم السلطة إلى حكومة

---

[١] دوللي بشعلاني، *الدستور لا ينصّ على "الفراغ" بل على "خلو الرئاسة" وهو ليس "فزّاعة" في ظلّ وجود الحكومة*"، **صحيفة الديار**، ١١ أيار ٢٠١٤، www.addiyar.com/article/747741 (٨-١٠-٢٠١٥).

[٢] المادة ٦٢ من الدستور اللبناني.

[٣] سليم جريصاتي، **منبر الحوار ٢٠١٤: الدستور في انتخابات الرئاسة: وجهة نظر أم أحكام واضحة**، المرجع السابق.

[٤] أوجيني تنّوري، **مجلّة الحقوق والعلوم السياسية**، المرجع السابق، ص ٢٥٨-٢٥٩.

[٥] زهير شكر، **الوسيط في القانون الدستوري اللبناني: نشأة ومسار النظام السياسي والدستوري المؤسّسات الدستورية**، المرجع السابق، ص ٧٥٥-٧٥٦.

[٦] Edmond Rabbath**, La Constitution Libanaise Origines, Textes et Commentaires**, op. cit. p. 424.

انتقالية برئاسة ماروني، لطمأنة المسيحيين إلى حين انتخاب الرئيس العتيد، فتتشكّل عندئذ حكومة جديدة مطابقة للصيغة الطائفية.

وهناك من طرح تعديل الدستور وتسليم صلاحيات رئيس الجمهورية إلى المجلس الدستوري عوضاً عن الحكومة. فهذا الأخير هو المرجعية القضائية المكلّفة السهر على الدستور والقوانين، فضلاً عن أنّ رئيسه ماروني، ما يحافظ على الميثاق وسلطة القانون في آنٍ واحد.[١]

يبقى أن نبحث في فاعلية هذه الآلية الدستورية لملء الشغور على المدى الطويل[٢]؛ فالنصّ الدستوري الذي يتناول حالة خلو سدّة الرئاسة وينيط صلاحياتها بمجلس الوزراء، إنّما مردّه إلى إرادة المشرّع مواجهة حالة الشغور المفاجئ ولفترة زمنية قصيرة[٣]. وبالتالي ليس هذا النصّ آلية عمل طبيعية للحكومة الوكيلة، بل هو حالة استثنائية غير سليمة. وإذ يفترض اتّخاذ أي قرار يدخل ضمن ممارسة مجلس الوزراء لصلاحيات الرئيس، موافقة وتوقيع كلّ أعضاء الحكومة، فإنّ هذه الأخيرة معرّضة للتعطيل بسهولة؛ يكفي بأن يرفض أحد الوزراء التوقيع على المرسوم لمنع إقراره.

هذا السيناريو ليس بالأمر المستبعد، نظراً إلى تلازم الشغور الرئاسي غالباً مع أزمة سياسية ناتجة عن انقسام وتجاذب بين الأطراف الحزبية والطائفية؛ وتكون الحكومة أوّل "ضحيّة" لهذه الأزمة، نظراً لتقاسم حقائبها بين متنافسين وغياب التضامن الوزاري فيما بينهم.

---

[١] نبيل مكاري، "تعديلات على الدستور اللبناني لتجنّب الفراغ في الأزمات"، **صحيفة الحياة،** ١٢ أيلول ٢٠١٥، www.alhayat.com/opinion/writers/11119060 (٢٦-١٠-٢٠١٥).

[٢] سوف نتطرّق إلى هذه المسألة من الناحية السياسية في الفصل الأخير من خذه الدراسة، ولذا نكتفي في هذا الجزء بالإضاءة على بعض النقاط ذات الصلة بالمواد الدستورية المتعلّقة بآلية اتّخاذ القرار في الحكومة ومحدوديتها.

[٣] عصام نعمة اسماعيل، "*دراسة دستورية: الشغور والاستمرارية*"، **جريدة السفير**، ٢٢ آب ٢٠١٥، www.assafir.com/Article/439001 (٢٨-١٠-٢٠١٥).

ويعطي الدستور الأولوية للتوافق داخل مجلس الوزراء في قراراته كافةً، ولكنّه يوفّر مخرجاً لحالة الاختلاف فيجيز التصويت واتّخاذ القرارات بالأكثرية[1]. هذا المخرج غير متوفّر في سياق ممارسة صلاحيات الرئيس. تتعطّل بالتّالي أعمال الحكومة ويُضاف إلى الشغور الرئاسي شللٌ تام في كامل السلطة الإجرائية. ولا يقتصر التعطيل في هذه الحالة على أعمال الحكومة فحسب، بل يطال أيضاً آلية عمل السلطة التشريعية.

- **بند ثانٍ: مجلس النوّاب في الشغور الرئاسي: بين التمديد والتشريع**

تنصّ المادة ٧٥ من الدستور "إن المجلس الملتئم لانتخاب رئيس الجمهورية يعتبر هيئة انتخابية لا هيئة اشتراعية ويترتب عليه الشروع حالاً في انتخاب رئيس الدولة دون مناقشة أو أي عمل آخر". لا تتوافق الآراء حول امتداد تطبيق هذه المادة:

- فهناك من يعتبر أنّ مجلس النوّاب يبقى هيئة انتخابية طيلة الفترة الفاصلة بين موعد بداية الاستحقاق الرئاسي – أي على الأقل منذ اليوم العاشر الذي يسبق انتهاء الولاية الرئاسية – وإتمام عملية انتخاب الرئيس الجديد للبلاد، وعندها فقط يعود المجلس إلى وظيفته التشريعية.[2]
- بالمقابل، يعتبر آخرون أنّ تحوّل مجلس النوّاب إلى هيئة انتخابية ينحصر فقط ضمن توقيت الجلسة المخصّصة لانتخاب رئيس الجمهورية؛ وبالتّالي يمكن للمجلس ممارسة مهامه التشريعية فور انتهاء هذه الجلسة كما قبلها، بغضّ النظر إذا تمّت فيها عملية الانتخاب أو لم تتم.[3] فمنعاً للمزيد من

---

[1] البند الخامس من المادة ٦٥ من الدستور اللبناني: "يجتمع مجلس الوزراء دورياً في مقر خاص ويترأس رئيس الجمهورية جلساته عندما يحضر. ويكون النصاب القانوني لانعقاده أكثرية ثلثي أعضائه، ويتخذ قراراته توافقياً. فإذا تعذر ذلك فبالتصويت، ويتخذ قراراته بأكثرية الحضور. أما المواضيع الأساسية فإنها تحتاج إلى موافقة ثلثي عدد أعضاء الحكومة المحدد في مرسوم تشكيلها. ويعتبر مواضيع أساسية ما يأتي:

تعديل الدستور، إعلان حالة الطوارئ وإلغاؤها، الحرب والسلم، التعبئة العامة، الاتفاقات والمعاهدات الدولية، الموازنة العامة للدولة، الخطط الإنمائية الشاملة والطويلة المدى، تعيين موظفي الفئة الأولى وما يعادلها، إعادة النظر في التقسيم الإداري، حل مجلس النواب، قانون الانتخابات، قانون الجنسية، قوانين الأحوال الشخصية، إقالة الوزراء."

[2] علي مراد، *"الدستور اللبناني والسياسيين وعقدة الفراغ الرئاسي"*، المرجع السابق.

[3] "إذا عدنا إلى الطائف، فقد عُقدت أربع جلسات في القليعات من دون رئيس جمهورية؛ جلسة أولى استكملنا فيها أهلية المجلس، وانتخبنا الرئيس ونائب الرئيس، وأقفلنا المحضر. وفتحنا جلسة ثانية، صدّقنا فيها وثيقة الوفاق الوطني، وأقفلنا

التعطيل وضماناً لاستمرارية المؤسسات الدستورية، لا يجوز منع المجلس النيابي من ممارسة صلاحياته التشريعية، ولا سيما في ظلّ حالة الشغور الرئاسي.[1]

هذا في التفسير الدستوري؛ وأمّا في السياسة فقد ظهر مؤخّراً مصطلح "تشريع الضرورة" كمخرج يوفّق بين الرأيين، إذ يقرّ بأولوية انتخاب الرئيس ولكن يجيز إقامة جلسات تشريعية استثنائية خلال فترة الشغور الرئاسي، للبتّ في المواضيع الملحّة المتعلّقة بالمصلحة الوطنية. بالمبدأ، يرتدي تشريع الضرورة طابع الاستثناء ضمن قاعدة "الضرورات تتيح المحظورات" ويقتصر على نواحٍ أربعة من المواضيع:[2]

- قوانين إعادة تكوين السلطة، كقوانين الانتخاب أو تعديل الدستور لتغيير النظام أو تعديل آلية انتخاب رئيس الجمهورية. ويمكن إدراج قانون التمديد الثاني لمجلس النوّاب الذي تمّ اتّخاذه خلال فترة الشغور الرئاسي من ضمن هذه الخانة.
- قوانين المالية والموازنة، وفي مقدّمها القروض والهبات والمشاريع ذات الطابع الدولي. وهذه القوانين هي السبب الأساس خلف الدعوة إلى جلسة تشريعية، إذ إنّ الشغور الطويل قد أودى بالبلاد إلى استحقاقات مالية دولية يشكّل عدم إقرارها تهديداً للاستقرار المالي اللبناني[3]
- القوانين المعيشية الملحّة، كسلسلة الرتب والرواتب وقانون الإيجارات وغيرها من المسائل التي تحتلّ حيّزاً مهمّاً من تحرّكات الشارع المطلبية
- القوانين المتعلّقة بالحفاظ على الهوية الوطنية، كقانون استعادة الجنسية.

المحضر. ثمّ فتحنا جلسة ثالثة انتخبنا فيها رئيساً للجمهورية، وأقفلنا المحضر. وأخيراً فتحنا جلسة رابعة لقسم رئيس الجمهورية." حسين الحسيني، **الجمهورية ٢٠١٤ أي رئيس لأي جمهورية**، المرجع السابق، ص ٣٦٥-٣٦٦.

[1] زهير شكر، **الوسيط في القانون الدستوري اللبناني نشأة ومسار النظام السياسي والدستوري المؤسسات الدستورية**، المرجع السابق، ص ٦٦٤.

[2] مقابلة مع سليم جريصاتي، جورج شاهين، "*تشريع الضرورة المستعصي ما حدوده في غياب رئيس الجمهورية*؟"، **مجلّة الأمن العام**، العدد ٢١، حزيران ٢٠١٥، ص ١٦-١٧، http://www.general-security.gov.lb/Magazine2015/21.pdf (٢٨-١٠-٢٠١٥).

[3] غاصب المختار، "*مخارج لجلسة تشريع الضرورة تحرّك الجمود النيابي والحكومي*"، **جريدة السفير**، ٢٣ تشرين الأول ٢٠١٥، http://assafir.com/Article/451849 (٢٥-١٠-٢٠١٥).

وبعد أن مرّ على الشغور الرئاسي أكثر من سبعة عشر شهراً، وافقت غالبية الأفرقاء السياسيين على انعقاد جلسة تشريعية لمجلس النوّاب، ولكنها اختلفت على جدول الأعمال وأولوية الملفّات المطروحة. فلم يتضمّن جدول أعمال الجلسة[١] قانون الانتخابات النيابية الذي يشترط الحزبين المسيحيين الأكبرين –التيّار الوطني الحرّ والقوّات اللبنانية– إدراجه كشرطٍ لمشاركتهما؛ هذا بالإضافة إلى مقاطعة حزب الكتائب لأي جلسة تشريعية تمسّكاً بمبدأ عدم دستورية التشريع في ظلّ الشغور الرئاسي.[٢]

وتطرح مقاطعة الأكثرية الساحقة من المسيحيين للجلسة، تساؤلات حول ميثاقيّتها؛ فحتى ولو تأمّنت في الشكل مع حضور بعض النوّاب المسيحيين، غير أنّ الشارع المسيحي لن يكون راضياً عنها.[٣] الأمر الذي دفع برئيس المجلس إلى التصريح بأنّ «الميثاقية تعني بالدرجة الأولى الحفاظ على الوطن والمواطن، لا زيادة التعطيل والانهيار»[٤]، وبالتالي المضي قدماً بالجلسة.

يتجاذب المسيحيون بشكل خاص وجهتي نظر: الأولى تتخوّف على مصير انتخابات الرئاسة الأولى إذا ما فُتح المجال واسعاً أمام ممارسة السلطة التشريعية لمهامها بشكل طبيعي، وبالتّالي تحوّل الشغور من حالة أزمة استثنائية إلى قاعدة طبيعية[٥]؛ والثانية تتخوّف من استمرار الشغور والتعطيل إلى حين بلوغ الاستحقاقات المقبلة، ولاسيما الانتخابات النيابية بدون إقرار قانون جديد للإنتخاب.[٦]

---

[١] *"جدول الجلسة العامة اكتمل.. وهذه بنوده"*، **صحيفة النهار**، ٥ تشرين الثاني ٢٠١٥، https://www.annahar.com/article/281389 (٥-١١-٢٠١٥).

[٢] *"تشريع الضرورة... في ميزان الكتل المسيحية"*، نقلاً عن وكالة الأنباء المركزية، **موقع ليبانون فايلز الإخباري**، ٢٢ تشرين الأول ٢٠١٥، http://www.lebanonfiles.com/news/952118 (٢٥-١٠-٢٠١٥).

[٣] منال شيّا، *"تشريع مع ميثاقية و"الثلاثي المسيحي" يغيب"*، **جريدة النهار**، ٥ تشرين الثاني ٢٠١٥، https://www.annahar.com/article/281370 (٥-١١-٢٠١٥).

[٤] عماد مرمل، *" الجلسة التشريعية تفتح الباب على «الأسئلة المسيحية»"*، **جريدة السفير**، ٥ تشرين الثاني ٢٠١٥، http://assafir.com/Article/455071 (٥-١١-٢٠١٥)

[٥] نقولا ناصيف، *"الجميل: تشريع الضرورة استغناء عن الرئاسة"*، **جريدة الأخبار**، ٤ تشرين الثاني ٢٠١٥، http://www.al-akhbar.com/node/245234 (٥-١١-٢٠١٥).

[٦] جورج عدوان، من ضمن تحقيق لرضوان عقيل، *"مجلس النوّاب ودّع العقد العادي بـ"لا" تشريع تباين بين الكتل والشلل يلفّ ساحة النّجمة"*، **مجلّة الأمن العام**، المرجع السابق، ص ١٢.

برز في هذا السياق نقاش سياسي وقانوني حول الأسبقية ما بين الانتخابات الرئاسية والنيابية في ظلّ الشغور. فمنهم من تمسّك بالأولوية المطلقة للانتخابات الرئاسية معتبراً عكس ذلك مخالفة صريحة للدستور[١]؛ بالمقابل ذكّر آخرون بأنّ الشعب هو مصدر السلطات، وأنّ هذا المجلس النيابي ممدّد لنفسه وغير شرعي، فهو بالتالي غير مؤهّل لانتخاب رئيس[٢]، وبالتالي إنّ انتخاب رئيس من قبل مجلس غير شرعي يعرّضه إلى احتمال الطعن بدستوريته.[٣]

أمّا وقد وصل مجلس النواب إلى نهاية ولايته قبل أن يتمّم مهمّة انتخاب رئيس الجمهورية، فليس في الدستور ما يستوجب في أي ظرفٍ كان، أن يستمر هذا المجلس. بل يُسار حكماً إلى دعوة الهيئات الناخبة إلى صناديق الاقتراع من أجل انتخاب مجلسٍ جديد، يتولّى بدوره مسؤولية إتمام الاستحقاق الرئاسي.

وهذا ما لم يتمّ في الواقع، إذ عمد مجلس النواب اللبناني في ٥ تشرين الثاني ٢٠١٤ إلى إقرار قانون معجّل لتمديد ولايته لأسباب الظروف الاستثنائية، وعدم إقرار قانون جديد للانتخاب، والشغور الرئاسي[٤]؛ تمديد وافق عليه المجلس الدستوري "للحيلولة دون التمادي في حدوث الفراغ في المؤسسات الدستورية"[٥]، وذلك بالرّغم من

---

[١] *"مانشيت: إطلالة نصرالله تخرق عطلة العيد... و"النيابية" قبل "الرئاسية"مخالفة دستورية"*، **جريدة الجمهورية**، ٢٤ أيلول ٢٠١٥، www.aljoumhouria.com/news/index/261379 (٩-١٠-٢٠١٥).

[٢] "وبما أنّ هذا المجلس لم ينل ثقة الشعب الذي هو مصدر السلطة، فهو لا يستطيع انتخاب رئيس جمهورية يتناقض مع إرادة هذا الشعب؛ هكذا تقول دساتير العالم وهكذا تقول القوانين. ولن نقبل سوى بعودة الكلمة الفصل إلى الشعب اللبناني، مصدر السلطات، كي يمحو الباطل ويمنح الشرعية للحكم العتيد في لبنان". ميشال عون، كلمة في الذكرى العاشرة على وضع الميثاق للتيار الوطني الحرّ، **الموقع الرسمي للتيار الوطني الحر**، ٢٠ أيلول ٢٠١٥، www.tayyar.org/News/Lebanon/28755 (٩-١٠-٢٠١٥).

[٣] ماري تريز عقل، "رئيس الجمهورية في النظام اللبناني"، **مجلّة الحقوق والعلوم السياسية**، المرجع السابق، ص ١٢٤.

[٤] **القانون المعجّل النافذ حكماً رقم ١٦ والمتعلّق بتمديد ولاية مجلس النواب**، الجريدة الرسمية، العدد ٤٨، بتاريخ ١١-١١-٢٠١٤.

[٥] **قرار المجلس الدستوري رقم ٧/٢٠١٤** تاريخ ٢٨-١١-٢٠١٤ بشأن الطعن بقانون تمديد ولاية مجلس النواب المنشور في العدد ٤٨ من الجريدة الرسمية تاريخ ١١-١١-٢٠١٤. **الوكالة الوطنية للإعلام** www.nna-leb.gov.lb/ar/show-news/128939 (٢٥-١٠-٢٠١٥).

تحديد الدستور لمدّة هذا الفراغ "البسيط"[١] في السلطة التشريعية بما لا يزيد عن ثلاثة أشهر[٢]، من ضمن المسار المذي وضعه المشرّع لحلّ مجلس النوّاب.

في حين يغيب عن الدستور اللبناني الآليات والضوابط للحدّ من خطورة الأزمات واستمرارها[٣]، يبقى من غير الممكن استعمال "مفتاح" الحلّ، أي اللجوء إلى الآلية الدستورية الوحيدة لفكّ التعطيل في السلطة التشريعية ألا وهي حلّ مجلس النوّاب،[٤] والعودة إلى الشعب من أجل خلق توازنات برلمانية جديدة عبر صناديق الاقتراع. فقد حصرت المادة ٦٥ حالات جواز الحلّ "إذا امتنع مجلس النواب، لغير أسباب قاهرة عن الاجتماع طوال عقد عادي أو طوال عقدين استثنائيين متواليين لا تقل مدة كل منهما عن الشهر أو في حال رد الموازنة برمتها بقصد شل يد الحكومة عن العمل."

وليست هذه المرّة الأولى التي يشهد فيها لبنان تمديداً لمجلس النوّاب، فقد تتالت التمديدات طيلة فترة الحرب، واستمرّ المجلس نفسه طيلة عشرين عاماً[٥] وتمّ خلال هذه الفترة انتخاب خمسة رؤساء للجمهورية. فصحيح أنّ احترام الأصول الدستورية وشرعية المجلس النيابي تنعكس إيجاباً على شرعية رئيس الجمهورية الذي بدوره يتولىّ وظيفة حماية هذه الأصول وهذه الشرعية[٦]، وصحيح أنّ شرعية مجلس النوّاب يستمدّها من "الانتخابات

---

[١] "يجب ألّا ننسى أنّ هذا الفراغ البسيط هو نتيجة مباشرة لاستنفاد النوّاب المهل كافّة عبر إقراره القانون قبل خمسة عشر يوماً فقط من انتهاء ولايته، ما وضع المجلس الدستوري أمام هذا الموقف الحرج: إمّا القبول بالتّمديد أو الدخول بالفراغ. لقد مارس مجلس النوّاب بتصرّفه هذا ابتزازاً موصوفاً لكلّ من المجلس الدستوري والشّعب اللبناني، لذلك كان من المفترض تطبيق قاعدة التناسب تطبيقاً أشدّ كون الفراغ هنا مفتعلاً ولا يمكن التضحية بمبدأ دورية الانتخاب الأصيل بذريعة فراغ بسيط ومفتعل". وسام لحّام، *"في متاهة المجلس الدستوري اللبناني"*، **مجلّة المفكّرة القانونية**، العدد الرابع والعشرين، ١٣ كانون الثاني ٢٠١٥، www.legal-agenda.com/article.php/id=965&lang=ar (٢٥-١٠-٢٠١٥).

[٢] المادة ٢٥ من الدستور اللبناني: " إذا حل مجلس النواب وجب أن يشتمل قرار الحل على دعوة لإجراء انتخابات جديدة وهذه الانتخابات تجري وفقاً للمادة ٢٤ وتنتهي في مدة لا تتجاوز الثلاثة اشهر."

[٣] *" غانم وسليمان يحاضران عن «الدستور والفراغ»"*، **صحيفة اللواء**، ٤ حزيران ٢٠١٣، http://www.aliwaa.com/Article.aspx?ArticleId=167081 (٢٥-١٠-٢٠١٥).

[٤] زهير شكر، **الوسيط في القانون الدستوري اللبناني نشأة ومسار النظام السياسي والدستوري المؤسسات الدستورية**، المرجع السابق، ص ٦٧٥.

[٥] تمّ انتخاب هذا المجلس في العام ١٩٧٢، وبقي حتّى موعد أوّل انتخابات نيابية بعد الحرب في العام ١٩٩٢.

[٦] ماري تريز عقل، "رئيس الجمهورية في النظام اللبناني"، **مجلّة الحقوق والعلوم السياسية**، المرجع السابق، ص ١٢٣.

الحرّة والنزيهة التي تجري في مواعيدها"[1]؛ غير أنّ الحالات الاستثنائية والأزمات الحادة التي مرّ بها البلد أفضت إلى مخالفة الدستور، ولعلّ أبرز مثال على ذلك إقدام المجلس النيابي على انتخاب قائد الجيش ميشال سليمان رئيساً للجمهورية خلافاً للمادة ٤٩ من الدستور ودون تعديل دستوري.[2]

بالمحصّلة، إنّ رجلي النظام اللبناني غير ثابتين: فالميثاق قابل للتحايل عليه إلى حدّ ما، والدستور قابل للتجاوز بأشواط. وتبقى الساحة السياسية اللبنانية غير منضبطة وعرضة لتجاذبات من كلّ حدبٍ وصوب، وتتوالى الأزمات... ويبقى الشغور.

[1] حيثيات **قرار المجلس الدستوري رقم ٧/٢٠١٤** تاريخ ٢٨-١١-٢٠١٤ بشأن الطعن بقانون تمديد ولاية مجلس النواب، المرجع السابق.

[2] "مع الإشارة إلى أننا نؤكّد على أنّ أي تعديل من أجل شخص واحد هو من حيث المبدأ غير مقبول، لأنّ شخصنة الحياة السياسية هو أمر لا يتآلف مع المبادئ الديمقراطية. وكان الرد الوحيد على مسألة انتخاب الرئيس سليمان خلافاً للنص، هي الظروف الاستثنائية التي كانت تمر بها البلاد، والتي فرضت تسويات بحجم هذه التحديات". وسيم منصوري، **مجلّة الحقوق والعلوم السياسية**، المرجع السابق، ص ٢٢٢-٢٢٣.

الفصل الثاني: الأبعاد الداخلية والاقليمية لشغور الرئاسة الأولى ٢٠١٤

في سياق البحث عن أسباب الشغور الرئاسي المستمرّ في لبنان، لا يكفي التوقّف فقط عند السبب السياسي المباشر، أي مقاطعة كتل نيابية لجلسة انتخاب رئيس الجمهورية، بل يجب البحث عن خلفيات هذه المقاطعة بأبعادها الداخلية والخارجية. فلا يأتي الشغور الرئاسي منفصلاً عن سياق أحداث متكامل ومتراكم، داخلياً وخارجياً على حدّ سواء.

من هنا، يرسم هذا الفصل إطاراً واضحاً للسياق الاقليمي والخارجي الذي أدّى إلى شغور الرئاسة الأولى في أيّار ٢٠١٤، وذلك على مستويات ثلاث: الانقسام الاقليمي في نشأته وتفاقمه؛ الانقسام اللبناني/اللبناني، وتحديداً السني/الشيعي، على ضوء الموقف من سوريا، بخروجها من لبنان من جهة، وصولاً إلى اندلاع الحرب في سوريا؛ كما والانقسام المسيحي/المسيحي في التموضعات السياسية والرئاسية على حدّ سواء.



الفصل الثاني: الأبعاد الداخلية والاقليمية لشغور الرئاسة الأولى 2014
القسم الأول: كباش القطبين الاقليميين بين التأجيج والتأجيل
القسم الثاني: انقسام داخلي على سوريا... وفي سوريا
القسم الثالث: الانقسام المسيحي-المسيحي وانعكاسه على انتخابات الرئاسة
فقرة أولى: ارتباط الساحة اللبنانية الداخلية بالمحيط الاقليمي
فقرة ثانية: "الضوء البرتقالي" الاقليمي وتعليق الاستحقاقات الداخلية
فقرة أولى: من اللاعب السوري إلى الساحة السورية
فقرة ثانية: الميزانان اللبناني والسوري: "وحدة المسار والمصير"؟
فقرة أولى: المسيحيون في سياسة المحاور
فقرة ثانية: المرشحون المسيحيون الأربعة: أقوياء... ولكن
السعودية وإيران: لاعبان سياسيان قديمان وناخبان رئاسيان جديدان
لبنان في "عين العاصفة" الاقليمية
أولويات اللاعبين الاقليميين
الرئاسة اللبنانية في مهب "مواجهة معلّقة"
ولادة ميزان القوى الجديد: 2001-2011
اللبنانيون على الساحة السورية: معركة حياة أو موت
أهمية نتائج المعركة السورية في حسم توازن القوى الرئاسي
سعي مستمرّ وراء "الرئيس الطرف"
انقسام مسيحي ما بين ساحتي 8 و14
سباق الأطراف: "فيتو باليد ولا رئاسة..."
الزعماء المسيحيون في ميزان التوافقية المسيحية-الاسلامية
"البيت" المسيحي والروس الأربعة

القسم الأول: كباش القطبين الاقليميين بين التأجيج والتأجيل

تفترض الديمقراطية التوافقية توفّر مناخ إقليمي هادئ نسبياً؛ إذ يؤدّي وجود دولة ذات نظام توافقي ضمن منطقة غير مستقرّة إلى طغيان العوامل الخارجية على كافّة الاستحقاقات وديناميات اللعبة السياسية الداخلية فيها.[١] وهذا ما ليس مؤمّناً اليوم، في ظلّ صراع إقليمي حادّ يرخي بثقله على الساحة السياسية اللبنانية الداخلية.

فقرة أولى: ارتباط الساحة اللبنانية الداخلية بالمحيط الاقليمي

يعيش الشرق الأوسط حالة من "شدّ الحبال" بين اللاعبين الإقليميين المختلفين؛ إذ يسعى كلّ طرف إلى بسط نفوذه في المنطقة، خدمةً لأجندات إقليمية ودولية متنافسة. وتشكّل الانتخابات الرئاسية في لبنان إحدى محطّات هذا الكباش، في ظلّ تعدّدية الناخبين الداخليين، والتوجّهات المتناقضة لرعاتهم الاقليميين.

- بند أوّل: السعودية وإيران: لاعبان سياسيان قديمان وناخبان رئاسيان جديدان

يتشارك في الانتخابات الرئاسية في لبنان نوعان من النّاخبين: ناخبون ثابتون هم النوّاب المقترعون، وناخبون متغيّرون هم القوى الفاعلة والمؤثّرة على الخيار الرئاسي في الدّاخل والخارج.[٢] وبهدف تبسيط البحث، وتفادياً للوقوع في حسابات الاستراتيجيات المعقّدة للدول الكبرى الفاعلة في المنطقة من جهة، والتشعّب في دراسة مواقف دول إقليمية متلازمة في المبادئ والمحور السياسي نفسه، وهي مسائل لا تخدم هدفنا الأساسي في تبيان أسباب الشغور الرئاسي في لبنان، سوف نكتفي بالتركيز على اللاعبين الاقليميين الرئيسيين والأكثر فاعلية في السياسة اللبنانية اليوم: المملكة العربية السعودية والجمهورية الإسلامية الإيرانية.

---

[١] Tamirace Fakhoury-Muhlbacher, *"Theorising Consociationalism"*, **in Letters from Byblos Number** 13, op. cit., p. 10.

[٢] رفيق خوري، *"صنع الرّئيس من صنع الجمهورية"*، **بحثاً عن رئيس يُصنع في لبنان**، المرجع السابق، ص ١٠٦-١٠٧.

لم يشهد لبنان شغوراً رئاسياً طيلة الفترة الممتدّة من العام ١٩٩٠ وحتّى العام ٢٠٠٧، موعد انتهاء ولاية الرئيس إميل لحود. وذلك مردّه إلى الوجود العسكري والسياسي السوري في لبنان. ففي الوقت الذي كان "الناخب" السوري يتحكّم بهوية رئيس الجمهورية،[١] شكّل خروجه العسكري من لبنان فرصة سانحة لتهافت ناخبين إقليميين جدد لتقاسم الساحة السياسية اللبنانية.

تحتلّ كلّ من المملكة العربية السعودية والجمهورية الاسلامية الإيرانية اليوم، المركزين الأكثر تقدّماً في درجة التأثير على الكتل النيابية اللبنانية، ليس فقط استناداً إلى موقعهما كرأس حربة في المحاور الاقليمية، بل أيضاً لعلاقاتهما الطويلة والمتجذّرة مع الدولة اللبنانية من جهة أو مع أطراف حزبية أو طائفية داخلية من جهة أخرى.

في قراءة سريعة لخلفيّة العلاقات اللبنانية–السعودية، تميّزت الدبلوماسية السعودية تجاه لبنان، منذ استقلاله وحتّى العام ٢٠٠٦[٢]، بالحذر الدائم والرغبة في التوفيق بين الأطراف المتخاصمة داخلياً وإقليميا على حدّ سواء، دون التدخّل بتفاصيل السياسة اللبنانية الداخلية.[٣] ورعت مدينة الطّائف فيها مفاوضات وولادة وثيقة الوفاق الوطني التي وضعت حدّاً للتقاتل الدامي في لبنان، وحملت اسم اتّفاق الطّائف.

وقد استطاع رجل الأعمال اللبناني–السعودي رفيق الحريري الذي تولّى رئاسة الحكومة اللبنانية طيلة خمس دورات ما بين ١٩٩٢ و٢٠٠٤، أن يوازن بين الطرفين السعودي والسوري، وفق بعض المحللين، لصالح استقرار لبناني داخلي وتثبيت زعامة الطائفة السنية.[٤] هذه المكانة المميزة التي حازها بجانب العرش السّعودي جعلت من رفيق الحريري شريكاً في قرار المملكة تجاه لبنان.[٥] وشكّل اغتيال الحريري وما تبعه من تطوّرات

---

[١] سوف نفصّل الدور السّوري في تسهيل أو عرقلة الانتخابات الرئاسية في سياق هذا الفصل.

[٢] وتحديداً آب ٢٠٠٦، تاريخ القطيعة بين السعودية وسوريا، على أثر حرب تمّوز التي خاضها حزب الله بوجه العدو الاسرائيلي.

[٣] نقولا ناصيف، *"الرئاسة اللبنانية في مهبّ الدول"*، الورقة الخلفية لكتاب **بحثاً عن رئيس يُصنع في لبنان**، المرجع السابق، ص ٢١٦–٢٢٣.

[٤] المرجع نفسه، ص ٢٢٣.

[٥] ألبير منصور، **الجمهورية ٢٠١٤ أي رئيس لأي جمهورية**، المرجع السابق، ص ٢٥٨.

سريعة، نقلة نوعية في السياسة السعودية. فقد أصبحت فاعلة وحاضرة مباشرةً[1] في صلب التطوّرات الداخلية، في ما بات يُعرف بـ"سياسة القناصل"[2].

رئاسياً، دعت المملكة منذ بداية الاستحقاق الرئاسي الأخير إلى إسراع مجلس النوّاب اللبناني في انتخاب رئيس للجمهورية وندّدت بالشّغور، من دون أن تدخل في تسمية أو تزكية مرشّح معيّن.[3] ولكنّها بحكم الأمر الواقع حافظت على دعمها لفريق ١٤ آذار ومرشّحه رئيس حزب القوّات اللبنانية سمير جعجع، بانتظار ما ستؤول اليه الأوضاع الاقليمية.

في الجهة المقابلة، يتحفّظ الإيرانيون أيضاً عن التّصريح المباشر عن تدخّلهم بالانتخابات الرئاسية اللبنانية. ويستعيضون عن ذلك بإعادة سائليهم إلى الأخذ بمواقف حليف إيران الرئيسي في لبنان: حزب الله.[4]

برزت إيران بعد نجاح الثورة الإسلامية فيها عام ١٩٧٩، كمرجعية سياسية ودينية على حدّ سواء للمسلمين الشّيعة في الشّرق الأوسط،[5] ولا سيّما في لبنان حيث بقيت الطائفة الشيعية على مدى قرون طويلة بمعزل عن أي رعاية أجنبية وأي امتيازات تمتّعت بها الطوائف الأخرى منذ الإمبراطورية العثمانية[6] وحتّى ما بعد

---

[1] نقولا ناصيف، *"الرئاسة اللبنانية في مهبّ الدول"*، المرجع السابق، ص ٢٢٤.

[2] جورج قرم، **الجمهورية ٢٠١٤ أي رئيس لأي جمهورية**، المرجع السابق، ص ٣٧٧.

[3] سفير المملكة العربية السعودية في لبنان علي عوض عسيري: "نحن لا نتدخل في الشأن الرئاسي اللبناني ولا في أي شأن لبناني آخر. (...) لم ولن تنطق أفواهنا بأية تزكية اسمية لأي مرشح معين لرئاسة الجمهورية في لبنان.. وهذا موقف واضح ولا تبديل فيه نهائياً." نقلاً عن **جريدة السفير**، ٩ أيلول ٢٠١٥، **موقع بيروت برس الإخباري** http://beirutpress.net/article/72366/ (١٨-١١-٢٠١٥).

[4] "اوفدت باريس الى طهران منذ حوالى العام مدير دائرة الشرق الاوسط وافريقيا في وزارة الخارجية جان فرنسوا جيرو، للبحث مع المسؤولين فيها موضوع انتخابات رئاسة الجمهورية ولقي الموفد الفرنسي جوابا واحدا ونهائيا سمعه من المعنيين بملف لبنان في الخارجية الايرانية ان الاستحقاق الرئاسي هو شأن لبناني داخلي ولم تفلح زياراته الثلاث في فتح ثغرة في جدار الرئاسة اللبنانية، حيث طُلب منه مراجعة «حزب الله» في لبنان وحلفائه." كمال ذبيان، *ايران لفابيوس: رئاسة الجمهورية صناعة لبنانية*"، **صحيفة الديار**، ٣١ تمّوز ٢٠١٥، http://www.addiyar.com/article/1019014 (١٨-١١-٢٠١٥).

[5] "لا شكّ أنّ هناك عوامل ساعدت في تحقيق نموّ ظاهرة العصبية المذهبية، ومن هذه العوامل سياسة العزل والتّهميش التي اتّبعتها الدول الاسلامية تجاه المسلمين الشيعة لديها، وأبرز ظاهرة في هذا المجال ما قام به النظام العراقي في مرحلة الرئيس السابق صدّام حسين". عبد الحليم خدّام، **التحالف السوري الإيراني والمنطقة**، دار الشروق، القاهرة–مصر، ٢٠١٠، ص ١٨.

[6] خاصّةً في ظلّ نظام الملل الذي كفل هامش من الحريّة للطوائف غير المسلمة.

الاستقلال[1]. وقام لواء من الحرس الثوري الإيراني في العام ١٩٨٢ بتأسيس حزب الله في لبنان كخطّ دفاع متقدّم بوجه العدو الاسرائيلي، يتولّى أعمال المقاومة من دون الانجرار إلى زواريب السياسة اللبنانية الضيّقة.[2]

بعد الانسحاب السوري من لبنان، تعاظم دور إيران السياسي، بحكم دخول حزب الله فعلياً في وسط اللعبة السياسية اللبنانية واتّخاذه موقع رأس الحربة في قوى ٨ آذار، مع الاحتفاظ بسلاحه ودوره العسكري. وأصبحت إيران تُعتبر اليوم ناخباً رئاسياً كبيراً، يكتفي بحسم الخيارات دون الأسماء والمرشّحين.[3] فعلاقة "الشّراكة" بين حزب الله والجمهورية الإسلامية أعطته هامشاً واسعاً من الحرية في تعامله مع الملفّ الرئاسي اللبناني؛[4] وإذ حسم الحزب دعمه لترشيح العماد ميشال عون، تُبقي إيران بيدها سلطة قبول أو رفض المرشّحين وطرح الرئاسة اللبنانية على بساط التسويات.[5]

سعود المولى، "*حزب الله: مشروع قراءة سوسيو–تاريخية*"، **الإسلاميون ونظام الحكم الديمقراطي،** مجموعة مؤلّفين، المركز العربي للأبحتث ودراسة السياسات، بيروت، الطبعة الأولى أيلول ٢٠١٣، ص ٥٨٨–٥٨٩ و٦٠٨.

[1] صحيح أنّ العرف السياسي أناط بعد العام ١٩٤٧ رئاسة مجلس النواب بالطائفة الشيعية، ولكنّها لم يتم أخذها جدياً بعين الاعتبار في ميثاق ١٩٤٣. كمال الصليبي، **بيت بمنازل كثيرة: الكيان اللبناني بين التصوّر والواقع،** ترجمة عفيف الرزاز، نوفل، بيروت، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٠، ص ٢٣١.

[2] كان حزب الله قد دعا في وثيقته التأسيسية الأولى "رسالة مفتوحة إلى المستضعفين" إلى اعتماد النظام الإسلامي في لبنان، مع التأكيد على انتماء الحزب إلى الأمة الإسلامية دون إعطاء أي خصوصية وأي التزام تجاه الدولة اللبنانية. لكنّه أعاد تصويب المعادلة في العام ١٩٩٢ مع إعلان الحزب قرار مشاركته في النظام السياسي اللبناني، عن طريق الانتخابات البرلمانية. تمّ تعديل هذه النّظرة في نصّ الوثيقة الثّانية للحزب التي أصدرها في العام ٢٠٠٩، إذ أخذت في الاعتبار خصوصية لبنان المجتمعية والسّياسية، والأخذ بالتوافقية فيه. أنظر: طلال عتريسي، *"تجربة مشاركة حزب الله السياسية في لبنان بين ولاية الفقيه وولاية الأمة على نفسها"*، **الإسلاميون ونظام الحكم الديمقراطي: اتجاهات وتجارب،** المرجع السابق، ص ٥٧٥–٥٧٦ وص ٦٢١–٦٢٦. وأيضا: مسعود أسداللهي، **الإسلاميون في مجتمع تعددي: حزب الله في لبنان نموذجاً،** ترجمة دلال عباس، الدار العربية للعلوم ومركز الإستشارات والبحوث، بيروت ٢٠٠٤، ص ٣٥٥.

[3] نقولا ناصيف، *"الرئاسة اللبنانية في مهبّ الدول"*، المرجع السابق، ص ٢٢٥.

[4] "فالولي الفقيه لا يُصدر صوى خطوط توجيهية عامة للعمل السياسي في القضايا الاستراتيجية مثل الجهاد والحكم السياسي وتحديد أعداء الأمّة، وبالتّالي فإنّ هذه التوجّهات العامة تترك للحزب حيّزاً واسعاً لاتّخاذ القرار الخاص بالواقع اللبناني". طلال عتريسي، *"تجربة مشاركة حزب الله السياسية في لبنان بين ولاية الفقيه وولاية الأمة على نفسها"*، المرجع السابق، ص ٥٧١.

[5] مخايل الضّاهر، **الجمهورية ٢٠١٤ أي رئيس لأي جمهورية،** المرجع السابق، ص ٢١٨.

وفي حين حسمت كلّ دولة "وجهة" تصويتها في الانتخابات الرئاسية اللبنانية، بالنّظر إلى ارتباطها الثابت بفريق داخلي، يبقى الاستحقاق الرئاسي معلّقاً في ظلّ الانقسام الحاد بين "الراعيين" الاقليميين على ضوء تورّطهما في أكثر من صراع على مساحة المنطقة العربية.

- **بند ثانٍ: لبنان في "عين العاصفة" الاقليمية**

شكّل الاجتياح الأميركي للعراق في العام ٢٠٠٣ نقطة تحوّل أساسية في المنطقة العربية والشّرق الأوسط ككلّ. ولا شكّ بأنّ إسقاط نظام صدّام حسين "السنّي" وحلول حكمٍ يطغى عليه طابعٌ شيعي[١]، قد أدّى إلى تأجيج المشاعر المذهبية المتطرّفة ما بين السنّة والشّيعة على امتداد البلدان العربية.[٢] وقد استفادت القوى الاقليمية والدولية من هذا التجاذب الطائفي لدعم مشاريعها السياسية في المنطقة. فاستقطبت الجمهورية الاسلامية الإيرانية الأطراف الشيعية المنتشرة في أكثر من دولة عربية؛ بينما ارتابت دول الخليج –وفي مقدّمتها المملكة العربية السعودية– من تمدّد النفوذ الإيراني، فواجهته برعاية الأطراف السنيّة.[٣]

ومع انطلاقة حراك ما سُمّي بالربيع العربي منذ أواخر العام ٢٠١٠، انفتحت الساحات العربية على صراعات داخلية مطالبة بإسقاط الأنظمة الشمولية. ارتدى هذا الحراك طابعاً مذهبياً في أكثر من دولة، بالنّظر إلى التركيبة السكّانية والمجتمعية التعدّدية لهذه الدول. ولا شكّ أنّ الدول الإقليمية المتنافسة قد وجدت في هذا الحراك فرصة سانحة لتقوية نفوذها على الساحة العربية.

مهما يكن من أمر، تشهد المنطقة العربية اليوم جبهات قتال مفتوحة في أكثر من دولة، خاصّةً في العراق وسوريا واليمن. وفي ظلّ غياب مشروع عربي موحّد يذيب الخلافات، تلجأ الأطراف المتقاتلة داخل كلّ دولة إلى البحث عن دعمٍ خارجي لها من قبل أحد المحورين العريضين: الأول غربي موالٍ للولايات المتّحدة

---

[١] يشكّل سكّان العراق من الطّائفة الشيعيّة ما يقارب ٦٠% من إجمالي عدد السكّان.

[٢] سيد جبيل، "*«حرب العمائم» بين السنة والشيعة تعيد رسم خريطة المنطقة.. ومصر في مرمى النيران*"، **موقع صحيفة الوطن المصرية**، ٢٢ نيسان ٢٠١٤، http://www.elwatannews.com/news/details/467784 (١٦-١١-٢٠١٥).

[٣] عبد الحليم خدّام، **التحالف السوري الإيراني والمنطقة**، المرجع السابق، ص ٣٢.

الأميركية دولياً ومتمثّل بالمملكة العربية السعودية إقليمياً، والثاني مشرقي[١] تقوده الجمهورية الاسلامية الإيرانية وترعاه –إلى حدٍّ ما– روسيا. وتعمل على هامش هذه التوجّهات العريضة مروحة من الاستراتيجيات الأحادية التي تخدم المصالح الضيّقة لكلّ دولة، وكذلك مشاريع اسرائيل في محيطها، والطموحات "الإنفلاشية" للمنظّمات الارهابية لا سيما "داعش".

ومن البديهي أن يكون لبنان في صلب صراع المحاور الاقليمية والدولية هذا، حتى ولو أراد النأي بنفسه عنه.[٢] فقد شكّلت الساحة اللبنانية طوال سنوات الحرب ميداناً خصباً لكافّة الصراعات العربية–الاسرائيلية، والعربية–العربية، والعربية–الإيرانية، والإيرانية–الإيرانية...[٣] وتخدم الطبيعة التعددية على مستوى المجتمع والنظام السياسي على حدّ سواء، ظهور انقسامات عمودية في الداخل اللبناني. يبدو من الطبيعي في ظلّ هذا الواقع، أن تذهب كلّ طائفة باتّجاه المحور الاقليمي الذي يتناسب ومشاعرها المذهبية.

صحيح أنّ رئيس الجمهورية في لبنان ليس مسلماً، غير أنّ انضواء هذا الأخير ضمن هذا المعسكر أو ذاك يشكّل ورقة ضغط داخلية وإقليمية على السواء لصالح طرفٍ على حساب الآخر. وفي ظلّ ضبابية المشهد الاقليمي واستمرار كباش المحاور، ارتفع رصيد "ورقة" الرئاسة وتراجعت احتمالات المساومة عليها أو التنازل عنها للطرف الآخر، بانتظار الفرصة السانحة لطرحها على طاولة المفاوضات.[٤]

أدخل هذا الواقع انتخابات الرئاسة اللبنانية في حلقة مفرغة. من جهة، يفرض الكباش الاقليمي انتخاب رئيس موالي للطرف المنتصر؛ ولكن هذا ليس ممكناً بعد، في ظلّ عدم تمكّن أي طرف من الحسم حتّى الآن. ومن جهة أخرى، يفترض النظام اللبناني اختيار رئيس توافقي؛ ولكن هذا أيضاً ليس بالأمر الممكن في ظلّ

---

[١] نستخدم في هذا الإطار مصطلح "مشرقي" منعاً للالتباس بين المشروع المطروح والانقسام ما بين الغرب والشّرق خلال الحرب الباردة.

[٢] International Crisis Group, **Lebanon's Self-Defeating Survival Strategies**, Middle East Report Number 160, Brussels – Belgium, 20 July 2015, p. 18.
http://www.crisisgroup.org/~/media/Files/Middle%20East%20North%20Africa/Iraq%20Syria%20Lebanon/Lebanon/160-lebanon-s-self-defeating-survival-strategies.pdf (15-10-2015).

[٣] Nawaf Salam, *"Taif Revisited"*, **in Lebanon in Limbo**, op. cit., p. 39.

[٤] كلير شكر، *"الرئاسة ومعاركها: الموازنة وقودها... وحلفاؤهم نارها"*، **جريدة السفير**، ٣٠ كانون الأول ٢٠١٤، assafir.com/Article/393012 (٢٥-١٠-٢٠١٥).

الانقسام الحاد، وسط شعور عارم يعتري كلّ طرف بأرجحيّة انتصار رهانه الاقليمي، وبالتّالي "قطف" موقع رئاسة الجمهورية ثمرة لهذا الانتصار.[١]

من هنا، يبدو أنّ التوافق الوحيد الذي تمّ على مستوى الملفّ الرئاسي هو القبول بالشّغور، في ظلّ تمسّك كلّ لاعب إقليمي بورقته كناخب في الانتخابات الرئاسية اللبنانية.

فقرة ثانية: "الضوء البرتقالي" الاقليمي وتعليق الاستحقاقات الداخلية

ليس ملفّ الرئاسة اللبنانية سوى واحد من ملفّات عديدة مفتوحة تتسابق على سلّم الأولويات الاقليمية. وفي حين لم تعمل القوّتان الاقليميّتان على منع الوقوع في الشغور الرئاسي، فإنّ هذا الأخير لم يأتِ كحالة منفردة أو معزولة عن الديناميكية السياسية الداخليّة أيضاً. وذلك يصبّ من ضمن اتّجاه داخلي وخارجي يثمّن الحفاظ على الستاتيكو القائم، ولو على حساب الاستحقاقات الدستوريّة.

- بند أوّل: أولويات اللاعبين الاقليميين

تمرّ المنطقة اليوم بمرحلة انتقالية[٢]، سوف تؤدّي بلا شكّ إلى رسم خارطة جديدة –سياسية على الأكيد– وربّما أيضاً جغرافية. وتتوزّع دول الإقليم ما بين الدول–المحور التي تتصارع على النفوذ في محيطها، والدول–الساحة حيث تشتعل الصراعات الداخلية والإقليمية بالوكالة، والدول–الهامش التي تحاول تفادي وصول العاصفة إليها.

---

[١] نبيل هيثم، *"الرهان الإقليمي «أوهام».. وأزمة الرئاسة طويلة"*، **جريدة السفير**، ١٧ تشرين الثاني ٢٠١٥، http://assafir.com/article/457075 (١٧-١١-٢٠١٥).

[٢] والكلام لرئيس البرلمان اللبناني نبيه برّي. *"برّي مستاء وكشف عن بحثه مع ظريف بموضوع انتخابات الرئاسة"*، **جريدة الجمهورية**، ١٤ آب ٢٠١٥، www.aljoumhouria.com/news/index/252941 (١٥-٠٨-٢٠١٥).

ليس بالقليل القول بأنّ العلاقات بين الدولتين–المحور، إيران والسعودية، بلغت في السنوات الأخيرة حدّ "تصفية الحسابات"،[1] وذلك على صعد عدّة:

دينياً	– تنافس على صدارة العالم الإسلامي وعلى إدارة الأماكن الاسلامية المقدّسة،[2] بين الجمهورية الإسلامية التي تدين للمذهب الشيعي الإثني عشري، والمملكة التي تعتنق المذهب السنّي الوهابي.
سياسياً	– تخوّف سعودي من تصدير الثورة الإيرانية إلى الدول العربية[3] – اختلاف النظرة إلى الغرب وتحديداً إلى الولايات المتّحدة الأميركية – اختلاف حول "الثورات العربية"، في أبعادها ذات العلاقة بالنّظام الدولي الجديد وبتدويل ظاهرة الإرهاب.
اقتصادياً	– تنافس "نفطي" بين الدولتين المصدّرتين ضمن منظّمة أوبيك[4] – تنافس جغرافي على مضيق هرمز الذي استعملت إيران ورقة التّهديد بإقفاله أكثر من مرّة كردّة فعل على العقوبات الدولية المفروضة عليها بسبب ملفّها النووي.[1]

[1] عبيدلي العبيدلي، *إنزال العلاقات السعودية–الإيرانية من فوق صفيحها الساخن*"، **صحيفة الرؤية**، ٢٨ أيلول ٢٠١٥، alroya.om/ar/writer-blogs/144709 (٣٠-٠٩-٢٠١٥).

[2] "السعودية في خوف دائم من أن ترسل إيران حجاجاً يعكّرون صفو الحجيج، وإيران بالمقابل متحفّظة على الإشراف والهيمنة السعودية على الأماكن الإسلامية المقدّسة مع باكستان وأفغانستان." عادل خليفة، *"العلاقات السعودية–الإيرانية: حرب باردة وحروب بالوكالة*"، **جريدة الأخبار**، ٤ آذار ٢٠١٤، http://www.al-akhbar.com/node/201854 (١٥-٠٨-٢٠١٥). ويمكن استذكار التصعيد السياسي المتبادل إبّان حادثة المنى الأخيرة (حادث تدافع بين الحجّاج في منطقة المنى في مكّة المكرّمة بالسّعودية، في ٢٤ أيلول ٢٠١٥، أدّى إلى مقتل ما بين ٧٠٠ شخصاً و ٢٢٠٠ شخصاً. وأودت هذه الحادثة بحياة ٤٦٥ إيرانياً، من بينهم السّفير السابق لإيران لدى لبنان غضنفر ركن أبادي.)
أنظر: حمود أبو طالب، *"المهزلة الإيرانية في الأمم المتّحدة"*، **صحيفة عكاظ**، ٣٠ أيلول ٢٠١٥، okaz.co/bwlladv53 (٣٠-٠٩-٢٠١٥). وأيضاً: *قائد الثّورة الإسلامية: السّعودية ستواجه ردّاً إيرانياً قاسياً وعنيفاً ما لم تقم بواجباتها*"، **وكالة أخبار فارس الإيرانية**، ٣٠ أيلول ٢٠١٥، arabic.farsnews.com/iran/news/13940708000856 (٣٠-٠٩-٢٠١٥).

[3] هشام بشير، *"أبعاد متشاركة: تنامي الدور الإيراني في المنطقة العربية"*، **المركز العربي للبحوث والدراسات**، ١٩ تشرين الثاني ٢٠١٥، http://www.acrseg.org/39601 (٢٠-١١-٢٠١٥).

[4] منذ ما قبل الثورة الإسلامية في إيران، اختلفت إيران مع الدول العربية حينما قرّرت هذه الأخيرة وقف صادراتها من النّفط إلى الدول الغربية إثر دعمها لإسرائيل. فتوكّلت إيران التعويض عن النفط العربي.

عسكرياً	– تقلق السّعودية من تنامي الدور الإيراني في محيطها المباشر، بما يهدّد "هيبتها" العربية،[٢] وأمنها القومي من خلال الأقلية الشّيعية فيها.[٣] ولم تتردّد المملكة في حشد جيش عربي متعدد الجنسيات وقيادة عمليات عسكرية مباشرة في اليمن عُرفت بـ"عاصفة الحزم"، بهدف منع الحوثيين[٤] من السيطرة على الدّولة وفرض نظام موالٍ لإيران فيها. – بالمقابل، وازنت إيران ما بين حدّة خطابها السياسي ودبلوماسية الحوار لا سيما مع الغرب، بهدف كسب الوقت وتحقيق أكبر قدر من المكاسب،[٥] خاصّةً في الملفّ المتعلّق بامتلاكها للتكنولوجيا النووية. فالاتّفاق النّووي يرتدي الأهمية السياسية الكبرى بالنّسبة للإيرانيين لأنّه سوف يضمن مركزها كمقرّر لا يمكن تجاوزه في الوصول لأي تسويات في المنطقة.[٦]

تظهر لنا هذه الملفّات "الساخنة" المفتوحة، مدى عمق الهوّة بين الدولتين الاقليميّتين. وفي الوقت الذي تعتبر الجمهورية الإسلامية أنّها في طور تحقيق الانتصارات المتتالية على الأصعدة كافّة، تحاول المملكة تعويض التراجع الأميركي عن التدخّل المباشر في سياسات المنطقة وتنظر بريبة إلى أي تسوية إيرانية–غربية قد تكون على حساب نفوذها.[٧] فالشّعور بإمكانية تحسين أوضاعهما ومكاسبهما على المدى المنظور، أو حتّى تحقيق النصر الشامل على المنافسين، كفيل بتأجيل التسويات حتّى أجل غير مسمّى.

---

[١] حسام سويلم، *"مضيق "هرمز" بين العمليات الدفاعية والهجومية"*، **المركز العربي للبحوث والدراسات**، ٢٩ كانون الأول ٢٠١٣، http://www.acrseg.org/2292/bcrawl (٢٠-١١-٢٠١٥).

[٢] قحطان حسين طاهر، *"الحملة العسكرية على الحوثيين.. الأسباب والنتائج"*، **مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية**، ١ نيسان ٢٠١٥، mcsr.net/news21 (٢٠-١١-٢٠١٥).

[٣] تقدّر الأرقام غير الرسمية عدد الشيعة في السّعودية بحوالي ١٠% من عدد السكّان.

[٤] نسبةً لمؤسس الحركة حسين بدر الدّين الحوثي. واسمها رسمياً: "حركة أنصار الله"، وهي حركة سياسية ودينية مسلّحة تدين بالمذهب الشيعي الزّيدي، وتحظى بالدعم الإيراني وكذلك دعم حزب الله اللبناني. تمكّنت الحركة في العام ٢٠٠٩ من خرق الحدود السعودية.

[٥] عبد الحليم خدّام، **التحالف السوري الإيراني والمنطقة**، المرجع السابق، ص ١٧-١٨.

[٦] Philippe Abi-Akl, *« Faute de Libaniser l'échéance, pas de Président pour l'Instant »*, in **L'Orient Le Jour**, 31-07-2015, lorientlejour.com/article/937020 (09-08-2015).

[٧] هيام القصيفي، *"السعودية لا تتراجع أمام نشوة الانتصار الإيراني"*، **جريدة الأخبار**، ١٣ آب ٢٠١٥، www.al-akhbar.com/node/239771 (١٥-٠٨-٢٠١٥).

وتنطبق هذه المعادلة ذاتها على الرئاسة اللبنانية، بحيث تتلخّص أولوية الدول الخارجية تجاهه بكلمة واحدة هي "ستاتيكو"، في ظلّ انشغال القوى كافّة بمسائل أكثر إلحاحاً بالنّسبة لها من السياسة اللبنانية الداخلية. وأكثر ما يهمّ المحاور الاقليمية بالنّسبة للبنان هو الحفاظ على الاستقرار الأمني فيه، منعاً لمزيد من التوسّع في ساحة المعركة السّورية–العراقية.[١] فقدرات اللاعبين الاقليميين في إدارة أزمات المنطقة محدودة، وتفجير الأوضاع في لبنان لن يكون لصالح أي من الطرفين: إيران بحاجة لوجود حزب الله على الجبهات المشتعلة لا سيما في سوريا، والسّعودية غير قادرة على شنّ "عاصفة حزم" لبنانية للحسم العسكري فيه.[٢]

تتقاطع هذه المصلحة الاقليمية مع الإرادة الدولية تجاه لبنان، والتي انعكست دعماً للمؤسّسات الأمنية والعسكرية من جهة، وإيعازاً للقوى الداخلية بإدارة الفراغ السياسي بأقلّ ضرر ممكن من جهة أخرى.[٣] هذا الإجماع على استقرار لبنان أبقى البلد على شفير الهاوية دون الوقوع فيها، ولكنّه في الوقت نفسه أدّى إلى وضع ملفّ الرئاسة اللبنانية في "الأدراج" الخارجية مؤقّتاً... طويلاً. فأعيدت "كرة" الرئاسة إلى "ملعب" الداخل اللبناني، ولو ظاهرياً، تحت شعار "اتّفقوا أنتم ونحن نبارك".[٤]

---

[١] جهاد الزّين، *"أولوية استقرار الكيان في زمن التفكّك السوري"*، **شؤون لبنانية منبر الحوار ٢٠١٣**، المرجع السابق، ص ٢١٠.

[٢] سركيس نعوم، *لبنان "ساحة" حاجة للسعودية وإيران*"، **جريدة النهار**، ٩ تشرين الثاني ٢٠١٥، newspaper.annahar.com/article/282177 (٩-١١-٢٠١٥).

وأيضاً: ماهر الخطيب، *التوجّهات السعودية في لبنان: الانتظار أوّلاً وأخيراً*"، **موقع النشرة الإخباري**، ١٩ تشرين الأول ٢٠١٥، http://www.elnashra.com/news/show/923426 (١٨-١١-٢٠١٥).

[٣] "... (إنّ) الاهتمام الدولي بلبنان ينحصر بحماية الاستقرار وتحصين الوضع الداخلي ودعم المؤسسات الأمنية والعسكرية، ودعوة القوى المحلية للحفاظ على الأوضاع، ولو في حدّها الأدنى، بما أنّ الأجندات الدولية حافلة بأولويات تشغل المجتمع الدولي وتقضّ مضاجع الحكومات الغربية، بدءاً من أزمة اللاجئين السوريين وصولاً إلى خطر الإرهاب والتمدد الأصولي".

سابين عويس، *"اجتماعات نيويورك لا تدرج لبنان ضمن الأولويات"*، **جريدة النهار**، ٢٨ أيلول ٢٠١٥، newspaper.annahar.com/article/270676 (٢٨-٠٩-٢٠١٥).

[٤] غاصب المختار، *"الاستحقاق معزول عن "القدر" الاقليمي.. مؤقّتاً"*، **جريدة السفير**، ١١ آذار ٢٠١٥، assafir.com/article/406946 (١٩-٠٦-٢٠١٥).

- **بند ثانٍ: الرئاسة اللبنانية في مهبّ "مواجهة معلّقة"**

إنّ تراجع لبنان عن أولويات الأجندات الاقليمية والدولية يقدّم فرصة سانحة للبننة الاستحقاق الرّئاسي، وإعادة تفعيل عجلة النّظام اللبناني. غير أنّ ذلك لم يتمّ حتّى اليوم، في ظلّ تراكم موروثات رئاسية منذ الاستقلال تقضي بانتظار "كلمة سرّ" خارجية[1] من جهة، وحسابات خاصّة بكلّ طرف لبناني من جهة أخرى.

يمكن تصوير المشهد الداخلي اللبناني بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥ على الشّكل التالي: شغور في موقع الرئاسة الأولى، تعطيل لجلسات انتخاب الرئيس، مجلس نيابي ممدّد له مرّتين لا يشرّع إلّا استثنائياً وللضرورة القصوى، حكومة معطّلة لغياب التوافق وآلية واضحة لاتّخاذ القرارات فيها حتّى على أبسط المسائل الحياتية، نفايات تملأ الشوارع، ووضع أمني يمكن وصفه بأنّه "استراحة المحارب" يُخترق بتفجير إرهابي كلّ فترة، وعناصر من الجيش اللبناني وقوى الأمن مخطوفون من قبل منظّمات متطرّفة بالقرب من الحدود اللبنانية- السورية تمّ استرجاع عدد منهم بعد أكثر من عام وأربعة أشهر على اختطافهم.

يأخذ الأفرقاء السياسيون الداخليون من مبدأ الحفاظ على الاستقرار حجّة لاستمرار التعطيل والجمود.[2] فالنّظام اللبناني القائم على توافق "سلبيتين"[3] ومحورين واتّجاهين مهيّأ سلفاً إلى القبول بالتعطيل كحلّ أقلّ شراً من الانهيار التام[4]، والاستعاضة عن نظرية "الحلّ الوسط" والتوافقية الإيجابية بنظرية الـ"لا-حلول" السلبية.[5]

---

[1] عامر مشموشي، *"الموفد الفرنسي يعيد ملفّ الاستحقاق الرئاسي إلى اللبنانيين والبابا عبر الراعي يعيده إلى القيادات المسيحية مع تحميلها المسؤولية"*، **جريدة اللواء**، العدد ١٤٢٨١، ١٢ شباط ٢٠١٥.

[2] International Crisis Group, **Lebanon's Self-Defeating Survival Strategies**, op. cit., p. 1.

[3] نسبةً إلى مقال جورج نقّاش في صحيفة "الأوريان" بعنوان "سلبيتان لا تؤلّفان أمّة" Deux Négations ne font pas une Nation، في معرض انتقاده للفيتو التوافقي المعطى للطوائف في لبنان، خاصّةً عندما يكون "نصف اللبنانيين يرفض ما يريده النّصف الآخر". أنظر: رغيد الصلح وجويل بطرس، *"العوامل المساعدة لقيام النّظام الديمقراطي التوافقي"*، **التوافقية وإدارة التعددية اللبنانية**، المرجع السابق، ص ١٣٤.

[4] يعتبر مالكوم كير بأنّ "الديمقراطية الطائفية ستنهار عندما تصبح الحلول بالتراضي أمراً مستحيلاً بسبب الضغوط الخارجية". فالسياسة اللبنانية قائمة على التوازن الجامد أكثر منه على التطوّر. أنظر: فريد الخازن، **تفكك أوصال الدولة في لبنان: ١٩٦٧-١٩٧٦**، المرجع السابق، ص ٣٤.

[5] خيرالله غانم، **الراديكاليّة في السياسة اللبنانية، المرجع السابق**، ص ٥.

بالتّالي، عوضاً عن المبادرة إلى الإمساك بزمام الأمور والبحث عن مخارج للأزمات المتراكمة، وانتخاب رئيس للجمهورية، يتعلّق كلّ فريق داخلي بحبال ميزان القوى الإقليمي، في ظلّ طموح جامح لمرشّحي كلّ طرف بالقبض على موقع الرئاسة من جهة، وتوافق ضمني بين كلّ الفرقاء على تأجيل الاستحقاق من جهة أخرى.[١] ويدخل "الإنجاز" الوحيد الإيجابي المحقّق داخلياً، أي ولادة حكومة الرئيس تمّام سلام بعد عشرة أشهر من المباحثات –وهي أطول فترة تكليف في تاريخ لبنان–، من ضمن خطوات تهيئة الوضع الداخلي لإدارة الشغور الرئاسي[٢]: رئيس حكومة مطابق لمواصفات "لا غالب ولا مغلوب"[٣] مكلّف من قبل أكثرية ١٢٤ نائباً من أصل ١٢٨، وحكومة توزّع حقائبها على كافّة الأطراف السياسية، باستثناء القوّات اللبنانية التي اختارت البقاء خارجها.

وإذا كان تشكيل الحكومة يخدم الستاتيكو الداخلي، فإنّ إجراء الانتخابات النيابية ربّما قد تحول دون ذلك. وفضلاً عن الأسباب "العلنية"، التقنية المرتبطة بوزارة الداخلية، والسبب الأمني الذي وضعه النوّاب في مقدّمة الظروف الاستثنائية للتمديد الأول في العام ٢٠١٣[٤]، يمكننا استخلاص سببين على الأقل للمضي بالتّمديد الأوّل والثاني على التوالي:

- أوّلاً، الحفاظ على الأولوية الخارجية والاقليمية بعدم انزلاق لبنان إلى الفتنة المذهبية. فالالتجاء إلى الشارع، المنقسم سلفاً، بشعارات إنتخابية فئوية قد يُخرج الساحة اللبنانية عن السيطرة من جهة؛ كما

---

[١] "*٨ و١٤ آذار تراهن على استحقاقات الخارج لإيصال مرشّحيها*"، نقلاً عن **وكالة الأنباء المركزية**، ١٠ نيسان ٢٠١٤، موقع جنوبية janoubia.com/2014/04/10 (١١-٠٨-٢٠١٥).

[٢] أحمد الغز، *إلى كلّ المتابعين للأزمة اللبنانية.."*، **صحيفة الوطن السعودية**، ٢٩ آب ٢٠١٥، www.alwatan.com.sa/articles/detail.aspx?articleid=27685 (٢٨-٠٩-٢٠١٥).

[٣] ليال أبو رحّال، *تمام سلام: رئيس حكومة لبنان بعد أطول فترة تكليف في تاريخه*"، **صحيفة الشرق الأوسط**، ١٦ شباط ٢٠١٤، archive.aawsat/com/print.asp?did=761604&issueno=12864 (٢٨-٠٩-٢٠١٥).

[٤] للاطّلاع على كامل محضر جلسة مجلس النوّاب الرامية لمناقشة وإقرار قانون معجّل مكرّر يرمي إلى التمديد لمجلس النواب، زيارة **موقع مجلس النوّاب** على الرابط التالي:
https://www.lp.gov.lb/Temp/Files/fa644724-84e2-42c2-8840-8c7da6b4f436.docx (٢٢-١١-٢٠١٥).

وقد يؤدّي إلى بروز أطراف سياسية متطرّفة[1] على حساب أجواء التهدئة الداخلية الحذرة المتمثّلة بإبقاء خطوط التحاور مفتوحة –حتّى ولو لم تؤدِّ بعد إلى نتائج ملموسة.

- ثانياً، إنّ الانقسام البرلماني الحالي يتناسب تماماً وحالة التوازن السلبي القائمة، في لبنان كما على المستوى الاقليمي. الكتلتان وازنتان وشبه متساويتان في العدد، ولكنهما في الوقت عينه غير قادرتين على التصرّف من تلقاء نفسيهما في أي استحقاق، وغير قادرتين على تأمين النصاب وانتخاب رئيس.

فتح هذا التمديد النيابي السّابق للاستحقاق الرئاسي، الباب أمام اقتراحات وتداولات تتناول انسحاب هذا التمديد أيضاً على ولاية الرئيس سليمان[2] إلى حين انتخاب رئيس جديد، وبالتالي الاستعاضة عن الشغور بالتّمديد الذي يأتي في هذا الإطار شبيهاً بتصريف الأعمال.[3] وبالرّغم من رفض الرئيس سليمان ومغادرته لقصر بعبدا في ٢٥ أيار ٢٠١٤، بقيت مسألة التمديد قيد التداول. وإذ مدّد مجلس النوّاب لنفسه مرّة جديدة، طُرح أيضاً في الوسط السياسي والإعلامي "عودة القديم إلى قدمه" رئاسياً أيضاً![4] فالوضع اليوم هو وقت انتظار وليس وقت استحقاق؛ هو وقت شغور فعلي، أو تصريف أعمال يكون شغوراً مقنّعاً.

---

[1] يبرز هذا التخوّف بشكل خاص داخل الطائفة السنية، مع انحياز قسكم من جمهور الطائفة نحو فصائل وتيارات متطرّفة، بعيداً عن تيار المستقبل الوسطي نسبيا.

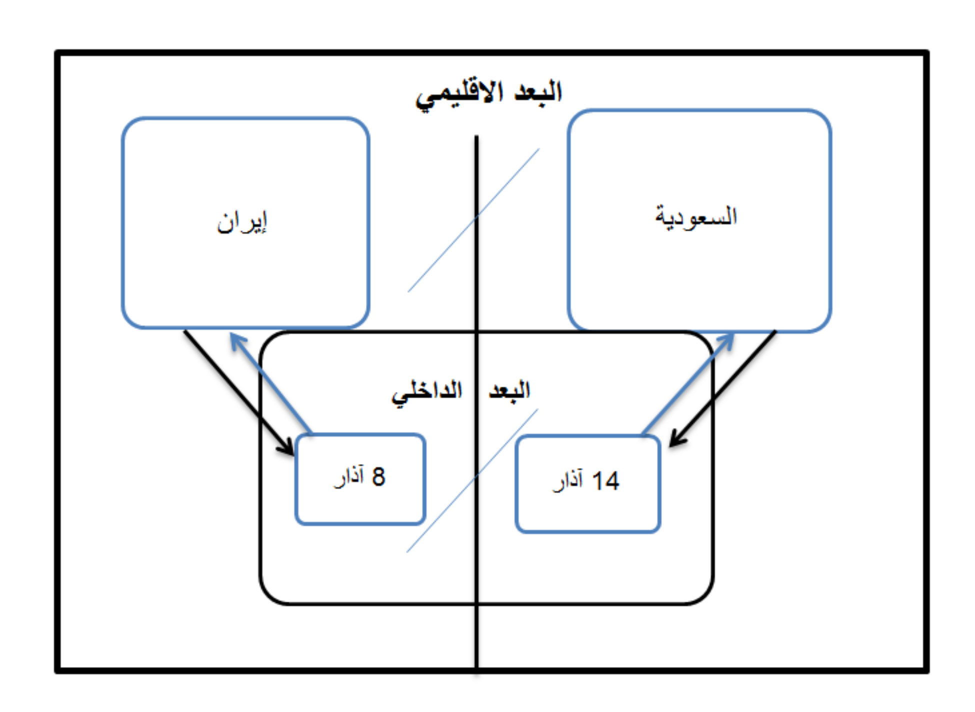
[2] لقد تمّ هذا التمديد بالفعل للرئيسين اللبنانيين بعد الطائف، الياس الهراوي وإميل لحود، بضغط سوري، نصف ولاية لكلّ منهما. كما تمّت إعادة انتخاب رئيس الاستقلال بشارة الخوري لولاية ثانية بعد انتهاء ولايته، في الوقت أنّ التمديد والتجديد مخالفان للدستور. هذا ورغب رؤساء آخرون تمديد ولايتهم دون أن يفلحوا؛ بالمقابل طُرح التمديد على كلّ من الرئيسين فؤاد شهاب والياس سركيس، لكنّهما تمسّكا بالحفاظ على الدستور وعدم تعديله. أنظر: **فؤاد بطرس، المذكّرات**، إعداد أنطوان سعد، دار النهار، بيروت، الطبعة الثانية، ص ٥٠٤. و: كميل منسّى، **الياس الهراوي عودة الجمهورية من الدويلات إلى الدولة**، المرجع السابق، ص ٣٨٩–٣٩٠ و٤٠٢–٤٠٥.

[3] كارولين عاكوم، *"سليمان ينتظر يوم انتهاء ولايته بـ«فرح» وينفي علاقته بمشاريع التمديد / جدل سياسي حول تمديد رئاسي «مؤقت» يشبه «تصريف الأعمال» منعا للشغور"*، **صحيفة الشرق الأوسط**، ١٤ أيار ٢٠١٤، http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=12951&article=771862#.VIH713bhDIU (٢٢–١١–٢٠١٥).

[4] "منذ نحو ثلاثة أشهر كان أحد أقطاب ١٤ آذار يتحضّر لاطلاق مبادرة خلاصتها أنّه طالما لم نستطع انتخاب رئيس جديد للجمهورية وتمّ التمديد للمجلس النيابي والحكومة مستمرّة بتوازناتها، لماذا لا يعود القديم إلى قدمه في كلّ شيء، ومنه الرئاسة،

وبالتالي يمكننا وضع عدد من الملاحظات تساعدنا في رسم العلاقة بين البعد الاقليمي والداخلي:

- لقد سمحت الطبيعة المجتمعية والسياسية اللبنانيّة التعدّدية بترسيخ النفوذ الاقليمي في الداخل، بحيث بات لميزان القوى الاقليمي دور أساسي في حسم الميزان القوى الداخلي. لا بل ويبدو من الصعب اليوم فصل هذا الترابط بين البعدين الداخلي والخارجي، ولا سيما في الاستحقاقات المفصليّة.
- ليست العلاقة بين هذين البعدين أحادية الاتّجاه، بل يمكن رصد علاقة تبادل وتواصل بين الميدانين: فتوازن القوى الاقليمي السلبي والتنافسي، انعكس تعطيلاً وتأجيلاً في الداخل؛ وبدوره أدّى توازن القوى الداخلي السلبي والمعطّل إلى ضمان استمرار التوازن بين القوّتين الاقليميّتين، في ظلّ غياب الحسم في أي ملفّ آخر.



حتّى يقضي الله أمراً كان مفعولاً؟" داود رمال، *"هل تطرح "عودة القديم إلى قدمه" رئاسياً؟"*، **جريدة السفير**، ١٠ كانون الثاني ٢٠١٥، assafir.com/article/394885 (١٩-٠٦-٢٠١٥).

أمام هذا الواقع، تستمرّ الدولة اللبنانية ظاهرياً ولو بالحدّ الأدنى، في ظلّ "laissez-faire"[1] طائفي وحزبي مطلق يتحرّك ضمن هامش ضيّق وخطير قوامه استمرار تمسّك الأطراف الداخلية بالرهان على استحقاقات الخارج لحسم الداخل من جهة، ونقل الاشتباك المباشر من الشارع اللبناني إلى الميدان السوري.[2]

القسم الثاني: انقسام داخلي على سوريا... وفي سوريا

لطالما كانت سوريا لاعباً مؤثّراً في السياسة اللبنانية، ولا سيما في الاستحقاقات المفصلية كانتخاب رئيس للجمهورية أو تشكيل حكومة جديدة. وإن كانت الأحداث الحاصلة اليوم في الميدان السوري قد أخرجت لبنان ورئاسته من الأولويات العربية والسورية – أقلّه على المدى المنظور، فإنّ تورّط اللبنانيين بالأحداث السورية من جهة، كما وتورّط الأطراف الاقليميّة في هذا الملفّ من جهة أخرى، قد أعاد ربط استحقاق رئاسة الجمهورية لناحية إجراء الانتخاب وأيضاً لناحية شخص الرئيس العتيد، بنتائج المعارك العسكرية والسياسية في سوريا.

---

[1] International Crisis Group, **Lebanon's Self-Defeating Survival Strategies**, op. cit., executive summary p. i.

[2] مقتطفات من **كلمة الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله** بعيد المقاومة والتحرير ٢٠١٣/٥/٢٥: "وجود الدولة على كل حال حتى لو لم تكن قوية ومقتدرة أفضل من ان لا يكون هناك دولة وهي افضل من أي فراغ"، وجدد الدعوة "لتجنيب الداخل اللبناني اي صدام"، وقال "نحن نقاتل في سورية خلينا نتقاتل هناك ولنحيد لبنان عن الصراع والقتال وعن مواجهات الدم ونحن ملتزمون بهذا". وقال "دعوا طرابلس لاهلها الطيبين ومن أراد ان ينصر المعارضة فليذهب ليقاتل في سورية ومن يريد ان ينصر النظام فليذهب الى سورية لكن دعوا طرابلس لاهلها". الكلمة الكاملة على الرابط التالي: http://southlebanon.org/archives/64736 (٢٢-١١-٢٠١٥).

فقرة أولى: من اللاعب السوري إلى الساحة السورية

شكّل الخروج السوري من لبنان في العام ٢٠٠٥ تتويجاً لميزان قوى إقليمي جديد، انعكس بدوره على ميزان القوى الداخلي في لبنان. انتقلت على أثر ذلك الساحة اللبنانية من التأثير السوري الأحادي، إلى تعدّدية إقليمية ترعى كباشاً ثنائياً بين طرف معارض للنظام السوري، وآخر موالٍ له. وفي حين اقتصر الكباش الداخلي على المنافسة السياسية، ازداد الوضع تعقيداً على أثر اندلاع الحرب في سوريا، وانزلاق جهات لبنانيّة في القتال على طرفي الجبهة السورية.

- بند أوّل: ولادة ميزان القوى الجديد: ٢٠٠١-٢٠١١

التقت الإرادات الدولية مع إرادة نصف اللبنانيين على الأقلّ، فشكّلت لحظة سياسية مؤاتية "الانتصار" مؤقّت لطرف داخلي على آخر: فقد أدّى الضغط الاقليمي والدولي من جهة، وتكوين الجبهة الداخلية المعارضة لسوريا والمتمثّلة بقوى ١٤ آذار من جهة أخرى، إلى إعلان الرئيس السوري بشار الأسد عن إتمام انسحابه العسكري من لبنان في ٢٦ نيسان ٢٠٠٥، بعد مرور ما يناهز ثلاثة عقود على دخوله.[١]

على أثر اعتداءات ١١ أيلول ٢٠٠١، أعادت "الحرب على الإرهاب" رسم السياسة الدولية – ولا سيما الأميركية – تجاه النظام السوري. فإذا كان وقوف الأسد الأب إلى جانب الولايات المتّحدة في حربها على العراق في العام ١٩٩١ قد أعطاه ضوءً أخضراً للوصاية على لبنان من باب الحفاظ على استقرار المنطقة؛

---

[١] دخل الجيش السوري إلى لبنان في العام ١٩٧٦ كقوّة ردع عربية مهمّتها وقف الاقتتال اللبناني الداخلي.

أدّت الحرب الأميركية الثانية على العراق في العام ٢٠٠٣ إلى سحب هذا التفويض من الأسد الإبن،[١] لاتّهام نظامه بالضلوع في دعم فصائل إرهابية في العراق، وتصنيع أسلحة الدمار الشامل.[٢]

وأتى القرار ١٥٥٩ الصادر عن مجلس الأمن في ٢ أيلول ٢٠٠٤، ليؤسّس لمرحلة جديدة من العلاقات السورية–اللبنانية إذ ركّز على نقاط أساسية ثلاث: انسحاب سوريا من لبنان؛ نزع سلاح حزب الله (دون تسميته)؛ والدعوة إلى إجراء انتخابات رئاسية وفق الآلية الدستورية، ودون تدخّلات خارجية.[٣]

تزامن هذا الوضع الدولي مع تصاعد الأصوات المعارضة للوجود السوري في الداخل اللبناني.[٤] فاضطرّ الرئيس السوري أن يتّخذ سلسلة من الخطوات لمواجهة "العاصفة": فارتبط إقليمياً بمحور إيران؛ وأمّن جبهة داخلية موالية له في لبنان؛ وتجنّب حصول انتخابات رئاسية من خلال الضغط على مجلس النواب اللبناني للسير بتعديل الدستور وتمديد ولاية الرئيس لحود، بعد ساعاتٍ قليلة من صدور القرار ١٥٥٩.[٥]

---

[١] زياد ماجد، *"مآسي ٢٠١٤ وويلاتها الكثيرة: لبنان وسوريا والعراق في "حقبتهم" الجديدة"*، **جريدة المستقبل**، العدد ٥٢٤٩، ٢٨ كانون الأول ٢٠١٤، www.almustaqbal.com/v4/article.aspx?Type=NP&articleID=644363 (٢٥-١١-٢٠١٥).

[٢] من خلال قانون محاسبة سوريا وإعادة سيادة لبنان **Syria Accountability and Lebanese Sovereignty Restoration Act**: قانون أقرّه الكونغرس الأميركي في ١٢ كانون الأول ٢٠٠٣، https://www.congress.gov/bill/108th-congress/house-bill/1828 (٢٥-١١-٢٠١٥).

[٣] إنّ مجلس الأمن الدولي: "٢. يطالب جميع القوات الأجنبية المتبقية بالانسحاب من لبنان .

٣. يدعو إلى حل جميع المليشيات اللبنانية ونزع سلاحها .

(...) ٥. يعلن تأييده لعملية انتخابية حرة ونزيهة في الانتخابات الرئاسية المقبلة تجري وفقا لقواعد الدستور اللبناني الموضوعة من غير تدخل أو نفوذ أجنبي." للإطّلاع على نصّ القرار كاملاً على **موقع الأمم المتّحدة:** https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N04/498/90/PDF/N0449890.pdf?OpenElement (٢٥-١١-٢٠١٥).

[٤] انطلاقاً من البيان الشّهير للمطارنة الموارنة في العام ٢٠٠٠، وتأسيس لقاء قرنة شهوان المطالب بانسحاب سوريا من لبنان.

[٥] عبد الحليم خدّام، **التحالف السوري–الإيراني والمنطقة**، المرجع السابق، ص ٣٩٩-٤٠٢.

فأصبح إميل لحود على أثر ذلك أوّل رئيس لبناني تمّ تعديل الدستور مرّتين لأجله بطلب من النظام السوري: مرّة أولى لانتخابه لكونه قائداً للجيش وبالتالي خارج دائرة الترشيح، ومرّة ثانية لإبقائه في منصبه لنصف ولاية إضافية. أنظر: كميل منسّى، **الياس الهراوي عودة الجمهورية من الدويلات إلى الدولة**، المرجع السابق، ص ٦٠٣.

انعكست هذه الأحداث على الساحة اللبنانية الداخلية بحيث انقسم اللبنانيون ما بين معارض ومـوالٍ لسوريا. وبعد خمسة أشهر من القرار الدولي، وعلى أثر اغتيال الرئيس الحريري في ١٤ شباط ٢٠٠٥،[١] سارع فريق المعارضة – والذي دُعي لاحقاً بفريق ١٤ آذار – بتوجيه أصابع الاتّهام مباشرةً إلى النظام السوري وحلفائه في لبنان.[٢]

بالمقابل، اعتبر الموالون للمحور الإيراني–السوري أنّ حملة الاتّهامات بحق النظام السوري وحزب الله ليست سوى استمراراً للمؤامرة الأميركية–الصهيونية لكسر جبهة الممانعة والمقاومة لإسرائيل؛ وأي يد تحاول أن تمتدّ إلى سلاح الحزب واجب "قطعها".[٣] وبالتالي تكون انتقلت المواجهة بين اللبنانيين من مواجهة حول الوجود السوري، إلى مواجهة لبنانية–لبنانية حول اغتيال الرئيس الحريري وسلاح حزب الله.

ولأوّل مرّة منذ العام ١٩٩٠ على الأقلّ، يميل ميزان القوى الداخلي بعيداً عن السيطرة السورية المطلقة التي كانت تتحكّم بمفاصل السياسة اللبنانية الداخلية والخارجية دون معارضة تُذكر، انطلاقاً من مبدأ "وحدة المسار والمصير"[٤]. ولكن لا يعني ذلك خروج سوريا من المعادلة السياسية اللبنانية، بل تحوّلها من "سوبر لاعب" إلى واحد من بين لاعبين متعدّدين يسعون إلى بسط نفوذهم على الساحة اللبنانية.

---

[١] ومعه سلسلة من الاغتيالات والتفجيرات التي طالت عدد من رموز ١٤ آذار السياسية والاعلامية. أنظر لائحة بشهداء ١٤ آذار على الرابط التالي: http://www.14march.org/profile.php?id=MTMwODg4 (٢٧-١١-٢٠١٥).

[٢] اتّهام سوف يؤكّده التحقيق الدولي الأوّلي ومن ثمّ يحصره القرار الاتّهامي بعد أكثر من ستّ سنوات بتسمية أربعة أفراد فقط، تمّ التركيز إعلامياً على أنّهم منتسبين إلى حزب الله. التقرير كاملاً على الرابط التالي: http://www.un.org/arabic/news/mehlisreport/ (٢٥-١١-٢٠١٥). وانظر أيضاً: *القرار الاتهامي: "نسخة طبق الأصل"*، **موقع قناة المنار**، ٢٤ آب ٢٠١١، http://www.manartv.com.lb/wap/edetails.php?eid=96316 (٢٥-١١-٢٠١٥).

[٣] الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله، خطاب بمناسبة الذكرى الخامسة لعيد المقاومة والتحرير، بنت جبيل، ٢٥ أيار ٢٠٠٥، http://www.moqawama.org/essaydetails.php?eid=2095&cid=141#.VlXhF9LovIU (٢٥-١١-٢٠١٥).

[٤] **معاهدة الأخوّة والتعاون والتنسيق بين الجمهورية العربية السورية والجمهورية اللبنانية**، الموقّعة في دمشق في ٢٢ أيار ١٩٩١، http://www.syrleb.org/docs/agreements/01%20TREATY.pdf (٢٧-١١-٢٠١٥).

بالفعل، فقد شكّل الخروج السوري جرعة معنوية وسياسية كبيرة لفريق ١٤ آذار، كما وأعاد ذلك إنعاش الشارع المسيحي المعارض المستبعد منذ أوائل التسعينيات عن الساحة السياسية اللبنانية بصدور قانون العفو عن قائد القوات اللبنانية المسجون في وزارة الدفاع، وبعودة الجنرال عون من منفاه الفرنسي.

في الوقت ذاته، حافظت سوريا على هامش كبير من التأثير السياسي في لبنان، وذلك لأسباب عديدة:

- بحكم موقعها الجغرافي، يحتّم التجاور التعاون السياسي والاقتصادي بين الدولتين
- التحالف السوري–الإيراني ووجود فريق داخلي لبناني قوي ومسلّح "شريك" لهذا التحالف[١]
- الانفتاح السعودي–السوري المرحلي في أواخر العام ٢٠٠٩ وهو ما عُرف بالـ"سين–سين"[٢]

كرّس توازن القوى الاقليمي والداخلي هذا بقاء سلاح حزب الله، الأمر الذي خلق إزدواجية في السياسة اللبنانية بين احترام المواثيق الدولية، بما في ذلك قرار إنشاء المحكمة الدولية الخاصة بلبنان من جهة، والتأكيد على حقّ المقاومة من جهة أخرى.[٣] كما وأدّت هذه الازدواجية إلى "الوقوع" في حالة شغور رئاسي في العام ٢٠٠٧،[٤] لأوّل مرّة منذ العام ١٩٩٠.

استمرّ الستاتيكو وغياب الحسم في لبنان إلى حين انطلاق شرارة "الربيع العربي" في سوريا في العام ٢٠١١، وبعدما كانت سوريا هي التي تتدخّل في الشؤون اللبنانية، انقلبت الأدوار فبات لبنانيون عديدون لا يتورّعون عن الانخراط في الحروب السورية الداخلية.

---

[١] "إننا لا نرى العلاقة مع سوريا علاقة اضطرارية أو طارئة، بل نراها حجر الزاوية في مواجهة الاستحقاقات الاقليمية". الشيخ نعيم قاسم، **حزب الله المنهج.. التجربة.. المستقبل**، دار الهادي، بيروت، طبعة جديدة مزيدة ومنقحة ٢٠٠٤، ص ٣٦٠.
وأيضاً: ص ٣٤٩–٣٥٤ (علاقة حزب الله بإيران) وص ٣٥٥–٣٦٠ (علاقة حزب الله بسوريا).

[٢] عبد الرؤوف سنّو، **لبنان الطوائف في دولة ما بعد الطائف إشكاليات التعايش والسيادة وأدوار الخارج**، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية، بيروت، الطبعة الثانية ٢٠١٥، ص ٤٤٦–٤٥٨. وأيضاً: فادي الغوش، *المعارضة والموالاة اللبنانية: نثق في قدرة الملك عبدالله على إخراج لبنان من دوامة التعطيل*"، **صحيفة عكاظ السعودية**، ٨ تشرين الأول ٢٠٠٩، http://www.okaz.com.sa/new/issues/20091008/Con20091008308485.htm (٢٧–١١–٢٠١٥).

[٣] نقولا ناصيف، *"البيان الوزاري يستوحي مجدداً التناقض لتوأمة سلاح حزب الله بالقرار ١٧٠١"*، **جريدة الأخبار**، العدد ٩٦٩، ١٠ تشرين الثاني ٢٠٠٩، http://al-akhbar.com/node/67329 (٢٦–١١–٢٠١٥).

[٤] سوف نتوسّع في دراسة هذا الشغور الرئاسي بأبعاده الداخلية والاقليمية في الفصل اللاحق.

- **بند ثانٍ: اللبنانيون على الساحة السورية: معركة حياة أو موت**

إختار "لبنان الرسمي" أن يعتمد سياسة الحياد[1] والنأي بالنفس[2] تجاه الأحداث في سوريا منذ آذار ٢٠١١، ولا سيما بعد تحوّل الحراك السلمي إلى مواجهات مسلّحة ابتداءً من أيلول من العام نفسه. تبدو هذه السياسة مطّاطة وغير واضحة المعالم كأنّها تهرّباً من المسؤولية السياسية، فهي لم تقدّم "خيارا ثالثاً" للشارع اللبناني المنقسم بين مؤيّد ومعارض للثورة السورية؛ كما وأنّها لم تمنع التباينات بين السياسيين حول مضمون النأي بالنفس وحدوده، وسياسة لبنان الخارجية.[3]

كان من الواضح أنّ لكلّ طرف في لبنان موقفه الثابت من الأزمة السورية: رأى فريق ١٤ آذار، وفي مقدّمته تيار المستقبل السنّي في "ثورة الشعب السوري" ربيع الديمقراطية يحلّ على سوريا بعد ستّ سنوات من "ثورة الأرز" في لبنان؛[4] بينما أكّد حزب الله الشيعي، من على رأس فريق ٨ آذار، أنّ إسقاط النظام السوري الممانع يأتي في خدمة للمصالح الاسرائيلية والأميركية في المنطقة.[5]

---

[1] استناداً إلى ما تضمّنه إعلان بعبدا في ١١ حزيران ٢٠١٢. أنظر الملحق رقم ٢. وتجدر الإشارة إلى اختلاف استعمال تعبير الحياد في هذا السياق عن معنى الحياد في العلاقات الدولية الذي يحدّد له القانون الدولي شروطاً ومعايير دقيقة.

[2] ظهرت سياسة النأي بالنفس مع حكومة الرئيس نجيب ميقاتي، بهدف تجنّب الخلافات داخل الحكومة بشأن الأحداث في سوريا. "«النأي بالنفس» أصبحت معيارا سياسيا والتاريخ سيذكر للرئيس ميقاتي هذه العبارة بكل ما لها من معنى في القاموس السياسي، وذلك لاعتباره ان لا مصلحة للبنان إلا بأن ينأى بنفسه عن الكثير من المواضيع العربية، لا بل تقضي مصلحته بألا يكون على عداء مع أي طرف عربي أيا كان هذا الطرف ومهما كان موقعه من الأزمات في المنطقة، ... ان موقف النأي بالنفس ينسحب أيضا على مقاربة لبنان لأي موقف ضد الدول الخليجية المعادية لسورية،... ان خلاص لبنان يكمن بتحييده عن أزمات المنطقة باستثناء ما يتعلق منها بإسرائيل." نقلاً عن **الصفحة الرسمية للرئيس نجيب ميقاتي على موقع فايسبوك،** بتاريخ ١١ نيسان ٢٠١٢، https://www.facebook.com/NajibMikati/posts/10150791896752667 (٢٨-١١-٢٠١٥).

[3] نقولا ناصيف، *النأي بالنفس ٢٠١٠-٢٠١٥: إيران دائماً*"، **جريدة الأخبار**، العدد ٢٥٥٩، ٤ نيسان ٢٠١٥، http://www.al-akhbar.com/node/229809 (٢٧-١١-٢٠١٥).

[4] علي رباح، *"١٤ آذار لبنان و١٥ آذار سوريا: القدر المتأخر ٦ سنوات.. ويوماً!"*، **جريدة المستقبل**، ١٧ آذار ٢٠١٥، http://almustaqbal.com/v4/Article.aspx?Type=NP&ArticleID=653995 (٢٨-١١-٢٠١٥).

[5] أنظر: **خطاب الامين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله** في ٢٤-٦-٢٠١١، نقلاً عن قناة المنار، النصّ الكامل على الرابط التالي http://www.elminieh.com/permalink/10506.html (٢٨-١١-٢٠١٥).

ويبني كلّ من الطرفين مواقفه من خلفيات سياسية واستراتيجية وطائفية متعدّدة. فحددت الطائفة السنية، من جهتها، حسابات دعم المعارضة السورية انطلاقاً من المعايير التالية:

- طائفيا، تتعاطف الأطراف السنية في لبنان مع الأكثرية الساحقة السنية[١] في سوريا، والتي استُبعدت عن رأس النظام منذ وصول الرئيس حافظ الأسد إلى السلطة في العام ١٩٧٠، والذي قمع الحركات السنية المعارضة بالقوّة.[٢]
- استراتيجيا، إنّ دعم الثورة في الداخل السوري ينقل "خطوط التماس" بين السنّة اللبنانيين والنظام السوري بعيداً عن الساحة اللبنانية.
- سياسياً، إنّ قيام نظام حكم سنّي في سوريا يقطع الطريق أمام تمدّد النفوذ الإيراني في المنطقة لصالح المحور السعودي، كما ويضعف تلقائياً حليف إيران الأول في لبنان – والندّ الطائفي والسياسي للطائفة السنية – أي حزب الله.

أمّا بالنّسبة للطائفة الشيعية، فترتسم أولوياتها في دعم النظام السوري كالتالي:

- طائفيا، تشكّل سوريا جزءاً من الطموح التوسّعي للجمهورية الإسلامية الإيرانية في المنطقة، وينعكس انهيارها خوفاً وجودياً على الطائفة الشيعية في لبنان، ويجعلها هدفاً سهلاً للتكفيريين.[٣]
- استراتيجيا، يشكّل موقع سوريا الجغرافي ممراً إلزامياً بين إيران وحزب الله لنقل الأسلحة والمساعدات؛ وكذلك الحديقة الخلفية للحزب في مواجهته مع إسرائيل.[٤]

---

[١] تشكّل الطائفة السنية حوالى ٨٠% من مجمل عدد سكّان سوريا.

[٢] Xavier Baron, **Aux Origines du Drame Syrien 1918-2013**, Presse de l'Université Saint Joseph, Beyrouth , 2013, pp. 157-163.

[٣] حسن فضل الله، **حزب الله والدولة في لبنان الرؤية والمسار**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، الطبعة الثانية ٢٠١٥، ص ٢٢٤. وأيضاً: "وإذا احتاجت المعركة مع هؤلاء الإرهابيين التكفيريين أن أذهب أنا وكل حزب الله إلى سوريا، سنذهب إلى سوريا". **السيّد حسن نصرالله**، كلمة بمناسبة ذكرى انتصار آب ١٦-٨-٢٠١٣، موقع العلاقات الإعلامية في حزب الله، http://www.mediarelations-lb.org/article.php?id=9204&cid=164 (٢٥-١١-٢٠١٥).

[٤] "الحزب كان معنياً مباشرة على الصعيد الاستراتيجي بأن يكون في صلب هذه المواجهة لأنّ (...) كسر الموقع الذي تمثّله سوريا في معادلات الصراع مع العدو الاسرائيلي ينعكس مباشرة على المقاومة وعلى الوضع في المنطقة ككلّ". مقابلة مع

- سياسيا، يُضعف انهيار النظام العلوي الحليف لإيران موقع هذه الأخيرة في المنطقة، وينعكس سلباً على نفوذها وموقع حلفائها في لبنان، لا سيما لناحية استمرارية الغطاء السياسي الداخلي لسلاح حزب الله.

في البداية، اكتفى الطرفان بالجدال السياسي حول ما يجري في سوريا، دون أن يعترف أيّ منهما بالتدخّل المباشر هناك، إلى أن بدأت تنتشر في لبنان منذ أواخر العام ٢٠١٢ أخبار عن مقاتلين لبنانيين قضوا على الجبهات في سوريا. فاعترف حزب الله بالمشاركة في المعارك إلى جانب النّظام السوري؛ في حين شهدت بعض الساحة السنيّة فورةً من التطرّف الديني،[١] وبرز حديث عن تورّط تيار المستقبل في المشاركة بتمويل وتسليح أطراف من المعارضة السورية.

ويشكّل وجود سلاح حزب الله من جهة، مقابل تيار المستقبل غير المسلّح من جهة أخرى، الرادع الأكبر لانتقال القتال العسكري من الميدان السوري إلى الداخل اللبناني. ولا شكّ أنّ تخوّف تيار المستقبل وحزب الله من تمدد الحرب الطائفية والأهلية الدائرة في سوريا إلى لبنان، قد أبقى نسبياً على حدود "الستاتيكو" القائم في لبنان.[٢] ومع ذلك لم يخلُ الأمر من بعض الخروقات لا سيما لجهة جولات التقاتل التي جرت في طرابلس بين منطقة جبل محسن ذات الغالبية العلوية، وباب التبّانة ذات الغالبية السنية؛ بالإضافة إلى حدوث سلسلة من التفجيرات الارهابية طالت المدنيين في عدد من المناطق ولا سيما في الضاحية الجنوبية للعاصمة بيروت، والتي تُعدّ معقل الطائفة الشيعية.

ناصر قنديل، *"لو لم يتدخّل حزب الله في سوريا.. العراق نموذجاً"*، **موقع قناة المنار**، ١٦ حزيران ٢٠١٤، almanar.com.lb/wapadetails.php?eid=872188 (١٥-٠٩-٢٠١٥).

[١] نذكر على سبيل المثال ظاهرة الشّيخ أحمد الأسير، وابتعاد نائبا عكّار السنيين معين المرعبي وخالد الضاهر عن تيار المستقبل واتّخاذهما مواقف تُعتبر متطرّفة. أنظر: International Crisis Group, **Lebanon's Self-Defeating Survival Strategies**, op. cit., p. 7.

[٢] International Crisis Group, **Lebanon's Self-Defeating Survival Strategies**, op. cit., pp. 3-4.

ترتدي المعركة الدائرة في سوريا بلا شكّ طابعاً وجودياً[1] بالنسبة للطرفين السني والشيعي في لبنان، لا يمكن مقايضته بمكاسب سياسية مؤقّتة أو "حفنة من المقاعد الوزارية".[2] وهذا ما يجعل أي حديث عن تسوية فعلية لأزمة الشغور الرئاسي بين الطرفين مؤجّلاً لحين اتّضاح مآل ومصير المعركة في سوريا.

وبالتالي تنطلق المعادلة الرئاسية من الانقسام الاقليمي والحرب السورية، وتمرّ حتماً بالوجود اللبناني على الساحة السوريّة، وصولاً إلى استمرار الشغور الرئاسي:

توازن قوى (إيراني/سعودي) + حرب في سوريا + إنقسام داخلي يحاكي الانقسام الاقليمي والسوري = حكومة وسطية ولدت بعد عشرة أشهر من المشاورات و**معطّلة** + برلمان منقسم ممدّد له مرّتين و**معطّل** + **شغور رئاسي**.

فقرة ثانية: الميزانان اللبناني والسوري: "وحدة المسار والمصير"؟

تشكّل الأزمة السورية وانخراط الأطراف اللبنانية فيها سببين رئيسيين للشغور الرئاسي ولإطالة أمده إلى أجل غير مسمّى، وذلك بالنظر إلى رهان كلّ من هذه الأطراف على النتائج النهائية التي سترسو عليها المعركة الدائرة في سوريا لجهة تحسين موازين القوى لصالحه، وزيادة حظوظه في ملء الموقع الرئاسي الشاغر برئيس طرف، وبالتالي السيطرة على موقعين رئاسيين على الأقل من أصل ثلاثة. ولا بدّ من التساؤل في هذا الإطار حول أصحيّة الرهان حول تماهي النتائج السورية وميزان القوى الرئاسي في لبنان.

---

[1] "الكباش خارج لبنان، وبالتالي فاللاعبون على الساحة اللبنانية يرى كلّ فريق أنه إن لم يكن هو فهو ملغى، القضية وجودية، الصراع قوي، والتركيبة الحالية لا تؤمّن وصول رئيس جمهورية". حسين الحسيني، **الجمهورية ٢٠١٤ أي رئيس لأي جمهورية؟**، المرجع السابق، ص ٣٥٧.

[2] "يعرف الجميع أننا لا نقايض وجود سوريا ووجود لبنان وقضية فلسطين والمقاومة ومحور المقاومة ببضعة حقائب وزارية في حكومة لبنانية قد لا تسمن ولا تغني من جوع.(...) عندما يكون هناك أخطار استراتيجية ووجوديّة تتهدد شعوب المنطقة ودول المنطقة وحكومات المنطقة، هذا الأمر هو أعلى بكثير وأرقى بكثير من أن يُذكر كشرط للشراكة في حكومة لبنانية." **السيد حسن نصرالله**، خطاب في مناسبة مسيرة يوم عاشوراء، ١٤-١١-٢٠١٣، النصّ الكامل على الرابط التالي: http://www.almanar.com.lb/adetails.php?eid=647788 (٢٦-١١-٢٠١٥).

- **بند أوّل: أهمية نتائج المعركة السورية في حسم توازن القوى الرئاسي**

منذ انطلاقة الأزمة السورية، بدأت ترتسم في الداخل اللبناني "توقّعات" لسيناريوهات محتملة، تربط مصير الرئاسة اللبنانية بمصير الميدان السوري:

- في السيناريو الأول، يشكّل انتصار نظام الأسد في سوريا جرعة معنوية كبيرة للمحور الإيراني وحلفائه في لبنان. ومن المفترض أن يستتبع هذا الانتصار وصول رئيس للجمهورية من هذا الفريق، يكون على الأرجح الخيار الأوّل والأساسي له، دون أي مساومة أو تنازل للفريق الآخر.
- أمّا في حال حسمت المعارضة في سوريا الأمر لصالحها، يرتدي هذا السيناريو وجهان من الحسم: أوّلهما إمكانية الحسم العسكري لدى المعارضة السورية وتغيير النظام السياسي؛ وثانيهما يكمن في الحسم السياسي من خلال انتخابات برلمانية ورئاسية جديدة تأتي بأطراف المعارضة إلى السلطة، دون إعادة تكوين للنظام السياسي.[1] قد ينعكس ذلك في الحالتين على ميزان القوى الداخلي في لبنان بميله لصالح ١٤ آذار. فيصبح عندها مرشّح هذا الفريق الأوفر حظاً في تبوّؤ سدّة الرئاسة الأولى.
- هنالك أيضاً احتمال الوصول إلى تسوية سياسية في سوريا تكون على شاكلة اتّفاق الطائف في لبنان، بحيث تتشارك الأطراف المتقاتلة في حكم الدولة الموحّدة.[2] هذه التسوية السورية من الممكن أن تنسحب أيضاً على الداخل اللبناني، بحيث تأتي برئيس توافقي يحظى بتأييد الطرفين، بينما تبقى التجاذبات السياسية الداخلية على ما هي عليه اليوم.
- كما ويرجّح محللون آخرون احتمال أن تؤدّي خطوط التماس على الأرض إلى ترسيم حدود جديدة "لسوريات" طائفية. هذا السيناريو المحتمل في سوريا يأتي من ضمن "موجة تقسيم"[3] قد تطال أكثر من

---

[1] عبدالله العزيز الشرفي، "*٤ سيناريوهات لإنهاء المأساة.. أقربها الحل السياسي*"، **جريدة الوطن المصرية**، العدد ١٢١٧، ٢٩ آب ٢٠١٥، http://www.elwatannews.com/news/details/794643 (٢٩-١١-٢٠١٥).

[2] ابراهيم حميدي، " «مبادرة» إيرانية لشرعنة الميليشيات... و«طائف سوري»"، **صحيفة الحياة**، ١٣ آب ٢٠١٥، http://www.alhayat.com/Articles/10544239 (٢٩-١١-٢٠١٥).

[3] أنظر الملفّ الصحفي: "*سوريا وأحاديث التقسيم*"، **موقع مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية**، لندن، ٢٦-٠٥-٢٠١٥، http://www.asharqalarabi.org.uk/%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A3%D8%AD%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%AB-

دولة في المنطقة، الأمر الذي قد يزيد من الضغوط على الداخل اللبناني من أجل وصول رئيس "طرف" من هذا الفريق أو ذاك وفقاً لحسابات دقيقة لميزان القوى الاقليمي الجديد. ولكن الرئيس في هذه الحالة على الأرجح لن يكون من مرشّحي "الصفّ الأول" للطرفين، وذلك بسبب استحالة الحسم الكامل في الساحتين الاقليمية والداخلية على حدّ سواء.

- سيناريو أقلّ تطرّفاً من تقسيم المنطقة إلى دويلات مستقلّة، يكمن في اعتماد شكل الدولة الفدرالي أو الكونفدرالي من أجل منح كلّ طرف طائفي هامش واسع من الإدارة الذاتية، ضمن مشاركة جماعية في السلطة. هذا النوع من "الحلول" يتطلّب بلوغ درجة من التفاهم والتوافق من أجل تسيير شؤون الدولة التعددية. وبالتالي يكون مصير الرئاسة في لبنان مطابقاً لهذا التوافق من خلال رئيس من خارج الفريقين السياسيين.

هذه السيناريوهات التي طرحناها تكون ممكنة في حال اعتبرنا الرئاسة اللبنانية مرتبطة بالطرف المنتصر في سوريا حصراً، بحيث يكون انتصار طرف في سوريا يوصل رئيس موالي لهذا الطرف في لبنان.

غير أنّ هذه المعادلة قد لا تكون دقيقة؛ بمعنى أنّ الرئاسة في لبنان، وميزان القوى اللبناني، وإن ارتبط بجزءٍ منه بالمعركة السورية وبميزان القوى فيها، فإنّه يبقى رهناً بنطاقٍ أوسع من الميدان السوري، وبمعادلة إقليمية متعددة المتغيرات (Equation à plusieurs variables) قد تؤدّي إلى تسوية إقليمية شاملة تُحسم على أساسها "المنافسات" العسكرية والسياسية داخل الدول-الساحة لصالح هذا الطرف الاقليمي أو ذاك. انطلاقاً من هذه الفرضية، يمكن استنتاج إحتمال سيناريو جديد، حيث يكون الرئيس في لبنان مغاير لنتيجة المعركة في سوريا:

- في حالة أولى، وإذا كانت المعركة في سوريا سوف تُحسم بناءً على تسوية إقليمية، فقد يكفّ أحد المحورين الإقليميين يده عن الرئاسة في لبنان، مقابل مكاسب أوسع وأكبر له في التسوية السورية.

%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%B3%D9%8A%D9%85-2652015_ad-id!307581.ks#.VsiSt_mLTIW (٣٠-١١-٢٠١٥).

- وفي حالة ثانية، وإذا بدا لطرف إقليمي أنّ مسار الأزمة في سوريا ونتيجتها لن تكون لصالحه، قد يعمد هذا الأخير إلى تركيز قوّته على الحسم في لبنان، فيكون على الأقل خسر سوريا دون أن يخسر "جارها الصغير".

وبالتّالي يمكن القول أنّ للأزمة السورية دوراً فاعلاً في التسبب في الشّغور الرئاسي في لبنان، غير انّ الخروج من هذا الشّغور بات خارج الأيدي السوريّة، ويرتبط بالقرار الإقليمي الأوسع. وإلى حين تبلور هذا القرار الاقليمي تجاه لبنان، تمسّك الأطراف الداخليين بخيار "حدّ أقصى" تمثّل بمرشّحين أطراف.

- **بند ثانٍ: سعي مستمرّ وراء "الرئيس الطرف"**

انطلاقاً من استعراض الوضع الاقليمي، والسوري منه على وجه الخصوص، يمكن وضع هويّة الرئيس المتوقّع للبنان بين حدّين: فإمّا أن يكون رئيساً لإدارة التوازنات والخلافات الداخلية، أو يكون رئيساً لتفجير المزيد من الصراعات.[١]

هذه الوظيفة السياسية للرئيس ترتبط بموقعه أولاً: فهو إمّا أن يكون طرفاً يُصنّف قطباً من أقطاب الفريقين، أو يكون توافقياً من خارج الكتلتين البارزتين؛ كما وترتبط ثانياً بشخصيته: فإمّاً أن يكون منتمياً إلى إحدى الكتلتين، ولكن من الموسومين بالإعتدال فلا يكون بالتّالي رئيس تحدٍّ وصدام، أو يكون في الأساس من خارج الكتلتين، ولكن يتّخذ منحىً سياسياً معيّناً يودي به إلى التصادم مع أحد الفريقين، سواء كان تصادماً "على القطعة" أي تبعاً لطبيعة الموضوع المطروح، أو تصادماً مستمراً تبعاً للتموضع السياسي الذي قد يعتمده بعد وصوله إلى سدّة الرئاسة.

ولا شكّ أنّ الخيار الأوّل والمنطقي بالنسبة لكلّ من ٨ و١٤ آذار، هو أن ينجح بإيصال مرشّح من صلبه إلى الرئاسة، على أن يقود هذا المرشّح مشروع أحد هذين الفريقين إلى برّ الأمان بكلّ ثبات وتصميم، وتكون مواقفه السياسية واضحة وغير قابلة للمساومة أو التأويل. ولتحقيق ذلك، يبدو أنّ الفريقين يراهنان على أن

---

[١] جورج غانم، *"الصناعة اللبنانية للرئيس شبه مستحيلة"*، **بحثاً عن رئيس يُصنع في لبنان**، المرجع السابق، ص ١١٠.

تكون نتائج المعركة الدائرة في سوريا حاسمة وجذرية، بما يساهم في حسم الميزان الاقليمي ويؤدّي إلى تزكية خيار المرشّح الطرف الذي يعتمده كلّ منهما كأفضليّة أولى.

من هنا، ترافقت المؤشّرات الأولية لانطلاقة المعركة الرئاسية في لبنان مع ترقّب الفريقين لما ستفرزه انتخابات الرئاسة السورية في حزيران ٢٠١٤، أي بعد أقلّ من شهر من انتهاء ولاية الرئيس سليمان. ويبدو أنّ هذا الترقّب قد عجّل من جهة، في عمليّة تأليف حكومة توافقية شبه جامعة[١] في لبنان تواكب فترة الترقّب والانتظار تلك، على أن تُناط بها صلاحيات رئيس الجمهورية بحسب الدستور، وتصبح بحكم المستقيلة بمجرّد انتخاب رئيس للجمهورية.

لكنّه من جهة أخرى، رفد خيار الشغور الرئاسي المؤقّت بجرعة أوكسيجين تُطيل أمده إلى ما بعد حصول الانتخابات السورية. فخروج الأسد من السّلطة كان ليعطي دفعاً سياسياً ومعنوياً لأخصامه في لبنان بما يحسّن شروطهم الرئاسية، أمّا فوزه في الانتخابات فلم يكن ليُحدث أي تعديلات على موازين القوى لصالح حلفائه في لبنان بالنّظر إلى أنّ سلطته كانت محصورة أصلاً على جزء من سوريا وليس كلّها، وفوزه بهذا الاستحقاق الدستوري لم يكن ليجد ترجمة عملانية له على أرض الميدان السوري.

لقد بات جلياً أنّ فوز الأسد في الانتخابات السورية قد أبقى موازين القوى اللبنانية والسورية على حالها، فلا قوى ١٤ آذار نجحت بتحسين شروطها الرئاسية، ولا جاءت نتيجة فرز الأصوات لتزيد قيمة سياسية أو رئاسية مضافة إلى رصيد قوى ٨ آذار. وبالتّالي، أصبح واضحاً أنّ التريّث في إنهاء الشغور الرئاسي بات رهناً ببقاء "توازن الرّعب" القائم بين الفريقين، فموقع رئاسة الجمهورية هو واحد من المواقع الرئاسية الثلاث في لبنان، وفي حين تسيطر قوى ٨ آذار على الرئاسة الثانية وقوى ١٤ آذار على الرئاسة الثالثة، يبدو واضحاً أنّ سيطرة أحد الفريقين على الموقع الرئاسي الأوّل سوف يعطي هذا الفريق أرجحية ٣/٢ بما يؤدّي إلى الإخلال "بتوازن الرعب" القائم بين الرئاسات الثلاثة على مدى السّنوات الستّ المقبلة.[٢]

---

[١] نقول "شبه" لامتناع حزب القوّات اللبنانية عن المشاركة في الحكومة التي ضمّت ممثّلين عن الأطراف السياسية الأخرى.

[٢] وليد شقير، "*الرئاسة السورية قبل اللبنانية*"، **موقع المرصد السوري لحقوق الانسان،** ٢٥ نيسان ٢٠١٤، http://www.syriahr.com/2014/04/page/20/ (١٧-٠٦-٢٠١٥).

ومع تدويل الصراع في سوريا، شرّع الدخول الروسي العسكري على خطوط الاشتباك نافذة من التفاؤل لدى قوى ٨ آذار بإمكانية أن يحقّق الأسد نصراً عسكرياً، أو على الأقل إمكانية تأمينه هامشاً أوسع من المكاسب في أي تسوية سياسية قد تتمّ مستقبلاً.[١] هذا التفاؤل انعكس على الصعيد الرئاسي في لبنان مزيداً من تشبّث قوى ٨ آذار بمرشّحها الطرف، على الرّغم من أنّ تبلور مسار الحلّ في سوريا ليس واضحاً حتّى الآن، وهو ما قد يتطلّب مزيداً من الوقت لجلاء الصورة الكاملة على حقيقتها، وبالتالي مزيداً من إطالة أمد الفراغ.[٢]

بالنّسبة لفريق ١٤ آذار فهو يرى أنّ عامل الوقت يسير لصالحه لجهة تأكيد صحّة رهاناته حول استحالة بقاء النظام السوري كما هو عليه، مدلّلاً على ذلك بإخفاق النظام، على الرّغم من الدعم الذي يتلقّاه من روسيا وإيران، في استعادة زمام المبادرة العسكرية. وبالتالي فإنّ أي عملية سياسية لحلّ الأزمة السورية لن تصبّ لصالح محور النظام انطلاقاً من أنّ هذا الأخير كان يسيطر على "كلّ شيء" وبات اليوم منهكاً يقاتل من أجل البقاء ويفاوض للحفاظ على "حصّة" واحدة من مجموع "الكعكة" السورية.[٣]

أمام هذا الأفق المسدود، ظهر فريق آخر "وسطي" متمثّل بشكلٍ أساسي بالنائب وليد جنبلاط، يراهن على بلوغ ستاتيكو سوري ينعكس إيجابياً على دوره السياسي في لبنان "كبيضة قبّان" بين ٨ و١٤.[٤] إلّا أنّ محدودية القوّة السياسية والنيابية التي يمتلكها زعيم الموحّدين الدروز في ظلّ وجود الطوائف الثلاث الكبرى: المسيحية والسنية والشيعية، التي تتحكّم بمآل الاستحقاق الرئاسي انطلاقاً من نصاب الثلثين الدستوري، تجعل من هامش تحرّكه السياسي ضيّقاً وتدفع به لمحاولة استقطاب كتل نيابية كبرى في سبيل تزكية خياره "الوسطي".

---

[١] "تجاوزنا مرحلة الخطر في سوريا على ضوء التطوّرات الداخلية والاقليمية والدولية، والقضية السورية سوف تأخذ مساراً جديداً وقد تكون هناك إحتمالات أن توضع القضية على طريق الحلّ السياسي الجدّي لأنّ العالم بدأ ينظر بواقعية". *"السيّد (حسن) نصرالله: تجاوزنا مرحلة الخطر في سوريا.. والسعودية ستلحق بها هزيمة تاريخية"*، **موقع قناة المنار**، ٨ تشرين الأول ٢٠١٥، www.almanar.com.lb/wapadetails.php?eid=1323683 (٣٠-١١-٢٠١٥).

[٢] روزانا بو منصف، *"ملء الرئاسة اللبنانية ينتظر الحلّ السوري ولا آمال تواكب مهمّة جيرو في بيروت"*، **جريدة النهار**، العدد ٢٥٥٩٦، ٣١ كانون الثاني ٢٠١٥، newspaper.annahar.com/article/210309 (١٦-٠٨-٢٠١٥).

[٣] ربى كبّارة، *"طاولة فيينا: التفاوض على الأسد وليس معه"*، **جريدة المستقبل**، ٢٩ تشرين الأول ٢٠١٥، http://www.almustaqbal.com/v4/Article.aspx?Type=NP&ArticleID=681551 (٢٧-١١-٢٠١٥).

[٤] محمّد عبيد، *"انقسام داخلي حاد والأزمة مستمرّة"*، **شؤون لبنانية منبر الحوار ٢٠١٣**، المرجع السابق، ص ٨٣.

مع دخول الحرب في سوريا عامها الخامس، بات من الصعب جدّاً على أي طرف أن يحسم عسكرياً، بالرّغم من عدم بلوغ المتقاتلين بعد حدّ الإنهاك العسكري الكفيل بإقناعهم بالجلوس على طاولة الحوار وتقديم التنازلات.[١] ويمكن القول أنّ الميدان السوري الواسع جغرافياً والمتعدّد اللاعبين، قد دخل في حالة من الكرّ والفر الشبيهة بالستاتيكو العنفي، خاصّةً مع تخوّف الدول الكبرى من أي حسم بدون القدرة على السيطرة على الفصائل والتنظيمات المسلّحة المنتشرة بكثرة على رقعة واسعة من الأراضي السورية والعراقية. وقد يبقى الوضع على الأرض على هذه الحالة لخمس سنوات أخرى – وربما أكثر إذا ما عدنا بالذاكرة إلى "خبرة" اللبنانيين مع سنوات الحرب الـ١٥.[٢]

وبالتّالي، يمكن استبعاد احتمال الحسم السوري القريب، وهو ما يسقط تلقائياً كلّ رهان لبناني على الحسم في موقع الرئاسة وإيصال رئيس طرف إليها. وإذا ما استمرّ الفريقان السياسيان بالضّغط باتّجاه وصول رئيس من هذا الطرف أو ذاك، فلا مفرّ إذاً من تسوية داخلية، تكون انعكاساً لضوء أخضر إقليمي. ويكون قطبا هذه التسوية – إذا تمّت – الطرفين السنّي والشيعي، وليس المسيحيين، وذلك لأنّ هؤلاء منقسمين فيما بينهم حول مشروعين سياسيين متناقضين: الأوّل موالي لمحور ٨ آذار، والثاني يدخل في صلب ١٤ آذار.

القسم الثالث: الانقسام المسيحي–المسيحي وانعكاسه على انتخابات الرئاسة

يُعنى المسيحيّون في انتخابات الرئاسة بالدّرجة الأولى، لكون هذا الموقع سوف يعكس تمثيلهم الأبرز في السّلطة من جهة، ولأنّه سوف يدير دفّة السياسة المسيحية للسنوات القادمة من جهة أخرى. ويشكّل هذان المستويان لرئاسة الجمهورية مادّة خلافية أساسية بين الأطراف المسيحية: أوّلاً حول هويّة الرئيس ومواصفاته

---

[١] ثريا شاهين، *"لماذا يبقى الوضع اللبناني مرتبطاً بالسوري؟"*، **جريدة المستقبل**، العدد ٥٥٤٦، ٨ تشرين الثاني ٢٠١٥، www.almustaqbal.com/v4/article.aspx?type=np&articleid=682770 (٨-١١-٢٠١٥).

[٢] بول سالم، *"سوريا وطريق التفكك الطويل"*، **قضايا عربية: منبر الحوار ٢٠١٣**، السنة ٦، مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية، الطبعة الأولى تموز ٢٠١٤، ص ٧٣-٧٤.

وايضا: أمين قمورية، *""جنيف السوري" شبيه "لوزان اللبناني""*، المرجع نفسه، ص ٨١-٨٣.

في ظلّ تعدّد المرشّحين؛ وثانياً حول الخيارات السياسية والاستراتيجية للمسيحيين في ظلّ الأزمات المحيطة بهم.

فقرة أولى: المسيحيون في سياسة المحاور

إذا كان الخلاف بين ٨ و١٤ آذار يأخذ أبعاداً إقليمية بالنسبة للأطراف الإسلامية، فإنّ مفاعيله الأساسية تبقى محصورة في الداخل اللبناني بالنّسبة للمسيحيين المنضوين في هذا الفريق أو ذاك، وتتجلّى بسباق محتدم على السّلطة جائزته الأولى "كرسي" الرّئاسة.

- بند أوّل: انقسام مسيحي ما بين ساحتي ٨ و١٤

كرّست السيطرة السورية على لبنان في فترة ما بعد الطائف الأحادية السياسية لدى الطوائف الإسلامية.[١] فمنذ سنوات الحرب الأخيرة، برز في كلّ طائفة تيّار أو حزب واحد بات يمثّل في الوجدان الشعبي "حزب الطائفة" أو "تيار الطائفة".[٢] وانعكست هذه الأحادية دولاتياً ما بعد انتهاء الحرب اللبنانية، بوصول زعيمين قويّين في طائفتيهما إلى موقعي الرئاسة الثانية والثالثة، فأعيد انتخاب نبيه برّي لرئاسة البرلمان في كلّ دورة منذ العام ١٩٩٢، وترأّس رفيق الحريري خمس حكومات بين عامي ١٩٩٢ و٢٠٠٤.

أمّا المسيحيون فقد خرجوا من الحرب بشعور الخاسر المنهك، حيث تمّ نفي أو سجن قياداتهم الحزبية والسياسية المعارضة للوجود السوري؛ وانتُخب رئيسان للجمهورية لا يحظيان بالحيثية الحزبية والشعبية

---

[١] محمّد عبيد، "*التعددية المطلوبة تحت سقف الثوابت*"، **منبر الحوار ٢٠١١: عام الانفجار العربي والترقّب اللبناني**، مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية، إعداد شارل سابا ورشا أبي حيدر، الطبعة الأولى حزيران ٢٠١٢، ص ٢٢٢.

[٢] علي عبد فتوني، **تاريخ لبنان الطائفي**، دار الفارابي، بيروت–لبنان، ٢٠١٣، النسخة الالكترونية، ص ١٥٢.

المسيحية، خلافاً للرئاستين الأخريين.[١] أدّى هذا الشعور بالخيبة أو ما سُمّي "بالإحباط المسيحي"[٢] إلى وحدة مسيحية اتّخذت "قضيّتها" معارضة الوجود السوري في لبنان.

في العام ٢٠٠٠، اتّخذ الحراك المسيحي منحىً جديداً،[٣] في وقت بدأت تلوح في الأفق موجة من "الإحباط السنّي"[٤]، تبلورت تدريجياً في السنوات اللاحقة، إلى أن تمّ اغتيال الحريري. فالتقى الشارعان السنّي والمسيحي في تظاهرة ١٤ آذار.

لم تدم هذه الوحدة المسيحية طويلاً بعد أن أتمّت "مهمّتها" وخرج الجيش السوري من لبنان. فظهرت ملامح الانقسام من جديد عند أوّل استحقاق، في الانتخابات النيابية عام ٢٠٠٥، بين مؤيّد ومعارض للتحالف الرباعي الاسلامي.[٥] وتكرّس هذا الانقسام من خلال توقيع ورقة التفاهم بين التيار الوطني الحرّ وحزب الله في ٦ شباط ٢٠٠٦، فباتت الأحزاب المسيحية الكبرى موزّعة ما بين فريق الأكثرية الشيعية: التيار الوطني الحرّ وتيار المردة؛ وفريق الأكثرية السنية: حزب القوات اللبنانية، وحزب الكتائب اللبنانية.

وإذا كان السنّة اللبنانيون يرتبطون عضوياً بدولةٍ إقليمية سنيّة تمتلك مشروعاً دينياً وسياسياً في المنطقة هي المملكة العربية السعودية، وإذا كان الشيعة بدورهم يرتبطون إرتباطاً مشابهاً، لا بل اكثر عضويةً، بدولةٍ اقليمية شيعية تمتلك ايضاً مشروعاً دينياً وسياسياً هي الجمهورية الإسلامية الإيرانية، فإن المسيحيين في

---

[١] سوف نتوسّع في هذه الحقبة والشغور الرئاسي الذي رافقها في القسم الثاني. أنظر: فريد الخازن، "*الاصلاح والحدّ من الخسائر لمواجهة التحديات*"، **منبر الحوار ٢٠١١: عام الانفجار العربي والترقّب اللبناني**، المرجع السابق، ص ٢١١.

[٢] عبد الرؤوف سنّو، **لبنان الطوائف في دولة ما بعد الطائف إشكاليات التعايش والسيادة وأدوار الخارج**، المرجع السابق، ص ١١١-١١٢.

[٣] على أثر نداء المطارنة الموارنة وتأسيس لقاء قرنة شهوان. عبدالله بو حبيب، "*خطاب المرجعيات السياسية، كيف تقارب المرجعيات السياسية المسيحية الأزمة الحالية*"، **مؤتمر خطاب القيادات السياسية المسيحية في وقت الأزمات**، مركز الشرق المسيحي للبحوث والمنشورات في جامعة القديس يوسف – كلية العلوم الدينية، بيروت، ٢٥ كانون الثاني ٢٠١٣، ص ٧، Cerpoc.blogs.usj.edu.lb/files/2013/02/bouhabib.pdf (١٢-٠٧-٢٠١٥).

[٤] على أثر استبعاد الرئيس الحريري عن رئاسة الحكومة، وبداية خلافاته مع الرئيس لحّود. عبد الرؤوف سنّو، **لبنان الطوائف في دولة ما بعد الطائف إشكاليات التعايش والسيادة وأدوار الخارج**، المرجع السابق، ص ١١٧-١٢٠.

[٥] هو تحالف انتخابي بين الأحزاب الاسلامية الأساسية الأربعة: حزب الله، حركة أمل، تيار المستقبل، والحزب التقدّمي الاشتراكي.

لبنان لا تشدّهم روابط دينية او عقائدية وسياسية الى أية دولةٍ إقليمية فاعلة. فمنذ إعلان الانتداب الفرنسي خروجه من لبنان وسوريا في أربعينات القرن العشرين بعد إنشائه دولة لبنان الكبير في العام ١٩٢٠، والتي منح فيها المسيحيين دوراً متقدماً وجعلها ضمانةً لهم في الشرق، إنحصر المشروع السياسي للمسيحيين ضمن حدود هذه الدولة وانصّب على تحصينها بوجه رياح الاحتلالات والمشاريع العقائدية والوحدوية العابرة للحدود التي هبّت عليها.

ولا شك أن اصطفاف المسيحيين في محورين متضاّدين اليوم، والذي لا يحمل في طيّاته أي خلفياتٍ عقائدية أو روابط عضوية، قد يكون ناتجاً عن قراءتين سياسيتين متباينتين أجراها طرفا النزاع المسيحي حول مآل الصراع القائم في المنطقة والنتائج السياسية المترتبّة عنه. فانتصار أحد المحورين قد يُتيح للطرف المسيحي المنضوي فيه جني مكاسب سياسية كبيرة، لعلّ اولها، تنصيبه زعيماً دون منازع لطائفته، وآخرها تحقيق حلمه بتبوؤ سدّة الرئاسة. ويبدو ان هذا ما دفع كلاً منهما الى الإصطفاف في هذا المحور او ذاك، تبعاً للمعطيات التي يملكها وللقراءة السياسية الخاصة التي أجراها للواقع الداخلي والإقليمي.

ولو أن القراءة السياسية كانت موحدّة بين الطرفين، وحدود طموحات أحدهما يقف عند حدود طموحات الآخر، دون الرغبة في القبض على زمام الزعامة الأحادية أو السلطة، لما كان هذا الانقسام بالأساس، ولما طال أمد الشغور الرئاسي الى هذا الحدّ.

إنطلاقاً ممّا تقدّم، يمكننا وضع الملاحظات التالية:

- أولاً، لا تتعدّى الأولوية المسيحية في بعدها الإقليمي مسألة الحفاظ على الوجود، في ظلّ مشروعين إسلاميين متصارعين. لا يشكّل المسيحيون طرفاً في هذه المواجهة وليسوا هدفاً مباشراً لأي محور، ويكاد تأثيرهم السياسي يكون معدوماً في الدول الاقليمية.[1]

---

[1] شارل جبّور، "*المسيحيون والهلع الدائم*"، **جريدة الجمهورية**، (دون تاريخ)، http://www.aljoumhouria.com/news/index/151449 (٢٠-٠٧-٢٠١٥).

- ثانياً، لبنانياً، يصطفّ المسيحيون سياسياً إلى جانب الطرفين السنّي أو الشّيعي، فيضفوا الطابع التعددي على الفريقين، ولكن من دون أن يقدّموا "مشروعا بديلاً" يحول دون تصاعد حدّة التجاذب المذهبي بين السنّة والشيعة في لبنان.[١]
- ثالثاً، رئاسياً، يؤدّي الانقسام المسيحي في ظلّ التصارع السنّي/الشيعي على السيطرة السياسية في لبنان، إلى إضعاف "الثّقل" السياسي للمسيحيين، وإلى انصباغ الاستحقاق الرئاسي بطابع إسلامي، وذلك لأنّ الرئيس العتيد من المرجّح أن يكون إمّا محسوباً على الشيعة أو محسوباً على السنّة.[٢]

إذاً، نظراً لغياب المسيحيين عن صلب النزاعات الاقليمية من جهة، وبالتّالي غياب تضارب "المشاريع" المسيحية من جهة أخرى، يمكن القول بأنّ الصراع بين المسيحيين –وفي مقدّمتهم الزعامات المارونية– في لبنان اليوم ليس سوى صراع على السّلطة.[٣] ويذهب البعض إلى حدّ تحميل الموارنة بالدّرجة الأولى مسؤولية الشّغور الرئاسي،[٤] وذلك لكون المنافسة السياسية بين الأقطاب على موقع الرئاسة الأولى قد بلغت حدّ القبول بالشّغور للمرّة الثانية على التوالي، الأمر الذي "يمسّ بجوهر الوجود المسيحي في النظام السياسي اللبناني"[٥].

---

[١] مقابلة مع مديرة معهد العلوم السياسية في جامعة القديس يوسف الدكتورة فاديا كيوان. محمّد نمر، "*المسيحيون بين السنّة والشيعة... إلى أين؟*"، **جريدة النهار**، ٢٧ أيار ٢٠١٤، www.annahar.com/article/136754 (٠٤-٠٧-٢٠١٥).

[٢] كمال ديب، **هذا الجسر العتيق**، المرجع السابق، ص ٣٩٧.

[٣] نقولا ناصيف، "*عون–جعجع: نقيضان لا يصنعان رئيساً*"، **صحيفة الأخبار**، ١٣ كانون الثاني ٢٠١٥، www.al-akhbar.com/node/223680 (٢٠-٠٧-٢٠١٥).

[٤] نايلة تويني، "*الفراغ مسؤولية الموارنة*"، **جريدة النهار**، ٢٣ حزيران ٢٠١٤، newspaper.annahar.com/article/144270 (١٧-٠٦-٢٠١٥).

[٥] هيام القصيفي، "*آن للموارنة أن يعترفوا بأخطائهم المميتة*"، **صحيفة الأخبار**، ٣ كانون الأول ٢٠١٤، www.al-akhbar.com/node/221089 (٢٠-٠٧-٢٠١٥).
سوف نتناول التقارب بين حزب القوات اللبنانية والتيار الوطني الحرّ، وتحديداً مبادرة جعجع وتبنّيه ترشيح العماد عون، في الفصل الأخير من هذه الدراسة.

- **بند ثانٍ: سباق الأطراف: "فيتو باليد ولا رئاسة..."**

يتفّق الزعماء المسيحيون على ضرورة انتخاب رئيسٍ للجمهورية، ولكنهم في الواقع يسهّلون، كلٌ من موقعه، استمرار الشغور الرئاسي.

فالعماد عون يعتبر نفسه الأحّق في تولّي هذا المنصب ويُصّر على عدم التنازل لأي مرشحٍ آخر، رافضاً شتّى انواع التسويات، وهو بذلك كمن يطرح شعار "انا أو الفراغ"؛ والدكتور جعجع، من جهته، لا يمانع في عقد تسويةٍ حول موقع الرئاسة وإنما بشرط الاّ تأتِ بمرشّحٍ لـ ٨ آذار. ولمّا كان العماد عون هو المرشّح الوحيد لـ٨ آذار، لذلك يظهر الدكتور جعجع كمن يطرح معادلة "الفراغ لا العماد عون".

والرئيس أمين الجميّل، يرفض بدوره كلاً من عون وجعجع وفرنجية، داعياً لانتخاب رئيسٍ توافقي، علماً ان معظم الأطراف اللبنانية، بمن فيها الرئيس الجميّل بالذات، أقرّت بأن المدخل لحلّ ازمة الشغور الرئاسي، يمّر حكماً عبر واحدٍ من القادة المسيحيين الأربعة. وبالتالي فإن الرئيس الجميّل يظهر كمن يطرح شعارات "الفراغ ولا القادة الثلاثة الباقين" و"الرئيس التوافقي أو الفراغ"، و"أنا او الفراغ".

أمّا النائب سليمان فرنجية فهو يؤيد أي مرشحٍ من ٨ آذار، ويرفض كل مرشحٍ من ١٤ آذار. ولمّا كان العماد عون هو المرشح الوحيد المعلن لـ ٨ آذار، وفرنجية هو المرشّح البديل، لذلك فإن الأخير يظهر كمن يطرح شعار "انا او العماد عون، او الفراغ".[١]

يبدو جلياً إذاً ان "الفراغ" هو القاسم المشترك بين هذه المعادلات جميعها، وهو بمثابة ورقة اعتراضٍ[٢] يرفعها كل طرفٍ من هذه الأطراف بوجه الطرف الآخر. ولا شك ان من بين الأسباب التي تُشجّع كل طرفٍ على تفضيل "الفراغ" بمواجهة احتمال وصول الطرف الآخر الى الرئاسة، هو رهاناته الإقليمية على انتصار محوره الحليف على المحور الآخر، والتي قد تدفع هذا الخصم او ذاك الى الخروج من السباق الرئاسي كنتيجةٍ حتمية لتوازن القوى الناشئ، وفي هذه الحالة، لا يعود الفراغ خياراً قائماً لدى هذا الطرف او ذاك، لأن البديل عنه لم يعد احتمال وصول الخصم انما هذا الطرف ذاته او حليفه السياسي.

---

[١] أنظر: علي حمادة، *"الموازنة والحقائق المرّة"*، **جريدة النهار**، العدد ٢٥٨٥٨، ١٧ كانون الأوّل ٢٠١٥، http://newspaper.annahar.com/article/294291 (١٧-١٢-٢٠١٥).

[٢] نقولا ناصيف، "*عون–جعجع: نقيضان لا يصنعان رئيساً*"، **صحيفة الأخبار**، المرجع السابق.

كما ان سبباً آخر يدفع الزعماء المسيحيين الى استسهال خيار الفراغ وهو قناعتهم بأنّ الهويّة المسيحية– المارونية للرّئاسة سوف تبقى مضمونة بالرّغم من الشغور الحاصل، وذلك انطلاقاً من أنّ الانقسام الاسلامي–الاسلامي باقٍ ومستمر، وطالما لم يُقدم أي فريق سياسي على التشكيك بالصيغة الطائفية القائمة حتّى اليوم.[1]

لقد أدّى الاصطفاف السياسي والطائفي الحاد المسيطر على الوضع الاقليمي والداخلي، بالإضافة إلى كلّ ما عانته الطائفة المسيحية من "تغييب" سياسي طيلة فترة الوجود السوري في لبنان، إلى تمسّك الشارع المسيحي بالبحث عن "رئيس قوي" يعيد للمسيحيين دورهم الفاعل في النظام اللبناني.[2] فاستعمل الزعماء المسيحيون الرئيسيون شعار "الرئيس القوي" هذا، من أجل "تفصيل" بذلة الرئاسة على مقاسات كل واحدٍ منهم وتسويق أفضليّته بالحصول عليها؛[3] وأيضاً من أجل إخراج المرشّحين الوسطيين المطروحين من السباق الرئاسي. وبالتالي فإن صفة "القوّة" قد انحصرت بشخصيات مسيحية أربعة هي: [4] رئيس التيار الوطني الحرّ السابق العماد ميشال عون، رئيس القوات اللبنانية سمير جعجع، الرئيس السابق للكتائب اللبنانية أمين الجميل، ورئيس تيار المردة سليمان فرنجية، بحيث اتفق هؤلاء على تحديد واحدةٍ من مواصفات "الرئيس القوي"، وهي ضرورة ان يتمتّع بوزن شعبي مسيحي وان يمتلك كتلةً نيابيةً مسيحية.

[1] وسام سعادة، *"الجسر المفقود لملء الشغور من بعد "جسر الشغور""*، **صحيفة المستقبل**، ٢٩ نيسان ٢٠١٥، www.almustaqbal.com/v4/article.aspx?type=NP&ArticleID=659198 (٠٦-٠٧-٢٠١٥).

[2] نبيل بو منصف، *"التفتيش المسيحي عن بطل"*، **بحثاً عن رئيس يُصنع في لبنان**، المرجع السابق، ص ٨٩-٩٠.

[3] لا يوجد تعريف واحد لتعبير "الرئيس القوي" في قاموس القيادات السياسية اللبنانية. فكلّ حزب وكلّ تيار يفصّل مواصفات هذا الرئيس بما يتناسب والمرشّح الذي يدعمه إلى الرئاسة. وسوف نكتفي في بحثنا هذا بالإستناد إلى المعيار الأبرز للرئيس القوي الذي هو الحيثية الشعبية المسيحية، والتي يتقاسمها الزعماء المسيحيين الأربعة.

[4] "كشفت مصادر مطلعة لـ «اللواء» عن تفاصيل بعض ما جرى في لقاء بكركي مساء الجمعة الماضية، مع القيادات المسيحية: أمين الجميل وعون و سليمان فرنجية، والذي غاب عنه جعجع، فقالت أن البطريرك الراعي سأل القادة الثلاثة، عمّا إذا كان غيرهم مرشّح، فجاءه الجواب: نحن الذين نمثل الشريحة الأوسع من المجتمع المسيحي، فمن غير المعقول أن يكون غيرنا مرشّح. وبالتالي فان الرئيس المقبل يجب أن يكون من القادة الأربعة." الصفحة الأولى، **جريدة اللواء**، ٢ نيسان ٢٠١٤، http://www.aliwaa.com/Article.aspx?ArticleId=200239 (٩-١٢-٢٠١٥).

يمسك هؤلاء الأربعة بورقة "فيتو" مشتركة، يرفعونها بوجه كل مرشحٍ لا يُلبّي دفتر مواصفات "القوة" بحسب ما اتفّقوا عليها، كما وتجعل ورقة الفيتو هذه، من الزعماء الأقوياء ممرّاً إلزامياً[١] لأي تسوية رئاسية قد تُطرح، انطلاقاً من ضرورة تأمين ميثاقية جلسة الانتخاب ورضى الشارع المسيحي بالرئيس العتيد.[٢]

ولا شك ان هذا الفيتو يكون واحداً موحداً بين الأربعة، يرفعونهم مشتركين من داخل حلقتهم المقفلة بوجه اي مرشحٍ من خارج هذه الحلقة، ولكنه يتحوّل الى ربع فيتو او "ربع فراغ" نظرياً، يرفعه كل واحدٍ من هؤلاء الأربعة بوجه الآخر –باستثناء فرنجية الذي يعلن دعمه لوصول عون– ضمن الحلقة المقفلة نفسها.

يقتضي التمييز في هذا الإطار أنّه، وفي داخل "حلقة القوّة" المقفلة هذه، لا يتساوى الزعماء فيما بينهم، وذلك انطلاقاً من الحيثية الشعبية التي يحظى بها كلّ حزب في الوسط المسيحي[٣]، وهو ما يُظهر وجود فريقين "كبيرين" هما التيار الوطني الحرّ والقوات اللبنانية؛ وفريقين أقلّ شعبية هما حزب الكتائب اللبنانية وتيار المردة.

وبالتالي، يبدو من المنطقي أن يكون ميشال عون وسمير جعجع مرشّحي "الخيار الأول" لكلّ من فريقي ٨ آذار و١٤ آذار، ويليهما أمين الجميل وسليمان فرنجية، كما يبدو من المنطقي ايضاً ان يكون ربع الفيتو الذي يمتلكه كلٍ من ميشال عون وسمير جعجع اكثر فعاليةً عملياً من ربع الفيتو الذي يمتلكه الجميّل وفرنجية. وبالتالي يمكن القول ايضاً، أن كلاً من مرشّحي الخيار الأول، أي عون وجعجع، يملكان من المشروعية الشعبية المسيحية ما يكفي لإسباغ ميثاقيةٍ مسيحية على انتخابهم بمعزلٍ عن موقف القادة المسيحيين الثلاثة الباقين، في حين أن مرشحي الخيار الثاني، أي الجميّل وفرنجية، يحتاجان الى غطاء واحدٍ او اكثر من القادة المسيحيين الثلاثة الباقين حتى يُعتبر انتخابهم ميثاقياً من الناحية المسيحية.

---

[١] استخدم الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله هذه العبارة (ممرّ إلزامي) في حديثه عن مرشّح قوى ٨ آذار العماد عون، ما يزاوج بين صفة المرشّح الرئاسي ومكانة "صانع الرؤساء". أنظر: "*نصرالله: عون مرشّح قوي وندعمه وعبارة "الممرّ الالزامي" لا تغيّر شيئاً*"، **جريدة النهار**، ٢٠ آب ٢٠١٥، http://newspaper.annahar.com/article/260700 (٠٨-٠٩-٢٠١٥).

[٢] سوف نتوسّع بقدرة التعطيل لدى الأحزاب المسيحيين انطلاقاً من حجم الكتل النيابية في الفصل الأخير من هذه الدراسة.

[٣] أنظر نتائج استطلاع للرأي حول الانتماء الحزبي في لبنان، من ضمن سلسلة "*استطلاعات تتحدّث*"، **موقع ناو ليبانون**، ٣١ تموز ٢٠١٤، https://now.mmedia.me/lb/ar/nowspecialar/558188 (١١-١٢-٢٠١٥).

فعلى غرار ما حصل في نقاش تأمين ميثاقية جلسة "تشريع الضرورة"[١]، إذ تكتّل الفرقاء المسيحيون بوجه "المرشّح القوي" سليمان فرنجية وأعلنوا مقاطعة جلسة الانتخاب، فهذه الجلسة سوف تكون عرضة للتعطيل إمّا بسبب غياب الميثاقية أو بسبب الانعكاسات السياسية السلبية على دينامية كلّ من فريقي ٨ و١٤ آذار. والسيناريو ذاته وارد بالنسبة إلى ترشيح أمين الجميّل، إلّا إذا تكتّل الكتائب والمردة سويّة؛ أو في حال تبنّى أيّ من التيار الوطني الحرّ أو القوّات اللبنانية ترشيح الجميّل أو فرنجية.

هذه "التراتبية"، مدعومة بالحجم النيابي لمرشحي الخيار الأول تضفي ميثاقيةً على جلسة الانتخاب، انطلاقاً من حجم الكتلة النيابية المسيحية للعماد عون، وعددها ١٧ نائباً مسيحياً[٢]؛ وانطلاقاً من نيل الدكتور جعجع ٤٨ صوتاً في الدورة الأولى ، من بينهم نوابٌ مسيحيون كُثر.

وفي حين لم يتّضح المشهد الإقليمي بعد، لا يرى أي مرشّح من داعٍ للتنازل عن "حصّته المكتسبة" من فيتو الفراغ، لا بل تتأرجح طموحات كل واحدٍ بين حدّين: الحد الأدنى وهو مضاعفة هذا الفيتو بما يجعل من حظوظ الطرف الآخر مستحيلة؛ والحد الأقصى، ويتمثّل بمضاعفة حظوظه الرئاسية وتحقيق الهدف بالوصول إلى "الكرسي". بالتالي فإن استمرار الفراغ يؤشر الى بقاء الستاتيكو السياسي والدستوري على حاله.

يمكن إدراج الأولويات الرئاسية المشتركة للمرشّحين الأقوياء عند انطلاق المعركة الرئاسية كما يلي:

- محاولة وصول كلّ واحد منهم بنفسه إلى الرئاسة = رئاسة كاملة وانتصار مطلق أو ربما "تسوية" في مواقع سياسية أخرى.
- تعطيل إمكانية وصول رئيس تسووي بتوافق إسلامي–إسلامي، من خارج نادي الأقوياء.
- تعطيل إمكانية انتخاب رئيسٍ من خارج الخّط السياسي.

---

[١] أنظر الفصل السابق.

[٢] تمّ احتساب نوّاب التيار المسيحيين فقط، دون النواب من الأحزاب والتيارات والطوائف الأخرى داخل تكتّل التغيير والإصلاح.

- إمتلاك كلٍ منهم جزءاً من فيتو لمحاولة تعطيل إمكانية وصول المرشّح القوي الآخر. (وهو فيتو باتجاه واحد، اي لا يمكن استخدامه إلاّ بتكتّل المرشحين الأقوى، عون وجعجع، بوجه ترشيح الجميّل او فرنجية. وهو فيتو قد يفقد بعضاً من فعاليته إذا اتحّد الجميّل وفرنجية على رؤية رئاسية واحدة).
- وصول رئيس من الفريق السياسي نفسه = شراكة في "صناعة الرئيس" وانتصار ميزان القوى السياسي لصالحه. (سقطت هذه الأولوية بعدما رفض العماد عون مبادرة الحريري بتزكية سليمان فرنجية، حليف الأول السياسي)
- الاتفاق على رئيس وسطي بين الأربعة الأقوياء، او اقلّه بين الإثنين الأقوى = الحفاظ على الستاتيكو السياسي بين الزعامات المسيحية، وتحوّل المرشح الوسطي الى رئيسٍ قوي بمجرّد فوزه بدعم الأحزاب المسيحية(عدم معارضة سمير جعجع واميّن الجميّل لهذه النظرية، ولكن إسقاطها من قبل عون مدعوماً بحزب الله).
- الاتفاق على رئيسٍ توافقي بين اللبنانيين= الحفاظ على ستاتيكو رئاسي بين فريقي ٨ و ١٤ آذار(عدم معارضة جعجع والجميّل لهذه النظرية مدعومين ببري وجنبلاط والحريري، وسقوطها من قبل عون مدعوماً بحزب الله).
- وصول رئيس من الفريق المقابل = خسارة مطلقة في رئاسة الجمهورية، وربما "ترضية" وزارية إذا ما كان وصول الرئيس الطرف بنتيجة تسوية شاملة.

في المحصّلة، باتت الإشكالية الرئاسية بنتيجة ذلك: كلّ رئيس "قوي" يتموضع حكماً ضمن أحد الفريقين السياسيين العريضين، وبالتالي يشكّل وصوله تحدّياً للطرف الآخر وحسماً لميزان القوى؛ وكلّ رئيس وسطي هو رئيس ضعيف لا يؤمّن التمثيل المسيحي الصّحيح، وبالتالي هو عرضة "للفيتو" المسيحي عليه. أمّا الإحتمال الأكثر واقعيةً وعقلانيةً الذي يتكامل مع واقع التجربة اللبنانية، والمتمثّل بوصول رئيسٍ توافقي، فقد بات أمراً مُستبعداً راهناً في ظل المواقف والتموضعات السياسية القائمة، ونظراً لارتباطه بموافقة كافّة الفرقاء على بلوغ تسوية شاملة.

من هنا، يستمرّ الشغور الرئاسي "كأفضل الشرور" في وقت لم تكتمل حظوظ المرشّحين الأقوياء لإيصال أي منهم إلى الرئاسة؛ كما ولم تنتفِ بالمقابل آمال المرشّحين "غير الأقوياء" بانتقال الزعماء الأربعة من مركز المرشّح إلى مركز "صانعي الرئيس" فترسي التسوية على "رئيس خامس"[١].

فقرة ثانية: المرشّحون المسيحيون الأربعة: أقوياء... ولكن

استعجل الأقطاب الموارنة الأربعة عند بداية المعركة الرئاسية بتمييز أنفسهم عن باقي المرشّحين، فباتوا بمصاف مرشّحي "الدرجة الأولى"، في حين يدرك كلّ منهم أنّ عوائق ليست بقليلة تحول دون تحقيق طموحه. وفي ظلّ قصور المرشّحين الأقوياء الأربعة عن "القبض" على الرئاسة، فهل من مرشّح "خيار آخر" قادر على بلوغ صفة مرشّح "الخيار الوحيد" في الشارع المسيحي المنقسم؟

- بند أوّل: الزعماء المسيحيون في ميزان التوافقية المسيحية–الإسلامية

تكوّنت الزعامات المارونية انطلاقاً من خلفيّات وعوامل عدّة، كالكاريزما أو الثروة أو الوراثة السياسية أو القوّة العسكرية في زمن الحرب... ولعلّ أبرز هذه العوامل وأهمّها، خاصّةً في أوقات الأزمات، هو حصول الزعيم على ثقة أبناء طائفته بقدرته على حمايتهم وضمان مصالح الطائفة من أي تعدّي.[٢]

تساهم هذه العوامل في بناء الزعامة وتكريسها في الشارع المسيحي، ولكنّها لا تضمن وصول الزعيم إلى مراكز السلطة السياسية. وبالتالي، إذا ما أراد هذا الأخير الدخول في النظام اللبناني ولا سيما بلوغ موقع رئاسة الجمهورية، فعليه أن يوازن ما بين الحدّ الأقصى من مصالح المسيحيين من جهة، والتركيبة السياسية التوافقية من جهة أخرى. انطلاقاً من هذا الواقع، لا يسع المرشّح الماروني للرئاسة سوى أن يمارس سياسة

---

[١] نقولا ناصيف، "*خيارات بكركي: المرشّحون الأربعة... لكن الرئيس خامسٌ*"، **جريدة الأخبار**، ١ نيسان ٢٠١٤.

[٢] فريد الخازن، **تفكك أوصال الدولة في لبنان: ١٩٦٧–١٩٧٦**، المرجع السابق، ص ٧٩–٨٠.

"إسلامية" تزيل عنه طابع "مرشّح التحدّي المسيحي"، أكان تجاه المكوّنات المجتمعية اللبنانية المسلمة انطلاقاً من ميثاق العيش المشترك، أو تجاه الدول العربية والإسلامية في المحيط الإقليمي.[١]

بالفعل، حاول المرشّحون "الأقوياء" إضفاء طابع وطني جامع لترشيحهم، سواء من خلال تحالفاتهم السياسية العابرة للطوائف من جهة؛ أو من خلال محاولة تصوير أنفسهم كمرشّحي توافق محتملين بين المحورين المتصارعين: العماد عون، وبالرّغم من كونه المرشّح المعلن الوحيد لفريق ٨ آذار، دأب على تكرار نيّته بكسب التوافق حوله من الأطراف كافّة.[٢] فحاول أن ينفتح سياسياً على تيار المستقبل، قبل أن يتبيّن له أنّ إبراؤه مستحيلاً[٣] من مواقفه السياسية العدائية السابقة أمام الرأي العام السنّي.

أمّا "الحكيم" سمير جعجع، وعلى الرغم من مجاهرته بأنه مُرشّحٍ طرف، متمسّكاً بصفة القوّة والقيادة في قوى ١٤ آذار، إلاّ انه استبق ترشّحه للرئاسة بخطابٍ قواتي تميّز بالانفتاح على حزب الله، بادرت زوجته النائب ستريدا الى إطلاقه من تحت قبّة البرلمان اللبناني[٤]، كما ان إعلان ترشيحه ترافق مع برنامج رئاسي وطني شامل يخرجه من قوقعة السياسة المسيحية الضيّقة، وكذلك عمل على تثبيت علاقاته بالدول العربية، وفي مقدّمتها المملكة العربية السعودية، وقطر، والإمارات العربية المتّحدة، ومصر...[٥] هذا الانفتاح على العالم الاسلامي رفع من أرصدة جعجع الرئاسية في الأوساط السنية، ولكنه بالمقابل أبقى على شعبيّته في الشارع

---

[١] جورج غانم، **منبر الحوار ٢٠١٤: الصيغة اللبنانية والتغيرات الاقليمية**، ندوة أقامها مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية، ١٥ تشرين الأول ٢٠١٤، www.if-cl.org/subpage.aspx?pageid=973 (١٢-٠٨-٢٠١٥).

[٢] بيار عطاالله، "*دغدغة الأحلام في سيرة الاستحقاق الرئاسي*"، **جريدة النهار**، ٢١ أيار ٢٠١٤، www.annahar.com/article/135234 (٢٥-٠٨-٢٠١٥).

[٣] أصدر التيار الوطني الحرّ في العام ٢٠١٣ كتاباً بعنوان "الابراء المستحيل" يدين فيه الفساد الإداري في لبنان، ويوجّه أصابع الاتّهام بشكل أساسي إلى تيار المستقبل.

وتشكّل شخصية عون "الصدامية" مصدر قلق من أن وصوله إلى الرئاسة قد يزيد من عمق الخلافات بين اللبنانيين. علي حمادة، "*عون ينتخب جعجع...*"، **in جريدة النهار**، ٢٤ أيلول ٢٠١٥، newspaper.annahar.com/article/269960 (٢٩-٠٩-٢٠١٥).

[٤] **الوكالة الوطنية للإعلام**، ٢٠-٣-٢٠١٤.
http://www.nna-leb.gov.lb/ar/show-news/85370/

[٥] دافيد عيسى، "*هل يكون سمير جعجع رئيساً للجمهورية؟*"، **صحيفة الديار**، ٥ تشرين الأول ٢٠١٥، www.addiyar.com/article/1048588 (٢٠-١٠-٢٠١٥).

الشيعي شبه مفقودة بالكامل، لاسيما بعدما قوبلت مبادرة زوجته تجاه حزب الله بالتجاهل من قبل الأخير، وبعدما واظب جعجع على إطلاق المواقف المُتشددة تجاه سلاح حزب الله.

من جهته، يلعب الرئيس السابق للجمهورية أمين الجميّل ورقة "التوافقية" من ضمن قوى ١٤ آذار، فهو يحافظ على تموضعه السياسي كطرف في صراع المحورين، ولكنّه يبقي قنوات الاتّصال مفتوحة مع الخصوم كما الحلفاء؛ وهو منذ انطلاقة "الربيع العربي" ووصول مفاعيله إلى سوريا أقرّ بأحقيّة مطالب المعارضة المعتدلة، وفي الوقت نفسه تمسّك بموقف الحياد وعدم تدخّل البلدين في الشؤون الداخلية لبعضهما البعض.[١] وبالتالي تكون "توافقية" الجميّل نسبيّة، قائمة بالمقارنة مع تشدّد المرشّح الأوّل لقوى ١٤ آذار سمير جعجع، وليست توافقية دقيقة، أي أنّها لا تعني وقوفه في الوسط تماماً.

ويبقى النائب سليمان فرنجية الثابت والواضح في مواقفه السياسية وفي صداقته الشخصية مع الرئيس الأسد. هو انضوى منذ اليوم الأول تحت جناح العماد عون في تكتّل التغيير والإصلاح، ولم يكن رأس حربة في أي حملة شنّها التكتّل بحقّ أركان ١٤ آذار، ولا سيما تيار المستقبل. فبالرّغم من موقعه المتطرّف سياسياً في محور ٨ آذار، استطاع المحافظة على شخصية منفتحة وغير استفزازية تحظى باحترام الخصوم. وبالتالي يكون فرنجية خياراً أفضل بالنسبة للشارع السنّي إذا ما انحصرت المفاضلة بينه وبين عون، بالإضافة إلى التأييد المطلق له في الطائفة الشيعية.[٢]

بالمحصّلة، لا يحظى أي من المرشّحين الأقوياء بدعمٍ إسلامي كامل، فالحائزون منهم على دعمٍ سنّي يفتقرون الى الموافقة الشيعية والعكس صحيح ايضاً.

---

[١] مقابلة مع أمين الجميل، **الجمهورية ٢٠١٤ أي رئيس لأي جمهورية،** المرجع السابق، ص ٧٢-٧٣.

[٢] دافيد عيسى، "*هل يكون سليمان فرنجية رئيساً للجمهورية؟*"، **صحيفة الديار،** ١٢ تشرين الأول ٢٠١٥، www.addiyar.com/article/1051564 (٢٠-١٠-٢٠١٥).

- **بند ثانٍ: "البيت المسيحي" والرّؤوس الأربعة**

في الظاهر، توافق الأطراف اللبنانيون على احترام إرادة المسيحيين من خلال السير بأي مرشحٍ يتفّق عليه قادتهم، وبالتالي المسارعة الى ملء الفراغ الرئاسي بمجّرد ان يتم هذا الأمر، إلاّ ان الإشكالية الأساسية التي برزت مع انطلاقة المعركة الرئاسية، وأطالت في أمد الشغور، هي في عدم اتفاق زعماء المسيحيين بشكلٍ عام، والأقوى بينهم خاصةً، على تبنّي مرشحٍ واحد للرئاسة، يُطمئن المسيحيين من جهة، ولا يُثير قلق الطائفتين السنية والشيعية من جهة أخرى.

فالانقسام المسيحي بين الزعيمين الأكبرين ميشال عون وسمير جعجع احتلّ مقدّمة الأسباب التي تعذّر بها أكثر من طرف لاستمرار الشغور. وصحيحٌ ان الحروب العسكرية الدموية بين الطرفين طويت مع زمن السلم، إلاّ ان الصراع الذي استمّر بشكلٍ حادّ متّخذاً طابعاً سياسياً واستراتيجياً وإعلامياً، ابقى على مشاعر الحقد والكراهية متأججة بين الطرفين.

وبالرّغم من التأييد المسيحي الواسع لكلّ منهما، يدرك كلّ زعيم أنّه غير قادر على الحسم مسيحياً طالما أنّ ندّه موجود، وطالما لا تزال مفاعيل اقتتالهما قائمة في الذاكرة المسيحية.[١] وربّما هذا ما دفع بالجنرال عون إلى اقتراح الاحتكام إلى "استفتاء مسيحي" أو استطلاع رأي يحدّد المرشّح الأقوى مسيحياً ويلزم باقي المرشّحين بتأييده، فيتمّ بالتالي الاستعاضة عن التوافق المستحيل، بمنطق الأكثرية البسيطة الممكنة.[٢]

في حين تمتدّ رقعة انتشار حزبا القوّات والتيار الوطني الحرّ على مجمل الأراضي اللبنانية، تنحسر شعبية الزعيم فرنجية بشكل أساسي في المنطقة الشماليّة، وهي حيثيّة شعبية مرتبطة بزعامة تقليدية تنبع من تاريخ عائلي سياسي طويل.[٣] وإذا كانت هذه الشعبية كافية لوضع سليمان فرنجية في مصاف المرشّحين الأقوياء مسيحياً، غير أنّها لم تتوسّع في النطاق الجغرافي خارج المنطقة التقليدية لنفوذ المردة، وبالأخصّ قضاء زغرتا، بالرّغم من تفرّد فرنجية بالزعامة المسيحية طيلة فترة الوجود السوري في لبنان: فجعجع كان مسجوناً،

---

[١] طوني عيسى، "*عون وجعجع و"الوصفة المسيحية الموحّدة"!*"، **صحيفة الجمهورية،** ٣ تموز ٢٠١٥، نقلاً عن موقع النشرة الإخباري، http://www.elnashra.com/news/show/885249 (١٥-١٢-٢٠١٥).

[٢] سوف نتطرّق إلى تفاصيل هذه المبادرة في الفصل الأخير من هذه الدراسة.

[٣] دافيد عيسى، "*هل يكون سليمان فرنجية رئيساً للجمهورية؟*"، **صحيفة الديار،** ١٢ تشرين الأول ٢٠١٥، www.addiyar.com/article/1051564 (٢٠-١٠-٢٠١٥).

وعون والجميّل في المنفى. وربّما يكون موقعه "المميز" لدى القيادة السّورية قد وقف حاجزاً بوجه توسّعه مسيحياً، خاصّةً وأنّه تفرّد بالسّير "عكس التيار" المسيحي الجارف المناهض لسوريا في تظاهرة ١٤ آذار.

وإذا كان الشيخ أمين الجميّل يلتقي مع فرنجية في الإرث السياسي العائلي وعراقة البيت السياسي، فهو يتفوّق على منافسيه من الناحية المعنوية، لكونه قد حاز مسبقاً على لقب "فخامة الرئيس". ولا شك بأن لقباً كهذا لا يزال يدغدغ مشاعر الرئيس السابق ويدفعه لإعادة الكرّة من خلال التربّع على ولايةٍ رئاسيةٍ ثانية من جديد. غير أنّ الولاية الأولى للجميّل لم تشكّل تجربة مثاليّة في الحكم، بل كانت مسرحاً واسعاً للشّرذمة اللبنانية والمسيحية، وموضعاً للتشكيك والانتقادات في ظلّ سياسة وسطية انتهجها الجميّل تعارضت مع موجات التطرّف والراديكالية التي كانت سائدة في المجتمع المسيحي آنذاك،[1] سيما على أثر اغتيال الرئيس المنتخب بشير الجميل – شقيق أمين والقائد المؤسّس للقوّات اللبنانية. وقد آلت هذه الولاية في نهايتها إلى شغور رئاسي استتبعته حروبٍ مسيحية–سورية، ومسيحية–مسيحية عديدة، ولاحقاً جاء اتّفاق الطائف، في ظل الوجود العسكري السوري، ليُكرّس اختلال موازين القوى لغير صالح المسيحيين، وهو ما تُرجم، في بعض جوانبه، خروجاً للزعامات المسيحية الكبرى من السلطة واضطهاداً سياسياً طال شرائح واسعة من المسيحيين.[2]

بالنّتيجة، يبدو أنّ هذه الزعامات الأربع موجودة بتمايزها واختلافاتها وتضارب مصالحها، لغياب بديل جامع على الساحة المسيحية. ولا شك بأن "الرئيس القوي" الذي يتوق اليه المسيحيون،[3] هو الرئيس الذي يفلح بإذابة تمايزات هؤلاء الأربعة، واختلافاتهم، ويصهرها في شخصيةٍ واحدة يطلّ بها على الشريك المسلم. أمّا أن تستمر الخلافات الجوهرية بين الأربعة، واخفاقهم بتبنّي مرشحٍ واحدٍ للرئاسة، فذلك يعني واحداً من إثنين: إمّا

---

[1] بيار عطاالله، *"رئاسيات ٢٠١٤ – أمين الجميّل الرئيس الذي يمتهن السياسة بحكمة الشيوخ والتبصّر في الأمور "إحياء الدولة بسيادتها الكاملة ومؤسساتها وقوانينها وقيام الدولة المدنية"*، **جريدة النهار**، ٢٨ آذار ٢٠١٤، http://newspaper.annahar.com/article/120224 (٢٥-٠٨-٢٠١٥).

[2] دافيد عيسى، *أمين الجميل: نقاط القوة والضعف*"، **صحيفة الديار**، ٢٣ نيسان ٢٠١٤، http://www.addiyar.com/article/734623 (٢٠-١٠-٢٠١٥).

[3] "ايّد ٧١,٤ بالمئة من المستجوبين (المسيحيّين) "وصول رئيس قوي فيما أعلن ٢٨,٢ بالئمة منهم تأيده لرئيس توافقي".
أنظر: *"إستطلاع رأي لـ"لوريان لوجور" يظهر تقدم* **جعجع** *وعون على سائر مرشحي الرئاسة"*، الخميس ١ أيار ٢٠١٤، نقلاً عن موقع النشرة الإخباري، http://www.elnashra.com/news/show/741488 (١٢-١٢-٢٠١٥).

أن يستمرّ الشغور الرئاسي الى ما لا نهاية، أو أن يكون البديل عن شعار "الرئيس القوي" في العالم الافتراضي، رئيساً توافقياً في الواقع اللبناني.

من هنا بدأت الأوساط الإعلامية والسياسية، كما والكنسيّة منها، تداول أسماء من خارج "دائرة الأقوياء"، منهم المرشّحون الدائمون للرئاسة وفي مقدّمتهم النائب والوزير بطرس حرب؛ والمرشّحون الجدد كالنائب هنري حلو، والوزيرين السابقين دميانوس قطّار وزياد بارود، وسفير لبنان لدى الفاتيكان العميد السابق جورج خوري...؛ فضلاً عن المرشّحين بحكم موقعهم كقائد الجيش وحاكم مصرف لبنان.

يبني هؤلاء آمالهم الرئاسية على استمرار الانقسام المسيحي–المسيحي من جهة، وعلى الطابع التوافقي الذي ترتديه انتخابات الرئاسة من جهة أخرى. فلقد أثبتت السوابق التاريخية بأنّه كلّما انقسمت الساحة السياسية المسيحية بين زعيمين قويّين، ولم يستطع أيّ زعيم منهما أن يحسم نفوذه على حساب الآخر، كان من الأسهل عليهما تسليم مقاليد الحكم إلى "رجل ثالث" على أن يتنازل أحدهما للآخر.[١] من هنا، يعمد مرشّحو "الخيار الآخر" إلى المناداة بالتوافقية أو بالوسطية، حتّى ولو كان بعض هؤلاء ينضوون ضمن إحدى الكتلتين السياسيتين ٨ و١٤ آذار.

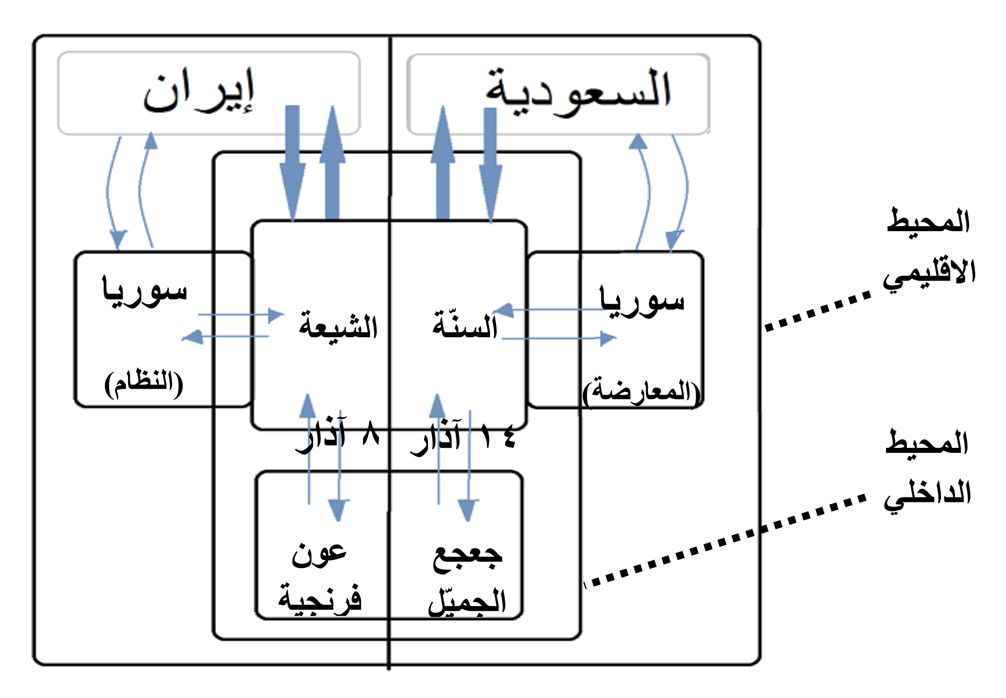
غير أنّ العوامل السياسية من جهة، وفي مقدّمتها الانقسام العامودي البعيد عن منطق التوافقية والتسووية؛ والعوامل المرتبطة بالتمسّك المسيحي بحصر الترشيح بالزّعماء الأربعة؛ جعلت من حظوظ أيّ مرشّح توافقي منعدمة إلى حين تبلور قرار التسوية أكان على المستوى الاقليمي، أم على مستوى الداخل اللبناني.

وإلى حين أن يحسم الشّعب رأيه ويبايع مرشّحاً واحداً يمثّله، أو يحسم القادة "الأقوياء" الأربعة أمرهم ويتوافقوا على رئيسٍ –منهم أو من خارجهم–، يبقى خيار الشغور ساري المفعول مسيحياً حتّى إشعارٍ آخر.

---

[١] كريم بقرادوني، **لعنة وطن من حرب لبنان إلى حرب الخليج**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، طبعة جديدة ٢٠٠٩، ص ٢٢٢–٢٢٣.

في ختام هذا الفصل، نتمكّن من رسم منتظم التبادلات السياسية بين المحيطين الداخلي والخارجي، والذي أوصل إلى حالة الشغور الرئاسي:



يتوضّح أمامنا توازن القوى القائم بين فريقين إقليميين وفريقين داخليين، يرتبط كلّ واحد بالآخر. وبدورهما يرتبط المحوران كلّ بطرف من الطرفين السوريين المتقاتلين، والمتوازنين أيضاً. هذا التوازن التّام (انقسام إقليمي + انقسام سوري/سوري + انقسام لبناني سني/شيعي + انقسام لبناني مسيحي/مسيحي) + غياب التواصل الفعلي بين المحورين على كافّة مستويات الانقسام وبالتالي غياب الإرادة للتوصّل إلى تسوية = أنتج تعطيل سلبي للاستحقاقات الدستورية في لبنان وفي مقدّمتها انتخابات الرئاسة الأولى.

من هنا تتجلّى كامل الأبعاد المحلية والاقليمية للشغور الرئاسي في مسبّباته وخلفيّاته. وصحيح أنّ المشهد السياسي الذي أدّى بالأساس إلى الشغور الرئاسي قد طرأ عليه تبدّلات وتعديلات، سيّما بعد مرور ما يناهز العامين على الشّغور. فقد ظهرت مبادرات رئاسية وتحالفات جديدة وكان لها تأثير فاعل على ديناميكية توازن القوى، ولا سيما في الداخل. وسوف نتوسّع في هذه التغيرات ونحللها في الفصل الأخير من هذه الدراسة.[١]

---

[١] وتحديداً مبادرتي الحريري وجعجع.

الجزء الثاني: آليّات تخطّي الشغور الرئاسي.. أو تخطّي النّظام

يرادف الشغور الرئاسي وجود أزمة سياسية وأزمة حكم. وإذ استعرضنا في الفصل السابق أسباب الشّغور الرئاسي الحالي، لا بدّ لنا قبل محاولة رسم سيناريوهات للخروج منه، الاتّعاظ من التجارب السابقة عبر وضع الشغور الرئاسي الحالي من ضمن سياق طويل وحلقات متتابعة من الشّغور الرئاسي، كان لها الأثر الكبير على ما آل إليه النظام السياسي اللبناني اليوم، واللعبة السياسية وميزان القوى القائم.

وفي كلّ حالة شغور، تتلاقى العوامل الاقليمية والداخلية – اللبنانية–اللبنانية عموماً والمسيحية–المسيحية خصوصاً – لترتسم أمامنا معادلات مختلفة تعبّر عن منتظم موازين القوى القائمة في كلّ حالة والتي أدّت إلى الشّغور من جهة؛ ومن ثمّ التغييرات الطارئة على هذه المعادلات للخروج من الشّغور، من جهة أخرى.

انطلاقاً من ذلك، نضع أمامنا مجموعة من والفرضيات كنّا قد استخلصناها في القسم السابق، وتمثّل "الحالة صفر" ونقطة الانطلاق التي نرتكز إليها من أجل رسم السيناريوهات الممكنة لإنهاء الشغور القائم:

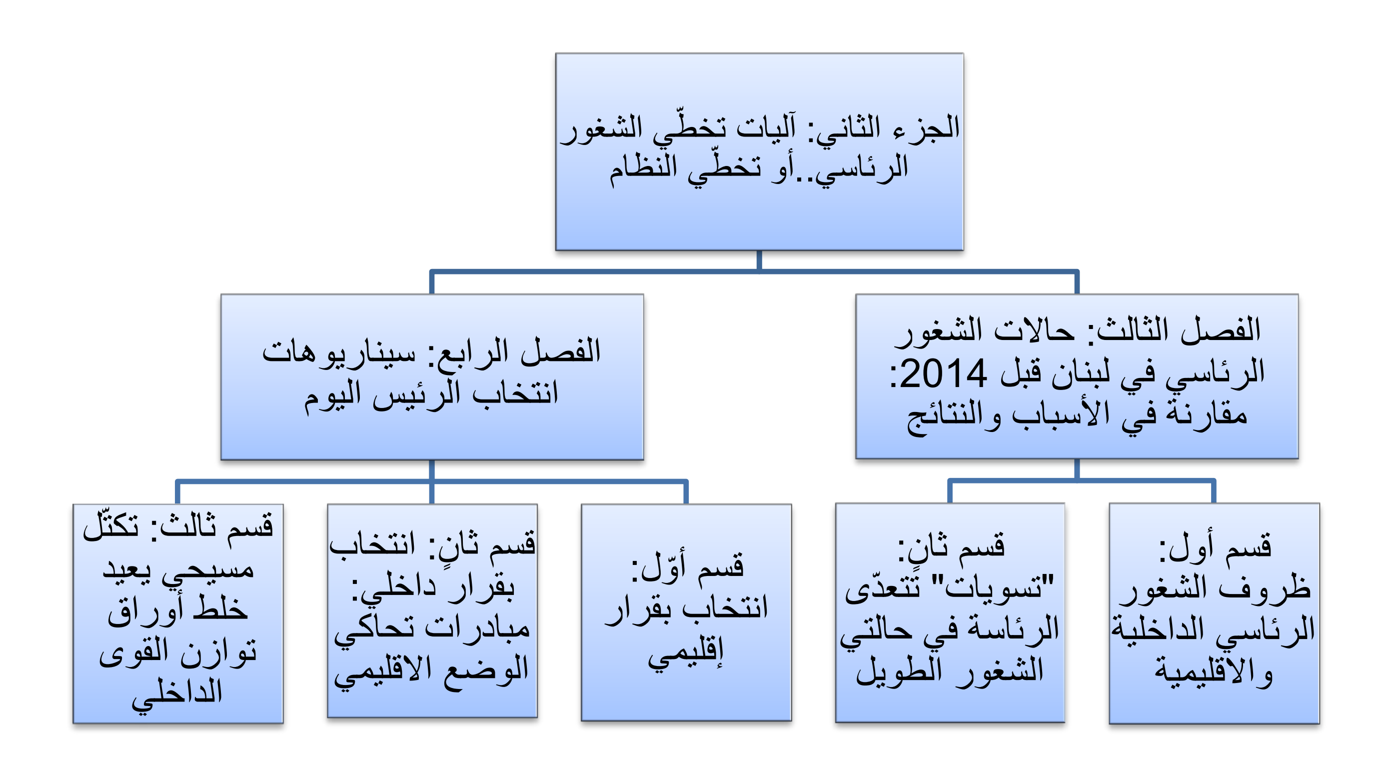
– لا رئيس بدون "ضوء أخضر إقليمي"، أو على الأقلّ "ضوء برتقالي" إيجابي

– لا رئيس بدون دعم لبناني–إسلامي سنّي أو شيعي

– لا رئيس بدون غطاء مسيحي وازن

وإذا كانت "اللاءات الثلاثة" تحول دون انتخاب رئيس (Trois Conditions ne font pas une Election)[1]، فلا بدّ إذاً من تغيير إيجابي لإحداها ليتغيّر ميزان القوى ويتمّ الانتخاب.

[1] بالرّجوع إلى المقولة الشّهيرة لجورج نقّاش "Deux Negations ne font pas une Nation".



الجزء الثاني: آليات تخطّي الشغور الرئاسي..أو تخطّي النظام
الفصل الثالث: حالات الشغور الرئاسي في لبنان قبل 2014: مقارنة في الأسباب والنتائج
الفصل الرابع: سيناريوهات انتخاب الرئيس اليوم
قسم أول: ظروف الشغور الرئاسي الداخلية والاقليمية
قسم ثانٍ: "تسويات" تتعدّى الرئاسة في حالتي الشغور الطويل
قسم أوّل: انتخاب بقرار إقليمي
قسم ثانٍ: انتخاب بقرار داخلي: مبادرات تحاكي الوضع الاقليمي
قسم ثالث: تكتّل مسيحي يعيد خلط أوراق توازن القوى الداخلي

الفصل الثالث: حالات الشّغور الرئاسي في لبنان قبل ٢٠١٤: مقارنة في الأسباب والنتائج

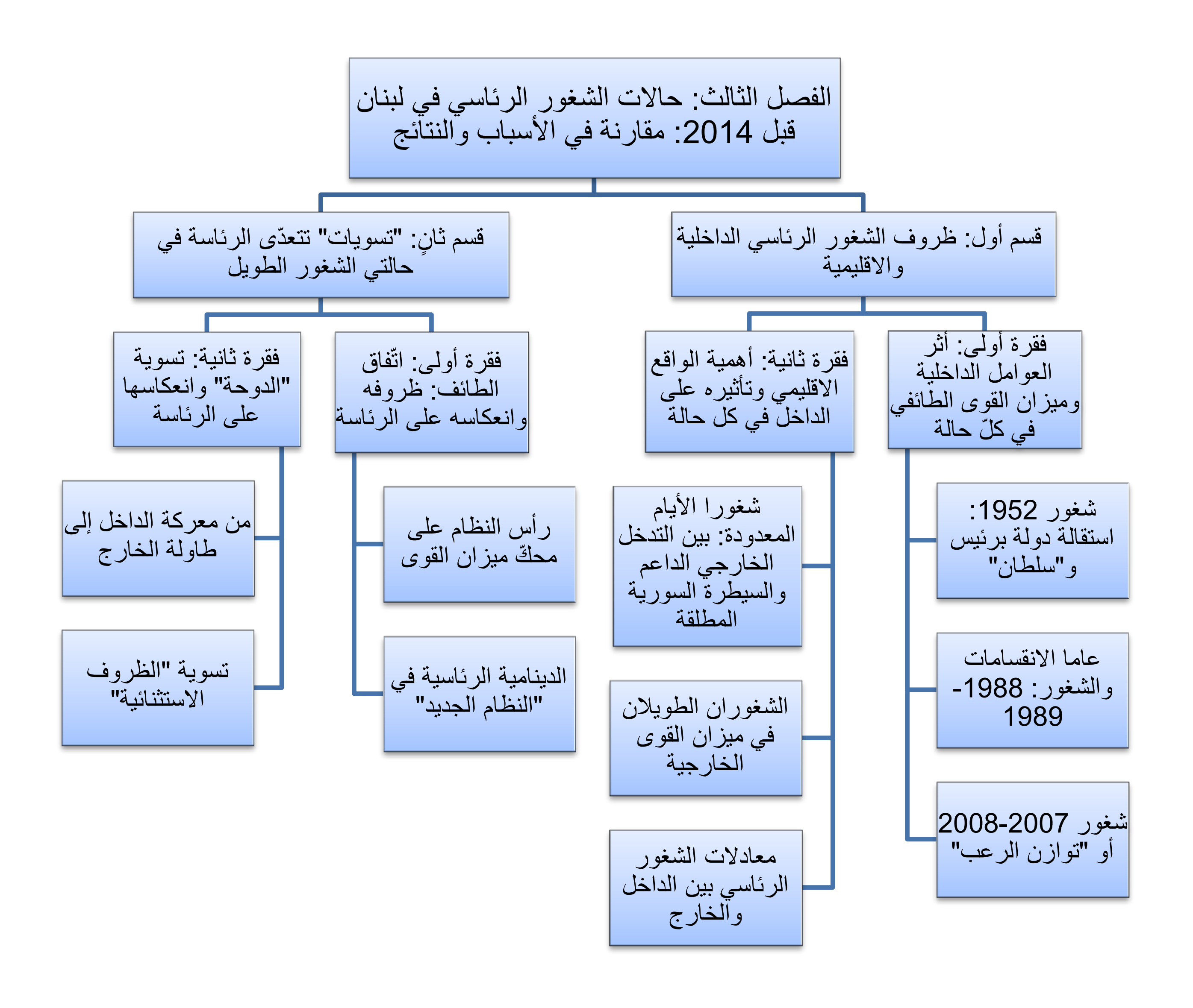
يشكّل الشغور الرئاسي منذ العام ٢٠١٤، حالة الشغور الخامسة في تاريخ الجمهورية اللبنانية: فالحالة الأولى حصلت في أوّل عهد بعد الاستقلال، في العام ١٩٥٢ ودامت ستّة أيّام؛ والشغور الثاني امتدّ من ٢٣ أيلول ١٩٨٨ إلى ٥ تشرين الثاني ١٩٨٩، انتهى بانتخاب الرئيس رينيه معوّض الذي تمّ اغتياله بعد ١٧ يوماً من انتخابه، فكان شغور ثالث لم يدم سوى يومين؛ أمّا حالة الشغور الرابعة فدامت من ٢٥ أيلول ٢٠٠٧ إلى ٢٥ أيار ٢٠٠٨.

اضف الى هذه الحالات، حالة شغورٍ لا تدخل في صلب دراستنا، حصلت في العام ١٩٤٥ وكانت اسبابها صحيّةً بحتة، وذلك حين المّت وعكةٌ صحيّة بالرئيس بشارة الخوري إضطُر على اثرها للإنتقال الى مدينة حيفا في فلسطين لتلقّي العلاج، فخلت سدّة الرئاسة مؤقّتاً إلى حين عودته، بحيث تمّ تطبيق ما ينصّ عليه الدستور في حالة خلوّ سدّة الرئاسة، إذ تسلّمت حكومة عبد الحميد كرامي مهام الرئاسة طيلة فترة غياب الرئيس والتي دامت أشهراً.[١]

سوف نستعرض في هذا الفصل حالات الشغور الأربعة المذكورة آنفاً، بمسبّباتها وظروفها الداخلية والاقليمية، في محاولة للخروج باستنتاجات وافية لجهة العلاقة السببية بين موازين القوى الداخلية والاقليمية من جهة، ومدّة الشغور الرئاسي وتداعياته على النظام السياسي اللبناني من جهة أخرى.

---

[١] قبلان عبد المنعم قبلان، **المؤسسات الدستورية في لبنان بين النص والممارسة في ضوء اتفاق الطائف**، المرجع السابق، ص ١٥٣.



القسم الأوّل: ظّروف الشغور الرئاسي الداخلية والاقليمية

تختلف مسبّبات وظروف كلّ حالة من حالات الشّغور التي شهدها لبنان عن الحالة الأخرى: فهنالك حالتان سابقتان لانتهاء الولاية الرئاسية؛ كما وهناك حالتان لاحقتان لانتهاء العهد الرئاسي. وتلعب العوامل الداخلية والخارجية في كلّ حالة، أدوراً متفاوتة الأهميّة في التسبّب بالشّغور وإطالة أمده.

فقرة أولى: أثر العوامل الداخلية وميزان القوى الطائفي في كلّ حالة

ترتبط حالات الشغور الرئاسي أوّلاً بالانقسامات السياسية الداخلية، وبمدى قدرة كلّ طرف سياسي على حسم الاستحقاق الرئاسي لصالحه. وقد تطوّر ميزان القوى على مدى السنوات، فكان لكلّ شغور معادلته الداخلية الخاصّة.

- بند أوّل: شغور ١٩٥٢: إستقالة دولة برئيس و"سلطان"

بدأ الرئيس بشارة الخوري عهده بانتصار مطلق، فكان أب الميثاق الوطني والبطل الأوّل للاستقلال. بالمقابل، سجّل له التاريخ أيضاً أنّه أوّل رئيس للبنان –والوحيد حتّى يومنا هذا– الذي يقدّم استقالته ويتخلّى عن الرئاسة نزولاً عند ضغوط المعارضة والشارع. وتتوزّع الأسباب التي ادّت إلى انحسار شعبية الرئيس، ما بين أسباب سياسية وأخرى إجتماعية وإقتصادية.

اقترن عهد الخوري بتهم الفساد والبحث عن المكاسب الشخصية والطائفية،[١] وذلك بفعل ظهور طبقة أوليغارشية إقتصادية طغى عليها الطابع المسيحي، تحكّمت بمقدّرات الدولة المالية، وعُرفت بـ"الكونسورسيوم".[٢] وقد برز بشكل خاص اسم شقيق رئيس الجمهورية، الشيخ سليم الخوري، الذي لُقّب "بالسّلطان" سليم، نسبةً للسلطان العثماني سليم، بالنظر الى النفوذ الكبير الذي تمتّع به وقدرته بالتأثير على

---

[١] قبلان عبد المنعم قبلان، **المؤسسات الدستورية في لبنان بين النص والممارسة في ضوء اتفاق الطائف**، المرجع السابق، ص ٧٦–٧٧.

[٢] تألّف "الكونسورسيوم" من نحو ثلاثين أسرة، ٢٤ منها مسيحيّة مقابل ٦ مسلمة، مارست المصاهرة فيما بينها للحفاظ على ثرواتها ومقدّراتها التجارية. أنظر التفاصيل كاملة: فوّاز طرابلسي، **تاريخ لبنان الحديث من الإمارة إلى اتّفاق الطائف**، رياض الريّس للكتب والنّشر، بيروت، طبعة ثانية تشرين الأوّل ٢٠٠٨، ص ١٩٦–٢١٠.

سير عمل إدارات الدولة وفي تسمية الموظّفين الرسميين.[١] كان لهذه السلوكيات، بدون شكّ، آثارها السلبية على شعبية الرئيس، لا سيما في الشارع الإسلامي.[٢]

ومع اقتراب الولاية الرئاسية من نهايتها، كانت الانتخابات النيابية في العام ١٩٤٧ محطّة مفصليّة بالنّسبة للرئيس، خاصّةً مع طرح فكرة التجديد له. اتّسمت هذه الانتخابات بدرجة عالية من التلاعب والتزوير، وقد صوّتت الأكثرية النيابية الساحقة المنبثقة عنها على تعديل الدستور استثنائياً، وتحديداً المادة ٤٩ منه، بهدف "إعادة انتخاب رئيس الجمهورية مرّة ثانية".[٣]

اختتم الرئيس بشارة الخوري عهده الأوّل بمحاولة انقلاب قام بها الحزب السوري القومي الاجتماعي، أدّى إلى تنفيذ حكم مستعجل بالإعدام بحقّ أنطون سعادة زعيم الحزب وستّة من أعضائه، تمّ اختيارهم على أساس انتماء كلّ منهم إلى طائفة من الطوائف الكبرى تجنّباً لإثارة النعرات الطائفية.[٤] وصدر إثر ذلك قرار بحلّ الحزب القومي، انسحب أيضاً على عدد من الأحزاب والمنظّمات شبه العسكرية أبرزها حزبا "الكتائب" (ذات الطابع المسيحي) و"النجّادة" (ذات الطابع الإسلامي)،[٥] ما أدّى إلى اتّساع رقعة الجبهة المعارضة للرّئيس وتنوّعها طائفياً.

اتّفق أقطاب المعارضة على انتقاد العهد الرئاسي والدعوة إلى تنحّي رئيس الجمهورية، دونما أن يجمعوا على خلفيات هذه الدعوة ونتائجها.[٦] فمن جهة المسيحيين، ضمّت المعارضة شخصيّات رفضت التجديد من باب

---

[١] يعتبر كريم بقرادوني أنّ الرئيس بشارة الخوري قد ذهب ضحيّة فساد شقيقه ومحيطه، على الرّغم من أنّه بطل الاستقلال.
أنظر: **الجمهورية ٢٠١٤ أي رئيس لأي جمهورية؟**، المرجع السابق، ص ١٨-١٩.

[٢] سوف يصف رئيس الحكومة سامي الصلح تدخّل شقيق رئيس الجمهورية في شؤون الدولة "بالوقاحة". أنظر: إيغور تيموفييف، **كمال جنبلاط الرجل والأسطورة**، المرجع السابق، ص ٢١٢.

[٣] تمّ تعديل الدستور في ٢٢ أيّار ١٩٤٨ للسماح بتجديد الانتخاب. من ثمّ عاد وصوّت المجلس في ٢٧ أيّار ١٩٤٩، استناداً للتعديل الدستوري السابق، وأعاد انتخاب بشارة الخوري رئيساً مرّة جديدة.
أنظر: إدمون ربّاط، **التكوين التاريخي للبنان السياسي والدستوري**، المرجع السابق، ص ٨٥٢.

[٤] إدمون ربّاط، **التكوين التاريخي للبنان السياسي والدستوري**، المرجع السابق، ص ٨٥٣.

[٥] كمال الصّليبي، **تاريخ لبنان الحديث**، دار النهار للنّشر، بيروت، ٢٠٠٢، ص ٢٤١.

[٦] "القاسم المشترك للمعارضة كان إسقاط الشيخ بشارة الخوري، ولكن قطبي المعارضة كميل شمعون وكمال جنبلاط مثّلا مفهومين للإصلاح متناقضين. فبينما رأى الأوّل أنّ المشكلة كانت في الأشخاص الذين يديرون شؤون الدولة، ركّز الثاني على

الحفاظ على الدستور وشجب التلاعب بنصوصه، أمثال ميشال شيحا؛ كما وضمّت زعامات مارونية طامحة إلى تبوّء الرئاسة الأولى،[1] وفي طليعتهم النائب كميل شمعون الذي كان يقود "الثورة" إلى جانب الزعيم الدرزي كمال جنبلاط؛ وشخصيات مارونية وازنة أمثال حميد فرنجية وإميل إدّه.

أمّا من جهة المسلمين، فقد بدأت الأصوات المطالبة بتعديل الدستور لضمان المشاركة الإسلامية الفعلية في الحكم تعلو شيئاً فشيئاً، الأمر الذي زرع بذور الخلاف بين قطبي الميثاق الوطني بشارة الخوري ورياض الصّلح.[2] اغتيل هذا الأخير على يد مسلّحين من الحزب القومي السّوري أثناء زيارة رسمية له إلى العاصمة الأردنية عمان في ١٦ تمّوز ١٩٥١، فأطلق رصاصة الرّحمة على العهد اللبناني المتهاوي، واكتمل الانفصال بين رئيس الجمهورية والقاعدة المسلمة.

تتالت الأحداث بين عامي ١٩٥١ و١٩٥٢ وتدحرجت ككرة من الثّلج تحوّلت إلى "ثورة بيضاء" لإسقاط حكم بشارة الخوري: إضرابات عمّالية وشعبية تندّد بغلاء المعيشة من جهة، وتطالب باستقالة الرئيس من جهة أخرى؛ هجوم إعلامي وسياسي على رئيس الدولة، توّجه رئيس الوزراء سامي الصّلح بخطاب ناري من تحت قبّة البرلمان في ٩ أيلول ١٩٥٢، محمّلاً مسؤوليّة الفساد والاحتكار والبطالة إلى الخوري وأعوانه.[3]

أمام هذا الواقع، خسر رئيس الجمهورية كلّ دعم داخلي[4]، فلم يستطع تشكيل حكومة قويّة تمتصّ نقمة الشارع؛ كما لم يستطع اللجوء إلى الجيش من أجل قمع المعارضة بالقوّة.[1] فاضطرّ إلى إعلان استقالته

ضرورة إصلاح النظام وتطويره...". زهير شكر، **الوسيط في القانون الدستوري اللبناني نشأة ومسار النظام السياسي والدستوري المؤسسات الدستورية**، المرجع السابق، ص ٢٨٦.

[1] كمال الصّليبي، **تاريخ لبنان الحديث**، المرجع السابق، ص ٢٤١.

[2] زهير شكر، **الوسيط في القانون الدستوري اللبناني نشأة ومسار النظام السياسي والدستوري المؤسسات الدستورية**، المرجع السابق، ص ٢٨٤.

[3] فوّاز طرابلسي، **تاريخ لبنان الحديث من الإمارة إلى اتّفاق الطائف**، المرجع السابق، ٢١٠-٢١٢.

وأيضاً: إدمون ربّاط، **التكوين التاريخي للبنان السياسي والدستوري**، المرجع السابق، ص ٨٥٥-٨٥٦.

[4] "فتحت ضغوط المعارضة لم يجرؤ أحد على السير ضدّ التيّار مجازفاً بمستقبله السياسي من أجل منافع مشكوك فيها." إيغور تيموفييف، **كمال جنبلاط الرجل والأسطورة**، المرجع السابق، ص ٢١٢.

برسالة موجّهة إلى رئيس مجلس النوّاب تحمل تاريخ ١٧ أيلول ١٩٥٢، بعد أن عمد في الليلة السابقة إلى توقيع مرسوم تعيين قائد الجيش الماروني فؤاد شهاب، رئيساً للحكومة الانتقالية،[٢] وذلك حرصاً منه على بقاء رئاسة الدولة بيد الموارنة.[٣]

لم يتأخّر البرلمان في الالتئام، وانتخب كميل شمعون رئيساً للجمهورية في ٢٣ أيلول، بشبه إجماع نيابي، بعد انسحاب منافسه الوحيد حميد فرنجية لصالحه، على أثر التأييد الداخلي والخارجي الأوسع.

ويمكن الإضاءة في ما يخصّ الظروف الداخلية المحيطة بشغور ١٩٥٢ على النقاط التالية:

- جمعت "الثورة البيضاء" الأطراف المسيحية والمسلمة حول مطلب الإطاحة بشخص الرئيس، وليس بالنّظام السياسي ككلّ.
- لم تتّخذ هذه الحركة طابعاً طائفياً، نظراً لقوّة الجبهة المعارضة في الشارعين المسيحي والإسلامي على حدّ سواء.
- بالرّغم من المطالب الإسلامية بتعديل الدستور وتقويم النظام السياسي، حال ميزان القوى الداخلي دون ذلك، نظراً إلى أنّه كان لا يزال يميل لصالح المسيحيين: سياسياً من خلال الأكثرية النيابية المتمثّلة بمعادلة ستّة مقاعد للمسيحيين مقابل خمسة للمسلمين؛ واقتصادياً عبر السيطرة على غالبية المرافق التجارية والمالية للدولة؛ وديموغرافياً بحيث كان المسيحيون يشكّلون غالبية المجتمع اللبناني.
- شكّل تعيين قائد الجيش فؤاد شهاب رئيساً للحكومة قبيل استقالة الرئيس الخوري، سابقة غير واردة في الدستور. وبالرّغم من ذلك، لم يُسجّل أي اعتراض أو انتقاد لقرار إبقاء السلطة الأعلى بيد المسيحيين، خاصّةً وأنّه لم يكن هنالك حكومة فاعلة عند تقديم استقالة الرئيس.

---

[١] كمال الصّليبي، **تاريخ لبنان الحديث**، المرجع السابق، ص ٢٤٢.

[٢] إدمون ربّاط، **التكوين التاريخي للبنان السياسي والدستوري**، المرجع السابق، ص ٨٥٦.

[٣] زهير شكر، **الوسيط في القانون الدستوري اللبناني نشأة ومسار النظام السياسي والدستوري المؤسسات الدستورية**، المرجع السابق، ص ٢٨٦.

نختصر كلّ هذه النقاط بالمعادلة التالية:

جبهة داخلية موحّدة مسيحية/إسلامية + ميزان قوى واضح لصالح المسيحيين = شغور قصير المدى + حكومة إنتقالية يرأسها مسيحي + حفاظ على النظام السياسي القائم.

لم تدم الجبهة الموحّدة طويلاً بعد انتخاب الرئيس شمعون، فعادت الخلافات السياسية بين الأطراف اللبنانية على ضوء الأحداث الاقليمية المتسارعة، وفي مقدّمتها صعود الرئيس جمال عبد الناصر في مصر ودعوته إلى الوحدة العربية. وتفجّرت هذه الخلافات فتنة داخلية في العام ١٩٥٨، العام الأخير من ولاية رئيس الجمهورية. كان من الجلي حينها بداية اختلال ميزان القوى الداخلي وميوله تدريجياً بعيداً عن السيطرة المسيحية.

وإذ تمّ الحفاظ على الاستحقاق الدستوري لانتخاب الرئيس ولو على وقع المدافع ما بين ١٩٧٥ و١٩٨٨، لم تتوقّف الحرب إلّا بعد شغور رئاسي طويل بُني على معادلة مغايرة كلياً عن شغور العهد الأوّل.

- **بند ثانٍ: عاما الانقسامات والشغور: ١٩٨٨–١٩٨٩**

مع مشارفة ولاية الرئيس أمين الجميّل على الانتهاء، كان لبنان يعيش عامه الرابع عشر من الحرب، وكان المشهد الداخلي أبعد ما يكون عن الوحدة المسيحية/الإسلامية من جهة، وحتّى المسيحية/المسيحية من جهة أخرى.

على الصعيد الاسلامي/المسيحي، قسّمت جبهات القتال والمتاريس الخارطة اللبنانية إلى مناطق نفوذ طائفية، دون أن توفّر العاصمة بيروت التي انقسمت بدورها إلى منطقة شرقية ذات غالبية مسيحية، ومنطقة غربية ذات غالبية إسلامية. وانعكس هذا الانقسام العامودي في الميدان الجغرافي والعسكري على الساحة السياسيّة، حيث وقعت القطيعة بين القيادات الإسلامية ورئيس الجمهورية على أثر إجهاض الاتّفاق الثّلاثي[١] الذي كان

---

[١] وهو اتّفاق برعاية سوريّة تمّ توقيعه في دمشق في ٢٨ كانون الأوّل ١٩٨٥ من قبل الأطراف اللبنانية الثلاثة: القوّات اللبنانية، حركة أمل، والحزب التقدّمي الإشتراكي. أنظر: قبلان عبد المنعم قبلان، **المؤسسات الدستورية في لبنان بين النص والممارسة في ضوء اتفاق الطائف**، المرجع السابق، ص ١٠٠–١٠١.

من المفترض أن يلبّي المطالب السياسية التي نادى بها المسلمون منذ العهد الأوّل للجمهورية: وفي مقدّمتها تعديل صلاحيات رئيس الجمهورية؛ وتحصين موقع رئيس الحكومة؛ بالإضافة إلى توزيع المقاعد النيابية بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين. واجهت هذه المطالب معارضة شديدة من قبل المسيحيين، الأمر الذي أسقط أكثر من محاولة "إصلاحية" كان يتوق المسلمون إلى تحقيقها عبر قوّة السلاح والأمر الواقع.[١]

فأعلن بنتيجة ذلك رئيس الوزراء رشيد كرامي استقالته في ١٥ كانون الثاني ١٩٨٦. غير أنّ هذه الاستقالة لم تأخذ مجراها القانوني، بل توقّفت عند حدّ التصريح الشفهي، وبالتّالي تحوّلت إلى نوع من الإعتكاف السّياسي بحيث امتنع كرامي عن زيارة القصر الجمهوري، ما أدّى إلى تعطيل جلسات الحكومة؛ ولكنّه بالمقابل، استمرّ بممارسة السّلطة الإجرائية كرئيس للحكومة "بالمراسلة" عبر البريد الرّئاسي، من خلال ما سُمّي بالمراسيم الجوّالة استناداً إلى نظريّة الظروف الإستثنائية.[٢]

فمن الناحية العمليّة إذاً، لم تُطبّق المقاطعة الإسلامية للحكم سوى لناحية زيارة رئيس الجمهورية، في وقت صدرت أعداد كبيرة من المراسيم والقوانين المتنوّعة حملت كلّها توقيعي رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة، فضلاً عن تواقيع الوزراء المختصّين.[٣]

وباغتيال رئيس الحكومة رشيد كرامي في ١ حزيران ١٩٨٧، ازداد الالتباس حول وضعيّة الحكومة مع إصدار الرّئيس أمين الجميّل لمرسوم تسمية سليم الحصّ "رئيساً بالوكالة للحكومة المستقيلة لتأمين تصريف الأعمال ريثما يتمّ تأليف حكومة جديدة."[٤] فمن ناحية تمّ تأكيد صفة "المستقيلة"[١] على حكومة كرامي؛ ومن

---

[١] طُرحت هذه المطالب على شكل مبادرات لحلّ الأزمة اللبنانية منذ "الوثيقة الدستورية" في العام ١٩٧٦، ومؤتمري لوزان وجنيف في ١٩٨٣ و ١٩٨٤، والاتفاق الثلاثي في ١٩٨٥.

[٢] قبلان عبد المنعم قبلان، **المؤسسات الدستورية في لبنان بين النص والممارسة في ضوء اتفاق الطائف**، المرجع السابق، ص ١٤٥.

[٣] تمّ إصدار ٣٦٥ مرسوماً و ٥١ قانوناً "بالمراسلة"، بظرف حوالى ٥٠٠ يوم من "المقاطعة". أنظر: حيدر المولى، **التضامن الوزاري والحكومات الائتلافية**، المرجع السّابق، ص ٥٥٤–٥٥٥.

[٤] المرسوم رقم ٣٩٣٦ تاريخ ٨٧/٦/١. نقلاً عن زهير شكر، **الوسيط في القانون الدستوري اللبناني نشأة ومسار النظام السياسي والدستوري المؤسسات الدستورية**، المرجع السابق، ص ١١١.

ناحية أخرى تمّ نقل هذه الصفة إلى حكومة الحصّ باعتبارها استمراراً للحكومة السابقة وليست حكومة "جديدة"، الأمر الذي شكّل سابقة سياسية وإشكالية دستورية.

وبالرّغم من الشوائب والمغالطات الدستورية التي تعتري تشكيلها، بدا أنّه كان هناك توافق من قبل الأفرقاء كافةً على "تعويم" هذه الحكومة،[٢] واستمرارها بالعمل بالمقاطعة و"على القطعة"[٣] من خلال المراسيم الجوّالة، حتّى اليوم الأخير من ولاية الرئيس الجميّل. وربّما يكون الدفع الإسلامي لتعويم هذه الحكومة في العام الأخير من العهد الرئاسي، يأتي متجانساً مع موقف قيادات هذا الطرف تجاه الاستحقاق الرئاسي المرتقب بإصرارها على أولويّة البتّ بالإصلاحات على انتخاب رئيس جديد للبلاد،[٤] الأمر الذي يعني ضمنياً القبول بالشّغور الرئاسي كنتيجة لعدم إقرار التعديلات الدستورية. غير أنّ التحضيرات لجلسة الانتخاب استمرّت، وحدّد رئيس مجلس النوّاب حسين الحسيني موعداً لها في ١٨ آب ١٩٨٨. وفيما احتدم الجدل حول مكان الجلسة،[٥] كان مصير هذه الأخيرة التعطيل، ليس كورقة ضغط من القوى الإسلامية، بل من الجهة المقابلة، أي من قبل القوى المسيحية.

---

[١] مع العلم أنّه قبل إقرار تعديلات الطائف، لم يكن الدستور يتضمّن المادّة ٦٩ التي تنصّ على اعتبار الحكومة بحكم المستقيلة بوفاة رئيسها أو باستقالته. كما وكانت صلاحية الرئيس بتسمية الوزراء ورئيس الوزراء، وإقالتهم، مطلقة بحكم المادة ٥٣.

[٢] زهير شكر، **الوسيط في القانون الدستوري اللبناني نشأة ومسار النظام السياسي والدستوري المؤسسات الدستورية**، المرجع السابق، ص ٣٣٥.

[٣] لقد عمد الرئيس الحصّ على قطع كافّة اتّصالاته برئيس الجمهورية منذ لحظة تسلّمه رئاسة الحكومة. وتمّ الاستناد إلى خطورة الوضع الأمني لتبرير استمرار العمل بالمراسيم الجوّالة، التي أضحت تخضع لتسويات سياسية ضيّقة على طريقة "وقّع لي هذا المرسوم لأوقّع لك ذاك". أنظر: حيدر المولى، **التضامن الوزاري والحكومات الائتلافية**، المرجع السّابق، ص ٥٥٥-٥٥٧.

[٤] حيدر المولى، **التضامن الوزاري والحكومات الائتلافية**، المرجع السّابق، ص ٤٢٦-٤٢٧.

[٥] أصرّت القوى الاسلامية على عقد الجلسة في المقرّ الرسمي لمجلس النوّاب في ساحة النجمة؛ بينما أصرّت القوى المسيحية على انعقادها في قصر منصور في منطقة المتحف، والذي خدم كمقرّ مؤقّت للمجلس النيابي منذ اندلاع الحرب. قبلان عبد المنعم قبلان، **المؤسسات الدستورية في لبنان بين النص والممارسة في ضوء اتفاق الطائف**، المرجع السابق، ص ١٠١.

على الصعيد الداخلي المسيحي/المسيحي، فقد تنافست زعامات مارونية ثلاث على النفوذ: رئيس الجمهورية أمين الجميّل، قائد الجيش ميشال عون، وسمير جعجع الذي استحوذ على قيادة القوّات اللبنانية بانقلاب عسكري بهدف إسقاط الاتّفاق الثلاثي الذي كانت قيادة القوّات السابقة طرفاً فيه. وفي وقتٍ بلغ التجاذب بين القوى المسيحيّة الثلاث حدّ المواجهات المتنقّلة في الشارع بين القوّات والجيش من جهة؛ وحدّ تمظهر خلافات سياسيّة حادّة بين رئيس الجمهورية وكلّ من عون وجعجع من جهة أخرى، بدا أنّ الجامع الوحيد بينهم تمثّل في رغبة تعطيل الانتخابات الرئاسيّة،[١] كلٌّ لأسبابه الخاصّة.

يندرج رهان أمين الجميّل على الشغور في سياق رغبته في استمرار سلطته الرئاسية، إمّا عبر فرض خيار تمديد ولايته الرئاسيّة على الداخل والخارج بقوّة الأمر الواقع، وإلزام النوّاب على تعديل الدستور من أجل إتمام هذا التمديد؛ أو في أسوأ الأحوال عبر تأليف حكومة انتقالية تكون امتداداً لعهده إلى حين انتخاب خلف له.[٢]

أمّا قائد الجيش العماد ميشال عون، فقد أعرب في أكثر من موقف عن جهوزيّته لتولّي السلطة، ليس كرئيس حكومة انتقالية مهمّتها إجراء الانتخابات الرئاسية فحسب، بل كرئيس لحكم عسكري يأخذ على عاتقه مهمّة تثبيت النظام وبسط نفوذه على مناطق السيطرة الميليشياوية، ومن ثمّ إعادة إطلاق اللعبة السياسية "المدنيّة".[٣] وبالتّالي، لم يرَ عون من ضرورة لانتخاب رئيس للجمهورية في ظلّ الوضع الراهن، طالما لن يكون هذا الرئيس سوى تمديداً للأزمة،[٤] بينما برأيه "يبقى الجيش هو الحلّ"[٥].

---

[١] سركيس نعّوم، **ميشال عون حلم أو وهم**، حقوق النشر للمؤلّف، الطبعة الأولى، ١٩٩٢، ص ٤٧–٥١.

[٢] قبلان عبد المنعم قبلان، **المؤسسات الدستورية في لبنان بين النص والممارسة في ضوء اتفاق الطائف**، المرجع السابق، ص ١٤٧–١٤٨.

[٣] نهاد حشيشو، "*حكومة ميشال عون القيصرية بين عهدي أمين الجميل والياس الهراوي*"، **دولة رئيس الحكومة**، مجلّة معلومات، يصدرها المركز العربي للمعلومات، العدد ٦١، كانون الأوّل ٢٠٠٨، ص ٩٥.

[٤] كريم بقرادوني، **لعنة وطن من حرب لبنان إلى حرب الخليج**، المرجع السابق، ص ١٢.

[٥] عنوان لكتاب نشرته قيادة الجيش في ١ آب ١٩٨٨ بمناسبة عيد الجيش، وتبنّت عنوانه بعض الصّحف، "ما يعني، وقد أُشير إليه صراحة، أنّ ميشال عون هو الحلّ". قبلان عبد المنعم قبلان، **المؤسسات الدستورية في لبنان بين النص والممارسة في ضوء اتفاق الطائف**، المرجع السابق، ص ١٥٠.

بالمقابل، لم تعارض القوّات اللبنانية إجراء الانتخابات الرئاسيّة بالمبدأ، ولكنّ قلقها من وصول رئيس لا يتعاطف معها ويشكّل خطراً على طموحاتها،[1] دفع قائد القوّات سمير جعجع للإصطفاف بجانب عون والجميّل، لا بل وتأمين الخطّ العسكري الأمامي لمنع وصول النوّاب إلى جلسة الانتخاب.[2]

هكذا، وللمرّة الأولى في تاريخ الجمهورية اللبنانية، تعطّلت جلسةٌ لانتخاب رئيسٍ للجمهورية بسبب فقدان النّصاب. وكان مصير الجلسة الثانية، يوم ٢٢ أيلول الأخير من عهد الرئيس الجميّل، التعطيل نفسه. وبعد استنفاد كلّ الاحتمالات، ما كان من رئيس الجمهورية في الربع ساعة الأخيرة من ولايته، سوى تشكيل حكومة عسكرية برئاسة قائد الجيش ميشال عون وعضويّة أعضاء المجلس العسكري، ما لبث أن استقال منها الأعضاء المسلمون فور إعلانها.

فبات المشهد اللبناني في ظلّ الشغور الرئاسي كالتّالي:

- استمرار ميزان القوى العسكري بين المنطقتين "الشرقيّة" و"الغربيّة".
- انتقال للانقسام المسيحي/الإسلامي في السلطة من حالة رئيس جمهورية "مقاطَع"/رئيس حكومة "مقاطِع" وقناة تواصل بينهما متمثّلة بالمراسيم الجوّالة، إلى حالة حكومة عسكرية مسيحيّة في المنطقة "الشرقيّة"/حكومة "مستقيلة" في المنطقة الإسلامية "الغربيّة" منقطعة عن التواصل ولا تعترف الواحدة بالأخرى.
- استمرار الانقسام المسيحي/المسيحي، بين الثنائية جيش/قوّات، وخروج الرئيس السابق أمين الجميّل من المشهد السياسي بمغادرته للبنان بعد أيّام من الدخول في الشغور. حكمت العلاقة بين الثنائية المسيحية حالة من انعدام الثقة وتوازن الرعب السياسي والعسكري.[1]

---

[1] كريم بقرادوني، **لعنة وطن من حرب لبنان إلى حرب الخليج**، المرجع السابق، ص ١٢.

[2] أوفد عون إلى جعجع طالباً منه إيقاف الانتخابات بأيّ ثمن. فكان أن أقامت القوّات الحواجز للحرص على عدم وصول النوّاب إلى الجلسة، حتّى بالقرب من مقرّ البرلمان. أنظر: سركيس نعّوم، **ميشال عون حلم أو وهم**، حقوق النشر للمؤلّف، الطبعة الأولى، ١٩٩٢، ص ٤٩-٥٠.

وطال الشغور الرئاسي في ظلّ أولويّة إسلامية بتحقيق الإصلاحات الدستورية قبل انتخاب الرئيس الجديد من جهة؛ وأولوية العماد عون بتحقيق "الوحدة الوطنية" بالقوّة العسكرية، وتحرير لبنان من الوجود العسكري السوري قبل انتخاب أي رئيس.

بالتّالي تصبح المعادلة الداخليّة على الشكل التالي:

جبهة داخلية مسيحية/إسلامية منقسمة عسكرياً + انقسام مسيحي/مسيحي + ميزان قوى غير محسوم مائل لصالح المسلمين[٢] = شغور طويل المدى + حكومتان إنتقاليتان مسيحية/إسلامية+ تصدّع النظام السياسي القائم.

لم تدم هذه المعادلة طويلاً، فالخيارات السياسيّة التي اتّخذها الطرفان المسيحيّان، بالإضافة إلى العوامل الخارجيّة الضاغطة، أدّت إلى حسم ميزان القوى لصالح المسلمين: فأُقرّت تعديلات اتّفاق الطائف على الدستور اللبناني، وانتُخب النائب رينيه معوّض رئيساً للجمهورية في مطار القليعات العسكري، بينما كان لا يزال العماد عون في قصر بعبدا. فانتهى شغورٌ رئاسي دام أربعة عشر شهراً، ليعود وينطلق من جديد بعد سبعة عشر يوماً باغتيال الرئيس معوّض. ولكن هذه المرّة لم يدم الشّغور سوى يومين، إذ تمّ انتخاب رئيس جديد هو الياس الهراوي.

---

[١] "عون يرى أنّ سمير جعجع يريد التخلّص منه سياسياً عن طريق انتخاب رئيس جديد يحلّ محلّه، وجعجع يرى أنّ ميشال عون يريد الاستئثار بالسّلطة من دون شريك أو مراقب". كريم بقرادوني، **لعنة وطن من حرب لبنان إلى حرب الخليج**، المرجع السابق، ص ٢٢٧.

[٢] تبدّلت المعادلة الديموغرافية في لبنان، فمن تفوّق مسيحي واضح، بات التفوّق العددي لصالح المسلمين. وذلك بالإضافة إلى الوجود العسكري السوري، والوجود الفلسطيني المسلّح.

- **بند ثالث: شغور ٢٠٠٧–٢٠٠٨ أو "توازن الرعب"**

كان للأحداث المتسارعة التي عصفت بلبنان منذ بداية العام ٢٠٠٥، الأثر الأكبر في تغيير ميزان القوى الداخلي. وكما سبق أنّ فصّلنا في الفصل السابق، فإنّ الانقسام المسيحي/الإسلامي الذي ساد منذ أيّام الاستقلال، قد تحوّل في العام ٢٠٠٥ إلى تباعد سنّي/شيعي برز في تموضع الكتلتين الطائفيّتين على رأس كلّ من الفريقين السياسيّين ٨ و ١٤ آذار.

أمّا الانقسام المسيحي/المسيحي الذي غاب عن الساحة السياسيّة منذ تسعينيّات القرن الماضي، فقد عاد ليستكمل فصوله من حيث تركها، على أثر انسحاب قسم كبير من المسيحيّين بقيادة العماد عون من تحالف ١٤ آذار، وتكريس الانضمام لاحقاً إلى ٨ آذار بموجب ورقة التفاهم مع حزب الله.

رسمت هذه الاصطفافات ميزان قوى جديد تمثّل بـ: السنّة + غالبية الدروز + نصف المسيحيين // الشيعة + نصف المسيحيين.

وبالرّغم من المناخ العربيّ والدوليّ الداعم لمسار ١٤ آذار، لم تستطع هذه الأخيرة أن تبسط سيطرتها على المشهد الداخلي، وذلك بسبب تفوّق قوى ٨ آذار في نواحٍ ثلاث:

- طائفياً: شكّل التفاف الطائفة الشيعية حول ٨ آذار مصدر قوّة كبير لهذا الفريق، إذ ارتبط "إلغاء" هذه القوى سياسياً بالمساس بالطائفة الشيعية بأكملها.
- سياسياً: تمكّنت قوى ١٤ آذار من إسقاط حكومة الرئيس عمر كرامي بحمله على الإستقالة في ٢٨ شباط ٢٠٠٥ تحت ضغط الشارع. غير أنّ وجود رئيس للجمهورية هو إميل لحّود ورئيس لمجلس النوّاب هو نبيه برّي، ينتميان إلى قوى ٨ آذار، حافظ على قوّة هذا الفريق داخل النظام السياسي.
- عسكرياً: شكّل وجود سلاح حزب الله ورقة ضغط قويّة بيد ٨ آذار، نظراً للبعد الاستراتيجي والداخلي الذي يحمله هذا السلاح، وإن لم يكن قد استُعمل خلافاً لوجهته الأساسية ضد اسرائيل (بعد).

أفرز ميزان القوى هذا، بنتيجة الانتخابات البرلمانية في العام ٢٠٠٥، أكثريّة نيابية لصالح ١٤ آذار من جهة؛ ولكنّه فرض بحكم الأمر الواقع الطائفي، وبحكم النظام توافقي، أن يبحث الفريقان عن صيغة تمثيلية

دقيقة في السلطة من جهة أخرى.[1] فكان أن بقي الرئيس لحّود في موقعه حتّى اللحظة الأخيرة من ولايته؛ وأعاد البرلمان الجديد انتخاب نبيه برّي رئيساً لمجلس النوّاب؛ فيما سُمّي فؤاد السنيورة رئيساً للحكومة بشبه إجماع نيابي[2]؛ ونالت قوى ١٤ آذار غالبية المقاعد الوزارية، مقابل إعطاء الثلث المعطّل لقوى ٨ آذار[3] وضمان حقّ المقاومة في البيان الوزاري.

ما لبثت أن خسرت ٨ آذار ثلثها المعطّل (أو الضامن) بفعل انضمام وزيرين محسوبين على الرئيس لحّود إلى قوى ١٤ آذار.[4] وباتت "حصّتها" في رئاسة الجمهورية مهدّدة أيضاً، مع اقتراب ولاية الرئيس لحّود إلى نهايتها، ووضوح نوايا فريق ١٤ آذار بانتخاب رئيس من صلبه.[5] ولعلّ هذا التراجع في ميزان القوى على مستوى السّلطة، دفع بقوى ٨ آذار إلى محاولة إعادة تصويب هذا "الخلل" من خلال إسقاط حكومة السّنيورة.[6] فاستقال الوزراء الشّيعة الخمسة، ومعهم الوزير يعقوب الصرّاف المحسوب على الرئيس لحّود، دون أن يبلغ عدد المستقيلين الثّلث المعطّل.[7] بالتالي، لم تسقط الحكومة عددياً فبقيت قانونية، ولكنّها اعتُبرت غير شرعية من قبل المعارضة، ومخالفةً لميثاق العيش المشترك نظراً لغياب طائفة وازنة بكاملها عنها.

---

[1] زهير شكر، **الوسيط في القانون الدستوري اللبناني نشأة ومسار النظام السياسي والدستوري المؤسسات الدستورية**، المرجع السابق، ص ٤٠٦.

[2] لم يسبق أن حصل هكذا إجماع حول تسمية رئيس للحكومة في لبنان من قبل. وبالرّغم من الانقسام السياسي، نالت حكومة السنيورة الثقة بما يقارب المئة صوت. أنظر: زهير شكر، المرجع نفسه، ص ٤٠٧.

[3] وضع حزب الله ثقلاً كبيراً في الانتخابات النيابية، وانضمّ إلى الحكومة للمرّة الأولى، بعد أن كان الوجود السوري يشكّل ضمانة لاستمرار تأييد "المقاومة" دون حاجة هذه الأخيرة إلى الانخراط في المعركة السياسيّة الداخلية. بالمقابل، فضّل العماد عون خيار البقاء خارج الحكومة.

أنظر: كمال ديب، **هذا الجسر العتيق سقوط لبنان المسيحي؟ ١٩٢٠-٢٠٢٠**، المرجع السابق، ص ٣٠٣.

[4] هما وزير الثقافة طارق متري ووزير العدل شارل رزق، وذلك على خلفيّة موقفهما من إقرار المحكمة الدولية الخاصّة بلبنان.

[5] منذ انطلاقة "ثورة الأرز"، دعت قوى ١٤ آذار إلى استقالة الرئيس لحّود، وانتخاب رئيس من صلب هذا الفريق السياسي، أمثال بطرس حرب ونسيب لحّود. ولكن بروز ميشال عون كقوّة برلمانية ومسيحية كبيرة، وكمرشّح لرئاسة الجمهورية بمواجهة مرشّحي ١٤ آذار؛ فضلاً عن رفض الرئيس لحّود التنحّي؛ حالت دون استطاعة فريق "الأكثرية" من تحقيق مراده. أنظر: كمال ديب، **هذا الجسر العتيق سقوط لبنان المسيحي؟ ١٩٢٠-٢٠٢٠**، المرجع السابق، ص ٣٠٥.

[6] وشكّل الخلاف حول النظام الأساسي للمحكمة الدولية الخاصّة بلبنان، السبب المباشر لإعلان الاستقالة.

[7] كان من الممكن إسقاط الحكومة عددياً من خلال الحسابات التالية: مجموع عدد الوزراء ٢٤، إذاً فالثلث المعطّل يبلغ ٩ وزراء. ٥ وزراء من الطائفة الشيعية (حركة أمل وحزب الله) + الوزير يعقوب الصرّاف + وزير الداخلية المستقيل حسن السبع

وابتداءً من أوائل شهر كانون الأوّل ٢٠٠٦، نظّمت قوى ٨ آذار اعتصامات شعبيّة حاشدة في وسط بيروت، وحاولت اقتحام السراي الحكومي بالقوّة دون أن تنجح في ذلك. فبدا واضحاً أنّ هذه الاعتصامات التي طوّقت السراي واستمرّت لحوالي سنة ونصف السنة، تدور في حلقة مفرغة: رفض السنيورة الاستقالة، ورفضت المعارضة الخروج من الشارع. وبات المشهد الداخلي أشبه بـ"توازن الرعب" بين الحكومة والشارع.[١]

وليكتمل المشهد، امتنع رئيس مجلس النوّاب نبيه برّي عن الدعوة إلى عقد برلماني، في خطوة اعتبرها البعض كنوع من "الاعتصام البرلماني"[٢]، مقفلاً بذلك قنوات التلاقي "الدولاتيّة" بين الفريقين السياسيين كافةً. وانسحب هذا التعطيل على جلسات انتخاب الرئيس التي تمّت الدعوة إليها مع انطلاق المهلة الدستورية في ٢٥ أيلول ٢٠٠٧. لم تؤمّن المعارضة النصاب القانوني للجلسة، واشترطت الاتّفاق المسبق على شخص الرّئيس العتيد و"برنامجه".[٣] وقد بدا جليّاً حينها أنّ أي حلٍّ للأزمة اللبنانية أصبح خارج إطار اللعبة السياسية الدستوريّة الداخليّة.[٤]

في ظلّ هذا التوازن السلبي، غادر الرئيس لحّود قصر بعبدا في منتصف ليل ٢٣ تشرين الثاني ٢٠٠٧. وكان من الواضح غياب أي اتّفاق على مرشّح تسوية لرئاسة الجمهورية، وسط عجز أي من الفريقين عن

(عاد هذا الأخير عن استقالته إبّان استقالة الوزراء الشيعة) = ٧ وزراء. وعلى أثر اغتيال الوزير بيار الجميّل، خسرت الحكومة وزيراً من صلب ١٤ آذار. وما بقي على ٨ آذار إلّا أن تمارس الضغوط على وزير واحد فتسقط الحكومة. صقر يوسف صقر، "*(مقالة دون عنوان)*"، **دولة رئيس الحكومة**، مجلّة معلومات، المرجع السابق، ص ١٢٥.

[١] كريم بقرادوني، **صدمة وصمود عهد إميل لحود (١٩٩٨-٢٠٠٧)** ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، الطبعة الرابعة ٢٠١٠، ص ٤٧٦.

[٢] عبد الرؤوف سنّو، **لبنان الطوائف في دولة ما بعد الطائف إشكاليات التعايش والسيادة وأدوار الخارج**، المرجع السابق، ص ٤٣٨-٤٣٩.

[٣] راجع المواقف السياسية للكتل النيابية في الصحافة اللبنانية. أنظر: "*جلسة «اللاانتخاب» اليوم... وسط إجراءات أمنية مشدّدة*"، **جريدة الأخبار**، ٢٥ أيلول ٢٠٠٧، http://www.al-akhbar.com/node/137495 (١٥-٠١-٢٠١٦).

[٤] اقترح الرئيس برّي في مؤتمر صحفي في ٢٠ آذار ٢٠٠٧، مبادرته لحلّ الأزمة برعاية سعوديّة، والمتمثّلة في أهمّ بنودها بإقرار المعارضة مشروع المحكمة الدولية، مقابل استقالة حكومة السنيورة وتأليف حكومة جديدة تضمن لقوى ٨ آذار الثّلث المعطّل. وأعلن "أنّهم لا يستطيعون الزام رئيس المجلس بالدعوة الى جلسات". أنظر: الياس يوسف، "*برّي يقفل البرلمان أمام الحكومة*"، **موقع إيلاف**، ٢٠ آذار ٢٠٠٧، http://elaph.com/ElaphWeb/Politics/2007/3/220128.htm (١٣-١-٢٠١٦).

تأمين وصول مرشّحه إلى رئاسة الجمهورية: تمسّك فريق ١٤ آذار بترشيح بطرس حرب أو نسيب لحّود، فيما تبنّى فريق ٨ آذار ترشيح العماد عون.[1]

فباتت المعادلة الداخلية على الشكل التالي:

انقسام سنّي/شيعي + إنقسام مسيحي/مسيحي + توازن رعب سلبي = حكومة مشكوك بشرعيّتها + مجلس نوّاب مُقفل + شغور رئاسي طويل المدى

ولا يكتمل المشهد السياسي في لبنان دون الأخذ بعين الإعتبار المعادلة الخارجية المؤثّرة على اللاعبين الداخليين. ويبرز التأثير الخارجي عند كلّ استحقاق رئاسي، أكان لناحية حصول الانتخاب في وقته أم الدخول في الشغور؛ أو لناحية حسم ميزان القوى لصالح أحد المرشّحين، طرفاً كان أو توافقياً.

فقرة ثانية: أهمية الواقع الاقليمي وتأثيره على الداخل في كلّ حالة

للإضاءة على دور العامل الخارجي في الاستحقاق الرئاسي، ولا سيّما في حالات الشغور، سوف نقوم بدراسة الوضع الاقليمي على ضوء معيارين: الأوّل يتمثّل بميزان القوى الاقليمي وثباته؛ والثاني يتمثّل بدرجة التدخّل الخارجي في الانتخابات الرئاسيّة.

- **بند أوّل: شغورا الأيّام المعدودة: بين التدخّل الخارجي الداعم والسّيطرة السورية المطلقة**

في وقتٍ لا ينكر أحد أهميّة التراكمات الداخليّة التي استندت إليها المعارضة من أجل التعبئة الشعبيّة العامّة في مواجهتها لرئيس الجمهورية في العام ١٩٥٢ وإرغامه سياسياً على الاستقالة، يذهب البعض إلى حدّ

[1] "المعارضة تمسك بورقة النصاب لكنّها لا تقدر أن تضمن الأكثرية لانتخاب مرشّحها ميشال عون، والأكثرية تمسك بورقة الانتخاب ولا تقدر تأمين النصاب لانتخاب بطرس حرب أو نسيب لحّود". كريم بقرادوني، **صدمة وصمود عهد إميل لحود (١٩٩٨–٢٠٠٧)**، المرجع السابق، ص ٤٨٨.

التأكيد أنّ هذه "الثورة البيضاء" لم تكن لتحصل بدون "ضوء أخضر"[١] خارجي قوامه رفع أي مظلّة خارجية عن رئيس الجمهورية من جهة؛ وتوفير الدعم المباشر أو غير المباشر للمعارضة من أجل إسقاط الرئيس وانتخاب بديلٍ عنه يحظى "بالمباركة" الخارجيّة من جهة أخرى.

وهنالك من يذهب أبعد من ذلك، إلى حدّ اعتبار أنّ السبب الرئيسي وراء "ثورة" ١٩٥٢ لم يكن ذات صلة بالسّياسة الداخلية التي انتهجها بشارة الخوري، ولا بفساد محيطه، بل هو ينبع من إرادة غربيّة –وبشكل خاص إنكليزيّة– "بمعاقبة"[٢] الرئيس على خياراته الخارجيّة.

ممّا لا شكّ فيه أنّ الرئيس بشارة الخوري، وبالرّغم من الضغوط الممارسة عليه وعلى الرئيس رياض الصلح قبل اغتياله، تمسّك بموقفه الرافض لانضمام لبنان إلى منظومة "الدفاع المشترك عن المتوسّط" المرتبطة بالقوى الغربيّة لمواجهة المدّ الشيوعي، وفضّل الاصطفاف إلى جانب مصر والدول العربيّة في "معاهدة الدفاع العربي المشترك".[٣] ومردّ ذلك إلى الاعتبارات المرتبطة بدخول عامل جديد على ميزان القوى الإقليمي هو تأسيس دولة إسرائيل في العام ١٩٤٨ وما استتبعه من حرب عربيّة–إسرائيلية، وسباق إلى التسلّح في المنطقة.

أدّت "النّقمة" الخارجية على العهد إلى تلاقي مصالحها مع حراك المعارضة الداخلية، فأظهرت تأييدها لمطالب إسقاط الرّئيس،[٤] وحرصت على زيادة فاعلية وتأثير هذا المطلب لدى الرأي العام اللبناني.[١] فنجحت "الثورة البيضاء" واستقال الرئيس.

---

[١] إيغور تيموفييف، **كمال جنبلاط الرجل والأسطورة**، المرجع السابق، ص ٢٠٨.

[٢] Edmond Rabbath**, La Constitution Libanaise Origines, Textes et Commentaires**, op. cit. p. 431.

[٣] فوّاز طرابلسي، **تاريخ لبنان الحديث من الإمارة إلى اتّفاق الطائف**، المرجع السابق، ٢١٢–٢١٣.

[٤] "فتحت السفارة البريطانية أبوابها على مصراعيها لزوّار من صفّ المعارضة، مرحّبة بهم، هاشة باشة، صاغية إلى شكواهم من فساد العهد، ملمّحة حيناً ومصرّحة أحياناً أخرى في شأن الدعم والتأييد والاستعداد لفتح "الضوء الأخضر" أمام الفعاليات التي تساعد على إقالة رئيس الجمهورية". إيغور تيموفييف، **كمال جنبلاط الرجل والأسطورة**، المرجع السابق، ص ٢٠٨.

وكان يتزاحم على كرسي الرئاسة مرشّحان هما كميل شمعون وحميد فرنجيّة. وفي وقت لم يخفَ على الأطراف المتابعة تفوّق شمعون شعبياً وفرنجيّة نيابياً، لعبت سوريا دوراً مباشراً في حسم مصير الرئاسة اللبنانية، بحيث استقبل الرئيس السوري أديب الشيشكلي شمعون في دمشق قبل أيّامٍ من استقالة الخوري؛ وتدخّل عشيّة الانتخابات الرئاسية لجانب النوّاب المسلمين البيروتيين والطرابلسيين من أجل ضمان تصويتهم لصالح شمعون.[٢] أمام هذا الواقع، ما كان من فرنجيّة سوى الانسحاب أيضاً لصالح شمعون، فانتُخب هذا الأخير بمباركة داخلية وسويّة وغربية على السواء.

فتصبح المعادلة الخارجية لشغور ١٩٥٢:

تجاذب سياسي إقليمي غربي/عربي + ميزان قوى محسوم لصالح الناخب الغربي والسوري في لبنان = شغور قصير المدى + دعم مرشّح واحد وإيصاله إلى الرئاسة.

أمّا "التوكيل" الخارجي لسوريا في إدارة الاستحقاق الرئاسي في لبنان فقد برز بشكل خاصّ ما بعد إقرار اتّفاق الطائف، وفي ظلّ الوجود العسكري السوري في لبنان. وكان إسم الرئيس الهراوي محسوماً في كواليس الإدارة السوريّة، وذلك منذ ما قبل انعقاد مؤتمر الطائف.[٣] فليس من المستغرب بمكانٍ أن يبرز اسمه إلى الواجهة الرئاسيّة ويتمّ انتخابه في مهلة لا تزيد عن ٤٨ ساعة بعد استشهاد الرئيس معوّض.

ولعلّ هذا الاسراع في انتخاب خلف لمعوّض أتى من ضمن سياق مداولات حول "حالة" العماد عون الذي كان لا يزال في قصر بعبدا. وبالتّالي كان لا بدّ للطرفين "الرسمي" اللبناني ومن ورائه السوري أن يصلا إلى

---

[١] "وكان من أيسر الأمور على العمّال البريطانيين الكثر الذين كانوا يملأون لبنان ... أن يحرّضوا الرأي العام ويوجّهوا تيّاره ضدّ النظام، رغم لأنّهم كانوا من الذين شجّعوا نشأته في البداية". إدمون ربّاط، **التكوين التاريخي للبنان السياسي والدستوري،** المرجع السابق، ص ٨٥٤.

[٢] إيغور تيموفييف، **كمال جنبلاط الرجل والأسطورة،** المرجع السابق، ص ٢٢٠.

وأيضاً: نقولا ناصيف، "*مظاهر التدخّل الخارجي في الاستحقاق الرئاسي*"، **بحثاً عن رئيس يُصنع في لبنان،** المرجع نفسه، ص ٧٦.

[٣] كميل منسّى، **الياس الهراوي عودة الجمهورية من الدويلات إلى الدولة،** المرجع السابق، ص ١٠٢ وص ١١٣-١١٤.

حلّ لإعادة لحمة النظام اللبناني ووحدة الدولة، إمّا من خلال محاولة إيجاد تسوية سياسيّة تلزم عون بالقبول بالطّائف وبالسلطة المنبثقة عنه[1]؛ أو من خلال الحلّ العسكري الحاسم،[2] وهو ما تمّ اعتماده وتنفيذه من قبل الجيش السوري في يوم ١٣ تشرين الأوّل ١٩٩٠.

فترتسم بوضوح المعادلة الخارجيّة لشغور اليومين هذا:

ميزان قوى إقليمي محسوم + آحادية عسكرية وسياسية سورية = شغور قصير + حسم هويّة الرئيس الجديد

وإذ تتميّز حالتا الشغور "القصير المدى" هذه بكونهما حالتين استثنائيّتين من الشغور السّابق لنهاية الولاية الرئاسيّة، أتى الشّغور الرئاسي في كلتا الحالتين كأمرٍ واقعٍ، لا مفرّ دستوري أو سياسي منه. بالفعل، فإذا نظرنا إلى الواقعين الداخلي والخارجي في هاتين الحالتين، لرصدنا بدون شكّ أنّ الهدف الأساسي من الشّغور كان انتخاب رئيس جديد للبلاد بأسرع وقت، وليس استخدام خلو موقع الرئاسة كورقة ضغط أو مساومة من قبل أي جهة، وذلك بعكس حالتي الشغور الطويلتين في العام ١٩٨٩ و٢٠٠٧.

- **بند ثانٍ: الشغوران الطويلان في ميزان القوى الخارجية**

أدّى انفتاح الساحة اللبنانية على التدخّلات الخارجيّة طيلة سنوات الحرب، إلى انغماس هذه القوى الخارجية في تفاصيل السياسة الداخليّة للبنان، بما في ذلك الاستحقاق الرئاسي. وعندما فشلت القيادات المسيحيّة اللبنانية في الاتّفاق على مرشّحٍ واحدٍ لرئاسة الجمهوريّة في العام ١٩٨٨، تجلّى الانقسام في التوجّهات بين الداخل والخارج: فالجهات الخارجيّة اتّخذت أولويّتها إتمام الاستحقاق في موعده الدستوري؛ بينما ذهبت القيادات الداخليّة نحو خيار الشّغور الرئاسي.

---

[1] Samir Kassir, “*A Polity an UncertaRegional Environment*’, **Lebanon in Limbo**, op. cit., p. 88.

[2] "كانت فكرة إجبار العماد ميشال عون على الخروج من قصر الرئاسة بالقوّة موضع تداول وبحث من قبل رئيس الجمهورية الجديد ووزراء حكومة الرئيس سليم الحصّ بدعم من الطرف السوري". نهاد حشيشو، "*حكومة ميشال عون القيصرية بين عهدي أمين الجميل والياس الهراوي*"، **دولة رئيس الحكومة**، المرجع السابق، ص ٩٦.

وكان واضحاً مع اقتراب ولاية الجميّل على نهايتها، أنّ المعركة الرئاسيّة في لبنان تدور بين طرفين أساسيّين: الأوّل داخلي ومتمثّل بالقيادات المسيحيّة أي الجميّل وعون وجعجع، المُمسِكة بالمنطقة "الشرقيّة"؛ والثاني إقليمي ومتمثّل بالنّظام السوري المنتشر عسكرياً في أكثر من منطقة لبنانيّة، والذي يتحكّم سياسيّاً بموقف الأطراف الإسلامية اللبنانية. ورسم اللقاء بين الرئيسين اللبناني أمين الجميّل والسوري حافظ الأسد في حزيران ١٩٨٨[١]، قواعد هذه "المعركة" بحيث تمّ الاتّفاق على أن يقترح الرئيس اللبناني لنظيره السوري لائحة بالأسماء التي يراها مناسبة لتولّي الرئاسة،[٢] وبالتّالي احتفاظ سوريا بكلمة الفصل.

بموازاة ذلك، انصبّت المساعي الخارجيّة، وبشكل خاص الأميركيّة منها، لصالح بلوغ اتّفاق بين الطرفين اللبناني والسوري حول هويّة رئيس الجمهورية العتيد بأسرع وقت قبل انتهاء الولاية الرئاسية. ومردّ ذلك إلى تراجع الملفّ اللبناني على الأجندات الأميركيّة وتبدّل الأولويّات تجاهه: فبات الهدف الأساسي ضمان عودة الاستقرار الأمني والسياسي إلى لبنان، ولو عنى ذلك تكريس "وصاية" سوريّة عليه؛ وتندرج أيضا في هذا الإطار ضرورة إتمام الانتخابات الرئاسيّة، تجنّباً "للفوضى" وانزلاق الدولة اللبنانيّة إلى التقسيم.[٣]

غير أنّ التجاذبات المسيحيّة–المسيحيّة في الداخل اللبناني، وغياب مواقفهم الموحّدة من جهة؛ ناهيك عن الإرادة المبطّنة بإفشال الاستحقاق الرئاسي[٤] من جهة أخرى، أدّت في نهاية الأمر إلى استبعاد الأطراف الداخليّة عن الاستحقاق الرئاسي.[٥] فتمّ الاتّفاق الأميركي–السوري على ترشيح النائب مخايل الضاهر كمرشّح

---

[١] على هامش القمّة العربيّة في الجزائر.

[٢] كريم بقرادوني، **لعنة وطن من حرب لبنان إلى حرب الخليج**، المرجع السابق، ص ١٣–١٤.

[٣] أوفدت الإدارة الأميركية مساعد وزير الخارجيّة الأميركي لشؤون الشرق الأوسط ريتشارد مورفي إلى سوريا ولبنان في ١٣ أيلول ١٩٨٨، للتوسّط بين الطرفين بغية إيجاد مرشّح توافقي قبل موعد الجلسة الثانية لانتخاب الرئيس، والأخيرة في عهد الجميّل المنتهي في ٢٢ أيلول. وسوف ينتشر لاحقاً شعار "الضاهر أو الفوضى" أو "الضاهر أو الفراغ" على أثر الاتّفاق الأميركي–السوري على ترشيح مخايل الضاهر.

أنظر: عبد الرؤوف سنّو، **حرب لبنان ١٩٧٥–١٩٩٠ تفكك الدولة وتصدع المجتمع**، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، ط٢، ٢٠١٥، ص ٤٤٠.

[٤] التي سبق ان استعرضنا تفاصيلها في الفقرة السابقة.

[٥] يفصّل بقرادوني الاجتماعات التي دارت بين القيادات المسيحيّة، وصعوبات الاتّفاق على لائحة المرشّحين المحتملين. كما ونقل عن السفير الأميركي في لبنان جون كلي تحذيره: "ستفوّتون على أنفسكم رئاسة الجمهورية إذا لم تتّفقوا على لائحة واحدة". كريم بقرادوني، **لعنة وطن من حرب لبنان إلى حرب الخليج**، المرجع السابق، ص ١٧.

"تسوية" يمكن أن يحظى بقبول داخلي لبناني.[1] وبات هذا الترشيح المفروض من الخارج السبب المُعلن الأساسي الذي تمسّكت به الأطراف المسيحيّة للشروع بتعطيل جلستي الانتخاب،[2] وبالتّالي دخول البلاد في الشغور الرئاسي.

وفي ظلّ شغور موقع الرئاسة الأولى، سواء من مرشّح طرف يحسم ميزان القوى لصالح الداخل أو الخارج، أو مرشّح تسوية سوريّة–لبنانيّة يكرّس الأمر الواقع الميداني، انتقل التنافس على السلطة إلى موقع رئاسة الحكومة. فسارعت سوريا إلى تأمين الغطاء السياسي والشّرعي لحكومة سليم الحصّ، فيما انتزع الجنرال عون الاعتراف بشرعيّة حكومته من أكثر من طرف غربي وعربي، وفي طليعتهم العراق[3]. فباتت كلّ حكومة، بما تحظى به من تأييد داخلي وخارجي، تمتلك "نصف شرعيّة" و"نصف سلطة"،[4] وإذا صحّ التعبير أيضاً "نصف رئاسة".

وبات من الجليّ بمكانٍ ما أنّ توازن الرّعب الذي قام في الدّاخل لن يتمّ حسمه إلّا بقوّة وإرادة اللاعبين الخارجيين، وذلك انطلاقاً من المعادلة التالية:

وقد بقي الانقسام والتردّد سيّدا الموقف حتّى بعد اتّفاق مورفي–الأسد. أنظر: جوزيف أبو خليل، **قصّة الموارنة في الحرب**، سيرة ذاتيّة، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، الطبعة الخامسة ٢٠٠١، ص ٤٣٥–٤٣٦.

[1] كان المرشّح المُعلن للنظام السوري هو الرئيس الأسبق سليمان فرنجيّة، وبالتّالي قد صوّرت سوريا قبولها بترشيح مخايل الضاهر كتنازل وتسوية من قبلها. أنظر: عبد الرؤوف سنّو، **حرب لبنان ١٩٧٥–١٩٩٠ تفكك الدولة وتصدع المجتمع**، المرجع السابق، ص ٤٤١.

وأيضاً: قبلان عبد المنعم قبلان، **المؤسسات الدستورية في لبنان بين النص والممارسة في ضوء اتفاق الطائف**، المرجع السابق، ص ١٠١.

[2] عبد الرؤوف سنّو، **حرب لبنان ١٩٧٥–١٩٩٠ تفكك الدولة وتصدع المجتمع**، المرجع السابق، ص ٤٤٢–٤٤٣

[3] دعمت الأطراف العربيّة (أي العراق ومصر ومنظّمة التحرير الفلسطينية ودول الخليج) حكومة عون من باب مواجهة سوريا، وكان للعراق الدور الأكبر في هذا السياق. أنظر تفاصيل العلاقة بين العراق وعون في: سركيس نعّوم، **ميشال عون حلم أم وهم**، المرجع السابق، ص ١٨٢–١٨٥.

[4] "في لبنان ثمّة ما هو أعمق من الدستور وأبعد. فالقاعدة الذهبيّة هي التسوية وفي غيابها تتحوّل كلّ شرعيّة إلى ما هو أقلّ من شرعيّة في الجمهوريّة حتّى ولو تسلّحت بالمراسيم والأختام". غسّان شربل، **أين كنت في الحرب؟ اعترافات جنرالات الصراعات اللبنانيّة**، رياض الريّس للكتب والنّشر، بيروت، الطبعة الثالثة أيّار ٢٠١١، ص ٣٨٦–٣٨٧.

ميزان قوى خارجي غير محسوم + ازدواجيّة سياسية وعسكرية لبنانية/سورية = شغور رئاسي طويل المدى + تكريس سوريا "ناخب أكبر" في الرئاسة.

وإذا كان الوجود السوري في لبنان قد لعب دوراً في إطالة أمد الشغور الرئاسي في العام ١٩٨٨، فإنّ الشغور الطويل في العام ٢٠٠٧–٢٠٠٨ بدأت تتكوّن فصوله على أثر انسحاب سوريا عسكرياً من لبنان.

كما أشرنا في الفصل السابق، لقد أدّت الأحداث المتسارعة في الشرق الأوسط منذ الحرب الأميركيّة على العراق في العام ٢٠٠٣ إلى تكوّن جبهتين إقليميّتين متنافستين بقيادة كلّ من السعوديّة وإيران من جهة؛ وإلى سحب "التفويض" الذي أُعطي لسوريا لإدارة الشأن اللبناني قبل عقدين ونصف من الزمن، من جهة أخرى.

وإذا كانت الأجواء الإقليميّة والدوليّة قد أظهرت تعاطفاً مع المحور المناهض لسوريا، وشكّلت مناخاً إيجابيا لنشأة قوى ١٤ آذار في العام ٢٠٠٥، غير أنّ الواقع السياسي بعد أكثر من عامين أظهر عدم قدرة أي من المحورين على حسم ميزان القوى لصالحه في الساحة اللبنانيّة.[١] هذا وقد بدا واضحاً أنّه بالرّغم من التراجع السوري، كانت الثنائيّة السورية–الإيرانية لا تزال فاعلة إقليمياً ولبنانياً؛ مقابل تقدّم للمحور السعودي لبنانياً، تمّ على ضوء التراجع السوري وليس كنتيجة لمواجهة سعودية–سورية مباشرة. فنفوذ المحور السعودي توقّف عند حدود فريق ١٤ آذار، بينما انحصر النفوذ السوري والإيراني في فريق ٨ آذار.

فضلاً عن ذلك، كان الكباش بين الطرفين الاقليميين في لبنان يتمّ "بأسلحة" غير متكافئة، ومحوره الأساسي سلاح حزب الله:[٢] راهن المحور السعودي على القرارات الدوليّة التي تُدين سوريا وعلى إقرار المحكمة الدولية الخاصّة بلبنان، من أجل الضغط على حزب الله لتسليم سلاحه؛ في حينّ عمل المحور الإيراني–السوري على مضاعفة قدرات الحزب العسكريّة ورفع شعار المقاومة، خاصّةً بعد "النّصر الإلهي" الذي حقّقه في حرب تمّوز ٢٠٠٦ بوجه إسرائيل.

---

[١] نقولا ناصيف، *اتّفاق دولي إقليمي لبناني*"، **بحثاً عن رئيس يُصنع في لبنان**، المرجع السابق، ص ١٢٦.

[٢] عبد الرؤوف سنّو، **لبنان الطوائف في دولة ما بعد الطائف إشكاليات التعايش والسيادة وأدوار الخارج**، المرجع السابق، ص ٤٣٢–٤٣٧.

ومع اقتراب موعد الاستحقاق الرئاسي، تراجع زخم المحور السعودي مع إعادة ترتيب أولويات القوّتين الدوليتين الراعيتين لهذا المحور: انكفأت الولايات المتّحدة الأميركيّة إلى شؤونها الداخلية على وقع انطلاق بوادر المعركة الرئاسيّة الأميركية؛ وفضّلت فرنسا انتهاج سياسة الانفتاح والمرونة تجاه سوريا وإيران، بعدما انتُخب نيكولا ساركوزي رئيساً للجمهورية خلفاً لجاك شيراك "صديق" الرئيس رفيق الحريري.[١]

سهّل هذا التوازن بين القوى الاقليميّة قبول الطرفين السعودي والإيراني بالبحث عن رئيس "تسوية"، يقابله حذر سوري من وصول رئيس مناهض لها، وهي خطوة تعتبرها تهديداً لأمنها.[٢] فرعت فرنسا مؤتمر "سان كلو" في تمّوز ٢٠٠٧، والذي اقتصر على ممثّلين للأفرقاء الداخليين اللبنانيين من "الصفّ الثاني"، بالإضافة إلى شخصيات من المجتمع المدني. وكان واضحاً أنّ هذا المؤتمر لن يصل إلى نتيجة فاعلة على مستوى الملفّ الرئاسي، نظراً لغياب أصحاب القرار الداخليين عنه من جهة؛ ولعدم نضوج التسوية الاقليميّة بعد من جهة أخرى.[٣]

واستمرّ الوضع على حاله إلى حين انتهاء ولاية الرئيس لحّود، بالرّغم من الجهود الفرنسيّة[٤] والعربيّة[٥]، فدخلت البلاد حكماً في الشغور الرئاسي الذي استمرّ ستّة أشهر، من تشرين الثاني ٢٠٠٧ ولغاية أيار ٢٠٠٨. ويمكن التعبير عن الوضع الاقليمي المحيط بهذا الشّغور من خلال المعادلة التالية:

---

[١] نقولا ناصيف، *"اتّفاق دولي إقليمي لبناني"*، **بحثاً عن رئيس يُصنع في لبنان**، المرجع السابق، ص ١٢٩–١٣٠.

[٢] كريم بقرادوني، **صدمة وصمود عهد إميل لحّود (١٩٩٨–٢٠٠٧)**، المرجع السابق، ص ٤٨١ و٤٩٦.

[٣] نقولا ناصيف، "*حوار سان كلو: العرّاب الفرنسي يعتمد على الوقت لإنضاج الحل*"، **صحيفة الأخبار**، ١٧ تمّوز ٢٠٠٧، http://www.al-akhbar.com/node/141618 (٢٥-٠١-٢٠١٦).

[٤] حاولت فرنسا الدخول في عمليّة تبادل الأسماء بين دمشق وبيروت في الأسبوع الأخير من ولاية الرئيس لحّود، دون أن يثمر ذلك بالتوصّل إلى تسوية. أنظر: كريم بقرادوني، **صدمة وصمود عهد إميل لحّود (١٩٩٨–٢٠٠٧)**، المرجع السابق، ص ٥٠٤–٥٠٥.

[٥] تحرّكت جامعة الدول العربيّة عبر أمينها العام عمرو موسى الذي زار بيروت مراراً في الأسابيع الأخيرة لولاية لحّود، محاولاً إيجاد صيغة ملائمة لكافّة الأفرقاء، تفادياً لدخول الشغور الرئاسي. لم تفلح وساطته في تسهيل انتخاب الرئيس، غير انّه تمكّن من رسم صيغة لإدارة الشغور، بحيث لا يتمّ التصعيد من قبل أي فريق، تجنّباً لدخول البلد في فتنة مذهبية مرفوضة داخلياً وخارجياً على حدّ سواء. أنظر: نقولا ناصيف، *"اتّفاق دولي إقليمي لبناني"*، **بحثاً عن رئيس يُصنع في لبنان**، المرجع السابق، ص ١٤٦.

انقسام اقليمي سعودي/إيراني + توازن قوى سياسي مائل لصالح السعوديّة + البعد الاقليمي لسلاح حزب الله = شغور طويل الأمد + ترجيح وصول مرشّح تسوية

- **بند ثالث: معادلات الشغور الرئاسي بين الداخل والخارج**

انطلاقاً مما تقدّم، يمكن إيجاز الظروف التي رافقت حالات الشغور الرئاسي في لبنان، بالاستناد إلى موازين القوى الداخليّة والاقليميّة، من خلال الجدول التالي:

الشغور الرئاسي	**ميزان القوى الداخلي**	**ميزان القوى الاقليمي**	**انعكاس على الرئاسة والنظام السياسي**
١٧-٢٣ أيلول ١٩٥٢	ميزان قوى محسوم لصالح المعارضة	ميزان قوى محسوم موالٍ للمعارضة	شغور قصير المدى لا أزمة نظام هويّة الرئيس محسومة
٢٢ أيلول ١٩٨٨ – ٥ تشرين الثاني ١٩٨٩	ميزان قوى غير محسوم (مسيحي/مسلم)	ميزان قوى غير محسوم مائل لصالح سوريا	شغور طويل المدى أزمة نظام لا توافق على رئيس
٢٢-٢٤ تشرين الثاني ١٩٨٩	ميزان قوى محسوم لصالح (المسلمين+سوريا)	ميزان قوى محسوم لصالح سوريا	شغور قصير المدى لا أزمة نظام هويّة الرئيس محسومة
٢٣ تشرين الثاني ٢٠٠٧ – ٢٥ أيّار	ميزان قوى غير محسوم مائل لـ٨ آذار[١]	ميزان قوى غير محسوم مائل لـ١٤ آذار	شغور طويل المدى تعطيل للنظام السياسي

[١] بحكم وجود سلاح حزب الله.

٢٠٠٨			بحث عن رئيس توافقي
٢٥ أيار ٢٠١٤ – (؟)	*ميزان قوى غير محسوم*	*ميزان قوى غير محسوم*	*شغور طويل المدى (؟؟؟)*

يلعب ميزان القوى المحسوم أهميّة واضحة في حصر فترة الشغور الرئاسي لأيّام معدودة، كما وحسم هويّة الرئيس العتيد. ويأتي رئيس الجمهوريّة في هذه الحالة، من صلب الفريق "الأقوى" وليس كرئيس تسوية بين الأطراف المتنافسة. ويُلاحظ التوافق بين موازين القوى الداخليّة والخارجيّة في شغور ١٩٥٢ و١٩٨٩، الأمر الذي يعكس دور قوى الخارج في تدعيم الميزان الداخلي وصولاً إلى حدّ حسمه. فيكون الشّغور القصير مرتبط بظروف "استثنائيّة" مثل استقالة الرئيس أو اغتياله، ويقتصر على المدّة اللازمة لإتمام عمليّة الانتخاب الجديدة، بعيداً عن أي تعطيل للنّصاب.

بالمقابل، يترافق الشغور طويل المدى مع ميزان قوى غير محسوم على المستويين الداخلي والخارجي. ويحمل توازن القوى هذا طابعاً صدامياً بين الأطراف اللبنانيّة. ففي العام ١٩٨٨ كان الانقسام العسكري والسياسي الداخلي إسلامياً/مسيحياً، تبدّل ليصبح انقساماً سياسياً ذات طابع مذهبي بين ٨ و١٤ آذار في العام ٢٠٠٧. يغيب في هذه الحالة الاتّفاق الداخلي على رئاسة الجمهوريّة، لتوقّع كلّ طرف احتمال انقلاب موازين القوى لصالحه وانتخاب رئيس من فريقه السياسي؛ أو لخروج عمليّة انتخاب الرئيس من إطار الرئاسة فحسب، ليضحي تعطيل الانتخابات جزءاً من اللعبة الرئاسية وورقة ضغط لبلوغ تسويات أوسع.[١] ويُلاحظ ترافق النزاع الداخلي في هذه الحالات مع ارتفاع سقف المطالب المتعلّقة بالنّظام السياسي، أو بتوزيع السّلطة فيه، فيتطلّب عندئذٍ بلوغ تسويات تتعدّى موقع رئاسة الجمهوريّة فقط، لا بل وتسبق عمليّة الانتخاب، تتمّ برعاية ومباركة الأطراف الخارجيّة.

[١] يتماثل شغورا العام ١٩٨٨ و٢٠٠٧ من حيث أنّ شغور الرئاسة بدا جزءاً من المشكلة لا المشكلة نفسها. استخدمه الأفرقاء على أنّه "وسيلة ضغط إضافيّة في سبيل بلوغ تسوية سياسيّة أكثر تطلّباً وأكثر شمولاً، من أجل رسم توازن قوى لا يغدو رئيس الدولة عنصر القوّة المرجّحة فيه، وإنّما عازلاً وهمياً يفضّ الاشتباك ولا يلغيه". نقولا ناصيف، *اتّفاق دولي إقليمي لبناني*"، **بحثاً عن رئيس يُصنع في لبنان**، المرجع السابق، ص ١٢٤.

القسم الثاني: "تسويات" تتعدّى الرئاسة في حالتي الشغور الطويل

شهد لبنان منذ الاستقلال ثلاثة اتّفاقات داخليّة مفصليّة ذات طبيعة متميّزة لكلّ منها: الأوّل هو الميثاق الوطني العرفي الذي ضمن الاستقلال في العام ١٩٤٣؛ والثاني هو اتّفاق الطائف المكتوب الذي أدخل تعديلات كبيرة على الدستور اللبناني؛ والثالث هو تسوية الدوحة السياسية المكتوبة وغير المعدّلة للدستور. وإذ ترافق اتّفاقا الطائف والدوحة مع شغور رئاسي طويل المدى، بخلاف الميثاق الوطني، قدّمت الاتفاقات الثلاثة صيغة للسلطة مبنيّة على ميزان القوى، حيث رئاسة الجمهورية بدورها وصلاحياتها ليست سوى جزء من الصراع وبالتّالي جزء من الحلّ.

فقرة أولى: اتّفاق الطائف: ظروفه وانعكاسه على الرئاسة

بعد خمس عشرة سنة من الحرب، وتعطيل كامل للنظام السياسي، نضجت الظروف الداخلية والاقليميّة لبناء "الوفاق الوطني". فأتى إقرار اتّفاق الطائف ليحسم الانتخابات الرئاسية من جهة؛ وليؤسّس لدينامية جديدة تسود العلاقات بين رئيس الدولة من جهة ورئيسي الحكومة ومجلس النوّاب من جهة أخرى.

- بند أوّل: رأس النظام على محكّ ميزان القوى

قام النظام اللبناني منذ الاستقلال على ركيزتي الدستور والميثاق الوطني.[١] كرّس الأوّل "تفوّقاً" مسيحياً ملحوظاً، دعمه ميزان القوى الاجتماعي والاقتصادي الداخلي من جهة، ووجود الانتداب الفرنسي على لبنان من جهة أخرى؛ فيما جاء الثاني ليمنح الشراكة للمسلمين في الحكم، مقابل الاعتراف باستقلال الدولة اللبنانية.

[١] راجع الفصل الأوّل.

هذا وترافق تكريس العرف التوافقي مع استمرار المطالبات بإقرار الاصلاحات الدستورية التي ترتبط بالصّيغة الطائفية، كما ذكرنا سابقاً. وإذا كانت موازين القوى المجتمعية والسياسية، قد شكّلت على الأرجح، دعامة للقوى المسيحية المناهضة لتعديل الدستور، فإنّ التغيرات التي طرأت على هذه الموازين قد مهّدت بلا شكّ إلى إقرار التعديلات الدستورية من جهة؛ كما وقد ثبّتت ارتباط النظام اللبناني بميزان القوى الطائفي من جهة أخرى.

أظهرت الحرب اللبنانيّة، مع ما شهده البلد – شعباً وسلطةً – من انقسام عامودي وخطوط تماس مرسّمة، إلى أنّ المكوّنين الاسلامي والمسيحي كانا قد وصلا إلى شبه توازن تامّ في القوى، بحيث صعب على أحدهما الحسم داخلياً لصالحه. غير أنّ الوجود السوري والفلسطيني المسلّح في الداخل، بالإضافة إلى المناخ الاقليمي والدولي، أدّى إلى إمالة ميزان القوى تدريجياً لصالح المسلمين.

وإذ أتى الشغور الرئاسي في العام ١٩٨٨ كانعكاس لتوازن القوى غير المحسوم هذا، ارتبط انتخاب الرئيس الجديد حكماً إمّا بالحسم العسكري لصالح أحد الطرفين، أو بالتسوية السياسيّة المقبولة من كافّة الأطراف.

حاول العماد عون كسر هذا التوازن عسكرياً، من خلال التضييق على الميليشيات وبسط سلطة "الشّرعيّة"،[١] ولاحقاً بإعلانه "حرب التحرير" من الوجود العسكري السوري في لبنان في ١٤ آذار ١٩٨٩. غير أنّه فشل في تحقيق الانتصار، سيما في ظلّ غياب الدعم الخارجي الوازن لحربه، وتحالفه مع العراق الذي سوف يصبح الهدف الأوّل للنيران الأميركيّة في حرب الخليج. وقد أدّت الخسائر المترتّبة عن هذه الحرب إلى المزيد من التقهقر المسيحي في ميزان القوى الداخلي.[٢]

بالمقابل، لاقى خيار التسوية السياسيّة ترحيباً ودعماً كبيراً من قبل القوى العربيّة والدوليّة، نظراً لالتقاء مصالحها حول ضرورة عودة الاستقرار إلى الساحة اللبنانيّة التي "لم تعد مفيدة لمسرح الأحداث الاقليمي"[٣]:

---

[١] سمير خلف، **لبنان في مدار العنف قراءة في تدويل النزاعات الفئوية،** المرجع السابق، ص ٣٦٥-٣٦٦.

[٢] زهير شكر، **الوسيط في القانون الدستوري اللبناني نشأة ومسار النظام السياسي والدستوري المؤسسات الدستورية،** المرجع السابق، ص ٣٣٧-٣٣٨.

[٣] حسن فضل الله، **حزب الله والدولة في لبنان الرؤية والمسار،** شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، الطبعة الثانية ٢٠١٥، ص ١٠١.

فالدول العربيّة وفي مقدّمها المملكة العربيّة السعوديّة، رأت في استمرار الحرب اللبنانية خطراً على استقرارها الأمني والسياسي الداخلي، في ظلّ المدّ الشيعي والحركات الفلسطينيّة غير المنضبطة والإسلام المتطرّف؛[١] في حين استحوذ ملفّ الخليج على أولويّة الإدارة الأميركيّة، الأمر الذي جعل من الملفّ اللبناني عبئاً لا بدّ من الانتهاء منه.[٢]

غير أنّ ميزان القوى الداخلي فرض ألّا تتمّ التسوية وإنهاء الحرب بمعزل عن الأخذ بالمطالب الإسلاميّة والسوريّة تجاه النظام السياسي اللبناني.[٣] وبالتّالي، بات انتخاب رئيس للجمهوريّة وإعادة إطلاق عجلة المؤسّسات الدستورية في لبنان مرتبطين برزمة شاملة من التعديلات الدستوريّة، وليس بالتفاوض على هويّة الرئيس العتيد فحسب. من هنا انصبّت الجهود الخارجيّة على رعاية اتّفاق سياسي شامل، فتمّ تشكيل "اللجنة الثلاثيّة العربيّة العليا"[٤] مهمّتها الإعداد لمشروع وثيقة الوفاق الوطني والتحضير إلى عقد مؤتمر نيابي لبناني في مدينة الطائف السعوديّة لمناقشة وإقرار هذا الاتّفاق.

وبالتّالي لم تكن ولادة اتّفاق الطائف لتتمّ لولا "الأبوّة المركّبة" من الموازين اللبنانية–العربيّة–الدوليّة،[٥] الأمر الذي يوحي بأمر واقع لا يمكن تجنّبه وغير قابل للمساومة من قبل المسيحيّين.[٦] فاختار قسم منهم "ركوب

---

[١] سمير خلف، **لبنان في مدار العنف قراءة في تدويل النزاعات الفئوية،** المرجع السابق، ص ٣٦٣–٣٦٤.

[٢] قبلان عبد المنعم قبلان، **المؤسسات الدستورية في لبنان بين النصّ والممارسة في ضوء اتّفاق الطائف،** المرجع السابق، ص ١٦١–١٦٣.

[٣] Nawaf Salam, "*Taef Revisited*", **Lebanon in Limbo**, op. cit., p. 40.

[٤] مكوّنة من ملك المغرب، والعاهل السعودي، والرئيس الجزائري.

[٥] زهير شكر، **الوسيط في القانون الدستوري اللبناني نشأة ومسار النظام السياسي والدستوري المؤسسات الدستورية،** المرجع السابق، ص ٣٤١.

وذلك بغضّ النظر عمّا إذا كان هذا الاتّفاق صناعة لبنانيّة ١٠٠% (أنظر: حسين الحسيني، الجمهورية ٢٠١٤ أي رئيس لأي جمهورية؟، المرجع السابق، ص ٣٦١ و٣٦٥. وأيضاً: حيدر المولى، **التضامن الوزاري والحكومات الائتلافية،** المرجع السّابق، ص ٤٢٩**)**. أو أنّه "من صنع اللاعبين الكبار على مسرح الأزمة اللبنانيّة" (أنظر: قبلان عبد المنعم قبلان، **المؤسسات الدستورية في لبنان بين النصّ والممارسة في ضوء اتّفاق الطائف،** المرجع السابق، ص ١٦١**)**.

[٦] اجتمع رئيس مجلس النواب اللبناني حسين الحسيني مع البطريرك الماروني ما نصرالله بطرس صفير في شهر حزيران ١٩٨٩، لتدارس مشروع حلّ تبيّن لاحقا أنّه نسخة منقّحة عن الطائف. وعندما حاولت الأطراف المسيحيّة، المتحفّظة بأكثريّتها

الموجة" وتأييد الاتّفاق بالرّغم من ثغراته، وعلى رأسهم القوّات اللبنانيّة؛ في حين تمسّك العماد عون برفض اتّفاق الطائف بناءً على غياب أي آليّة للانسحاب السوري من لبنان، وتعديل صلاحيات رئيس الجمهورية لصالح رئيس مجلس الوزراء.[1] وأمام هذا الانقسام في التوجّهات المسيحيّة، أطلق عون شرارة حرب جديدة في المنطقة الشرقيّة، كانت "حرباً انتحاريّة"[2] بين الإخوة كفيلة بإضعاف الشارع المسيحي إلى أدنى حدّ.

على أثر هذا "الانتصار التاريخي"[3] لسوريا، بتكريس بقائها العسكري في لبنان من جهة، وإضعاف المعارضة المسيحيّة من جهة أخرى، تمّ إقرار تعديلات الطائف وانتخاب رينيه معوّض رئيساً للجمهوريّة تحت عيون المجتمعين العربي والدولي.[4] وتلقّف النظام السوري التطوّرات المتسارعة في الخليج وانطلاق الحرب على العراق، فتمّ على وقع ذلك انتخاب الهراوي خلفاً لمعوّض بإرادة سوريّة مطلقة وانفتحت طريق قصر بعبدا أمام العمليّة العسكريّة السورية "لإنهاء تمرّد عون" بعد أكثر من عام على اتّفاق الطائف.[5]

- **بند ثانٍ: الديناميّة الرئاسية في "النظام الجديد"**

كان لاتّفاق الطائف نتيجتين مباشرتين تتمثّلان بإنهاء الحرب الأهليّة في لبنان؛ وبتحديد شكل النظام اللبناني وبرلمانيّته، من خلال إدخال تعديلات دستورية واسعة على موقع وصلاحيات الرئاسة.[6]

بالتّوازي مع الاتّجاه البرلماني، كرّس هذا الاتّفاق مبدأ الشراكة الذي قام عليه الميثاق الوطني عرفياً في العام ١٩٤٣، وذلك على مستويين ثنائي وجماعي. ثنائياً، نقلت تعديلات الطائف النصّ الدستوري من هيمنة "المارونية السياسية" التي كانت بادية في صلاحيات الرئيس الواسعة، إلى حقبة الازدواجية المارونية–السنيّة بين رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء الذي كان شبه غائب كلياً في الدستور. فتمّ استحداث المادّة ٦٤

والمعارضة لما ورد في هذا المشروع، أن تفاوض في شأنه، تبيّن لها استحالة إدخال أي تعديل على هذا "الصفقة المتكاملة". أنظر: سركيس نعّوم، **ميشال عون حلم أم وهم**، المرجع السابق، ص ٩١–٩٤.

[1] سمير خلف، **لبنان في مدار العنف قراءة في تدويل النزاعات الفئوية**، المرجع السابق، ص ٣٦٩.

[2] المرجع نفسه، ص ٢٧٠.

[3] حسن فضل الله، **حزب الله والدولة في لبنان الرؤية والمسار**، المرجع السابق، ص ١١١.

[4] يروي الهراوي عن المداولات الداخلية والخارجية التي مهّدت لحسم إسم معوّض رئيساً للجمهورية. كميل منسّى، **الياس الهراوي عودة الجمهورية من الدويلات إلى الدولة**، المرجع السابق، ص ١٠٧.

[5] كمال ديب، **هذا الجسر العتيق سقوط لبنان المسيحي؟ ١٩٢٠–٢٠٢٠**، المرجع السابق، ص ١٩٣–١٩٥.

[6] أنظر: أنور الحجّار، **قراءة في الدستور اللبناني**، المرجع السابق، ص ٥٥–٥٧.

من الدستور لتنصّ على الصلاحيات الخاصّة بهذا الأخير، ونُقلت صلاحيات هامّة من يد رئيس الجمهورية إليه.[١]

أمّا جماعياً، فقد أدّى انتقال السلطة الاجرائيّة من يد رئيس الجمهورية إلى مجلس الوزراء، وأيضاً تحديد الآليّة التوافقية لاتّخاذ القرار داخل الحكومة، إلى ضمان المشاركة الطوائفيّة الشاملة في إدارة شؤون الحكم.[٢]

وبالرّغم من تركيز الدستور على أهميّة إتمام عمليّة إلغاء الطائفيّة السياسيّة، فهو أقرّ التوازن الطائفي في مجلس الوزراء ومجلس النوّاب، كما وأنّه لم يمسّ العرف السائد بتوزيع المناصب الرئاسية الثلاثة بين الموارنة والسنّة والشيعة، حتّى ولو لم يكرّسها في النصّ. ويذهب عدد من الدستوريين إلى استنباط توازن قوى جديد ثلاثي الأطراف يتعدّى الثنائيّة التي قام عليها الميثاق الوطني، استناداً إلى توزيع الصلاحيات في ما بين الرئاسات الثلاث.[٣] ففي حين كانت الثنائيّة العرفيّة في العام ١٩٤٣ تميل بحكم ميزان القوى والنصّ الدستوري لصالح رئيس الجمهورية، باتت الثنائيّة المكرّسة في الدستور على أثر اتّفاق الطائف مائلة لصالح رئيس الحكومة؛ غير أنّها تراجعت بدورها أمام تعزيز موقع رئيس مجلس النوّاب، وتصاعد قدرة الطائفة الشيعيّة في ميزان القوى الوطني.

بالتّالي، إذا كانت التعديلات الدستورية المنبثقة عن وثيقة الطائف قد أسّست "ميثاقاً وطنياً جديداً"[٤]، هي في الواقع لم تأتِ بجديد على مستوى المبادئ الأساسيّة للميثاق القديم:[٥] فقد تضمّن الدستور المعدّل تأكيداً على عروبة لبنان ونهائيّة كيانه، وحرصاً على "العيش المشترك" والمشاركة الطوائفيّة التوافقية في الحكم. بل اكتفى دستور الطائف بإتمام عمليّة "إعادة توزيع" للصلاحيات بين المكوّنات والرئاسات، أي إنتاج لصيغة جديدة وليس لميثاق جديد.

---

[١] زهير شكر، "*رئيس الجمهورية في لبنان بعد الطائف من حاكم مطلق إلى شريك*"، **مجلّة الحقوق والعلوم السياسية**، المرجع السابق، ص ٩٧.

[٢] Nawaf Salam, "*Revisiting the Lebanese Formula*", **Letters from Byblos Number** 13, op. cit., p. 20-21.

[٣] حيدر المولى، **التضامن الوزاري والحكومات الائتلافية**، المرجع السّابق، ص ٤٣٣-٤٣٤.

[٤] خالد الخير، "*طبيعة النظام السياسي في لبنان*"، **مجلّة الحقوق والعلوم السياسية**، المرجع السابق، ص ٨١.

[٥] "النصّ يكرّس عرفاً ولا ينشئ جديداً". جوزيف أبو خليل، **قصّة الموارنة في الحرب**، المرجع السابق، ص ٢٨٣.

وأيضاً، إذا أراد الطائف أن يضع الرئيس في منزلة "الحَكَم" و"ضابط آلة الحُكم" أسوةً بالديمقراطيات البرلمانية العريقة،[١] فهو فعلياً أفرز تعدّدية حكّام متفاوتي الصلاحيّات في دولة مرتهنة لمرجعيّة خارجيّة هي النظام السوري، ووضع هذه المرجعيّة الخارجية في مقام الحَكَم بين الرؤساء الثلاثة.[٢] بنتيجة ذلك، ليس من المستغرب أن تنحرف الممارسة السياسية عن المضامين البرلمانيّة للدستور، وتظهر "الترويكا" كمخرج توافقي لا بدّ منه لضمان نوع من الاستقرار الداخلي.[٣]

في المحصّلة، يمكن رسم انعكاس اتّفاق الطائف على الديناميّة الرئاسية من نواحٍ ثلاث:

- دستورياً: حاول الطائف أن ينهي الازدواجيّة دستور/ميثاق التي كانت تسيّر النظام السياسي والعلاقة بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة منذ الاستقلال. وهو بالفعل كرّس مضامين الميثاق في الدستور، ولكنّه ذهب أبعد من موقعي رئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة في رسمه للصّيغة الطائفية، والتي أتت على حساب المسيحيين بما يتناسب وميزان القوى الداخلي والاقليمي القائم.
- عرفياً: لم يمسّ الطائف بالهويّة الطائفيّة العرفيّة لكلّ من الرؤساء الثلاثة، فبقيت رئاسة الجمهورية بيد المسيحيين.
- سياسياً: استُبعدت الزعامات المسيحيّة عن الحياة السياسيّة، في ظلّ معارضة مسيحيّة واسعة للوجود السوري.[٤] فيمكن القول في هذا الإطار بأنّه، بالرّغم من احتفاظ المسيحيين بموقع رئاسة الجمهورية من جهة، وإن تمّ نظرياً احترام الصيغة الجديدة التي أقرّها الطائف في توزيع المقاعد نيابية والوزارية والرئاسيّة بين الطوائف كافّة من جهة أخرى، إنّ جوهر الميثاق المبني على الشراكة الفعليّة بين المسيحيين والمسلمين لم يكن موجوداً.

---

[١] خالد قبّاني، **مجلّة الحقوق والعلوم السياسية**، المرجع السابق، ص ١٧٦. وأيضاً: أنظر وضعيّة الرئيس الحَكَم في الفصل الأوّل من القسم الأوّل.

[٢] مخايل سمعان، "في النظام البرلماني: إمّا دور فاعل لرأس الحكم وإمّا الفوضى الدستورية"، خليل الهندي وأنطوان الناشف، **الدستور اللبناني قبل الطائف وبعده**، المرجع السابق، ص ١٦٧.

[٣] حيدر المولى، **التضامن الوزاري والحكومات الائتلافية**، المرجع السّابق، ص ٥٩٤–٥٩٥.

[٤] تجلّى ذلك في المقاطعة شبه الكاملة للانتخابات النيابية في العام ١٩٩٢ من قبل الشارع المسيحي.

انطلاقاً من هنا يمكن القول بأنّ الطائف، وإن كان قد نقل النظام اللبناني نظرياً إلى الجمهوريّة الثانية، فهو لم يؤسّس فعلياً جمهوريّة جديدة بقدر ما عدّل في معايير الطائفيّة السياسيّة.[١]

فقرة ثانية: تسوية "الدوحة" وانعكاسها على الرئاسة

تبدّلت موازين القوى السياسية والطائفية التي رُسم على أساسها اتّفاق الطائف، "فتعطّل" النظام من جديد أمام الأزمة التي وقع فيها لبنان بعد الخروج السّوري، وأدّت إلى شغور الرئاسة الأولى في العام ٢٠٠٧. وإذا كان الطائف قد أتى بحسم سياسي ودستوري مهّد للحسم الميداني في ١٣ تشرين ١٩٩٠، كان ضغط ميزان القوى العسكري في ٧ أيّار ٢٠٠٨ جسر العبور من الشغور إلى تسوية سياسية ضمنت انتخاب الرئيس.

- بند أوّل: من معركة الداخل إلى طاولة الخارج

كانت الانتخابات الرئاسيّة في العام ٢٠٠٧ لتشكّل الفرصة السانحة للمسيحيين العائدين إلى الميدان السياسي، من أجل إيصال رئيس للجمهوريّة يحظى بالحيثيّة الشعبية المسيحيّة وقادر على استعادة الدور الفاعل الذي خسره المسيحيون خلال فترة الوجود السوري.[٢] غير أنّ الظروف الاقليميّة والداخليّة التي فصّلناها آنفاً، أدّت إلى استبعاد الزعماء المسيحيين والمرشّحين المنتمين إلى فريقي ٨ و١٤ آذار، وفرضت البحث عن رئيس توافقي-وسطي من جهة؛ كما ومنعت إتمام الاستحقاق ضمن مهلته الدستورية، فخلا مركز الرئاسة الأولى بمغادرة الرئيس لحّود وانتقلت صلاحيات الرئاسة إلى حكومة السّنيورة، من جهة أخرى.

---

[١] "تصوّرت وثيقة الوفاق الوطني حلّا للأزمة اللبنانية على مرحلتين. الجمهورية الثانية التي أسست لها الوثيقة هي مرحلة انتقالية إلى جمهورية ثالثة تُلغى فيها الطائفيّة السياسيّة". فوّاز طرابلسي، **تاريخ لبنان الحديث من الإمارة إلى اتّفاق الطائف**، المرجع السابق، ص ٤٢٤-٤٢٥.

ويعتبر جوزف مايلا أنّنا لم ننتقل من جمهورية إلى أخرى، بل لا نزال في الجمهوريّة الأولى. جوزف مايلا، *"نظام الطائف أبقانا في الجمهورية الأولى"*، خليل الهندي وأنطوان الناشف، **الدستور اللبناني قبل الطائف وبعده**، المرجع السابق، ص ١٦.

[٢] كمال ديب، **هذا الجسر العتيق سقوط لبنان المسيحي؟ ١٩٢٠-٢٠٢٠**، المرجع السابق، ص ٣٠٧.

أمام هذا الواقع، قفز إلى الواجهة إسم قائد الجيش ميشال سليمان كمرشّح لا منازع له، وذلك لأنّه يجمع في شخصه مواصفات الوسطيّة السياسية والقبول المسيحي. ففي ظلّ الانقسام العامودي في الدولة، ظهرت المؤسسة العسكرية بقيادة سليمان كتجسيد للوحدة الوطنية[١] وضمانة للاستقرار[٢] في لبنان، بفضل الانتصار الذي حقّقته في معركة "نهر البارد" في أيلول ٢٠٠٧، أي قبل أسابيع قليلة من نهاية ولاية الرئيس لحّود. وهذا ما دفع بـ١٤ آذار إلى إعلان تأييد انتخابه مرشّحاً توافقياً، بمباركة عربيّة وغربيّة مطلقة.[٣]

وبالرّغم من المخاوف المرتبطة "بعسكرة الرئاسة" وتلك المتعلّقة بتعديل الدستور لانتخاب سليمان، ساد في الأوساط المسيحيّة قلق متنامي من خسارة موقعهم الأوّل في الدولة، لا سيّما بعد انتقال صلاحيات رئاسة الجمهورية إلى حكومة يرأسها "سنّي". فكان ترشيح "ماروني قوي" كالعماد سليمان يطمئن، إلى حدٍّ ما، الشارع المسيحي.[٤]

غير أنّ شبه الإجماع هذا على هويّة الرئيس لم ينهِ الشّغور، وذلك لأسباب سياسيّة ودستورية في آن. دستورياً، إنّ أي تعديل للدستور قد يقرّه مجلس النوّاب من أجل انتخاب قائد الجيش، يجب أن تصدره حكومة السنيورة المناط بها ممارسة الصلاحيات الرئاسيّة. غير أنّ هذه الحكومة بنظر المعارضة لا تزال غير ميثاقيّة، وأي قرار صادر عنها هو عرضة للتشكيك بدستوريّته. أمّا سياسياً، فقد تريّثت قوى ٨ آذار في الإعلان عن قبولها بانتخاب سليمان، وذلك بانتظار تبلور فصول تسوية سياسية أوسع نطاقاً تضمّ الاتّفاق المسبق على تقاسم المقاعد الوزاريّة وقانون الانتخاب.[٥]

وفي حين بدأت تظهر إلى العلن اقتراحات عربيّة ودولية لمضامين التسوية المرتقبة،[٦] حاولت الموالاة (أي قوى ١٤ آذار حينها) تحسين شروطها وقلب معادلة موازين القوى لصالحها عبر التصعيد المباشر على نقطة ارتكاز ٨ آذار والمحور الإيراني: سلاح حزب الله. أصدرت الحكومة مساء ٥ أيّار ٢٠٠٨ مرسومين يمسّان

---

[١] كريم بقرادوني، **صدمة وصمود عهد إميل لحود (١٩٩٨–٢٠٠٧)**، المرجع السابق، ص ٤٩٦.

[٢] نقولا ناصيف، *"اتّفاق دولي إقليمي لبناني"*، **بحثاً عن رئيس يُصنع في لبنان**، المرجع السابق، ص ١٤٥.

[٣] المرجع نفسه، ص ١٤٧–١٥٣.

[٤] كمال ديب، **هذا الجسر العتيق سقوط لبنان المسيحي؟ ١٩٢٠–٢٠٢٠**، المرجع السابق، ص ٣٠٨–٣٠٩.

[٥] نقولا ناصيف، *"اتّفاق دولي إقليمي لبناني"*، **بحثاً عن رئيس يُصنع في لبنان**، المرجع السابق، ص ١٥٨–١٥٩.

[٦] المرجع نفسه، ص ١٦١–١٦٢.

المنظومة الأمنية لحزب الله: شبكة الاتّصالات التابعة له، وكاميرات مراقبة أمن المطار. في الأساس، راهنت الأكثرية على تفادي حزب الله التورّط في معركة داخلية من شأنها المساس بصورته كمقاومة وطنيّة.[١] لكنّ الحزب رأى في قراري الحكومة استدراجاً واضحاً له إلى "الدفاع عن النفس"،[٢] فاستعمل سلاحه في الداخل وأحكم سيطرته مع حلفائه على غرب العاصمة بيروت خلال ساعات، بالإضافة إلى مواجهات مسلّحة في الجبل وطرابلس والبقاع.

شكّلت أحداث ٧ أيّار نقطة تحوّل في موازين القوى لصالح المعارضة، الأمر الذي كان لا بدّ من ترجمته سياسياً،[٣] أوّلا بتراجع الحكومة عن المرسومين، وثانيا عبر إقرار تسوية شاملة تضمن استمرار توازن الفريقين في السلطة على كافّة المستويات، رئاسياً وحكومياً وبرلمانياً. وأمام خطر الانزلاق إلى الفتنة السنيّة–الشيعية المرفوضة داخلياً وخارجياً، أسرعت القوى الداخلية بقبول الرعاية العربيّة للحلّ، وتوجّه كافّة الأفرقاء السياسيين إلى العاصمة القطريّة وأقرّوا اتّفاق الدوحة بعد أقلّ من أسبوع من المحادثات، في ٢١ أيّار ٢٠٠٨.

- **بند ثانٍ: تسوية "الظروف الاستثنائية"**

يندرج اتّفاق الدوحة في سياق التسوية السياسيّة الشاملة والمرحليّة: شاملة لأنّها طالت في مفاعيلها رئاسة الجمهورية والحكومة ومجلس النوّاب؛ ومرحليّة لأنّها أتت بحلول موضعيّة ومحدّدة من أجل الخروج من الأزمة السياسية، من دون أن تتضمّن هذه الحلول أي تعديلات دستورية وأي ترتيبات سياسية بعيدة المدى.

بالفعل، في الظاهر، لم يعدّل اتّفاق الدوحة دستور الطائف، واكتفى باتّخاذ مجموعة من التدابير السياسيّة المؤقّتة، انتهت مفاعيلها بإجراء الانتخابات النيابية في حزيران ٢٠٠٩.[٤] لكنّه فعلياً لجأ إلى "الظروف

---

[١] كمال ديب، **هذا الجسر العتيق سقوط لبنان المسيحي؟ ١٩٢٠–٢٠٢٠**، المرجع السابق، ص ٣٩٤–٣٩٥.

[٢] حسن فضل الله، **حزب الله والدولة في لبنان الرؤية والمسار**، المرجع السابق، ص ١٩٩–٢٠٠.

[٣] عبد الرؤوف سنّو، **لبنان الطوائف في دولة ما بعد الطائف إشكاليات التعايش والسيادة وأدوار الخارج**، المرجع السابق، ص ٤٤٤.

[٤] طوني عطاالله، "*صلاحيات رئيس الجمهورية منصوص عنها في اتّفاق الطائف والدستور وليست موجودة في اتّفاق الدوحة*"، **مجلة الحقوق والعلوم السياسية**، المرجع السابق، ص ١٢٧.

الاستثنائيّة"[1] لتبرير تجاوز الدستور في أكثر من ناحية، وإعطاء الأولوية للتوافقية السياسية والطائفية على حساب النظام البرلماني. وقد ذهب البعض إلى الاعتبار أنّ هذا الاتّفاق، وبالرغم من محدوديّة بنوده، قد أعاد الطائف إلى جوهره التوافقي، بعيداً عن التفسير الأحادي المجتزأ الذي فرضه التفرّد السوري واستئثار الأكثرية العددية.[2]

وحسم الاتّفاق أوّلاً الهويّة التوافقيّة لرئيس الجمهورية، داعياً مجلس النواب إلى الالتئام وانتخاب قائد الجيش ميشال سليمان رئيساً. بذلك يكون الاتّفاق قد ثبّت من ناحية عمليّة "تعيين" رئيس الجمهورية بالتوافق السياسي عوضاً عن الانتخاب الدمقراطي،[3] في تجاوز واضح لوظيفة البرلمان الذي تضحي جلسة الانتخاب فيه "مجرّد مسرحيّة"[4]؛ وأقرّ من ناحية أخرى، تقدّم التسوية السياسية على المواد الدستورية، بحيث تمّ تجاوز الموانع الدستورية على انتخاب قائد الجيش، وجرت عمليّة الانتخاب بدون تعديل استثنائي للدستور؛ ومن ناحية ثالثة أظهر صعوبة انتخاب رئيس "غير وسطي" يمكن أن يعدّل في توازن القوى الدقيق بين الفريقين المتصارعين.

ثانياً، أتى اتّفاق الدوحة ليسدّ عجز الطائف امام "الحالة" الانقساميّة الجديدة: عكس الطائف موازين القوى المسيحية/الاسلاميّة التي كانت قائمة في تسعينيات القرن الماضي، فأقرّ التساوي الحكومي بين الفريقين؛ لكنّه أمام الانقسام السنّي/الشيعي في فريقي ٨ و١٤ آذار، تحوّل الميثاق الوطني والدستور إلى "نصوص غير قابلة للتطبيق، أو تُطبّق وفق موازين القوى المحليّة المستقوية بالدعم الخارجي"[5]. وبالتّالي كان لا بدّ من "صيغة جديدة" تحافظ على التساوي الاسلامي/المسيحي، مع إضافة معايير جديدة للتوزيع الحكومي بين ٨ و١٤، وتحديداً بين سنّة/شيعة/مسيحيين. فقد حدّد اتّفاق الدوحة الصيغة الحكوميّة هذه تحت شعار حكومة

---

[1] اعتبر الاتّفاق صراحةً أنّ الظروف التي كان يمرّ بها لبنان في تلك المرحلة كانت ظروفاً استثنائيّة. راجع النصّ الكامل لاتّفاق الدوحة في **الملحق رقم ٤**.

[2] حسن فضل الله، **حزب الله والدولة في لبنان الرؤية والمسار**، المرجع السابق، ص ٢٠٢-٢٠٣.

[3] Imad Salamey, **The Government and Politics of Lebanon**, Routledge, Oxon, 2014, p. 76.

[4] أوجيني تنّوري، **مجلة الحقوق والعلوم السياسية**، المرجع السابق، ص ٢٦١.

[5] حسن فضل الله، **حزب الله والدولة في لبنان الرؤية والمسار**، المرجع السابق، ص ١٩٣.

"الوحدة الوطنية"[1]، بتأمين "الثلث الضامن" أو "الثلث المعطّل" للمعارضة، بحيث تتمكّن هذه الأخيرة من الحؤول دون اتّخاذ الأكثرية الحكومية أي قرارات أحادية الجانب قد تمسّ بمصالح الأقليّة.[2]

كما وحدّدت هذه التسوية، ثالثاً، "حصّة" حكوميّة لرئيس الجمهورية قوامها ثلاثة وزراء، فتحوّل بالتّالي الرئيس من "حَكَم" لا يصوّت في مجلس الوزراء، إلى طرف سياسي صاحب أصوات وزارية –ولو محدودة– في الحكومة؛ ومن شريك كامل مع رئيس الوزراء في تشكيل الحكومة من دون أي قيد دستوري أو سياسي بحسب المادّة ٥٣ من الدستور، إلى رئيس محدود الصلاحية يخضع في تشكيل الحكومة إلى إرادة الأطراف السياسية والطائفية، ولا يسمّي سوى "حصّته".[3]

رابعاً، فضلاً عن ذلك، حرص الاتّفاق على الحفاظ على الثنائيّة السياسية القائمة وتوازن القوى فيما بينها، وذلك من خلال اعتماد قانون ١٩٦٠ للانتخابات النيابيّة، مع إدخال بعض التعديلات عليه. وكان إقرار التقسيمات الانتخابيّة شرطاً جوهرياً من أجل إتمام التسوية،[4] وذلك بهدف ضمان دوائر صغيرة نسبياً لا تحتاج إلى ائتلافات طائفية واسعة لحسم الانتخابات النيابية فيها.[5]

وبالتالي، يكون اتّفاق الدوحة قد أعطى "الوصفة" للخروج من الأزمة السياسية "الاستثنائيّة" في العام ٢٠٠٨ عبر دمج تدابير داخلية مؤقّتة: انتخاب رئيس توافقي–وسطي وتشكيل حكومة وحدة وطنية؛ مع ظروف

---

[1] نصّ البند الثاني من اتّفاق الدوحة على: "تشكيل حكومة وحدة وطنية من ٣٠ وزيراً توزع على أساس ١٦ وزيراً للأغلبية – ١١ للمعارضة – ٣ للرئيس، وتتعهد الأطراف بمقتضى هذا الاتفاق بعدم الاستقالة أو إعاقة عمل الحكومة."

[2] عبد الرؤوف سنّو، **لبنان الطوائف في دولة ما بعد الطائف إشكاليات التعايش والسيادة وأدوار الخارج**، المرجع السابق، ص ٤٤٤–٤٤٥.

[3] ميشال عيد قليموس، **الثغرات الدستورية في دور وصلاحيات رئيس الجمهورية في الدستور اللبناني دراسة مقارنة**، المرجع السابق، ص ٨٣–٨٤.

[4] تركّزت المناقشات في الدوحة بشكل أساسي حول التقسيمات الانتخابيّة، وكاد الاتّفاق أن يتعثّر بسببها. حسن فضل الله، **حزب الله والدولة في لبنان الرؤية والمسار**، المرجع السابق، ص ٢٠١.

[5] Imad Salamey, **The Government and Politics of Lebanon,** op. cit. p. 75.

إقليمية مناسبة ومظلّة خارجيّة واضحة: قبول سعودي–إيراني–سوري بالتسوية، ووجود وسيط يرعى الاتّفاق هو قطر.[1]

وبالرّغم من أنّه أتى لردء الفتنة الداخلية، ورفع الصراع السني/الشيعي من الشارع إلى الحكومة والبرلمان، فهو أبقى ميزان القوى على حاله، وأعاد فرز برلمان منقسم وحكومة ائتلافية في العام ٢٠٠٩. من الواضح إذاً أنّ الحلّ الذي أتى به الاتّفاق مبني على أساسات غير ثابتة:[2] توازن قوى داخلي تنازعي + توافق إقليمي ظرفي، ما لبثت أن سقطت عند أوّل استحقاق، وعادت البلاد إلى خانة البداية مع شغور العام ٢٠١٤.

أمام هذا الواقع، هل يمكن توقّع حلّ لهذه الظروف "الاستثنائية" المستمرّة إلى يومنا دون المرور بتسوية "دوحة جديدة"؟ وهل تكفي التسوية السياسية لإنهاء الشغور عند كلّ استحقاق رئاسي؟ وإذا كان "الاتّفاق" و"التوافق" سيّدا الموقف في النظام اللبناني، فعلى أي مستوى يقتضي أن يتمّ هذا التوافق من أجل انتخاب رئيس للجمهورية وإنهاء الشغور؟

---

[1] حسن فضل الله، **حزب الله والدولة في لبنان الرؤية والمسار**، المرجع السابق، ص ٢٠٣.

[2] Imad Salamey, **The Government and Politics of Lebanon,** op. cit. p. 77-79.

الفصل الرابع: سيناريوهات انتخاب الرئيس اليوم

مقابل الأسباب ثلاثية الأبعاد للشغور الرئاسي: الاقليمية واللبنانية والمسيحية، لا بدّ من البحث عن باب الخروج من الشّغور الرئاسي في أحد هذه المستويات. وإذا كان الانقسام الثنائي المتوازن السلبي قد تسبّب بإطالة أمد الشّغور، فلقد أظهرت التجارب السابقة أنّه لا بدّ من خرق هذا التوازن من أجل تحقيق انتخاب رئيس الجمهورية، فإمّا بتعديل القرار الاقليمي تجاه الاستحقاقات اللبنانية وكسر الجمود الداخلي؛ وإمّا بمبادرات لبنانية داخلية تعبر الانقسام العامودي وتؤسّس لتوازن قوى جديد؛ أو بإيجاد قرار مسيحي موحّد يقضي بإجراء الانتخابات بعيداً عن توازن فريقي ٨ و١٤.

في مطلق الأحوال، لا بدّ من الأخذ بعين الاعتبار في هذه السيناريوهات، وبالاستناد إلى ما أظهرته حالتا الشغور الرئاسي الطويل الأمد الذي شهدهما لبنان، أنّ الشغور الرئاسي لم يكن سوى نتيجة لمشكلة وأزمة قائمة. وبالتالي قد لا يكون انتخاب الرئيس سوى جزء من الحلّ أو نتيجة له. من هنا تتراوح السيناريوهات العديدة المطروحة في هذا الفصل "الافتراضي"، ما بين حدّين: أدنى، وهو انتخاب الرئيس فقط؛ وأقصى يصل إلى حدّ تغيير النظام السياسي والبنية المركزية للدولة اللبنانية.



القسم الأوّل: انتخاب بقرار إقليمي

يأتي القرار الاقليمي بإنهاء الشّغور الرئاسي في لبنان كنتيجة لتحويل "الضوء البرتقالي" السلبي والمعلّق للاستحقاقات اللبنانية الداخلية، ليصبح ضوءًا أخضراً. وينتج هذا الضوء الأخضر في حالتين: إمّا في حالة توافق الطرفين الاقليميين، وبالتالي استمرار توازن القوى القائم في المنطقة مع إنضاج تسوية ترضي الطرفين، فينتهي الضوء البرتقالي إلى ضوء أخضر ثنائي؛ وإمّا في حالة الحسم الاقليمي لصالح أحد المحورين، وعندها يأتي الضوء الأخضر أحادي الجانب من قبل الطرف المنتصر.

فقرة أولى: انتخاب في ظلّ توازن القوى الاقليمي

إذا رسا الصراع في المنطقة على توازن قوى إقليمي، فالنتيجة البديهيّة بالنسبة إلى الرئاسة اللبنانية تكون إمّا استمرار الشغور الطويل في ظلّ الستاتيكو الذي سبق أن بيّناه في الفصل الثاني، أو أن يتمّ انتخاب رئيس في لبنان من ضمن تسويةٍ إقليمية تُحاكي التوازن القائم. وتتأرجح هذه التسوية بين حدّين: حدّ أقصى هو تسوية الأطراف، وحدّ أدنى هو تسوية التوافقيين.

- **بند أوّل: تسوية الأطراف**

لا شك بأن استمرار النزاع القائم في المنطقة دون أفقٍ معلوم، ومن دون امتلاك أي طرفٍ إقليمي القدرة على الحسم النهائي لصالحه، سوف يرسي توازن قوى قد يؤول في نهاية المطاف إلى عقد تسوية بين الأطراف المتنازعة، يكون ملء الشغور الرئاسي في لبنان احد نتائجها. وإذا ما تم الاتّفاق على وصول "أطراف" إلى السلطة، يمكن في هذا الإطار الحديث عن نموذجين لهذه التسوية: التسوية الإنتر-دولاتية Inter-Etatique، والتسوية الإنترا-دولاتية Intra-Etatique.

بالنّسبة للتسوية الإنتر-دولاتية، فهي تقوم على مبدأ مقايضة دولة بدولة أخرى، بصرف النظر عن طبيعة النظام السياسي القائم في كلّ دولة وتوزيع الصلاحيات الدستورية بين الرئاسات فيها، وإنّما تبعاً لأهميّتها من المنظار الاستراتيجي نسبةً لأهمية الدولة الأخرى موضوع المقايضة.

فيتمّ بالتالي تقاسم النفوذ بين المحورين على مساحة دول الاقليم، بحيث ترتسم حدود ميزان القوى الاقليمي الجديد مع حدود الدول القائمة. ويمكن للتسوية هذه أن تكون ثنائيّة، أي أن تتمّ مقايضة دولة بدولة أخرى، رأساً لرأس؛ أو أن تكون شاملة، بحيث تشتمل على مجموعة معيّنة من الدول في مقابل مجموعة أخرى، ودائماً بعد الأخذ بعين الإعتبار الأهمية المتعادلة والمتوازنة لهذه المجموعة مقارنةً بالمجموعة الثانية.

ومن البديهي أن يكون لبنان في هذه الحالة جزءاً من المقايضة: يتنازل طرف إقليمي عن كامل السلطة في لبنان بما في ذلك رئاسة الجمهورية، مقابل حصوله على كامل السلطة في دولة أخرى... وعلى سبيل المثال

لا الحصر، فإنّ معلومات وتحاليل صحافية كثيرة تناولت موضوع مقايضة لبنان بسوريا،[1] بحيث يكون الأوّل دائراً في الفلك الإيراني فيما تكون الثانية من حصّة المحور السعودي. وهذا الإحتمال قد سبق لنا أن لحظناه في سياق دراستنا تلازم أو تعاكس المصيرين اللبناني والسوري.[2]

يفترض هذا السيناريو بلا شكّ عملية توزيع دقيق للنفوذ يحافظ على توازن القوى القائم ولا يخلّ به خشية تعريض التسوية برمّتها للخطر، كما يفترض عقد مواثيق شرف تحفظ الحقوق الطبيعيّة الأساسية للجماعات الداخلية التي خسرت امتيازاتها السياسية بفعل هذه التسوية، بما يحول دون تعرّضها للقمع الممنهج.

كما أنّها تفترض بالتّوازي استحصالها على ضوء أخضر دولي بالنّظر إلى تداخل المصالح ومناطق النفوذ بين المستوى الاقليمي والمستوى الدولي.[3]

من هنا، فإنّ تسوية شبيهة قد تبدو صعبة المنال بالنّظر إلى عدم القدرة على ضمان حقوق الجماعات الداخلية التي سوف تكون عرضة للتهميش السياسي، كما وأنّ القوى الدولية التي قد تبدو مستفيدة من الكباش الإقليمي الحاصل لتوطيد مناطق نفوذها لن تكون متساهلة تجاه تسوية شبيهة كونها تنزع من يدها أوراقاً معيّنة لصالح هذه الدولة الاقليمية أو تلك.

أمّا بالنّسبة للتسوية الإنترا–دولاتية، فهي تقوم على مبدأ تقاسم السلطة داخل كلّ دولة على حدة، بحيث يتكفّل كلّ موقع سياسي يستحصل عليه طرفٌ بعينه، بتحجيم موقعٍ موازٍ يستحصل عليه الطرف المُقابِل. في هذه التسوية قد يكون رئيس الجمهورية تابعاً للمحور الأوّل في مقابل رئيسٍ للوزراء تابع للمحور الثاني.

---

[1] رلى موفق، "*مقايضة إيرانية في الكواليس: تسهيلات في سوريا مقابل مكاسب في لبنان*"، **جريدة اللواء**، ٧ آب ٢٠١٥، http://www.aliwaa.com.lb/Article.aspx?ArticleId=255341 (١٠-٠٣-٢٠١٦).

[2] راجع الفصل الثاني من القسم الأوّل.

[3] رفيق خوري، "*تكامل التلازم والتزامن بين المسارات في سوريا*"، **جريدة الأنوار**، ٨ آذار ٢٠١٦، العدد ١٩١٦٨، http://www.archive.alanwar.com/article.php?articleID=296137&issuedate=20160308 (١٠-٠٣-٢٠١٦).

ولا شكّ أنّ هذا النوع من التسويات يؤدّي إلى تكريس توازن قوى داخل كلّ دولة بما يرضي الجماعات الداخلية، ولو بالحدّ الأدنى، ويضمن حقوقها السياسية ومواقعها داخل السلطة.

ومن الواضح أنّ تسوية كهذه يمكن أن تكون موضعية أي تُعنى بلبنان وحده؛ أو شاملة، تُعنى بمعظم أو كلّ الدول موضع الصراع الإقليمي. وفي ظلّ استمرار الصراعات في الدول الأخرى يكون لبنان الدولة الأسهل لإتمام التسوية فيه، بحيث قد يتحوّل إلى لعب دور "الوسيط" في مبادرة تجمع طهران والرياض على طاولة واحدة، بما قد يجعل من الحلّ اللبناني مدخلاً إلى حلّ الأزمات الاقليمية كافّة ولا سيّما في سوريا.[١]

انطلاقاً من ذلك، تفترض التسوية الإنترا–دولاتية تقييماً دقيقاً لطبيعة النظام السياسي داخل كلّ دولة، ولحجم الصلاحيات الممنوحة للرئاسات التي يتكوّن منها هرم السلطة، بحيث يكون توزيع المواقع السياسية متوازناً يصون مقوّمات التسوية القائمة عبر محافظته على توازن القوى الداخلي بكلّ دقّة.

- بند ثانٍ: تسوية "على التوافقيين"

تقوم تسوية التوافقيين على الإتيان بأشخاص توافقيين لا يشكّلون تحدّياً لأي من الأطراف الداخلية المتصارعة ولا يكونون عرضة لفيتو أو فيتوهات من هذه الأطراف، في ظلّ استمرار الستاتيكو الاقليمي والداخلي.

ولعلّ مبدأ الإتيان بأشخاص توافقيين لإشغال المواقع الرئاسية، ولا سيّما رئاسة الجمهورية، يأتي كنتيجة لرفض الأطراف الداخلية "تسوية الأطراف" التي تطرّقنا إليها أعلاه. وبذلك تأخذ الدول الإقليمية المتنازعة بعين الإعتبار الحاجات والضرورات الموضعية للجماعات الداخلية، وتقيم حساباتها وتسوياتها تبعاً لهذه الضرورات وبما يتوافق معها.[٢]

---

[١] *انعكاسات زيارة ظريف لبيروت وعلى العلاقات بين البلدين*"، **وكالة أنباء الجمهورية الاسلاميّة،** ١٥ آب ٢٠١٥، www.irna.ir/ar/Nes?81719586 (١٥–٠٨–٢٠١٥).

[٢] سمير تويني، "*خيبات متعاقبة ومخاوف من حرب بالواسطة الحل بانتخاب رئيس وسطي توافقي حيادي*"، **جريدة النهار**، ٢٩ شباط ٢٠١٦، http://newspaper.annahar.com/article/320494 (٠٩–٠٣–٢٠١٦).

في هذه الحال، فإنّ آلية اتّخاذ القرار في الدولة تسلك طرقاً توافقية، تبتعد فيها طبيعة هذا القرار عن الحِديّة، بما يتماشى ومبدأ "تدوير الزوايا".

وقد تطال تسوية التوافقيين معظم المستويات السياسية الأساسية التي تتشكّل منها الدولة، دون الأخذ بعين الاعتبار حجم وطبيعة الصلاحيات التي تتمتّع بها المواقع الدستوريّة، بالنظر إلى أنّ القرارات الأساسية لا تخضع للمعايير الدستورية النظرية وإنّما للتوافق المسبق بين الأطراف الأساسية المعنيّة.

من الواضح أنّ موقع رئاسة الجمهورية في هذه الحالة سوف يؤول حتماً إلى شخصيّة توافقية، لا تدين بالولاء لأي من طرفي النزاع، على أن تكون المواقع الرئاسية الأخرى بدورها تدور في فلك التوافقية أيضاً، أو أنّها تشكّل مجتمعةً منظومةً مؤسّساتيّة توافقية متوازنة ترسي استقراراً سياسياً وتوازناً داخلياً يسيّر عجلة الدولة على وقع التوازنات الاقليمية.

بهذا المعنى فإنّ تسوية التوافقيين تحمل اتّجاهاً إيجابياً داخل الدولة، كونها توصل إلى حلولٍ وسط تشكّل مخرجاً لكلّ الأطراف بحيث تتكامل فيها المواقع الدستورية مع بعضها البعض، بخلاف تسوية الأطراف التي قد تؤدّي إلى حصول تعارض بين الاتجاهات القصوى المتناقضة بما يعرقل عجلة الدولة ويؤدّي إلى حصول شلل مؤسّساتي وشغور رئاسي مستقبلاً.

هذا من حيث المبدأ، أمّا عملياً فقد يتمّ تطبيق تسوية التوافقيين على مستويين اثنين:

– إمّا من خلال تسوية شاملة، أي تنطبق على كافّة الدول–السّاحة التي تشهد صراعات اليوم، وذلك عبر نضوج تسويات سياسية توافقية داخل كلّ دولة، وفي مقدّمها سوريا؛

– أو عبر تسوية موضعية، أي أنّها تُعنى بلبنان فحسب، وذلك لاعتبارات إقليمية ودولية معيّنة ارتأت إحاطة لبنان بمظلّة حماية واقية في ظلّ الشغور الرئاسي الذي يعانيه منذ سنتين، بحيث يُصار إلى انتخاب رئيس

توافقي يحافظ على استقرارٍ هشّ وعلى لبنان سالماً في ثلّاجة الانتظار في الوقت الضائع، لحين نضوج التسويات الاقليمية الشاملة.[1]

ومهما يكن شكل تسوية التوافقيين، يذهب المراقبون السياسيون باتّجاه ترجيح تطبيق هذا السيناريو، وذلك على ضوء احتمال قرب التوصّل إلى تسوية سياسية في الحرب السورية، سيما في ظلّ عامل التدخّل الدولي–ولا سيما الروسي– والمحادثات الثنائية الأميركية–الروسية في هذا الشّأن. وبالتالي تنعكس هذه التسوية مبدئياً تسويةً مماثلة في لبنان، تأتي برئيس من خارج فريقي الانقسام العامودي ٨ و ١٤.[2]

وبالرّغم من تزامن وقف اطلاق النار في سوريا مع تصعيد سياسي سعودي عنيف تجاه لبنان، وصولاً إلى حدّ اتّخاذ خطوات "تأديبية" بحقّه إزاء ما أسمته "مصادرة حزب الله لإرادة الدولة"، فمن المتوقّع أن يؤدّي هذا "التدافع الخشن" بين السعودية وإيران في لبنان إلى تزخيم موازين القوى الداخلية لملاقاة عملية ترسيم النفوذ الجديدة التي ستنفذ إليها التسوية في سوريا،[3] مع انطلاق مؤتمر جينيف ٣.

أمّا على مستوى الدّاخل اللبناني، تتناسب هذه التسوية مع طبيعة النظام التوافقي المبني على حوار المكوّنات الطائفية "ما فوق البنى الدستورية"،[4] ومع مبدأ "لا غالب ولا مغلوب". على ان تغدو بحكم ذلك وكأنّها "هدنة"[5] تأتي برئيس لملء الشغور وتعيد الحياة إلى المؤسسات الدستورية القائمة، دون أن تذهب إلى حدّ معالجة صلب المشكلة، وإنّما تكتفي بإرساء استقرار معيّن يلبّي احتياجات الأطراف الاقليمية المتنازعة ولا يستثير معارضة الأطراف الداخلية.

---

[1] اميل خوري، *"لا انتخابات رئاسيّة فيها غالب ومغلوب بل رئيس توافقي مراعاة لدقّة المرحلة"*، **جريدة النهار**، ١٥ كانون الثاني ٢٠١٦، http://newspaper.annahar.com/article/302134 (١٥–٠٣–٢٠١٦).

[2] وليد شقير، *"التدخل الروسي في سورية سينتهي بحل سياسي وترجمته في لبنان لن تكون إلّا برئيس تسوية"*، **صحيفة الحياة**، ١٨ تشرين الأوّل ٢٠١٥، www.alhayat.com/articles/11616157 (١٨–١٠–٢٠١٥).

[3] ""*نيران سياسية" كثيفة في لبنان على وقع وقف النار في سورية"*، **صحيفة الراي الكويتية**، ٢٨ شباط ٢٠١٦، www.alraimedia.com/ar/article/foreigns/2016/02/28/660869/nr/lebanon (٢٩–٠٢–٢٠١٦).

[4] خالد الخير، *"طبيعة النظام السياسي في لبنان"*، **مجلّة الحقوق والعلوم السياسية**، المرجع السابق، ص ٨٩.

[5] طلال الحسيني، *"رئيس إنتقالي ببرنامج واضح"*، **بحثاً عن رئيس يُصنع في لبنان**، المرجع السابق، ص ١٠٣.

وبالتالي تفضي هذه التسوية إلى تأجيل الأزمة وتمديدها ستّ سنوات إضافية،[1] أو إلى أن يحين موعد الانتخابات الرئاسية الجديدة،[2] ويعود خطر الشغور إلى الواجهة، تماماً كما حصل في تسوية الدوحة في العام ٢٠٠٨، والتي لم تقدّم أي حلّ أو مشروع حلّ لمنع تفاقم الأزمة، فما لبث أن عاد الشغور في العام ٢٠١٤.

ولكن عندما نتحدّث عن رئيس تسوية في هذا السيناريو الشبيه بتسوية الدوحة، يعني ذلك أنّ الرئيس العتيد لا بدّ أن يكون غير موالٍ تماماً لطهران، وغير معادٍ للرياض؛ بالتوازن مع رئيس حكومة غير موالٍ تماماً للرياض، وغير معادٍ لطهران.[3] يقتصر البحث عن رئيس وفق هذه المعادلة، على معيار التموضع السياسي نسبةً للقوى الاقليمية والسنية/الشيعية الداخلية.

وفي حين قد يعتبر البعض أنّ هذا السيناريو سوف يُجبر المسيحيين أن يتنازلوا مرّة جديدة عن مطلبهم "بالرئيس المسيحي القوي" لصالح الرئيس التوافقي التسووي.[4] غير أنّه قد يتقاطع مع مصالح المسيحيين في ظلّ تعميم التوافقية والوسطية على المستويات الأخرى، أي رئاسة الحكومة ورئاسة مجلس النواب، فتصبح المعادلة: ثلاثة رؤساء توافقيين متساوين، عوضاً عن ثلاثيّة الأقوياء.[5]

---

[1] جعجع: "إنّ الرئيس الوسطي أو التوافقي هو تمديد للأزمة ٦ سنوات إضافية، فالرئيس سليمان توافقي ومستقيم في عمله ورغم ذلك الوضع الآن أسوأ من العام ٢٠٠٨ عندما انتُخب...". نقلاً عن: "جعجع: *لا لزوم للمشاركة في الحوار طالما أنّ حزب الله لن يشارك وإعلان ترشيحي للرئاسة قد يتم الأسبوع المقبل على ضوء قرار الهيئات الحزبية*"، **الوكالة الوطنية للأنباء،** ٣٠ آذار ٢٠١٤، ww.nna-leb.gov.lb/ar/show-news/87292 (٠٢-٠٨-٢٠١٥).

[2] لقد طرحت بعض المبادرات أن يتمّ انتخاب رئيس انتقالي "عاقل" يدير الأزمة ويرعى عمليّة اتّفاق الأفرقاء كافّة على قانون انتخاب جديد، ويقبل بالاستقالة حالما يتمّ انتخاب برلمان جديد، تعمد كتله الجديدة على انتخاب رئيس جديد وفق موازين القوى الجديدة. أنظر: داود رمال، "*مبادرة "انتقالية": رئيس لسنتين؟*"، **جريدة السفير،** ٥ تشرين الأول ٢٠١٥، العدد ١٣١٨٧. وأيضاً: بشارة غانم البون، "*سيناريو أوروبي بـ"مخرج مرحلي" مع رئيس لـ"مرحلة انتقالية"؟*"، **جريدة اللواء،** ١٧ آب ٢٠١٥، www.aliwaa.com.lb/article.aspx?ArticleId=256328 (١٨-٠٨-٢٠١٥).

[3] "*هكذا سيترجم الاتفاق الإيراني–الأميركي رئاسياً في لبنان*"، **موقع ليبانون فايلز الإخباري،** ٢٥ تموز ٢٠١٥، www.lebanonfiles.com/news/914361 (٠٣-٠٨-٢٠١٥).

[4] سابين عويس، "*هذا ما سيكون عليه سيناريو التسوية الرئاسية...*"، **جريدة النهار،** ٢١ أيلول ٢٠١٥، العدد ٢٥٧٨٧، newspaper.annahar.com/article/269062 (٢١-٠٩-٢٠١٥).

[5] "*عون: نقبل بتسوية رئيس توافقي اذا شملت الرؤساء الثلاثة*"، **موقع ليبانون ديبايت الإخباري،** ١٤ آب ٢٠١٥، http://www.lebanondebate.com/news/213891 (١٥-٠٣-٢٠١٦).

تحافظ سيناريوهات التسوية الاقليمية هذه على التركيبة القائمة، بحيث يتم انتخاب الرئيس وإنهاء الشغور بدون أن يتمّ المسّ لا بالنظام السياسي القائم ولا بالاستقرار الداخلي. وقد تتمّ ترجمتها عبر القنوات الديمقراطية الدستورية بشكلٍ "صوري"، كما تمّ انتخاب الرئيس ميشال سليمان بعد مؤتمر الدوحة في العام ٢٠٠٨.

ويمكن اختصار هذه السيناريوهات من خلال المعادلات التالية:

توازن قوى إقليمي + توازن قوى داخلي = رئيس طرف في لبنان + رئيس طرف في دولة أخرى = توازن

أو رئيس طرف + رئيس حكومة طرف = توازن

أو رئيس توافقي + رئيس حكومة توافقي = توازن

وبالتّالي يتمّ الحفاظ على توازن القوى القائم، أقلّه على المستوى الاقليمي.

بالمقابل، فإنّ أي انتقال من التسويات الاقليمية إلى سيناريوهات الحسم، قد يضع الاستقرار الداخلي كما النظام السياسي في دائرة الخطر.[1]

فقرة ثانية: انتخاب في ظلّ حسم إقليمي

أنبأ قطع العلاقات الدبلوماسية بين الرياض وطهران مطلع العام ٢٠١٦،[2] بالمزيد من التصعيد في الخطاب الديني والسياسي بين السنّة والشيعة وسعي كلّ منهما إلى الحسم الاقليمي أكثر من ذي قبل. وفي حين

---

[1] محمّد عبيد، "*لا استقرار دون تسوية إقليمية*"، **شؤون لبنانية منبر الحوار ٢٠١٣**، المرجع السابق، ص ٤٤.

[2] تمّ قطع العلاقات على أثر تنفيذ السعودية حكم الإعدام في حقّ الشيخ الشيعي نمر النمر، الأمر الذي أدّى إلى هجوم متظاهرين إيرانيين على السفارة السعودية في طهران. فما كان من المملكة سوى أن أقفلت سفارتها، وطردت الدبلوماسيين الإيرانيين من الأراضي السعودية. أنظر: محمّد شنح، *"بعد قطع العلاقات بين السعودية وإيران... هل تشهد المنطقة حرباً*

تُستبعد المواجهة العسكرية المباشرة بين السعودية وإيران، يتزايد الضغط بالاتّجاهين من أجل الحسم "بالمفرّق" في كلّ ساحة قتال على حدة إلى حين بلوغ ميزان قوى جديد يميل لصالح محور دون آخر. وهذا ما سوف ينعكس تلقائياً محاولة حسم في الداخل اللبناني.

- **بند أوّل: احتمال الحسم السعودي**

لا شكّ بأنّ نجاح السعودية في الحسم الاقليمي لصالحها في ساحات القتال المشتعلة، سواء في اليمن أو في العراق أو سوريا، من شأنه أن ينعكس على الواقع اللبناني، لا سيّما في ظلّ المنحى الهجومي الذي تعتمده السعودية في لبنان، سياسياً واقتصاديا و"عقابياً".

بدأت محاولة الحسم السياسي من المحور السعودي في لبنان، عبر وضع عقوبات إقتصادية وسحب المساعدات الماليّة للجيش اللبناني، وصولاً إلى قرار مجلس التعاون الخليجي في ٢ آذار ٢٠١٦ باعتبار حزب الله منظّمة إرهابية. وبالتالي يبدو أنّ السعودية تضغط على لبنان من خلال خطوات "تراجعية" إقتصادياً و"هجومية" سياسياً.

وإذا اعتبرنا أنّ هذه الاستراتيجية نجحت، وتمّ الحسم السياسي "الديمقراطي"، فعندئذٍ قد تفصّل الأكثرية قانون الانتخاب وتنتخب رئيساً طرفاً من فريقها. ويفترض هذا الحسم تسليم شيعي بموازين القوى والقبول بحصّة محدودة في رئاسة مجلس النوّاب كحدّ أقصى، وذلك من دون الثلث المعطّل في الحكومة.

ولا يمكن أن ينجح هذا الحسم بدون تراص وتوحّد الجبهة الداخلية اللبنانية بوجه حزب الله، واستعدادها للانتقال إلى مستوى الحسم العسكري إذا ما لم يتمّ ذلك سياسياً.

مسلّحة بين السنّة والشيعة؟"، **موقع صحيفة الوطن المصرية**، ٠٣ كانون الثاني ٢٠١٦، www.elwatannews.com/news/details/896602 (٠١-٠٣-٢٠١٦).

أمّا في حالة الحسم العسكري، فسوف يُسلّم هذا الحسم إلى النظام السوري الجديد المفترض أن يكون موالٍ لمحور السعودية المنتصر. وفي هذه الحالة يشهد الداخل اللبناني مقاومة شيعية على غرار المقاومة المسيحية في الفترة ما بين ١٩٧٥ و١٩٩٠. بالتالي، وعلى مستوى الرئاسة، سوف ينعكس هذا الأمر إمّا فراغاً طويل الأمد؛ وإمّا رئيس يدير الأزمة يميل لصالح السعودية؛ وإمّا تسليم حزب الله سلاحه مقابل مؤتمرٍ تأسيسيٍ، تكون نتيجته شكلاً من الفدرالية في الحد الأقصى أو الحكم الذاتي لجماعات بالحد الأدنى، أي مجلس رئاسي.

هذا وقد يصل الوضع، إذا ما تمّ هذا السيناريو، إلى حدّ التشكيك بطائفة الرئيس، المسيحي عرفاً لا دستوريا؛ سيّما وأنّ الشغور الرئاسي الطويل قد مهّد إلى عرف جديد بحيث أصبح رئيس الحكومة السنّي "الرجل الأوّل" في السلطة.[١]

لكن هذا الحسم ليس بالأمر المضمون لبنانياً. فعسكرياً، يفترض أي حسم انتقال الشارع السني من أيدي تيار المستقبل "المعتدل" لصالح المتطرّفين القادرين على شدّ العصب المذهبي ومواجهة حزب الله في الشارع، وربما تتدرج الانقسامات والتباينات في الخطابات بين شخصيات هذا التيار في إطار استقراء مناخ التشدد السعودي المتصاعد. بالتالي، هذا السيناريو قد يضرّ تيار المستقبل بالدرجة الأولى ويقوّض زعامته.[٢] من هنا يمكن فهم تمسّك رئيس التيار سعد الحريري باستمرار حواره مع حزب الله، وانتقاده للقرار الخليجي بإعلان الحزب منظمة إرهابية.[٣]

---

[١] نبيل هيثم، *"الحريرية السياسية".. وجرح التمثيل المسيحي المفتوح"*، **جريدة السفير**، ١٢ أيار ٢٠١٥، assafir.com/article/419041 (١٩-٠٦-٢٠١٥).

[٢] ابراهيم الأمين، "*خطّة سعودية لـ"إرهاق حزب الله"*"، **جريدة الأخبار**، العدد ٢٨٢٥، ٢٩ شباط ٢٠١٦، www.al-akhbar.com/node/253191 (٢٩-٠٢-٢٠١٦).

[٣] *"الحريري: لن أدع الفتنة تحرق البلد"*، نقلاً عن الوكالة الوطنية للإعلام، **موقع جريدة النهار**، ٢ آذار ٢٠١٦، http://www.annahar.com/article/323692 (٠٢-٠٣-٢٠١٦).

بالمقابل، وبالرّغم من انشغاله وإنهاكه على مدى سنوات في القتال في الداخل السوري، فحزب الله لا يزال الطرف الأقوى عسكرياً في لبنان، والحسم الداخلي لن يكون بالأمر السهل ضدّه، حتّى وإن تمّ استخدام ورقة المليون ونصف مليون لاجئ سوري لترهيبه.[١]

- **بند ثانٍ: احتمال الحسم الايراني**

عندما بدأت السعودية وحلفائها التلويح بالعقوبات الاقتصادية "التراجعية" على لبنان، وقفت إيران وأعلنت استعدادها لتغطية الفراغ الاقتصادي الناتج خاصة عن تجميد السعودية لهبتها لتمويل الجيش اللبناني ومدّه بالأسلحة. غير أنّ التحدّي الأكبر بالنسبة للجمهورية الإسلامية يكمن في قدرتها على النجاح حيثما فشلت السعودية، وعلى "شراء" نفوذ سياسي أكبر وأوسع في لبنان عبر هذه المساعدات. فمن الواضح بمكانٍ ما أنّ إيران، تماماً كما المملكة السعودية، قد وصلت إلى أقصى حدود نفوذها السياسي "بالتّرغيب"، وقد لا يكون من مجال للسيطرة السياسية الكاملة في لبنان سوى وسيلة "الترهيب"، إمّا سياسياً أو بالقوّة العسكرية.[٢]

في حالة الحسم "الديمقراطي"، يتمّ ذلك بالترهيب فتتكرر مشاهد "القمصان السود"، وبتهديد الزعماء السياسيين... فتسقط الحكومة تحت الضغط، ويتمّ تفصيل قانون انتخاب جديد على قياس الأكثرية الجديدة. ويأتي بنتيجة ذلك انتخاب رئيس يكون تابعاً للطرف المنتصر.

---

[١] "*حزب الله مستعدّ إذا استخدموا ورقة اللاجئين*"، نقلاً عن صحيفة الشرق الأوسط، **موقع ليبانون ديبايت الإخباري،** ٢٨ شباط ٢٠١٦، www.lebanondebate.co,/news/240816 (٢٩-٠٢-٢٠١٦).

[٢] أعربت إيران عن رغبتها بدعم لبنان بعشرة مليارات دولار، عوضاً عن المليارات الأربعة التي كانت السعودية مزمعة تقديمها. أنظر تقرير موقع ستراتفور الاستراتيجي الأميركي:

"For Iran, Helping Lebanon May Not be Worth the Cost", **Stratfor**, 2 March 2016, https://www.stratfor.com/geopolitical-diary/iran-helping-lebanon-may-not-be-worth-cost?id=be1ddd5371&uuid=989a9999-6393-4036-8b8f-3c1cb9f1c201 (02-03-2016).

هذا الوضع شبيه بالفترة ما بين ١٩٩٠ و٢٠٠٥، وإنّما في هذه الحالة يلعب حزب الله دور النظام السوري.[١] وتنشأ معارضات سياسية، أنّما تكون مضبوطة ومقيّدة. ويصبح انتخاب الرئيس على شكل تعيين مقنّع باللعبة الديمقراطية والبرلمانية.

أمّا في حالة الحسم العسكري، يفترض هذا السيناريو أن يتمكّن حزب الله وحلفائه من احتلال العاصمة ومراكز القرار فيها، وإخضاع الطرف الآخر بقوّة السلاح. يقوم حينئذٍ الطرف المنتصر بتوظيف انتصاره في النظام والدستور اللبناني. فينتج عن ذلك مؤتمر تأسيسي شبيه بالطائف يعكس ميزان القوى الجديد إقليمياً وداخلياً، ويضمن دور ومكانة سلاح المقاومة في الاستراتيجية الدفاعية الجديدة للبنان وسياسته الخارجية،[٢] ويتمّ على أثره انتخاب رئيس طرف موالٍ لمحور "الممانعة".

يفترض سيناريو القوّة هذا "استسلام" الأطراف اللبنانية الأخرى من جهة، وقدرة حزب الله على الحسم داخلياً من جهة أخرى.

ولكن أمام احتمال عدم مجاراة محاولة الحسم هذه لبنانياً، والتصدّي لها، يدخل البلد في حرب طائفية غير مضمونة النتائج بين الشيعة (حزب الله) والسنّة (مدعومين من الفصائل الفلسطينية والمعارضين السوريين اللاجئين إلى لبنان). ولقد بدأت تظهر بوادر الفتنة الداخلية من خلال تعبئة "المواطنين السنّة" بوجه عملية عسكرية هائلة يحضّر لها حزب الله للسيطرة على المخيّمات الفلسطينية ومحاصرة المناطق السنية في العاصمة بيروت، وتحذيرهم من الجيش اللبناني والمخابرات.[٣]

---

[١] "بالنهاية لا يمشي البلد إذا كان لا يؤول الأمر في نهاية المطاف إلى مرجعية معيّنة، سواء هذه المرجعية دستورية واضحة جداً، مرجعية قانونية أو مرجعية حكماء أو مرجعية سلطة، بلد من دون مرجعية نهائية تحسم عندها خلافاته". مقتبس من نصّ كلمة السيد حسن نصرالله في مهرجان يوم الشهيد ١١-١١-٢٠١٥، **موقع قناة المنار،**

www.almanar.com.lb/adetails.php?fromval=0&cid=0&frid=0&seccatid=0&eid=1351095 (١٢-١١-٢٠١٥).

[٢] محمّد شري، *"الإستفادة من الأزمة لبدء حوار تأسيسي"*، **شؤون لبنانية منبر الحوار ٢٠١٣،** المرجع السابق، ص ٤٢-٤٣.

[٣] مضمون مناشير رُميت في منطقة قصقص في العاصمة بيروت، نقلاً عن: *"بالصورة... "حزب الله يعدّ لعملية هائلة في لبنان""*، **موقع ليبانون ديبايت الإخباري،** ٢٥ شباط ٢٠١٦، www.lebanondebate.com/news/240467 (٢٥-٠٢-٢٠١٦).

في هذه الحالة، وبالرّغم من أرجحية حزب الله في موازين القوى الداخلية والخارجية، تنشأ جبهات عسكرية في الداخل، لكن دون إمكانية فعلية للحسم.

يشبه هذا المشهد موازين القوى التي كانت قائمة في لبنان في العام ١٩٨٨، وينعكس رئاسياً من خلال تكرار شعار رديف لـ"مخايل الضاهر أو الفوضى"، بحيث يتركّز الخيار ما بين الشغور طويل الأمد أو انتخاب رئيس يميل إلى إيران من أجل إدارة الأزمة.[١]

وبموازاة هذه الحالة، لا سيما إذا كان الخيار باستمرار الشغور، يأتي التدخّل الدولي لتثبيت الخطوط الحمراء بين المتقاتلين، وصولاً ربما إلى رعاية مؤتمر تأسيسي يكون طائفاً جديداً (٢) يُرجّح أن يكرّس الانقسامات ويحاول ان يجعلها تتعايش مع بعضها البعض وإنما وفق صيغة حكمٍ جديدة قد تكون الفدرالية. وهذا ما يعني الانتقال من رئاسة برئيس واحد إلى حكم بمجلس رئاسي مُكوّنٍ من "رؤساء" عديدين يمثّل كلٌ منهم بنيةً تأسيسية طائفية من ضمن مجموع هذه البنيات التي يتكوّن منها لبنان. علماً ان هذا الطرح ليس بجديد أمام الانقسامات الطائفية في لبنان والشغور الرئاسي الطويل، ففي قمّة الدول العربية في ٢٣ أيّار ١٩٨٩ في الدار البيضاء، تمّ طرح فكرة إقامة مجلس رئاسي في لبنان، شبيه بالمجلس السويسري، مكوّن من ستّة أشخاص يمثّلون الطوائف الكبرى ويتناوبون سنوياً على رئاسته.[٢]

وفي حين يدرك العديد من الأطراف اللبنانية الحاجة إلى تعديل الدستور وتطوير النظام السياسي بما يتلاءم والتموضعات الطائفية الجديدة، إن باتّجاه المثالثة بالحدّ الأدنى، أو الفدرالية بالحدّ الأقصى، غير أنّ التجارب التاريخية والواقع الحالي يدّلان أنّه ليس من الممكن إجراء أي تعديل على النظام إلّا عبر ممرّ إلزامي هو الفتنة أو الحرب.[٣] فالغطاء الاقليمي والدولي الضروري لرعاية أي تسوية أو تعديل غير مؤمّن بعد؛ وداخلياً يتخوّف اللاعبون من الدخول في سيناريو فتنة وحرب جديدة من جهة، ومن خسارة طرف واضطراره إلى

---

[١] "... ميرفي عام ١٩٨٨، عندما قال مخايل الضاهر أو لا أحد، وعندما سئل لماذا اتخذت هذا القرار، قال: لم أتصوّر أن يكون هناك بلد بلا رئيس، لكنّي اكتشفت أن لبنان يمكن أن يكون بلا رئيس" وئام وهّاب، **الجمهورية ٢٠١٤ أي رئيس لأي جمهورية**، المرجع السابق، ص ٢٧٥.

[٢] كميل منسّى، **الياس الهراوي عودة الجمهورية من الدويلات إلى الدولة**، المرجع السابق، ص ١٠٠.

[٣] دنيز عطاالله حداد، "*عون يواصل البحث عن بدائل "عادلة" لـ"الطائف"*"، **جريدة السفير**، ١٣ حزيران ٢٠١٥، assafir.com/article/8/425044/authorarticle (٠٥-١٠-٢٠١٥).

تقديم تنازلات كبيرة من جهة أخرى، فضلاً عن تخوّف المسيحيين من كونهم الحلقة الأضعف التي سوف يتوسّع توازن القوى السنّي/الشيعي على حسابها...[١]

انطلاقاً ممّا تقدّم، يمكن استنتاج المعادلة التالية:

ميزان قوى إقليمي محسوم + ميزان قوى داخلي غير محسوم = محاولة حسم داخلي بالقوّة:

إمّا تنجح = رئيس جمهورية طرف

أو تفشل = فتنة داخلية + طائف جديد قد يعدّل في شكل الرئاسة (= مجلس رئاسي)

وإذ تحاكي سيناريوهات الحسم هذه سيناريو "الحسم السّوري" سياسياً في العام ١٩٨٩ وعسكرياً في العام ١٩٩٠، فإنّ الظروف الحالية بعيدة عن تلك الحقبة أكان لناحية صعوبة الحسم الاقليمي بوجود الساحات المتعدّدة وبتورّط الأطراف الدولية في أكثر من صراع؛ أو لناحية عدم استعداد أي طرف من الطّرفين الاقليميين أن يلجأ إلى سيناريو الحسم المباشر في لبنان، كما فعلت سوريا في ١٣ تشرين ١٩٩٠.

كلّ هذه العوامل تطيل من عمر الشغور الرئاسي وتكرّس شلل النظام. وفي ظل غياب امكانية الحسم الداخلي، تكتفي الأطراف السياسية اللبنانية بطرح المبادرات الرئاسية، أملاً منها بأن تحظى بقبول داخلي وإقليمي، وتكون مخرجاً للشغور "بأقل ضرر ممكن".

---

[١] ميرا عبدالله، *"المشروع الصحّ في الوقت الخطأ"*، ترجمته عن الإنكليزية زينة أبو فاعور، **موقع ناو ليبانون الإخباري،** ٢ آب ٢٠١٥، https://now.mmedia.me/lb/ar/%D8%AA%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82%D8%A7%D8%AA/565661-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%82%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%B7%D8%A3 (٠٥-١٠-٢٠١٥).

القسم الثاني: انتخاب بقرار داخلي: مبادرات تحاكي الوضع الاقليمي

تأتي المبادرات الداخلية كمحاولة لكسر الجمود والتوازن السلبي في المنتظم الداخلي، وفي ظلّ ميزان قوى إقليمي مستمرّ على حالة الثبات والتوازن الثنائي. في هذه الحالة، يفترض "الضوء البرتقالي الاقليمي" أن تترك الدولة الاقليمية لحلفائها اللبنانيين الحرية في تقدير الوضع تبعاً لما يرونه مناسباً.

كما ويفترض توازن القوى الداخلي القائم من جهة، والطابع التوافقي في النظام اللبناني من جهة أخرى، أن تأخذ هذه المبادرات شكل تسووي وغير حاسم لطرف على آخر.

فقرة أولى: حرية الخيار سعودياً للحريري وجعجع

أتت مبادرتا الحريري وجعجع بعد "قفز" الطرفين فوق استحالتين: استحالة تبنّي الحريري لمرشّح "بشار الأسد"؛ واستحالة تبنّي جعجع "لخصمه اللدود".[١] فأعادت بناء الانقسام العمودي الداخلي.

ورست المعادلة على أن يكون رئيس الحكومة من ١٤ آذار، مقابل رئيس جمهورية من ٨ آذار، بما يضمن وصول رئيس الحكومة الطرف الوحيد سعد الحريري،[٢] ويحصر المنافسة الرئاسية بمرشّحين هما الجنرال ميشال عون والنائب سليمان فرنجية.

---

[١] خالد حماده، "*ترشيح عون من معراب: رقصة تانغو في غياب الشريك*"، **جريدة اللواء**، ١٩ كانون الثاني ٢٠١٦، العدد ١٤٥٥٧.

[٢] توفيق هندي، "*التسوية آتية لا محالة!*"، **جريدة اللواء**، ١٥ كانون الأوّل ٢٠١٥، http://www.aliwaa.com/Article.aspx?ArticleId=269371 (٠٤-٠١-٢٠١٦).

- **بند أول: مبادرة الحريري**

لقد أدّى توازن القوى إلى شغور طويل الأمد. ولا شك ان النائب الحريري هو أهمّ الأطراف السياسية المتضرّرة من الشغور، لأسباب التصعيد الطائفي واحتمال الفتنة الداخلية التي فصّلناها في الفقرة السابقة؛ كما لأسباب خاصّة ترتبط برغبته بالعودة الآمنة إلى لبنان وبلوغ رئاسة الحكومة، موقع النفوذ الأوّل للمملكة السعودية، والمعلّقة أيضاً إلى حين انتهاء الشغور الرئاسي.[١]

أمام توازن القوى الاقليمي والداخلي القائم، يرى الحريري أنّ عودته إلى رئاسة الحكومة مرهونة بوصول رئيس طرف من قوى ٨ آذار إلى رئاسة الجمهورية، بما يطيح بترشيحات حلفائه في ١٤ آذار، ويحصر الخيار بين الجنرال عون والنائب فرنجية.[٢] ولا شك بأن وصول مرشحٍ من ١٤ آذار او مرشحٍ تسووي الى رئاسة الجمهورية يعني تلقائياً تضاؤل فُرص النائب الحريري لصالح مرشحٍ تسووي في رئاسة الحكومة اللبنانية.

انطلاقاً من هذه الوقائع والمعطيات اختار النائب الحريري أن يقوم بمبادرةٍ "عابرةٍ للتوازن اللبناني" بين ٨ و١٤، حيث يتكرّس توازن القوى الداخلي عبر ما يعتبره مبادرة ربح-ربح win-win deal[٣] عوضاً عن الخسارة المزدوجة والمخاطر التي يراكمها الطرفان من جرّاء استمرار الشغور والتعطيل.

تحاكي هذه المبادرة في نتائجها سيناريو توازن القوى الاقليمي الذي يؤدّي إلى تسوية "توافقية الحدّ أقصى": أي رئيس جمهورية طرف (فرنجية) + رئيس حكومة طرف (الحريري) = طرف + طرف= تسوية طرفين.

وبالتّالي، وبحسب حسابات الحريري، فإن نجاح المبادرة يضمن له رئاسة الحكومة، في حين أن إخفاقها لا يُفقده شيئاً، لا بل أن إطلاقه مبادرةً رئاسية على هذا النحو قد يرفع من رصيده الوطني والدولي إنطلاقاً من

---

[١] سركيس نعوم، *"رئاسة الحكومة باب "عودة" إلى السعودية!"*، **جريدة النهار**، ١١ كانون الأول ٢٠١٥، العدد ٢٥٨٥٣، newspaper.annahar.com/article/292468 (١٣-١٢-٢٠١٥).

[٢] نقولا ناصيف، "فرنجية رئيساً... مع وقف التنفيذ"، **جريدة الأخبار**، ٨ كانون الأوّل ٢٠١٥، العدد ٢٧٦٠، www.al-akhbar.com/node/247656 (٨٠-١٢-٢٠١٥).

[٣] وليد شقير، *"اقتراح القوى المسيحية المعترضة بديلاً "لم يحن وقته" ما دام عون وفرنجية مرشّحين"*، المرجع السابق.

انه بادر باتجاه الطرف الآخر، وضحّى بمكاسب سياسية نظرية على حساب ١٤ آذار لمصلحة الاستقرار في لبنان وملء الشغور الرئاسي، في وقتٍ قابله "الفريق الآخر" بالتعطيل.[١]

ويبدو ان اقتراح السير بفرنجية يأتي على خلفية الأسباب التالية:

- فرنجية يشبهه في كونه سليل "إقطاعٍ سياسي"، وسبق ان شارك في حكومات المحاصصة التي اقامتها الوصاية السورية منذ العام ١٩٩٠ وحتى ٢٠٠٥، وبالتالي يسهل التعايش معه أكثر من عون.
- هو أضعف "الأقوياء"، لكونه زعيماً مناطقياً محدود الانتشار، وبالتالي لا يشكّل خطراً على زعامة الحريري كعون وجعجع.
- يحظى فرنجية بالدعم والتأييد من قبل النائب وليد جنبلاط ومن الرئيس نبيه برّي.[٢]
- يسهل تسويق فرنجية خارجيا أكثر من عون المرفوض سعودياً.
- فرنجية "صديق" وعلى علاقة عضوية بالنظام السوري الذي فقد الكثير من مصادر قوتّه وانحسر نفوذه الى ادنى مستوياته، بعكس عون الذي هو حليف إيران الدولة الإقليمية الآخذة بالتمدّد لاسيّما بعد توقيعها الاتفاق النووي مع الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية.
- بالرّغم من محاولات انفتاحه على التيار الوطني الحرّ، وحرصه على المحافظة على العلاقة مع القوّات، غير أنّ الحريري تصرّف وكأنّ ترشيحَيْ جعجع وعون قد "صفّرا" بعضهما، وكان من المنطقي بمكان أن يقع الخيار على مرشّح "ثالث".
- لأن مطالبة المسيحيين برئيسٍ قوي وحصر هذه الصفة بالقادة الأربعة يكّف يد الحريري تلقائياً عن موقع رئاسة الجمهورية. فبعدما كان للأخير كلمةٌ في ترشيح العماد ميشال سليمان العام ٢٠٠٨، جاء استحقاق العام ٢٠١٤ ليُخرجه من هذه المعادلة. وبالتالي فهو يحاول العودة الى هذا الموقع،

---

[١] *"الحريري يحرّر الرئاسة.. موعد انتخاب فرنجيّة"*، **صحيفة الراي الكويتيّة** ، نقلاً عن موقع ليبانون ديبايت الإخباري ، ١١ آذار ٢٠١٦، http://www.lebanondebate.com/news/243055 (١١-٠٣-٢٠١٦).

[٢] غسان حجّار، *"هؤلاء توافقوا على التسوية الرئاسية!"*، **جريدة النهار**، ٨ كانون الأول ٢٠١٥، العدد ٢٥٨٥٠، newspaper.annahar.com/article/291340 (٠٨-١٢-٢٠١٥).

وإنما من خلال اضعف الأقوياء. كما يريد إبقاء عملية التفاوض على الحصص والقوانين الإنتخابية رأساً لرأس، بينه، كرئيسٍ للحكومة، وبين مرشحٍ مغمور للرئاسة اسهم هو في إيصاله الى هذا الموقع.

ولا شك ان مسارعة رئيس تيار المستقبل سعد الحريري لإطلاق هذه التسوية التي تقايض رئاسة الجمهورية بموقع رئاسة الحكومة، تهدف، من جملة ما تهدف اليه، الى إخراج مرشح ١٤ آذار الرسمي الدكتور سمير جعجع من المقايضة على موقع رئاسة الجمهورية.

فأي مقايضة بين الدكتور جعجع والعماد عون بصفته المرشح الرسمي لـ ٨ آذار، على موقع الرئاسة، لإنتاج رئيسٍ تسووي، تعني حكماً مُقايضة شبيهة على موقع رئاسة الحكومة، بين فريقي ٨ و١٤ آذار، تُنتج رئيساً للحكومة غير النائب سعد الحريري، كما تقضي بإجراء مقايضة شبيهة حول الحكومة تحصل بموجبها ٨ آذار على الثلث الضامن وما فوق، بالإضافة الى مقايضةٍ أُخرى على قانون الإنتخابات النيابية يُرضي فريق ٨ آذار. أي إن إبقاء المقايضة ضمن موقع رئاسة الجمهورية بدون تمدّدها الى موقع رئاسة الحكومة، سوف تدفع النائب سعد الحريري الى تقديم تنازلاتٍ سياسية على صعيد رئاسة الحكومة والمقاعد الوزارية وقانون الانتخاب، في مقابل حصول الدكتور جعجع على حوافز سياسية، من خلال امتلاكه كلمةً فصل في انتخابات الرئاسة، مع ما يستتبعه ذلك حكماً من حوافز حكومية مسيحية، وقانونٍ إنتخابي غير قانون الستين.

من هنا، يرى بعضهم أن مبادرة الحريري جاءت لتقطع الطريق على توجّه الدكتور جعجع لعقد تسويةٍ رئاسية مع العماد عون بعد إعلانهما في الرابية عن التوصل الى ورقة تفاهم مشتركة في ٢ حزيران ٢٠١٥، اي قبل إطلاق الحريري لمبادرته بأشهر عديدة. وبالتالي فإن مبادرة الحريري قد تكون ردّة فعل على التقارب القواتي-العوني واحتمال توصل عون وجعجع الى تسويةٍ رئاسية[١]، وليس العكس.

[١] مقابلة العماد ميشال عون في برنامج "بلا حصانة" على تلفزيون "او تي في"، ١٩-١-٢٠١٦.
http://www.lebanonfiles.com/news/988210

أتت هذه المبادرة في ظلّ ما حُكي عن مناخ من التواصل الإيراني–السعودي،[١] الأمر الذي أعطاها "الضوء البرتقالي" الاقليمي على الأقل،[٢] وسط ترحيب دولي واسع توقّف أيضاً عند حدود "الضوء البرتقالي".[٣]

أمّا الضوء الأحمر فأتى من مسيحيي الداخل بالدرجة الأولى. فلقد تقاطعت مصالح الزعيمين المسيحيين الكبيرين سمير جعجع وميشال عون في رفض ترشيح فرنجية، كلّ لأسبابه؛ وهو تقاطع حاصل أيضاً مع حزب الكتائب الذي يصرّ على مشروع المرشّح الرئاسي وبرنامجه.[٤] وبالتالي رُفعت الفيتوهات المسيحية الثلاثة بوجه فرنجية،[٥] فتجمّدت مبادرة الحريري.

- **بند ثانٍ: مبادرة جعجع**

لا شك ان جعجع الذي استفاد بدوره من التوازن الاقليمي كان المتضرر الأول من مبادرة الحريري للأسباب التالية:

- أنّ قبول جعجع بمبادرة الحريري والسير بفرنجية كانت لتكون نكسة جديدة للزعيم المسيحي–المرشّح الرئاسي، حيث مجرّد ترشيح الحريري لفرنجية بات بمثابة إعدام سياسي[٦] لجعجع، وإخراجه كلياً من اللعبة الرئاسية.

---

[١] *"الحوار السعودي–الإيراني: تحييد لبنان وترشيح فرنجية"*، **جريدة السفير**، ٥ كانون الأول ٢٠١٥، assafir.com/article/1/460341 (٥–١٢–٢٠١٥).

[٢] "يكشف السنيورة عن أنّ مبادرة ترشيح فرنجية ما كانت لتتم من دون تفاهم سعودي–إيراني غير مباشر، موضحاً أنّه جرى إقناع الأميركيين والأوروبيين بها...". عماد مرمل، *السنيورة: لهذه الأسباب فضّلنا فرنجية على عون*"، **جريدة السفير**، ٣٠ كانون الأول ٢٠١٥، assafir.com/article/464310 (٢–١–٢٠١٦).

[٣] نبيل هيثم، "*عن التسوية المجمّدة.. وخريطة الدعم الدولي*"، **جريدة السفير**، ٢٩ كانون الأوّل ٢٠١٥، assafir.com/Article/464131 (٢–١–٢٠١٥).

[٤] وليد شقير، *اقتراح القوى المسيحية المعترضة بديلاً "لم يحن وقته" ما دام عون وفرنجية مرشّحين*"، المرجع السابق.

[٥] راجع تقييمنا للفيتوهات المسيحية في الفصل الثاني.

[٦] ميسم رزق، *المستقبل سيبارك "الصلحة" من دون الترشيح*"، **جريدة الأخبار**، ١٩ كانون الثاني ٢٠١٦، العدد ٢٧٩١، www.al-akhbar.com/node/250221 (٢٠–٠١–٢٠١٦).

- بدت مبادرة الحريري وكأنّها تخلّي الزعيم السنّي عن حليفه دون تنسيق مسبق. وهذا ما يضع الحريري في مرتبة "صانع الرؤساء"، بخلاف جعجع الذي يستمرّ في موقع "التابع" الملزم على تقديم التنازلات لحليفه عند كلّ استحقاق.[١] فكان ترشيح الحريري لفرنجية النقطة التي أفاضت الكوب.

ولكن جعجع لم يخرج عن سياق المبادرة الحريرية، بل اكتفى بتعديل معطيين أساسيين فيها: الأوّل هو هويّة الرئيس المطروح؛ والثاني هو صاحب المبادرة و"قاطف مغانمها" على المدى القريب والبعيد. فلقد أيّد جعجع عون عبر المعادلة ذاتها التي اعتمدها الحريري: عون رئيساً للجمهورية + الحريري رئيساً للحكومة = توافقية أطراف أيضاً.

لاقى جعجع الحريري لناحية أنّه كرّس رئاسة الجمهورية لقوى ٨ آذار، ولكنّه فضّل عون:

- بالرّغم من تراجعه عن ترشيحه للرئاسة، كرّس جعجع نفسه ممرًّا إلزامياً لرئاسة الجمهورية.[٢] ولو اعترف بأنّ "الجنرال" هو الزعيم المسيحي الأكثر تمثيلاً، غير أنّ "الحكيم" بات مرجعية مارونية وصانع القرار المسيحي الوحيد في المستقبل.[٣]
- حصر جعجع الفيتو الرئاسي المسيحي بيد عون الذي بات المرشّح الجدّي المسيحي الوحيد في الحلبة، والذي من غير الوارد له أن ينسحب لأيّ كان.[٤]
- في حسابات الربح والخسارة، من شأن هذا التحالف بين الزعيمين المسيحيين أن يحصد غالبية المقاعد المسيحية في الانتخابات النيابية القادمة؛ مقاعد كان على جعجع أن يشاطر "حصّته" منها مع الحريري.[١]

---

[١] جورج غرّة، *"رائحة الطبخة الرئاسية تفوح من معراب وتصل إلى باريس والرياض"*، **موقع ليبانون فايلز الإخباري**، ١٣ كانون الثاني ٢٠١٦، www.lebanonfiles.com/news/985128 (١٤-٠١-٢٠١٦).

[٢] جورج غرّة، *"رائحة الطبخة الرئاسية تفوح من معراب وتصل إلى باريس والرياض"*، المرجع السابق.

[٣] "**جعجع** *"يحتضن" عونك أنا الزّعيم!*"، **جريدة السفير**، ١٩ كانون الثاني ٢٠١٦، assafir.com/article/1/467641 (١٩-٠١-٢٠١٦).

[٤] أنظر الفصل الثاني. وأيضاً: نبيل هيثم، *"ما هي معطيات التقدّم الرئاسي لدى عون؟"*، **جريدة السفير**، ١٢ آذار ٢٠١٥، assafir.com/article/407157 (١٩-٠٦-٢٠١٥).

الحريري لا يمكنه انتخاب فرنجية بدون موافقة مسيحيّة. كما أنّ جعجع لا يمكنه إتمام مبادرته بدون موافقة الحريري: سياسياً من أجل الميثاقية السنية، ولوجستياً لتأمين نصاب الثلثين كما الأصوات الـ٦٥ للانتخاب. فالسنّة لن يتنازلوا عن مبادرة الحريري بهذه السهولة، سيما في ظل الفيتو السعودي المستمر على عون؛ وكتلتي برّي وجنبلاط لن تصوّتا لعون؛ كما وان بعض النواب المسيحيين المستقلين يرون في نجاح مبادرة جعجع خطراً على زعامتهم. [٢]

وبالتالي، بوجود مبادرة الحريري، تضحي "مبايعة" الحكيم للجنرال "شيك مسيحي" بلا رصيد في الصندوق الانتخابي الرئاسي.[٣]

وبغض النظر عن نوايا جعجع، غير أنّه فعلياً أعاد تثبيت الشغور: أدّت مبادرة الحريري إلى ميل الميزان الرئاسي نحو فرنجية، فسارع جعجع إلى الانتقال إلى ضفّة عون، فعاد توازن القوى الرئاسي إلى خانة الشغور ولكن مع تعديل في المعايير حيث باتت المنافسة محصورة بمرشّحين من ٨ آذار فقط.

هذا أدّى إلى تعطيل المبادرتين لبعضهما البعض. كما ان فشل التسوية التوافقية أدّى إلى العودة إلى الشغور الذي بدوره أيضاً يحاكي توازن القوى الاقليمي (إمّا تسوية أو شغور).

---

[١] "**جعجع:** *عون مرشّحنا للرئاسة*"، **جريدة الأخبار**، ١٩-٠١-٢٠١٦، العدد ٢٧٩١، www.al-akhbar.com/node/250219 (١٩-٠١-٢٠١٦).

[٢] السنيورة من بكركي: «انتخاب الرئيس يعني جميع اللبنانيين، وليس فقط المسيحيين». بكلمات أخرى، استبق الفعل بردّ فعل مفاده: «أي رئيس لا يحظى بمباركة الطرف السني لن يكون قادراً على الوصول إلى بعبدا»، ناسفاً بذلك كل كلام تياره ورئيسه سابقاً عن الموافقة على «أي رئيس يتفق عليه المسيحيون». ميسم رزق، *المستقبل سيبارك "الصلحة" من دون الترشيح*"، المرجع السابق.

[٣] نبيل هيثم، "*عون وجعجع: "شيك مسيحي" بلا رصيد رئاسي*"، **جريدة السفير**، ٢١ كانون الثاني ٢٠١٦، www.assafir.com/article/468048 (٠٦-٠٣-٢٠١٥).

فقرة ثانية: حرية الخيار إيرانياً لحزب الله

رئاسياً، يمتلك الشيعة ثلاثة خيارات: إمّا السير بفرنجية، أو السير بعون، أو رفض الاثنين فيستمرّ توازن الشغور.

- **بند أوّل: دعم وانتخاب النائب سليمان فرنجية**

يعني ذلك التخلّي عن عون وتبنّي التقارب مع الحريري. يأتي حينئذ الرئيس بخيار سنّي–شيعي، وإنّما مضبوط مسيحياً باختيارهم واحد من المرشّحين الأربعة "الأقوياء". يحفظ هذا الخيار لحزب الله ماء الوجه مسيحياً، وهو الأكثر واقعية بالنسبة إلى توازن القوى الداخلي.

وقد يرى حزب الله وحلفاؤه أنّ ترشيح العماد عون قد تمّ استنزافه طيلة سنتين من الشّغور، وبات الانتقال إلى "خطّة ب" أكثر واقعيّة، خاصّةً وأنّ المرشّح الآخر المطروح هو أيضاً من صلب الفريق السياسي للحزب، لا بل ويحظى بالدعم السنّي، وهو نظرياً قادر على تأمين الأصوات النيابية المطلوبة للفوز بالرّئاسة.[١]

ويرى بعض المتابعين لهذا الملفّ أنّه من الممكن للحزب أن ينتقل من دعمه المعلن لعون، إلى تبنّي ترشيح فرنجية في حالات ثلاث:

- إذا تأمّن الغطاء المسيحي لفرنجية، برفع الفيتو عنه، أو بتأييده من حزب وازن مسيحياً على الأقل. وهو إحتمال غير وارد في ظلّ التحالف العوني–القوّاتي القائم اليوم.
- إذا انسحب عون من السباق الرئاسي لأي سبب من الأسباب.
- في حال تبنّي إقليمي سعودي–إيراني لهذا الترشيح، بحيث يسير الحزب "بما تشتهيه الرياح الاقليمية".

[١] "*٨ آذار تدعو حزب الله للانتقال إلى خيار فرنجية*"، **صحيفة السياسة الكويتية**، ١٠ آذار ٢٠١٦، نقلاً عن موقع ليبانون ديبايت الإخباري، http://www.lebanondebate.com/news/242717 (١٣-٠٣-٢٠١٦).

أمّا إذا عمد حزب الله إلى انتخاب فرنجية من خارج الحالات الثلاث المذكورة، فيخاطر حينها بخسارة حليفه الأول عون، وبالتالي خسارة الغطاء المسيحي للمقاومة. وقد يستتبع ذلك مقاطعة مسيحية لجلسة الانتخاب، بما يضع ميثاقيتها موضع الشكّ لاقتصار الحضور المسيحي على النواب المنضوين في الكتل غير المسيحية.[١]

- **بند ثانٍ: انتخاب النائب ميشال عون**

أي التخلّي عن فرنجية وتبنّي التقارب الموضعي مع جعجع. يأتي الرئيس حينها بخيار شيعي–مسيحي. في هذه الحالة، يتكامل منطق التباعد مع السنّة أكثر مع التوازن السعودي/الإيراني في الاطار الاقليمي.

بحسب مواقف مسؤولي حزب الله فإن العماد عون هو الخيار الأوّل للحزب، بحيث التزم معه من باب معادلة "إمّا عون رئيساً للجمهورية أو استمرار الفراغ"،[٢] وهو يدرك تماماً أنّ العماد عون ليس بوارد تكرار تجربة العام ٢٠٠٨ والقبول بتسوية تستبعده عن الرئاسة الأولى. ويشكّل وصول عون إلى الرئاسة صمّام أمان مسيحي لحزب الله، وضمانة للاستقرار الداخلي أكثر من أي رئيس وسطي قد لا تتوافق سياسته ونهج المقاومة.[٣]

وفي حال استمرار الحزب على خيار عون، قد يفضّل أن يتريّث ريثما يحظى عون بالإجماع المحلّي والاقليمي – أو على الأقلّ برفع الفيتوهات بوجهه–، ممّا يخفف من وطأة الدور والوهج الذي اخذه الدكتور جعجع في تقديم العماد عون كمرشّحٍ رئاسي[٤] من مقر حزب القوات اللبنانية في معراب بالذات.

---

[١] شارل جبّور، *"ثلاثي مسيحي و"حزب الله""*، **جريدة الجمهورية**، ٧ كانون الأوّل ٢٠١٥، العدد ١٤١١، www.aljoumhouria.com/news/index/277162 (٠٨-١٢-٢٠١٥).

[٢] موقف أطلقه نائب الأمين العام لحزب الله الشيخ نعيم قاسم. أنظر: عماد مرمل، "*عندما يبشّر "حزب الله" بالرئيس المسيحي القوي*"، **جريدة السفير**، ١٣ حزيران ٢٠١٥، assafir.com/article/426775 (١٦-٠٦-٢٠١٥).

[٣] ساندرا الصايغ، "*ما الأسباب التي تجعل "الحزب" يتمسّك بعون رئيساً؟*"، **جريدة الجمهورية**، ٢٥ آذار ٢٠١٥، www.aljoumhouria.com/news/index/222452 (٢٨-٠٦-٢٠١٥).

[٤] خالد حماده، "*ترشيح عون من معراب: رقصة تانغو في غياب الشريك*"، المرجع السابق.

يتعارض هذا الخيار مع تمسّك الرئيس نبيه برّي المطلق بترشيح النائب فرنجية، وقد لا يستطيع حزب الله أن يقنع كتلة الرئيس برّي بالتصويت للعماد عون،[١] كما ان الحزب لن يقوم بالضغط على حليفه رئيس مجلس النواب لإنتخاب "حليف حليفه"، بحسب ما اعلن الأمين العام لحزب الله مراراً.

- **بند ثالث: لا عون ولا فرنجية: تفضيل الشغور**

معضلة الاختيار بين السنّة والمسيحيين قد تدفع بالطرف الشيعي الى التروّي، بما يعني استمرار الشغور إلى حين جلاء الصورة، دون التفريط بالحلفاء الداخليين.

فنجاح العماد عون رهن باتّفاق كبير بين حزب الله وتيار المستقبل، وهذا ما لم يتمّ حتّى الآن، نظراً إلى أنّ التيّار السني يتوقّع "ثمناً" من الحزب مقابل دعمه مرشّحه المعلن الأوّل؛ وبالمقابل، انتقال الحزب إلى ضفّة فرنجيّة، وإن كان لا يشكّل خسارة فعليّة له، غير أنّه سوف يضطرّ إلى استرضاء حليفه المسيحي الأساسي التيار الوطني الحرّ بأمور أخرى[٢] وإلاّ فإن فوز حزب الله بالرئاسة من خلال إيصال فرنجية قد يستتبعه خسارة حليفه المسيحي القوي التيار الوطني الحرّ، واستطراداً خسارة تأييد الغالبية الكبرى من المسيحيين.

هذا ولا تناسب المبادرتان المطروحتان طموحات حزب الله وإرادته، لناحية عدم حماسته لعودة سعد الحريري إلى رئاسة الحكومة من جهة؛ ولناحية التمسّك بورقة الشغور لمبادلتها بـ"تفاهم شامل للأزمة يتناول رئاسة الجمهورية والاتفاق على حكومة جديدة وقانون انتخابي جديد وعلى رؤية ومقاربة جديدتين لتنظيم شؤون اللبنانيين".[٣]

---

[١] مصادر برّي: "نحن نؤيّد سليمان فرنجية، ولا يراهننّ أحد على أنّ حزب الله سيغيّر رأينا، وقيادة الحزب تعرف ذلك. وإذا أراد فرنجية الانسحاب، فسنسعى إلى إقناعه بالاستمرار في السباق." نقلاً عن: "جعجع: *عون مرشّحنا للرئاسة*"، **جريدة الأخبار**، المرجع السابق.

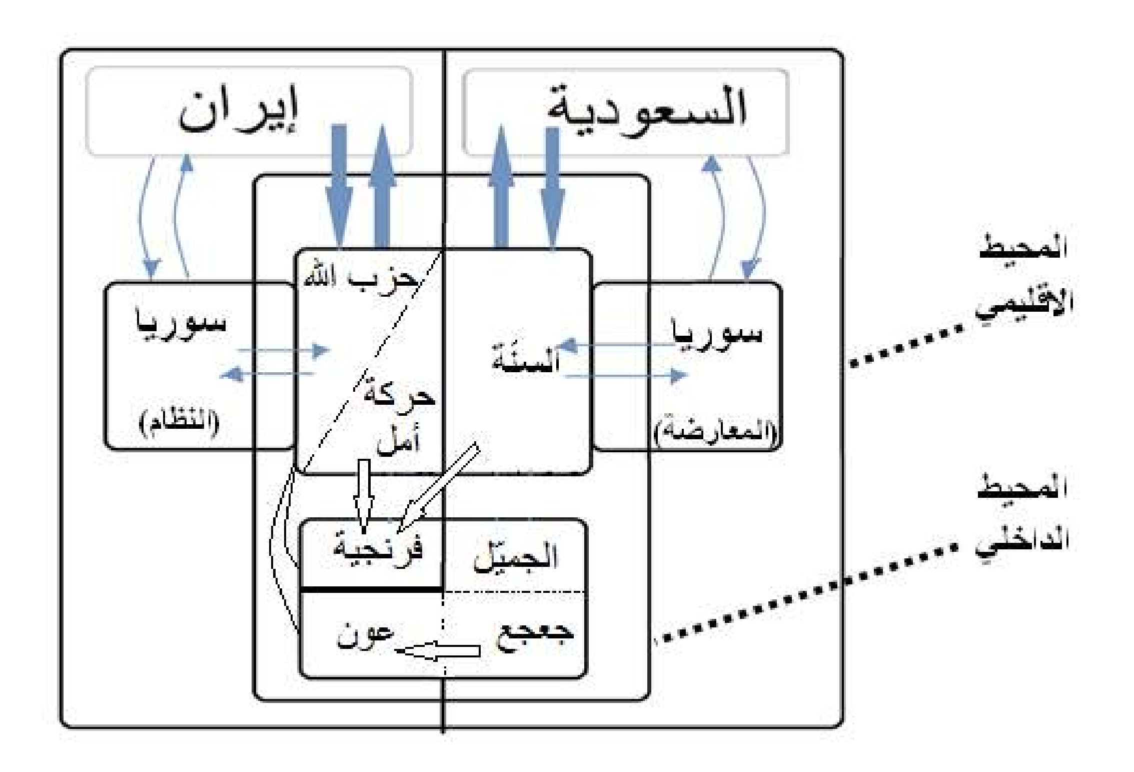
[٢] رنده تقي الدين، "*باريس تختبر موقف طهران من انتخاب رئيس: عون لن يحصل على الثلثين و"حزب الله" ليس خاسراً*"، **صحيفة الحياة**، ٣١ آب ٢٠١٥، www.alhayat.com/articles/10887622 (٠٢-٠٩-٢٠١٥).

[٣] تصريح للنائب نواف الموسوي. نقلاً عن: "*حزب الله" يرفض انتخاب فرنجية*"، **جريدة المستقبل**، ٥ كانون الثاني ٢٠١٦، العدد ٥٦٠٠، www.almustaqbal.com/v4/article.aspx?type=NP&articleid=689027 (٠٥-٠١-٢٠١٦).

انطلاقاً من ذلك، يستمرّ الشغور الرئاسي طالما أنّ فرنجيّة متمسّك بترشيحه، بتشجيع من تيار المستقبل والرئيس برّي والنائب جنبلاط، بدون ضغوطات واضحة من قبل حزب الله لتغيير هذا التوازن السلبي الجديد بين المرشّحين المسيحيين داخل الفريق ذاته.[١]

وقد يؤدّي اللا–توافق مع السنّة واللا–توافق مع المسيحيين إلى خيار شيعي–شيعي، أي إلى تبنّي الشيعة ترشيح شخصية من خارج الأربعة، تكون رئيساً صورياً موالٍ تماماً للحزب. غير أنّ هذا السيناريو لا يمكن أن يحصل في ظلّ توازن القوى القائم اليوم.[٢]

وعلى ضوء هذه المبادرات، يمكن إعادة رسم منتظم التوازنات السياسية الجديدة على الشّكل التالي:



[١] شارل جبّور، *"بمن يستقوي فرنجيّة؟"*، **موقع ليبانون فايلز الإخباري**، ١١ آذار ٢٠١٦، http://www.lebanonfiles.com/news/1009522 (١١-٠٣-٢٠١٦).

[٢] عمر البردان، *"هل العودة إلى خيار المرشح التوافقي ممكنة أم أن الكلمة ستبقى للتعطيل؟"*، **جريدة اللواء**، ٢ آذار ٢٠١٦، http://www.aliwaa.com/Article.aspx?ArticleId=277468 (١٥-٠٣-٢٠١٦).

قسم ثالث: تكتّل مسيحي يعيد خلط أوراق توازن القوى الداخلي

إذا ما بلغ التجاذب الاقليمي والداخلي حدّ استمرار الصراع، أو حدّ محاولة الحسم من طرف على آخر، تكون النتيجة على رئاسة الجمهورية بالمبدأ لغير صالح المسيحيين، حتّى ولو أنّها قد تأتي برئيس "قوي مسيحياً" يكون في الحقيقة والواقع مرهوناً لطرف غير مسيحي.

لهذا السبب، يفترض للحفاظ على دور المسيحيين في رئاسة الجمهورية أن يستعيدوا قرارهم السياسي الخاصّ. وذلك لا يتمّ إلّا عبر الوحدة المسيحية.

فقرة أولى: من البعد التشاركي إلى البعد الاستراتيجي

يفترض توازن القوى الاقليمي السني/الشيعي أن يخلق المسيحيون توازن قوى خاصّ بهم. وبالتالي ينفصل المسيحيون عن المعسكرين العريضين ٨ و١٤، ويشكّلون تكتّلاً مسيحياً موحّداً يحدّد التوجه السياسي للمسيحيين وعلاقتهم بالطرفين المسلمين بناءً: إمّا على مبدأ المشاركة في السلطة؛ أو انطلاقاً من ابعادٍ استراتيجية.

- **بند أوّل: التشاركية المسيحية–السنية/الشيعية**

كان بناء "مشروع الموقف المسيحي الموحّد"[١]، ولا يزال، يطرح إشكالية كبيرة على مستوى القيادات المسيحية عموماً والمارونية خصوصاً. وإذا كان عهد "الحكم الماروني" قد ولّى فعلياً، فالتحدّي اليوم بالنسبة للمسيحيين بات مسألة تقرير مصير وليس صراعاً عل "الامتيازات".

---

[١] جوزيف أبو خليل، **قصّة الموارنة في الحرب**، المرجع السابق، ص ٣١٩.

يعيش لبنان اليوم "أزمة الثقة والشراكة والعيش المشترك"، والتي تلوّح ببلوغ البلد حافة الانفجار الطائفي الداخلي.[١] ولعلّ المسيحيين هم أكثر المتأثّرين بهذه الأزمة، أمام الشغور والحائط المسدود التي قد تصل إليه الانتخابات الرئاسية، ومع تيقّن هؤلاء بأنّ المزيد من الانتظار لن يأتيهم بالمكاسب لا بل قد يحتّم عليهم تقديم المزيد من التضحيات. فالقضية بالنسبة لهم لم تعد مسألة رئاسة وشغور رئاسي بحدّ ذاتها، وإنما الاستنزاف والشلل اللذان يعتريان مواقعهم السياسية داخل الدولة، ومن ضمنها موقع رئاسة الجمهورية، إذ تبيّن للمسيحيين أن لا إرادة لدى اللبنانيين الآخرين لتصحيح هذا الخلل المُزمن احتراماً للميثاق الوطني، وهذا ما ظهر ايضاً من خلال تعطيل التوافق على قانونٍ جديدٍ للإنتخابات النيابية يؤمن للمسيحيين قدراً من المساواة والمناصفة في السلطة.[٢]

ولعلّ أبرز ما يعبّر عن واقع الشعور المسيحي اليوم هو ما صرّح به النائب البطريركي العام المطران سمير مظلوم: "الخوف ليس على خسارة هذا الموقع (رئاسة الجمهورية) بقدر ما هو خوف على خسارة الدولة اللبنانية وعدم وجودها ككلّ وخسارة الدور المسيحي في هذا البلد".[٣]

فالخوف المسيحي بات يلامس مستوى الخطر الوجودي، بحيث بات لبنان الملاذ الوحيد للمسيحيين المشرقيين، البلد العربي الوحيد "ذو وجه مسيحي"[٤]. ولا شك بأن المسيحيين باتوا اكثر استعداداً لتلقّف فرصة الاستفادة من وجهة النظر الدولية وحتّى الاقليمية التي بدأت تتبلور لناحية ضرورة القبول بشخصية تطمئن المسيحيين وتعبّر عن التمثيل الحقيقي لهم في سدّة الرئاسة.[٥]

---

[١] هيام القصيفي، *"ماذا لو طُرحت مداورة وظائف الفئة الأولى؟"*، **جريدة الأخبار**، ٨ تموز ٢٠١٥، العدد ٢٦٣٥، www.al-akhbar.com/node/237437 (٨-٧-٢٠١٥).

[٢] الين فرح، *"لقاء نيابي "عوني – قواتي" قريباً لإعلان موقف مهم: الشارع خيار جدّي لتصحيح الخلل تحت سقف الدستور"*، ***جريدة النهار***، *٢٦ آذار ٢٠١٦، العدد ٢٥٩٣٨،* http://newspaper.annahar.com/article/341562 (٢٦-٣-٢٠١٦)

[٣] *"مظلوم: مستعدّون أن نضحّي برئاسة الجمهورية شرط أن تحلّ كل القضايا الأخرى"*، **موقع النشرة**، ٢٩ تشرين الأوّل ٢٠١٥، www.elnashra.com/news/show/924291 (٣٠-١٠-٢٠١٥).

[٤] جوزيف أبو خليل، **قصّة الموارنة في الحرب**، المرجع السابق، ٤٥٥.

[٥] داود رمال، *"إقرار خارجي: الرئيس القوي يطمئن مسيحيي المنطقة"*، **جريدة السفير**، ١٧ شباط ٢٠١٥، assafir.com/article/402487 (١٨-٠٦-٢٠١٥).

بالتّالي باتت الأسباب التي تحتّم على المسيحيين التقارب والتوحّد، أكثر وأكبر من المصالح السياسية الضيّقة التي أدّت إلى الانقسام العمودي بينهم، سيّما وأنّهم على يقين بأنّ هواجسهم لن تحتلّ الأولوية في الاجندات الاقليمية والدولية، كما ولن تُقدّم لهم حقوقهم على طبقٍ من فضّة فيما لو تم إبرام أي تسوية إقليمية ممكنة.[١]

وتماماً كما كان الانقسام المسيحي أحد الأسباب الرئيسة وراء "الخسارة"[٢] المسيحية في العام ١٩٩٠ وما سبقها من شغور رئاسي، فمن البديهي بمكانٍ ما أن عامل إعادة اللحمة بين القيادات المسيحية سوف يعيد تركيب معادلة توازن القوى، مع ما يتركه ذلك من انعكاسات على رئاسة الجمهورية:

توازن إقليمي + توازن سني/شيعي داخلي + اتّفاق المسيحيين على مرشّح واحد من الأربعة أو من خارجهم.
يؤدّي هذا الاتفاق إلى إحراج الشريك المسلم، وفي غالب الظنّ انّه إمّا سوف يوافق على الخيار المسيحي أو يستمرّ بالشغور.

بدأ التكتّل السياسي المسيحي بإعلان النيات بين التيار الوطني الحرّ والقوات اللبنانية، وصولاً إلى حدّ انسحاب جعجع لصالح عون. ولأوّل مرّة شعر المسيحيون بمشروع سياسي مسيحي موحّد أخذ يتبلور تدريجياً، وبوادر قيام "فدرالية" جديدة مسيحية–سنية/شيعية على مستوى السّلطة، بانتظار تطبيق اللامركزية الإدارية والماليّة.[٣]

---

[١] شارل جبّور، *"النوايا" معبر لمشهد جديد*"، **جريدة الجمهورية**، ٢٢ حزيران ٢٠١٥، www.aljoumhouria.com/news/index/240706 (٢٢-٠٦-٢٠١٥).

[٢] يقسم د. فريد الخازن أسباب الخسارة المسيحية إلى أسباب مرتبطة بالتراجع البنيوي الذي يصعب تغييره (لا سيما التحوّلات الديموغرافية)، وأخرى مرحلية يمكن أن تتبدّل مع تبدّل المعطيات والوقائع، وهي المعطيات الاقليمية والسياسية المتوفّرة للمسيحيين أمام المرحلة المفصلية التي يمرّ بها لبنان اليوم. أنظر: فريد الخازن، *الواقع المسيحي في لبنان ماضياً وحاضراً (عرض موجز)*"، في بولس نعمان، كمال الصليبي، فريد الخازن، **المسيحيون في لبنان والشرق (رؤى مستقبلية)**، دير سيّدة النصر، نسبيه–غوسطا، ١٩٩٧، ص ٥٣-٥٦.

[٣] دافيد عيسى، *"الفدرالية" لا تتعارض مع الطائف..."*، **صحيفة الديار**، ١٣ تمّوز ٢٠١٥، www.addiyar.com/article/1012232 (١٣-٠٧-٢٠١٥).

لا بدّ من هذا التكتّل السياسي المسيحي بمعزل عن الكتلتين السنيّة والشيعية من أجل استعادة الموقع المسيحي الشاغر. فأمام توازن قوى داخلي كان المسيحيون فيه أكبر المتضرّرين لأنّه أفقدهم موقعهم الرئاسي بحيث كانت كتلتين تتصارع على ثلاثة مواقع رئاسيّة. بينما، حينما يتموضع المسيحيون في تكتّل ثالث يعيد توزيع الأوراق والتوازنات الداخلية من أجل استرداد الموقع المفقود، يصبح انتخاب رئيس للجمهورية ممكناً نظرياً طالما أنّه ينبع عن ثلاثية داخلية تتقاسم ثلاثة مواقع.

الثنائية على ٣ مواقع = موقعان شاغلان وموقع شاغر يدور الصراع عليه

الثلاثية على ٣ مواقع = نظرياً لا يجب أن يكون هنالك موقع شاغر.

من ناحية اخرى، إنّ قبول القطبين الإسلاميين بانتخاب رئيسٍ بقرار مسيحي لن يُضعف خيار تيّار المستقبل الاقليمي والسوري والداخلي، كما لن يعيد حزب الله من سوريا أو يهدّد بُعده الاقليمي والداخلي، ذلك أن هذا القرار المسيحي سوف يسير باتجاه خيارٍ ثالث وسطي بين الخيارين "السني والشيعي" النقيضين. ولا شك أن خياراً كهذا يعني انتقالاً للتوازن السنّي–الشيعي من إطار التعادل السلبي الذي أوجد شغوراً رئاسياً، الى إطار الحياد الإيجابي الذي يُفسح المجال أمام طرفي الصراع المسيحيين المتموضعين على هذه الضفة الإسلامية أو تلك، بأن يلتقيا في منتصف الطريق الرئاسي بما يُنتج رئيساً بقرارٍ مسيحي، ولكنه لا يمّس التوازن الإسلامي القائم.[1]

علماً انّ حصر انتخاب الرئيس بالخيار المسيحي فحسب دونه عقبات دستورية وميثاقية ذلك أنه يخالف روحية النظام البرلماني من جهة وروحية الميثاق الوطني من جهةٍ ثانية، ويؤدّي إلى إنتاج رئيسٍ ماروني

---

[1] علي الأمين، *الرئيس "مسيحيّ" بالإنتخاب.. وإلّا فالتوافق بيد "المسلمين"*"، **موقع جنوبية،** ٤ كانون الثاني ٢٠١٥، janoubia.com/2015/01/04 (٠٣-٠٦-٢٠١٥).

"أرثوذكسي"[1] الخيار، هذا إذا استطاع المسيحيون بالدرجة الأولى من إيصال مرشحهم بمعزلٍ عن إرادة بعض أو كل الأطراف الإسلامية المتبقيّة.

ومما لا شك فيه أن المسيحيين لا يمانعون بوصول مرشّح من خارج دائرة الزعماء الأربعة ولكن "شرط ألّا يتمّ إسقاطه عليهم بالمظلّة"[2]، أي أن يكون لهم الكلمة الفصل في هويّته وإيصاله. فاختيار شخصيّة من خارج الأربعة، وبدعمٍ منهم، قد يتمّم الانتخابات وينهي الشغور بسرعة انطلاقاً من أن توافق الأطراف المسيحية الأربعة على شخصيةٍ مُعيّنة تفترض بالتوازي قبولاً ولو ضمنياً، من قبل الأطراف الإسلامية المتحالفة مع هذه الأطراف المسيحية، أي أن موافقة طرفٍ مسيحي على شخصيةٍ مُعيّنة تعني عملياً موافقة ظهيره الإسلامي عليها. وبالتالي فمن البديهي ألا تُثير الشخصية المتوافق عليها مسيحياً أي حساسية تجاه معظم الأطراف الداخلية والإقليمية، إلاّ أن ذلك يعني بالتوازي "حرق" الزعماء المسيحيين الأقوياء الواحد تلو الآخر، لصالح "زعيمٍ" جديد لا تنبع قوته المسيحية من ذاته وإنما من مصادر أخرى.

وبالتالي فإن التحدّي بالنسبة للمسيحيين اليوم، في ظل تفرّد الطائفتين الإسلاميتين بإيصال مرشحيها الى رئاسة السلطتين التنفيذية والتشريعية، يكمن في كسر "التابو" المستمرّ منذ اتّفاق الطائف والذي يُفضي الى عدم وصول "العقل الماروني المستقلّ" إلى السلطة أو "الرئيس الماروني الأصيل"، وإنما الاكتفاء بالإتيان بـ"رئيسٍ وكيل" او رئيسٍ "درجة ثانية".[3]

---

[1] نسبةً إلى اقتراح قانون الانتخاب الأرثوذكسي الذي يعطي لكل طائفة أن تنتخب ممثّليها. أنظر: سيمون أبو فاضل، *استطلاعات الرأي ستأتي برئيس للجمهورية "أرثوذكسي"*"، **صحيفة الديار**، ٢ تمّوز ٢٠١٥، www.addiyar.com/article/1007722 (٠٦-٠٦-٢٠١٥).

[2] طوني عيسى، *ثلاثة موارنة على ماروني واحد*"، **جريدة الجمهورية**، ٧ كانون الأوّل ٢٠١٥، العدد ١٤١١، www.aljoumhouria.com/news/index/277161 (١١-١٢-٢٠١٥).

[3] غراسيا بيطار الرستم، *فرص جعجع الرئاسية تتعزّز.. بانتخاب عون!*"، **جريدة السفير**، ٣١ كانون الثاني ٢٠١٥، assafir.com/article/20/399351 (٠٨-٠٦-٢٠١٥).

- **بند ثانٍ: معادلة "ثلاثة أو لا أحد"**

إذا كان انتخاب الرئيس يُعتبر مضموناً باتّحاد المسيحيين نظرياً، فإن الواقع السياسي الداخلي ليس بهذه البساطة. ذلك أن آلية الانتخاب تفترض حضور ثلثي النوّاب لتأمين نصاب الجلسة، وهذا ما يُحتّم حضور طرف إسلامي رئيسي على الأقل، من أجل إتمام انتخاب الرئيس.

هذه الصورة تذكّر بترشيح الشيخ بشير الجميّل في العام ١٩٨٢، حين فرض نفسه كمرشّح أوحد وقوي. فالقرار المسيحي الموحّد حينها جعل من المعادلة الرئاسية "إمّا بشير.. أو الفراغ الدستوري"، فارضاً هذا الأمر الواقع على القوى الخارجية والداخلية على حدّ سواء. وبالرّغم من تعطيل نصاب الجلسة الأولى للانتخاب، فقد التأم المجلس النيابي في الجلسة الثانية وتمّ انتخاب بشير رئيساً.[١]

يمكن للمحور المسيحي أن يطرح نفسه على شكل بيضة القبّان في ميزان القوى الداخلي، بحيث يستطيع أن يقدم على التحالف السياسي الاستراتيجي مع أي من المحورين الداخليين الذي يقبل بمرشّح المسيحيين ويضمن وصوله إلى الرئاسة. وهذا ما قد يجعل ميزان القوى الداخلي مائلاً لصالح هذا المحور مؤقّتاً، على أن يعتمد المسيحيون –وفي مقدّمهم الرئيس القوي المنتخب– الحياد[٢] على مستويين: الخروج من سياسة المحاور الاقليمية التي كانت سبباً أساسياً في الشغور الرئاسي، ولعب دور العازل الداخلي بوجه الفتنة المذهبية التي تهدد لبنان.[٣]

ولكن على المسيحيين أيضاً أن يوازنوا بين مرشّحهم "القوي" الذي يختارونه، وبين الميثاقية التي تفرض التشاركية المسيحية–الإسلامية. من هنا كان طرح "توازن الأقوياء"[٤] حيث يصل إلى كلّ موقع من الرئاسات

---

[١] جوزيف أبو خليل، **قصّة الموارنة في الحرب**، المرجع السابق، ص ٢١٥–٢١٦.

[٢] اميل خورين "*هل يتّفق الموارنة على برنامج للرئيس إذا تعذّر عليهم الاتّفاق على اسمه؟*"، **جريدة النهار**، ٥ كانون الثاني ٢٠١٥، newspaper.annahar.com/article/202756 (٠٣–٠٨–٢٠١٥).

[٣] نبيل بو منصف، "*التفتيش المسيحي عن بطل*"، **بحثاً عن رئيس يُصنع في لبنان**، المرجع السابق، ص ٩١.

[٤] جبران باسيل، **الجمهورية ٢٠١٤ أي رئيس لأي جمهورية؟**، المرجع السابق، ص ٢٩٧.

الثلاث، أحد الأقوياء في طائفته. وبالتّالي يصبح انتخاب الرئيس المسيحي القوي شرطاً لوصول "القويين" الآخرين؛ وأيضاً نتيجة فعلية لوجود رئيسين قويين للسلطتين التشريعية والتنفيذية.

ومن باب مقولة "Jamais deux sans trois"، ونظراً إلى تمسّك المسيحيين بالرّئيس المسيحي القوي، تصبح المعادلة: **ثلاثة رؤساء أقوياء أو لا أحد.**

ومن المرجّح اليوم ألّا تسير القوى الإسلامية بالمرشّح المسيحي الموحّد، طالما أنّها لم ترضَ بأقلّ من ذلك حين طرح العماد عون حصر الانتخاب في مجلس النوّاب بالمرشّحين المعلنين (هو وسمير جعجع حينها) والذي قوبل بالرّفض القاطع من قبل تيّار المستقبل،[1] خاصّةً إذا كان المرشّح الأوفر حظّاً حينها هو العماد عون. أمّا لو اتّفق العماد عون والحكيم على ترشيح هذا الأخير كمرشّح "الخيار المسيحي"، لأصبح فيتو حزب الله والقوى الشيعية على جعجع أمراً متوقعاً. وحتّى في ظلّ اتّفاق الغالبية المسيحية على مرشّح واحد هو العماد عون، سيبقي الرئيس برّي على دعمه لفرنجية، رغم تصريحه السابق بأنّه سوف يسير بأيّ اتّفاق بين المسيحيين "مثل البلدوزر!".[2]

أمام هذا الواقع، إذا استمرّ الطرفان الاسلاميان بالتعطيل، وبتفضيل الشغور على انتخاب رئيس يكرّس ثلاثية سياسية من خارج المحورين السياسيين القائمين اليوم، يجد المسيحيون أنفسهم في هذه الحالة مضطرّين أن يبادروا بدورهم إلى إسقاط الموقعين الرئاسيين الآخرين.

هذه "الصدمة السياسية" قد تذهب أبعد من "صدمة الشارع" التي قام بها حزب الله في العام ٢٠٠٨، وأنتجت مؤتمر الدوحة وانتخاب رئيس.[3] فإذا لم يقبل المسلمون بانتخاب رئيس يختاره المسيحيون، باستطاعة هؤلاء الاستقالة من الحكومة، فتسقط حتماً ويسقط الموقع الرئاسي السنّي؛ كما وباستطاعتهم الاستقالة من مجلس

---

[1] عبدالله بارودي، *"المستقبل" لـ"التغيير والإصلاح": لا مقايضة، لا تعديل، ولا عون*"، **جريدة الجمهورية**، ٢١ أيّار ٢٠١٥.

[2] طوني عيسى، "*عون + جعجع = فراغ رئاسي طويل*"، **جريدة الجمهورية**، ٢٥ شباط ٢٠١٥، www.aljoumhouria.com/news/index/215077 (٢٠-٠٦-٢٠١٥).

[3] نبيل هيثم، "*رئيس الجمهورية مؤجّل.. حتّى يتّفق المسلمون!*"، **جريدة السفير**، ٢٢ حزيران ٢٠١٥، assafir.com/article/8/426610 (٢٢-٠٦-٢٠١٥).

النوّاب في سابقة تاريخية خطرة يمكن أن تدفع باللبنانيين إلى حدّ إعادة النظر في الميثاق الوطني وأساسات بناء الدولة اللبنانية، وربّما أيضاً المطالبة بالتقسيم.[١]

وطبعاً يتطلّب هذا السيناريو أكثر من أي سيناريو آخر، "أحادية" قرار مسيحي متراصّ يكون قادراً على وضع الأطراف الأخرى أمام "الأمر الواقع"[٢]، او على الأقل القدرة على تأمين ثلثٍ مسيحي متضامن في مجلسي النواب والوزراء بغية فرض الشغور فيهما اسوةً بموقع رئاسة الجمهورية.

فبالرّغم من سابقة مقاطعة الانتخابات النيابية في العام ١٩٩٢، والتي ارتدّت سلباً على التمثيل المسيحي في السلطة، لم يسعَ المسيحيون يوماً إلى تقويض الدولة التي أسّسوها. فهذا السيناريو هو بلا شكّ سيناريو "عليّ وعلى أعدائي"، وفيه قد يخاطر المسيحيون بحريتهم السياسية وحمايتهم[٣] بالنظر لما قد يتركه من تداعياتٍ سلبية على الإستقرار السياسي والأمني ولما قد يستجلبه من فوضى على شتّى المستويات تُنمّي موجة التطرّف لدى الجميع، وهو ما قد يُقوّض الوجود المسيحي على المديين القصير والمتوسط.

على أن السيناريو الأقل "راديكاليّة"، يفترض إقدام الوزراء المسيحيين على مقاطعة جلسات مجلس الوزراء بما يحول دون ممارسة الأخير صلاحيات رئاسة الجمهورية،[٤] وبالتوازي، مقاطعة الجلسات التشريعية في مجلس النواب. على ان هذا السيناريو لا يُحدث شغوراً في الموقعين الرئاسيين الثاني والثالث يتساوى مع شغور موقع الرئاسة الأولى.

---

[١] سامي الجميّل: "لو رفض أيّ من المسلمين مرشّحاً لرئاسة الجمهورية اتّفق عليه المسيحيّون لما تردّدت في طلب التقسيم فوراً". نقلاً عن لقاء مع: جورج شاهين، *الجميّل: "لو" رفض مسلمٌ رئيساً اتّفقنا عليه لطلبت التقسيم*"، **جريدة الجمهورية،** ١ أيلول ٢٠١٥، www.aljoumhouria.com/news/index/256668 (٠٣-٠٩-٢٠١٥).

[٢] “An important community that became a political monolith (highly improbable, in times of peace), would, if boycotted the institutions of state, deprive the central government of alternatives”. Ahmad Beydoun, “*A Note on Confessionalism*”, **in Lebanon in Limbo**, op. cit., p. 76.

[٣] جوزيف أبو خليل، **قصّة الموارنة في الحرب**، المرجع السابق، ص ٢٧.

[٤] نقولا ناصيف، *"فيتو عون: شغورٌ يساوي شغوراً"*، **جريدة الأخبار،** ٢٣ حزيران ٢٠١٥، العدد ٢٦٢٢، www.al-akhbar.com/node/236239 (٢٣-٠٦-٢٠١٥).

فقرة ثانية: المسيحيون في التسوية السنية/الشيعية والميثاق الجديد

إذا ما وصل الوضع الاقليمي والداخلي إلى حدّ بلوغ التسوية الشاملة أو الطائف الجديد، أمام المسيحيين عدد من الأولويات المتعلقة برئاسة الجمهورية بإمكانهم تحصيلها بغية الحفاظ على حدّ أدنى من استقلالية هذا الموقع.

- **بند أوّل: إخراج الشغور من لعبة ميزان القوى**

يستطيع النواب المسيحيون اقتراح تعديلات دستورية تهدف إلى إخراج موقع رئاسة الجمهورية من الصراع السلبي، بحيث يتمّ إقفال الطريق أمام الشغور الرئاسي كسلاح تستخدمه أقلية برلمانية لأسباب سياسية.

- التعديل الأول يمكن وصفه بتعديل الحدّ الأقصى وهو الذي يُلزم النواب في بنودٍ دستورية واضحة وصريحة بحضور جلسات الانتخاب.[١] وبالتالي يتمّ انتخاب الرئيس بحكم الصراع البرلماني الديمقراطي بما يتكامل مع طبيعة النظام السياسي البرلماني المنصوص عنها في الدستور الحالي، وعندها من البديهي ان ينتقل الصراع إلى قانون الانتخاب الذي من شأنه أن يؤمّن الأكثرية البرلمانية لهذا الطرف أو ذاك...
- التعديل الثاني هو تعديل الحدّ الأدنى، وبموجبه يتمّ إقرار "تصريف الأعمال" في رئاسة الجمهورية، بحيث لا يشغر الموقع ويستمرّ كلّ رئيس في منصبه إلى حين انتخاب خلف له. في هذه الحالة تستمرّ الصلاحيات الرئاسية بيد الرئيس المسيحي وحده، ولكن يمكن أن يدفع هذا الأمر بالرئيس المنتهية ولايته إلى الدفع باتجاه تمديد ولايته لأطول فترةٍ ممكنة وذلك عبر محاولة تأجيل إتمام الاستحقاق الدستوري بشتى السبل السياسية والدستورية التي هي بمتناوله.

---

[١] بطرس حرب: "تحضّر إقتراح تعديل دستوري لإلزام النواب بحضور جلسات انتخاب الرئيس" يتضمّن بندين اساسيين نصان على اعتبار النائب مستقيلاً وانتخاب غيره في حال تغيّب عن الجلسة ثلاث مرّات من دون تقديم تبرير مثبت. ومن جهة اخرى اعتبار الرئيس السابق رئيساً للجمهورية فيقوم بمهامه الى حين انتخاب رئيساً جديداً." أنظر: "*مواقف من إرجاء الجلسة!*"، **جريدة البلد**، ٨ شباط ٢٠١٦، http://www.albaladonline.com/ar/NewsDetails.aspx?pageid=380992 (٢٠١٦-٠٣-١٢).

- وما بين الحدّ الأدنى والحدّ الأقصى، يمكن استحداث تعديلٍ دستوري "وسطي" يهدف إلى تحصين الرئاسة بوجه أي انقسام مسيحي–مسيحي مستقبلي. فعوضاً عن أن يؤدّي التشرذم المسيحي إلى شغورٍ رئاسي، يتمّ نقل هذا الانقسام إلى رأس هرم السلطة، وذلك عبر استحداث موقع نائب الرئيس، لشخصية مسيحية أيضاً، يتقاسم الصلاحيات الذاتية لرئيس الجمهورية؛ بحيث يكون الرئيس منتمياً الى محورٍ سياسي معين ونائب الرئيس الى المحور السياسي المُقابل، أو عبر "مجلس رئاسي ماروني"[1] تشترك فيه القيادات المسيحية الأربعة وتمارس الصلاحيات الرئاسية الدستورية بالتوافق. وبالتالي فإن هذا الواقع قد ينقل الانقسام المسيحي من حالة الشغور إلى حالة إتمام الاستحقاق الدستوري، وإنما هو يُكرّس التعطيل داخل مؤسسة الرئاسة .

على الرّغم من اعتبارهم أن اتفاق الطائف لم يكن مُنصفاً لهم، لم يطالب المسيحيون بإسقاطه، لا بل تركّزت مطالبهم وتمحورت حول المطالبة بتطبيق الطائف تطبيقاً كاملاً وصولاً الى تصحيح مكامن الخلل فيه، بدءاً من إعادة النظر بصلاحيات رئيس الجمهورية، وصولاً إلى تطبيق اللامركزية الإدارية والمالية، والتي عبّرت عنها ورقة إعلان النيات المُوقّعة بين التيار الوطني الحرّ والقوّات اللبنانية.[2] ويبدو ان هذان المطلبان سيكونان نقطة الارتكاز المسيحيّة في حال آلت الأمور إلى "مؤتمر تأسيسي" جديد.

- بند ثانٍ: رئاسة المسيحيين في الطائف السني–الشيعي–المسيحي

قام الميثاق الوطني بالأساس على التوافقية التشاركية الاسلامية–المسيحية. غير أنّ بلوغ المسيحيين حدّ خيار الانسحاب من النظام السياسي إذا ما استمرّ الشغور الرئاسي، من شأنه الإخلال بالعلاقة التعاقدية الاسلامية–المسيحية.

[1] حسن سعد، "*مجلس رئاسي بقانون نيابي وحكومة مستمرّة*"، **موقع ليبانون فايلز الإخباري،** ٧ آب ٢٠١٥، www.lebanonfiles.com/news/920144 (٠٧-٠٨-٢٠١٥).

[2] دافيد عيسى، *"الفدرالية" لا تتعارض مع الطائف..."*، المرجع السابق.

فعندما انسحبت –أو بالأحرى غُيّبت قسراً– القوى المسيحية الأساسية عن الساحة السياسية بعد الطائف، "بدت قيادتا السنّة والشيعة بموقع الهاجم على تركة الموارنة".[١]

واليوم، أمام انهيار هذه التوافقية والتشاركية مرّة جديدة، قد يعيد التاريخ نفسه وتعود محاولة التسوية السنية الشيعية على حساب المسيحيين. فإذا أصبح استمرار الدولة اللبنانية رهناً بميثاق جديد يكرّس "الاستقلال" السنّي/الشيعي، لا بدّ من أن يحصّن المسيحيون مواقعهم في النظام السياسي، ويعيدوا دورهم التاريخي كشركاء وليس كأجراء، بدايةً من خلال رئاسة الجمهورية ووصولاً إلى المواقع المسيحية كافةً[٢]، وإلّا استمرّت الدولة تُدار بثنائيّة إسلامية عوضاً عن ثلاثية تشاركية جديدة.[٣]

هذا التحصين المسيحي لمواقعهم داخل النظام يمكن ان يتخذّ حدّاً ادنى: من خلال تكريس قانون أرثوذكسي رئاسي يعطي لكلّ طائفة حقّ انتخاب "رئيسها"؛ أو فرض الخيار بين الشخصيتين الأكثر تمثيلاً للمسيحيين على مجلس النوّاب (مبادرة عون)[٤].

---

[١] كمال ديب، **هذا الجسر العتيق سقوط لبنان المسيحي؟ ١٩٢٠–٢٠٢٠**، المرجع السابق، ص ٢٤٦.

[٢] غراسيا بيطار الرستم، "*حراك مسيحي مرتقب بأفق "إصلاح النظام"!*"، **جريدة السفير**، ١٢ أيّار ٢٠١٥، assafir.com/article/419043 (١٩–٠٦–٢٠١٥).

[٣] نبيل هيثم، "*الكلّ شريك في "دم الرئاسة"*"، **جريدة السفير**، ٩ آذار ٢٠١٥، assafir.com/article/406431 (١٢–١٠–٢٠١٥).

[٤] طرح العماد عون في مؤتمر صحفي بتاريخ ١٥ أيار ٢٠١٥، أربعة "حلول" لإنهاء الشغور:

– اعتماد الانتخابات الرئاسية بالانتخاب المباشر من الشعب على مرحلتين، الأولى على الصعيد المسيحي، والثانية على المستوى الوطني.

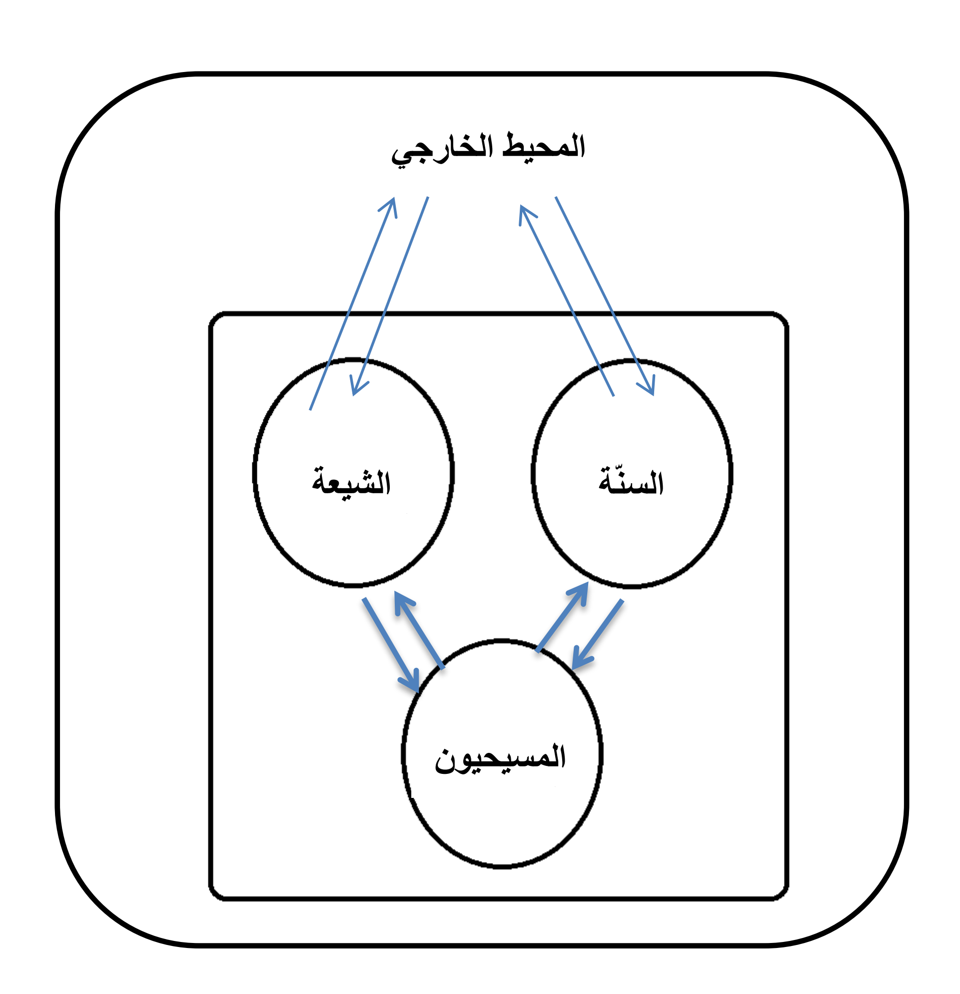
– استفتاء شعبي حول الشخصية الأكثر تمثيلاً وأهلية لتولّي رئاسة الجمهورية.

– أن يختار مجلس النوّاب واحداً من شخصيّتين الأكثر تمثيلاً للمسيحيين.

– إجراء انتخابات برلمانية جديدة قبل الذهاب إلى انتخاب رئيس للجمهورية، شرط أن تكون هذه الانتخابات البرلمانية وفق قانون انتخاب جديد.

مختصر نصّ الكلمة: "*ميشال عون يعقد مؤتمر صحفي حول تعطيل الانتخابات الرئاسية*"، www.elfagr.org/1742890 (١٠–٠٦–٢٠١٥)؛ ولمشاهدة الكلمة المتلفزة على الرابط التالي: youtu.be/M_HNHa4LKVU (نقلاً عن قناة الـOTV) (١٠–٠٦–٢٠١٥).

أو حدّاً اقصى: من خلال قيام فدرالية طائفية ثلاثية الأطراف، يعمّم "القانون الأرثوذكسي" على الصعد كافةً[1] ويؤدّي إلى مجلس رئاسي، يحكم أفراده إمّا بالمداورة، أو من خلال رئيس مسيحي "فخري"[2] يكون أوّلاً بين متساوين.



---

[1] وهذا ما أُطلق عليه اسم "الفدرالية الانتخابية"، طالما أنّ متطلّبات الفدرالية السياسية (من فرز جغرافي، وسياسة خارجية موحّدة، وسياسة دفاعية واحدة) غير متوفّرة حاليا في لبنان. المحرر السياسي، *الهروب إلى الفدرالية في لبنان بين سوريا والعراق المسيحيون يتحصّنون بـ"الأرثوذكسي" لإطاحة الطائف؟"*، **جريدة السفير**، ١٢ أيار ٢٠١٥، assafir.com/article/419067 (١٩-٠٦-٢٠١٥).

[2] بالعودة إلى النظام الفدرالي والمجلس الرئاسي الذي صمّمه خيرالله غانم. أنظر: خيرالله غانم، **الراديكالية في السياسة اللبنانية**، المرجع السابق، ص ١٤٨-١٤٩.

الخاتمة

أتى الشغور الرئاسي في العام ٢٠١٤ كإحدى محطّات مسار تعطيلي للدستور وللعبة السياسية الديمقراطية، وكنتيجة حتمية لحالة توازن القوى الصدامي على كافّة المستويات: صدام إقليمي بين محور السعودية ومحور إيران على أكثر من جبهة، بحيث يبقي كلّ طرف على "أوراق قوّته" سعياً وراء الحسم السياسي والعسكري بوجه منافسه؛ انضواء للأطراف الداخلية في المحورين الخارجيين، على خلفيات متينة طائفية وسياسية ووجودية، مع غياب قدرة الحسم الداخلي لدى كلّ طرف، والتعويل على نتائج الصراع الاقليمي؛ وتنافس سياسي استراتيجي بين الزعماء المسيحيين أدّى إلى تبعثر القوّة المسيحية على محاور الصراع.

ولا شكّ أنّ حالة توازن القوى هي العامل الأساسي في دراسة الشّغور الرئاسي في لبنان: فالتعددية الطائفية والسياسية، وعدم قدرة أي طائفة على السيطرة والحسم الكلّي على باقي الطوائف، قد حتّمت اعتماد النظام التوافقي إلى جانب البرلماني؛ كما قد وضعت فيتو بيد كلّ طائفة كبرى تمكّنها من تعطيل النظام عند غياب التوافق. وبالتالي إنّ ميزان القوى الداخلي بذاته محكوم بالتوافقية، مع تفاوت في قوّة وقدرة كلّ طائفة. وينسحب هذا التوافق الإلزامي على أي قرار داخلي ومبادرة داخلية لإتمام الانتخابات الرئاسية؛ وإلّا فالتعطيل والشّغور.

فيبقى إذاً أي احتمال للحسم مرتبطاً بالتدخلات الخارجية المباشرة، كما كان يحصل أثناء فترة الوجود السوري بين ١٩٩٠ و٢٠٠٥.

وفي حين ليست هذه المرّة الأولى التي يشهد لبنان شغوراً رئاسياً، لقد أظهرت مقارنة موازين القوى الداخلية والخارجية في كلّ حالة أنّ الحسم الخارجي مقترناً بالحسم الداخلي (شغور ١٩٥٢) يؤدّي إلى شغور بهدف تقويم السلطة لتتناسب مع موازين القوى القائمة. أمّا الحسم الخارجي مقترناً بتوازن قوى داخلي يفتح بالمجال أمام التدخّل الخارجي المباشر لحسم الميزان الداخلي (١٩٨٩)؛ ليعود التوازن الداخلي إلى حاله فور تراجع

التدخل الخارجي (وهو ما أدّى إلى شغور ٢٠٠٧). أمّا غياب التوازن في الحالتين من شأنه إمّا أن يُدخل الرئاسة في شغور طويل الأمد (في حالة التوازن السلبي: شغور ١٩٨٨ وشغور ٢٠١٤)؛ أو قد يشجّع التلاقي والتوافق الداخلي (في حالة التوازن الإيجابي). ولعلّ باب الحلّ لإنهاء الشغور القائم اليوم يكمن في تحويل التوازن القائم من سلبي إلى إيجابي؛ وإلّا فالخطر في الانزلاق إلى الفتنة.

إذا ما استمرّ خضوع اللعبة السياسية اللبنانية لقاعدة موازين القوى، ليس من المستبعد بعد اليوم أن يتلازم كلّ استحقاق رئاسي مع "شبح" التعطيل والشّغور. فانطلاقاً من المدخل الدستوري – لا سيما مسألة النصاب وأكثرية الانتخاب – وجد الانقسام السياسي سبيلاً له لكي يشلّ النظام السياسي اللبناني ويضع رأس الجمهورية على طاولة الكباش الفئوي والمصالح الخاصة. وطالما قد يرى طرف سياسي ونيابي وازن مصلحته في الحؤول دون إتمام عملية الانتخاب، فهو لن يتردّد في أخذ الاستحقاق رهينة، وتفضيل الشّغور، إلى حين مقايضة النّصاب النيابي بمكاسب سياسية أخرى.

وفي حين اقتصرت المقارنة في هذه الدراسة على المقارنة الزمنيّة بين حالات الشغور التي مرّ بها لبنان منذ الاستقلال حتّى يومنا هذا، وذلك بهدف رصد تطوّر الموازين القوى السياسية على كافّة المستويات الداخلية والاقليمية التي اتّخذناها كمعيار مسيّر في هذه الدراسة، غير أنّ أي تعمّق قانوني ودستوري في مسألة الشغور الرئاسي يبقى بحاجة إلى دراسة مقارنة في المكان، أي ما بين الدستور اللبناني ودساتير دول أخرى تعتمد النظام البرلماني. فظاهرة الشّغور الرئاسي في لبنان هي حالة فريدة من نوعها اليوم، وقد تجد في دساتير دول برلمانية أخرى ما نقص في الدستور والقانون اللبناني من أجل تحصين النظام بوجه التعطيل والشغور طويل المدى: كإلزامية حضور النواب جلسات الانتخاب وتأمين النّصاب؛ أو تدنّي أكثرية الأصوات المطلوبة للانتخاب بعد فشل أي من المرشّحين في الحصول على عدد الأصوات المطلوب بعد الدورة الثانية؛

أو حصر الترشيح بالمرشّحَيْن اللّذين نالا أكبر عدد من الأصوات بعد الدورة الثانية؛ أو الدعوة التلقائية لانتخابات نيابية جديدة بعد فشل مجلس النوّاب في إتمام واجبه الدستوري. [1]

لبنان الذي طالما تغنّى بديمقراطيّته وتعدّديته الطائفية والسياسية، وتداول السلطات فيه عبر انتخابات نيابية ورئاسية دورية، بات اليوم مطعون الديمقراطية، لا توافق بين فرقائه سوى على معالجة مفاعيل الشغور بالحدّ الأدنى، أو حتّى القبول بالجمود التامّ مخافة الانهيار والفتنة والحرب.

حتّى إذا ما تمّ إنهاء الشغور الرئاسي، ففي بعض السيناريوهات النابعة من الحسم السياسي لصالح طرف داخلي، بالترهيب أو بالترغيب، يتعارض انتخاب الرئيس حينها أيضاً مع الديمقراطية التوافقية، ولا يعيد تثبيتها. وحدها سيناريوهات التوافق الداخلي – ببركة الخارج أو بالاستقلال عن القوى الخارجية – كفيلة بإنهاء عامين من الشّغور؛ عامين من انتظار الحسم السياسي، وتعود الأطراف السياسية في نهاية الأمر لتبحث عن مبادرات توافقية. ففي لبنان الـ"لا غالب ولا مغلوب"، لم تأتِ قاعدة التوافق إلّا بعد مسيرة صراع ابتدأ بوجود الكيان وهويّته واستقلاله، ولم ينتهِ بحرب ١٥ عاماً وسيطرة سوريّة لـ١٥ عاماً آخر بعدها. وبالتالي لا بدّ من العودة إلى التوافق على كافّة المستويات، ولا سيما في رئاسة الجمهورية.

في هذا السياق، لا بدّ من التمييز فيما بين ضرورة التوافق على الرئيس، وبين احترام الإرادة والخيار المسيحي في هذا الخصوص: فالتوافق على الرئيس ينبع من إقرار كافّة الأطراف السياسية اللبنانية المتصارعة والمتنافسة من ضمن اللعبة الديمقراطية الداخلية، بقبول هذا الرئيس كحَكَم يسمو فوق السلطات ورأساً لهذه الدولة وهذا الوطن؛ أمّا احترام الخيار المسيحي فينبع من الشراكة التأسيسية للدولة اللبنانية، بغضّ النظر عن الصيغة الطائفية التي قامت بتوزيع المقاعد السياسية على الطوائف. فمهما كانت المواقع المرتبطة

---

[1] أنظر على سبيل المثال المادة ٣٢ من **الدستور اليوناني**. www.hri.org/docs/syntagma/artcl50.html#A30 (١٢-٠٧-٢٠١٦).

بالمسيحيين، ومهما تكن قدرتهم السياسية وحجمهم المجتمعي، تبقى الكلمة الفصل مرتبطة بهم، إلى جانب الموافقة المنوطة بالطوائف الأخرى.

وإذ ترتبط التوافقية واحترام الخيار المسيحي "بالميثاق" التأسيسي للدولة، فذلك إذاً مستقلّ عن شكل هذه الدولة ونظامها السياسي. ومعنى ذلك أنّ قاعدة التشارك في القرار السياسي في لبنان تنسحب حتّى ولو تمّ الانتقال من دولة مركزية إلى دولة لا مركزية؛ وتُطبّق حتماً إذا ما تمّ تغيير شكل الرئاسة من رئيس جمهورية فرد إلى ثنائية رئيس/نائب رئيس، أو إلى مجلس رئاسي. وربّما قد تكون إحدى هذه الخيارات الحلّ بوجه تكرار ظاهرة الشغور الرئاسي في المستقبل، لكونها تنقل الصراع السياسي واحتمال التعطيل إلى داخل دينامية النظام السياسي، ولا يعد يُعبَّر عن الانقسام عبر الشغور الرئاسي وتجميد المسار الديمقراطي.

هنا يبدو أنّ التوصّل إلى أي "حلّ" يقوم أوّلاً على عاتق اتّفاق الزعماء اللبنانيين، برعاية وقبول خارجي، ويتبلور عملياً عبر الإجماع النيابي –تعبيراً عن الإجماع الوطني– من أجل تعديل الدستور بما يتناسب وتحصين النظام السياسي من التعطيل وموازين القوى الصدامية، وليس خدمةً لفئة أو طائفة معيّنة. وقد يكون هذا المسار أقرب اليوم إلى الواقع منه إلى الافتراض، سيما وأنّ "الحلول الفدرالية" وُضعت على "نار حامية" لإخماد نيران الاقتتال في دول المنطقة: نظام فدرالي في العراق، طروحات فدرالية في سوريا واليمن وليبيا...

منذ تاريخٍ ليس ببعيد، كان أي طرح للفدرالية في لبنان مرتبط بالأطراف المسيحية الذين ساروا "بعكس التيار" منذ عقود بدأً بتأسيس لبنان على الديمقراطية وتطوير نظامه، على خلاف الأنظمة العربية المحيطة الديكتاتورية. وبعد أن كان هذا المطلب يُجابه بالتخوين والاتهامات التقسيمية من قبل الأطراف الاسلامية، أصبح اليوم هذا السيناريو (المطروح تحت تسمية اللامركزية الموسّعة) أقرب إلى المطلب الإسلامي، انطلاقاً من الخصوصية السنية والشيعية، مع ضمان الدور المسيحي.

وإذا كانت السيناريوهات المطروحة تأخذ بعين الاعتبار إعادة الاستقرار السياسي والديمقراطي إلى الدولة والنظام اللبناني، غير أنّ الديمقراطية ليست "الضحيّة" الوحيدة للشغور الرئاسي في لبنان، بل يتخطّى الضرر المتأتّي عن استمرار الشغور الرئاسي عتبة الصراع السياسي، لينسحب على مسائل أكثر خطورة كالأمن

والأوضاع الاقتصادية واللحمة الاجتماعية. هذه المعادلات "الغير-سياسية" لها تأثير مباشر وطويل الأمد على حياة ومعيشة ومستقبل الشعب اللبناني، وتستمرّ مفاعيلها ما بعد انتهاء الشغور الرئاسي، إن بتسوية سياسية شاملة أو بهدنة مؤقّتة.

غير أنّه، بالرّغم من ذلك، غالباً ما تبقى المعادلة السياسية والطائفية متقدّمة على باقي المعادلات التي تصبح أقلّ أولوية ولا بل بحكم "الأضرار الجانبية" Collateral Damage للشغور.

فهل المكاسب السياسية المحتملة التي تتوقّع الأطراف الداخلية تحقيقها من خلال التسبب بالشّغور الرئاسي من جهة، أو الدفع نحو استمراره من جهة أخرى، كفيلة بأن تعوّض الأضرار التي يلحقها غياب رأس الدولة ورمز وحدتها؟

هل يستحقّ الصراع على موقع سياسي واحد – حتّى ولو كان على أعلى رأس الهرمية السياسية – ومن أجل إيصال شخص واحد إلى هذا الموقع لفترة زمنية محدّدة دستورياً بستّة سنوات غير قابلة للتجديد أو التمديد، هل يستحقّ أن يدفع ثمن تداعياته أحد الركائز الأساسية للدولة، أي الشعب بأكمله، تعطيلاً في التشريع والخدمات والاقتصاد والحقوق المدنية والمواطنية؟

بيروت، في ٢٥ آذار ٢٠١٦

ملحق رقم ١: صلاحيات رئيس الجمهورية في الدستور اللبناني

– المادة ١٩ (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٩٢٧/١٠/١٧و بالقانون الدستوري الصادر في ١٩٩٠/٩/٢١)
ينشأ مجلس دستوري لمراقبة دستورية القوانين والبت في النزاعات والطعون الناشئة عن الانتخابات الرئاسية والنيابية. يعود حق مراجعة هذا المجلس في ما يتعلق بمراقبة دستورية القوانين إلى كل من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء أو إلى عشرة أعضاء من مجلس النواب، والى رؤساء الطوائف المعترف بها قانوناً في ما يتعلق حصراً بالأحوال الشخصية، وحرية المعتقد وممارسة الشعائر الدينية، وحرية التعليم الديني.

تحدد قواعد تنظيم المجلس أصول العمل فيه وكيفية تشكيله ومراجعته بموجب قانون.

– المادة ٣٣ (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٩٢٧/١٠/١٧ وبالقانون الدستوري الصادر في ١٩٩٠/٩/٢١)
إن افتتاح العقود العادية واختتامها يجريان حكماً في المواعيد المبينة في المادة الثانية والثلاثين. ولرئيس الجمهورية بالاتفاق مع رئيس الحكومة أن يدعو مجلس النواب إلى عقود استثنائية بمرسوم يحدد افتتاحها واختتامها وبرنامجها. وعلى رئيس الجمهورية دعوة المجلس إلى عقود استثنائية إذا طلبت ذلك الأكثرية المطلقة من مجموع أعضائه.

– المادة ٤٩ (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٩٢٧/١٠/١٧ وبالقانون الدستوري الصادر في ١٩٢٩/٥/٨ وبالقانون الدستوري الصادر في ١٩٤٧/١/٢١ وبالقانون الدستوري الصادر في ١٩٩٠/٩/٢١)
رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ورمز وحدة الوطن. يسهر على احترام الدستور والمحافظة على استقلال لبنان ووحدته وسلامة أراضيه وفقاً لأحكام الدستور. يرأس المجلس الأعلى للدفاع وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة التي تخضع لسلطة مجلس الوزراء.

ينتخب رئيس الجمهورية بالاقتراع السري بغالبية الثلثين من مجلس النواب في الدورة الأولى، ويكتفي بالغالبية المطلقة في دورات الاقتراع التي تلي. وتدوم رئاسته ست سنوات ولا تجوز إعادة انتخابه إلا بعد ست سنوات لانتهاء ولايته ولا يجوز انتخاب أحد لرئاسة الجمهورية ما لم يكن حائزاً على الشروط التي تؤهله للنيابة وغير المانعة لأهلية الترشيح.

كما انه لا يجوز انتخاب القضاة وموظفي الفئة الأولى، وما يعادلها في جميع الإدارات العامة والمؤسسات العامة وسائر الأشخاص المعنويين في القانون العام، مدة قيامهم بوظيفتهم وخلال السنتين اللتين تليان تاريخ استقالتهم وانقطاعهم فعلياً عن وظيفتهم أو تاريخ إحالتهم على التقاعد.

– المادة ٥٠

عندما يقبض رئيس الجمهورية على أزمة الحكم عليه أن يحلف أمام البرلمان يمين الإخلاص للأمة والدستور بالنص التالي:
" أحلف بالله العظيم إني احترم دستور الأمة اللبنانية وقوانينها واحفظ استقلال الوطن اللبناني وسلامة أراضيه".

– المادة ٥١ (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٩٢٧/١٠/١٧ وبالقانون الدستوري الصادر في ١٩٩٠/٩/٢١)

يصدر رئيس الجمهورية القوانين وفق المهل المحددة في الدستور بعد أن يكون وافق عليها المجلس، ويطلب نشرها، وليس له أن يدخل تعديلا عليها أو أن يعفي أحداً من التقيد بأحكامها.

– المادة ٥٢ (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٩٢٧/١٠/١٧ وبالقانون الدستوري الصادر في ١٩٤٣/١١/٩ وبالقانون الدستوري الصادر في ١٩٩٠/٩/٢١)

يتولى رئيس الجمهورية المفاوضة في عقد المعاهدات الدولية وإبرامها بالاتفاق مع رئيس الحكومة. ولا تصبح مبرمة إلا بعد موافقة مجلس الوزراء. وتطلع الحكومة مجلس النواب عليها حينما تمكنها من ذلك مصلحة البلاد وسلامة الدولة. أما المعاهدات التي تنطوي على شروط تتعلق بمالية الدولة والمعاهدات التجارية وسائر المعاهدات التي لا يجوز فسخها سنة فسنة، فلا يمكن إبرامها إلا بعد موافقة مجلس النواب.

– المادة ٥٣ (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٩٢٧/١٠/١٧ وبالقانون الدستوري الصادر في ١٩٢٤٧/١/٢١ وبالقانون الدستوري الصادر في ١٩٩٠/٩/٢١)

١– يترأس رئيس الجمهورية مجلس الوزراء عندما يشاء دون أن يشارك في التصويت.

٢– يسمي رئيس الجمهورية رئيس الحكومة المكلف بالتشاور مع رئيس مجلس النواب استناداً إلى استشارات نيابية ملزمة يطلعه رسمياً على نتائجها.

٣– يصدر مرسوم تسمية رئيس مجلس الوزراء منفرداً.

٤– يصدر بالاتفاق مع رئيس مجلس الوزراء مرسوم تشكيل الحكومة ومراسيم قبول استقالة الوزراء أو إقالتهم.

٥– يصدر منفرداً المراسيم بقبول استقالة الحكومة أو اعتبارها مستقيلة.

٦– يحيل مشاريع القوانين التي ترفع إليه من مجلس الوزراء إلى مجلس النواب.

٧– يعتمد السفراء ويقبل اعتمادهم.

٨– يرئس الحفلات الرسمية ويمنح أوسمة الدولة بمرسوم.

٩– يمنح العفو الخاص بمرسوم. أما العفو الشامل فلا يمنح إلا بقانون.

١٠– يوجه عندما تقتضي الضرورة رسائل إلى مجلس النواب.

١١– يعرض أي أمر من الأمور الطارئة على مجلس الوزراء من خارج جدول الأعمال.

١٢– يدعو مجلس الوزراء استثنائياً كلما رأى ذلك ضرورياً بالاتفاق مع رئيس الحكومة.

– المادة ٥٤ (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٩٩٠/٩/٢١)

مقررات رئيس الجمهورية يجب أن يشترك معه في التوقيع عليها رئيس الحكومة والوزير أو الوزراء المختصون ما خلا مرسوم تسمية رئيس الحكومة ومرسوم قبول استقالة الحكومة أو اعتبارها مستقيلة.

أما مرسوم إصدار القوانين فيشترك معه في التوقيع عليه رئيس الحكومة.

– المادة ٥٥ (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٩٢٧/١٠/١٧ وبالقانون الدستوري الصادر في ١٩٢٩/٥/٨ وبالقانون الدستوري الصادر في ١٩٩٠/٩/٢١)

يعود لرئيس الجمهورية، في الحالات المنصوص عنها في المادتين ٦٥ و٧٧ من هذا الدستور، الطلب إلى مجلس الوزراء حل مجلس النواب قبل انتهاء عهد النيابة. فإذا قرر مجلس الوزراء، بناءً على ذلك، حل المجلس، يصدر رئيس الجمهورية مرسوم الحل، وفي هذه الحال تجتمع الهيئات الانتخابية وفقاً لأحكام المادة الخامسة والعشرين من الدستور ويدعى المجلس الجديد للاجتماع في خلال الأيام الخمسة عشر التي تلي إعلان الانتخاب.

تستمر هيئة مكتب المجلس في تصريف الأعمال حتى انتخاب مجلس جديد.

وفي حال عدم إجراء الانتخابات ضمن المهلة المنصوص عنها في المادة الخامسة والعشرين من الدستور يعتبر مرسوم الحل باطلاً وكأنه لم يكن ويستمر مجلس النواب في ممارسة سلطاته وفقاً لأحكام الدستور.

– المادة ٥٦ (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٩٢٧/١٠/١٧ وبالقانون الدستوري الصادر في ١٩٩٠/٩/٢١)

يصدر رئيس الجمهورية القوانين التي تمت عليها الموافقة النهائية في خلال شهر بعد إحالتها إلى الحكومة ويطلب نشرها. أما القوانين التي يتخذ المجلس قراراً بوجوب استعجال إصدارها، فيجب عليه أن يصدرها في خلال خمسة أيام ويطلب نشرها.

وهو يصدر المراسيم ويطلب نشرها، وله حق الطلب إلى مجلس الوزراء إعادة النظر في أي قرار من القرارات التي يتخذها المجلس خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إيداعه رئاسة الجمهورية. وإذا أصر مجلس الوزراء على القرار المتخذ أو انقضت المهلة دون إصدار المرسوم أو إعادته يعتبر القرار أو المرسوم نافذاً حكماً ووجب نشره.

– المادة ٥٧ (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٩٢٧/١٠/١٧ وبالقانون الدستوري الصادر في ١٩٩٠/٩/٢١)

لرئيس الجمهورية بعد إطلاع مجلس الوزراء حق طلب إعادة النظر في القانون مرة واحدة ضمن المهلة المحددة لإصداره ولا يجوز أن يرفض طلبه. وعندما يستعمل الرئيس حقه هذا يصبح في حل من إصدار القانون إلى أن يوافق عليه المجلس بعد مناقشة أخرى في شأنه، وإقراره بالغالبية المطلقة من مجموع الأعضاء الذين يؤلفون المجلس قانوناً.

وفي حال انقضاء المهلة دون إصدار القانون أو إعادته يعتبر القانون نافذ حكماً ووجب نشره.

– المادة ٥٨ (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٩٢٧/١٠/١٧ وبالقانون الدستوري الصادر في ١٩٩٠/٩/٢١)

كل مشروع قانون تقرر الحكومة كونه مستعجلا بموافقة مجلس الوزراء مشيرة إلى ذلك في مرسوم الإحالة يمكن لرئيس الجمهورية بعد مضي أربعين يوماً من طرحه على المجلس، وبعد إدراجه في جدول أعمال جلسة عامة وتلاوته فيها ومضي هذه المهلة دون أن يبت فيه، أن يصدر مرسوماً قاضياً بتنفيذه بعد موافقة مجلس الوزراء.

– المادة ٥٩ (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٩٢٧/١٠/١٧)

لرئيس الجمهورية تأجيل انعقاد المجلس إلى أمد لا يتجاوز شهراً واحداً وليس له أن يفعل ذلك مرتين في العقد الواحد.

– المادة ٧٦ **(المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٩٢٧/١٠/١٧)**

يمكن إعادة النظر في الدستور بناءً على اقتراح رئيس الجمهورية فتقدم الحكومة مشروع القانون إلى مجلس النواب.

– المادة ٨٦ **(المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٩٢٧/١٠/١٧ وبالقانون الدستوري الصادر في ١٩٩٠/٩/٢١)**

إذا لم يبت مجلس النواب نهائياً في شأن مشروع الموازنة قبل الانتهاء من العقد المعين لدرسه فرئيس الجمهورية بالاتفاق مع رئيس الحكومة يدعو المجلس فوراً لعقد استثنائي يستمر لغاية نهاية كانون الثاني لمتابعة درس الموازنة وإذا انقضى العقد الاستثنائي هذا ولم يبت نهائياً في مشروع الموازنة فلمجلس الوزراء أن يتخذ قراراً، يصدر بناء عليه عن رئيس الجمهورية، مرسوم يجعل بموجبه المشروع بالشكل الذي تقدم به إلى المجلس مرعياً ومعمولًا به. ولا يجوز لمجلس الوزراء أن يستعمل هذا الحق إلا إذا كان مشروع الموازنة قد طرح على المجلس قبل بداية عقده بخمسة عشر يوما على الأقل.

على انه في مدة العقد الاستثنائي المذكور تجبى الضرائب والتكاليف والرسوم والمكوس والعائدات الأخرى كما في السابق وتؤخذ ميزانية السنة السابقة أساساً ويضاف إليها ما فتح بها من الاعتمادات الإضافية الدائمة ويحذف منها ما اسقط من الاعتمادات الدائمة وتأخذ الحكومة نفقات شهر كانون الثاني من السنة الجديدة على القاعدة الاثني عشرية.

ملحق رقم ٢: إعلان بعبدا[١]

تلبية للدعوة التي وجهها فخامة رئيس الجمهوريّة اللبنانيّة العماد ميشال سليمان، انعقدت هيئة الحوار الوطني يوم الاثنين بتاريخ ٢٠١٢/٦/١١ في مقرّ رئاسة الجمهوريّة في بعبدا برئاسة رئيس الجمهوريّة ومشاركة أفرقاء الحوار، وقد تغيّب منهم دولة الرئيس سعد الحريري والدكتور سمير جعجع، كما تغيب الوزير محمد الصفدي بداعي المرض.
بعد الوقوف دقيقة صمت إجلالاً لروح الراحل الكبير الأستاذ غسان تويني العضو السابق في هيئة الحوار، افتتح فخامة الرئيس الجلسة بإبراز الحاجة الملحّة التي دفعته للمبادرة للدعوة الى استئناف أعمال هيئة الحوار، والتي جاءت لتؤكدها الأحداث المؤسفة الأخيرة وخصوصاً في الشمال وتداعياتها السلبيّة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، في وقت يتحضّر فيه لبنان لموسم الاصطياف ولزيارة قداسة البابا الرسميّة لأراضيه منتصف شهر أيلول المقبل، وهو البلد الذي يتوجّب على اللبنانيين المحافظة عليه كرسالة حريّة وعيش مشترك وحوار.

وبعدما استعرض ما حققته الهيئة من إيجابيّات في جلساتها السابقة ولاسيَما منها مواكبة استحقاقات السنوات الاربع المنصرمة في أجواء ديموقراطية وهادئة، تطرّق فخامة الرئيس إلى الاعتبارات التي أدّت إلى توقّف أعمالها؛ مؤكداً ضرورة تذليل العقبات التي تقف في وجه نجاحها في تنفيذ قراراتها السابقة، وفي المضيّ بأعمالها بانتظام وثبات لغاية تحقيق كامل الأهداف الوطنيّة التي أنشئت من أجلها .

ولفت في هذا المجال إلى ما حصل من وقائع وأحداث وتطوّرات داخليّة وإقليميّة ودولية جديدة منذ توقّف أعمال هيئة الحوار.
تمت مناقشة عامة لبنود جدول الأعمال كما طرحها فخامة الرئيس، كذلك تمّ الاستماع إلى آراء ومواقف أفرقاء هيئة الحوار بمواضيع مختلفة وطارئة تستلزم اهتماماً ومعالجات فوريّة.

وبنتيجة التداول تمّ التوافق على النقاط والمقرّرات الآتية:

١- إلتزام نهج الحوار والتهدئة الأمنيّة والسياسيّة والإعلاميّة والسعي للتوافق على ثوابت وقواسم مشتركة.
٢- إلتزام العمل على تثبيت دعائم الاستقرار وصون السلم الأهلي والحؤول دون اللجوء إلى العنف والانزلاق بالبلاد إلى الفتنة، وتعميق البحث حول السبل السياسية الكفيلة بتحقيق هذا الهدف.

[١] نقلاً عن **الموقع الرسمي لرئاسة الجمهورية اللبنانية،** http://www.presidency.gov.lb/arabic/news/pages/details.aspx?nid=14483 (٢٥-١٠-٢٠١٥).

٣- دعوة المواطنين بكلّ فئاتهم للوعي والتيقّن، بأنّ اللجوء إلى السلاح والعنف، مهما تكن الهواجس والاحتقانات، يؤدّي إلى خسارة محتّمة وضرر لجميع الأطراف ويهدّد أرزاق الناس ومستقبلهم ومستقبل الأجيال الطالعة.

٤- العمل على تعزيز مؤسسات الدولة وتشجيع ثقافة الاحتكام إلى القانون والمؤسسات الشرعيّة لحلّ أيّ خلاف أو إشكال طارئ.

٥- دعم الجيش على الصعيدين المعنوي والمادي بصفته المؤسسة الضامنة للسلم الأهلي والمجسّدة للوحدة الوطنيّة، وتكريس الجهد اللازم لتمكينه وسائر القوى الأمنيّة الشرعيّة من التعامل مع الحالات الأمنيّة الطارئة وفقاً لخطة انتشار تسمح بفرض سلطة الدولة والأمن والاستقرار.

٦- دعم سلطة القضاء تمكيناً من فرض أحكام القانون بصورة عادلة ومن دون تمييز.

٧- الدعوة الى تنفيذ خطة نهوض اقتصادي واجتماعي في مختلف المناطق اللبنانيّة.

٨- دعوة جميع القوى السياسيّة وقادة الفكر والرأي الى الابتعاد عن حدّة الخطاب السياسي والإعلامي وعن كلّ ما يثير الخلافات والتشنّج والتحريض الطائفي والمذهبي، بما يحقّق الوحدة الوطنيّة ويعزّز المنعة الداخليّة في مواجهة الأخطار الخارجيّة، ولا سيَما منها الخطر الذي يمثّله العدوّ الإسرائيلي، وبما ينعكس إيجاباً على الرأي العام وعلى القطاعات الاقتصاديّة والسياحيّة والأوضاع الاجتماعيّة.

٩- التأكيد على ضرورة إلتزام ميثاق الشرف الذي سبق أن صدر عن هيئة الحوار الوطني لضبط التخاطب السياسي والإعلامي، بما يساهم في خلق بيئة حاضنة ومؤاتية للتهدئة ولتكريس لبنان كمركز لحوار الحضارات والديانات والثقافات.

١٠- تأكيد الثقة بلبنان كوطن نهائي وبصيغة العيش المشترك وبضرورة التمسّك بالمبادئ الواردة في مقدمة الدستور بصفتها مبادئ تأسيسيّة ثابتة.

١١- التمسّك باتفاق الطائف ومواصلة تنفيذ كامل بنوده .

١٢- تحييد لبنان عن سياسة المحاور والصراعات الإقليميّة والدوليّة وتجنيبه الانعكاسات السلبيّة للتوتّرات والأزمات الإقليميّة، وذلك حرصاً على مصلحته العليا ووحدته الوطنيّة وسلمه الأهلي، ما عدا ما يتعلق بواجب إلتزام قرارات الشرعيّة الدوليّة والإجماع العربي والقضيّة الفلسطينيّة المحقّة، بما في ذلك حقّ اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى أرضهم وديارهم وعدم توطينهم.

١٣- الحرص تالياً على ضبط الأوضاع على طول الحدود اللبنانيّة السوريّة وعدم السماح بإقامة منطقة عازلة في لبنان وباستعمال لبنان مقرّاً أو ممراً أو منطلقاً لتهريب السلاح والمسلحين، ويبقى الحقّ في التضامن الإنساني والتعبير السياسي والإعلامي مكفول تحت سقف الدستور والقانون.

١٤- إلتزام القرارات الدوليّة، بما في ذلك القرار ١٧٠١.

١٥- مواصلة دراسة السبل الكفيلة بوضع الآليّات لتنفيذ القرارات السابقة التي تمّ التوافق عليها في طاولة وهيئة الحوار الوطني.

١٦- تحديد الساعة الحادية عشرة قبل ظهر الاثنين الواقع فيه ٢٥ حزيران الجاري موعداً للجلسة المقبلة لهيئة الحوار الوطني لمواصلة البحث في بنود جدول أعمالها والتي ستكون الاستراتيجية الوطنية للدفاع في صلب المناقشات.

١٧- اعتبار هذا البيان مثابة "إعلان بعبدا" يلتزمه جميع الأطراف وتبلّغ نسخة منه إلى جامعة الدول العربيّة ومنظمة الامم المتحدة.

ملحق رقم ٣: جدول جلسات انتخاب الرؤساء السابقين

الرئيس	عدد النواب الاجمالي	عدد المقترعين	عدد الأصوات التي نالها	ورقة بيضاء	المنافس عدد الأصوات	تاريخ جلسة الانتخاب	تاريخ جلسة حلف اليمين	الولاية الرئاسية
بشارة الخوري	55	47	44	3		الثلاثاء ١٩٤٣/٩/٢١	الخميس ١٩٤٣/٩/٢٣	من ١٩٤٣/٩/٢٣ الى ١٩٤٩/٩/٢٠
بشارة الخوري (اعادة انتخاب)	55	46	46			الخميس ١٩٤٨/٥/٢٧	الأربعاء ١٩٤٩/٩/٢١	من ١٩٤٩/٩/٢١ الى ١٩٥٢/٩/٢٢
كميل شمعون	77	76	74	1	عبد الله الحاج- ١	الثلاثاء ١٩٥٢/٩/٢٣	الثلاثاء ١٩٥٢/٩/٢٣	من ١٩٥٢/٩/٢٣ الى ١٩٥٨/٩/٢٢
فؤاد شهاب	66	56	48	1	ريمون اده – ٧	الثلاثاء ١٩٥٨/٧/٣١	الثلاثاء ١٩٥٨/٩/٢٣	من ١٩٥٨/٩/٢٣ الى ١٩٦٤/٩/٢٢
شارل حلو	99	99	92	2	بيار الجميل – ٥	الثلاثاء ١٩٦٤/٨/١٨	الأربعاء ١٩٦٤/٩/٢٣	من ١٩٦٤/٩/٢٣ الى ١٩٧٠/٩/٢٢
سليمان فرنجية	99	99	50		الياس سركيس – ٤٩	الاثنين ١٩٧٠/٨/١٧	الأربعاء ١٩٧٠/٩/٢٣	من ١٩٧٠/٩/٢٣ الى ١٩٧٦/٩/٢٢
الياس سركيس	97	68	66	2		السبت ١٩٧٦/٥/٨	الخميس ١٩٧٦/٩/٢٣ أقسم اليمين في شتورا	من ١٩٧٦/٩/٢٣ الى ١٩٨٢/٩/٢٢
بشير الجميل	92	62	57	5		الأثنين ١٩٨٢/٨/٢٣	اغتيل قبل جلسة حلف اليمين	
أمين الجميل	92	80	77	3		الثلاثاء 21/9/1982	الخميس ١٩٨٢/٩/٢٣	من ١٩٨٢/٩/٢٣ الى ١٩٨٨/٩/٢٢
رينيه معوض	73	58	52	6		الأحد	الأحد	من ١٩٨٩/١١/٥

	بعد وفاة ٢٦ نائب					5/11/1989 انتخب في قاعدة مطار القليعات	5/11/1989 أقسم اليمين في قاعدة مطار القليعات	الى ١٩٨٩/١١/٢٢
الياس الهراوي	72	52	47	5		الجمعة 24/11/1989 انتخب في بارك اوتيل شتورا	الجمعة 24/11/1989 أقسم اليمين في بارك اوتيل شتورا	من ١٩٨٩/١١/٢٤ الى ١٩٩٥/١١/٢٣
الياس الهراوي (تمديد لثلاث سنوات)	128	121						من ١٩٩٥/١١/٢٤ الى ١٩٩٨/١١/٢٣
العماد إميل لحود	128	118	118			الثلاثاء ١٩٩٨/١٠/١٣	الثلاثاء ١٩٩٨/١١/٢٤	من ١٩٩٨/١١/٢٤ الى ٢٠٠٤/١١/٢٣
العماد إميل لحود (تمديد لثلاث سنوات)	128	125						من ٢٠٠٤/١١/٢٤ الى ٢٠٠٧/١١/٢٣
العماد ميشال سليمان	128	127	118	6	اسماء مختلفة – ٣	الأحد ٢٠٠٨/٥/٢٥	الأحد ٢٠٠٨/٥/٢٥	من ٢٠٠٨/٥/٢٥ الى ٢٠١٤/٥/٢٤

نقلا عن:

http://www.presidency.gov.lb/Arabic/PresidentoftheRepublic/FormerPresidents/Pages/ElectionPage.aspx

ملحق رقم ٤: اتّفاق الدوحة[١]

وينص الاتفاق على ما يلي:

برعاية كريمة من حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر،
واستكمالاً لجهود اللجنة الوزارية العربية لمعالجة الأزمة اللبنانية برئاسة معالي الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية في دولة قطر والسيد عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية وأصحاب المعالي وزراء خارجية: المملكة الأردنية الهاشمية ودولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين والجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية وجمهورية جيبوتي وسلطنة عمان والمملكة المغربية والجمهورية اليمنية، واستناداً إلى المبادرة العربية في شأن احتواء الأزمة اللبنانية،
وتنفيذاً للاتفاق الذي تم بين الفرقاء اللبنانيين برعاية اللجنة الوزارية العربية في بيروت بتاريخ ٢٠٠٨/٥/١٥ والذي هو جزء لا يتجزأ من هذا الإعلان.

عُقد مؤتمر الحوار الوطني اللبناني في الدوحة خلال الفترة من ١٦ – ٢٠٠٨/٥/٢١ بمشاركة القيادات السياسية اللبنانية أعضاء مؤتمر الحوار الوطني الذين أكدوا حرصهم على إنقاذ لبنان والخروج من الأزمة السياسية الراهنة وتداعياتها الخطيرة على صيغة العيش المشترك والسلم الأهلي بين اللبنانيين والتزامهم مبادئ الدستور اللبناني واتفاق الطائف، وكنتيجة لأعمال المؤتمر وما دار من مشاورات ولقاءات ثنائية وجماعية أجرتها رئاسة اللجنة الوزارية العربية وأعضاؤها مع جميع الأطراف المشاركة في هذا المؤتمر،

تم الاتفاق على ما يلي:

أولاً: اتفق الأطراف على أن يدعو رئيس مجلس النواب البرلمان اللبناني إلى الانعقاد طبقاً للقواعد المتبعة خلال ٢٤ ساعة لانتخاب المرشح التوافقي العماد ميشال سليمان رئيساً للجمهورية، علماً بأن هذا هو الأسلوب الأمثل من الناحية الدستورية لانتخاب الرئيس في هذه الظروف الاستثنائية.

---

[١] نقلاً عن **وكالة الأنباء المركزية**، http://www.almarkazia.com/admin/Decisions/0-%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA/4-%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%20%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D8%AD%D8%A9.docx (١٢-١١-٢٠١٥).

ثانياً: تشكيل حكومة وحدة وطنية من ٣٠ وزيراً توزع على أساس ١٦ وزيراً للأغلبية – ١١ للمعارضة – ٣ للرئيس، وتتعهد الأطراف بمقتضى هذا الاتفاق بعدم الاستقالة أو إعاقة عمل الحكومة.

ثالثاً: اعتماد القضاء طبقاً لقانون ١٩٦٠ كدائرة انتخابية في لبنان بحيث يبقى قضاءا مرجعيون – حاصبيا دائرة انتخابية واحدة، وكذلك بعلبك – الهرمل، والبقاع الغربي – راشيا.

وفي ما يتعلق ببيروت يتم تقسيمها على الوجه التالي:

الدائرة الأولى: الأشرفية – الرميل – الصيفي.

الدائرة الثانية: الباشورة – المدوّر – المرفأ.

الدائرة الثالثة: ميناء الحصن – عين المريسة – المزرعة – المصيطبة – رأس بيروت – زقاق البلاط.

الموافقة على إحالة البنود الإصلاحية الواردة في اقتراح القانون المحال إلى المجلس النيابي والذي أعدته اللجنة الوطنية لإعداد قانون الانتخابات برئاسة الوزير فؤاد بطرس لمناقشته ودراسته وفقاً للأصول المتبعة.

رابعاً: وتنفيذاً لنص اتفاق بيروت المشار إليه وبصفة خاصة ما جاء في الفقرتين ٤ و٥ واللتين نصتا على:

٤ – تتعهد الأطراف بالامتناع عن أو العودة إلى استخدام السلاح أو العنف بهدف تحقيق مكاسب سياسية.

٥ – إطلاق الحوار حول تعزيز سلطات الدولة اللبنانية على كافة أراضيها وعلاقاتها مع مختلف التنظيمات على الساحة اللبنانية بما يضمن أمن الدولة والمواطنين...".

وبذلك تم إطلاق الحوار في الدوحة حول تعزيز سلطات الدولة طبقاً للفقرة الخامسة من اتفاق بيروت، وتم الاتفاق على ما يلي: حظر اللجوء إلى استخدام السلاح أو العنف أو الاحتكام إليه في ما قد يطرأ من خلافات أياً كانت هذه الخلافات وتحت أي ظرف كان بما يضمن عدم الخروج على عقد الشراكة الوطنية القائم على تصميم اللبنانيين على العيش معاً في إطار نظام ديموقراطي، وحصر السلطة الأمنية والعسكرية على اللبنانيين والمقيمين بيد الدولة بما يُشكل ضمانة لاستمرار صيغة العيش المشترك والسلم الأهلي للبنانيين كافة وتتعهد الأطراف بذلك.

تطبيق القانون واحترام سيادة الدولة في كافة المناطق اللبنانية بحيث لا تكون هناك مناطق يلوذ إليها الفارّون من وجه العدالة، احتراماً لسيادة القانون، وتقديم كل من يرتكب جرائم أو مخالفات إلى القضاء اللبناني.

يتم استئناف هذا الحوار برئاسة رئيس الجمهورية فور انتخابه وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية وبمشاركة الجامعة العربية، وبما يعزز الثقة بين اللبنانيين.

خامساً: إعادة تأكيد التزام القيادات السياسية اللبنانية بوقف استخدام لغة التخوين أو التحريض السياسي أو المذهبي على الفور.

تتولى اللجنة الوزارية العربية إيداع هذا الاتفاق لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بمجرد التوقيع عليه.

تم التوقيع على هذا الاتفاق في مدينة الدوحة في اليوم الحادي والعشرين من شهر أيار (مايو) لسنة ٢٠٠٨ من قبل القيادات السياسية اللبنانية المشاركة في المؤتمر، وبحضور رئيس اللجنة الوزارية العربية وأعضائها.

لائحة المصادر والمراجع

أوّلاً: المصادر

- **قرار مجلس الأمن الدولي ١٥٥٩،** الصادر بتاريخ ٢ أيلول ٢٠٠٤. نقلاً عن نظام الوثائق الرسمية للأمم المتّحدة: https://documents.un.org/prod/ods.nsf/home.xsp القرار رمز (S/RES/1559(2004
- **الدستور اللبناني**
- **الدستور اليوناني** (بنسخته الانكليزية، نقلاً عن: www.hri.org/docs/syntagma/artcl50.html#A30)
- **معاهدة الأخوّة والتعاون والتنسيق بين الجمهورية العربية السورية والجمهورية اللبنانية،** الموقّعة في دمشق في ٢٢ أيار ١٩٩١،
  http://www.syrleb.org/docs/agreements/01%20TREATY.pdf (٢٧-١١-٢٠١٥).
- **اتّفاق الدوحة** ٢٠٠٨.
- **إعلان بعبدا** ٢٠١٢.
- **البيان الوزاري لحكومة رياض الصلح،** ١٩٤٣، نقلاً عن موقع رئاسة الحكومة اللبنانيّة http://www.pcm.gov.lb/arabic/subpg.aspx?pageid=268 (٠٢-١٠-٢٠١٥).
- **النظام الداخلي لمجلس النوّاب،** نقلاً عن الموقع الرسمي لمجلس النوّاب اللبناني /https://www.lp.gov.lb
- **القانون المعجّل النافذ حكماً رقم ١٦ والمتعلّق بتمديد ولاية مجلس النواب،** الجريدة الرسمية، العدد ٤٨، بتاريخ ١١-١١-٢٠١٤.
- **قرار المجلس الدستوري رقم ٧/٢٠١٤** تاريخ ٢٨-١١-٢٠١٤ بشأن الطعن بقانون تمديد ولاية مجلس النواب المنشور في العدد ٤٨ من الجريدة الرسمية تاريخ ١١-١١-٢٠١٤. نقلاً عن الوكالة الوطنية للإعلام www.nna-leb.gov.lb/ar/show-news/128939 (٢٥-١٠-٢٠١٥).
- **Syria Accountability and Lebanese Sovereignty Restoration Act**، قانون محاسبة سوريا وإعادة سيادة لبنان، أقرّه الكونغرس الأميركي في ١٢ كانون الأول ٢٠٠٣، https://www.congress.gov/bill/108th-congress/house-bill/1828 (٢٥-١١-٢٠١٥).
- تقرير المحقق الدولي ديتليف ميليس حول جريمة اغتيال الرئيس الحريري، **موقع الأمم المتحدة،** /http://www.un.org/arabic/news/mehlisreport (٢٥-١١-٢٠١٥).

ثانياً: المراجع باللغة العربية

- أبو خليل جوزيف، **قصّة الموارنة في الحرب**، سيرة ذاتية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، الطبعة الخامسة ٢٠٠١.
- أسداللهي مسعود، **الإسلاميون في مجتمع تعددي: حزب الله في لبنان نموذجاً**، ترجمة دلال عباس، الدار العربية للعلوم ومركز الإستشارات والبحوث، بيروت ٢٠٠٤.
- بقرادوني كريم، **صدمة وصمود عهد إميل لحود (١٩٩٨–٢٠٠٧)**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، الطبعة الرابعة ٢٠١٠.
- بقرادوني كريم، **لعنة وطن من حرب لبنان إلى حرب الخليج**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، طبعة جديدة ٢٠٠٩.
- بيطار فؤاد، **القانون الدستوري والمؤسسات السياسية**، – ، بيروت، الطبعة الرابعة ٢٠٠٤.
- تيموفييف إيغور، **كمال جنبلاط الرجل والأسطورة**، دار النهار، ترجمة خيري الضامن، بيروت، الطبعة الثامنة، ٢٠٠٩.
- **الجمهورية ٢٠١٤ أي رئيس لأي جمهورية**، إعداد شبكة الميادين الإعلامية، دار الفرابي، الطبعة الأولى، كانون الأول ٢٠١٤، بيروت. (مقابلات أجراها كريم بقرادوني وسعاد قاروط العشّي مع: حسين الحسيني، أمين الجميل، وئام وهاب، جبران باسيل، دميانوس قطّار، ألبير منصور، جورج قرم، بهيج طبّارة، مخايل الضاهر. بالإضافة إلى خلاصة كتبها كريم بقرادوني).
- الحجّار أنور، **قراءة في الدستور اللبناني**، مكتبة صادر ناشرون – المنشورات الحقوقية صادر، لبنان، ٢٠٠٦.
- الخازن فريد، **تفكك أوصال الدولة في لبنان: ١٩٦٧–١٩٧٦**، دار النهار، بيروت، ترجمة شكري رحيّم، الطبعة الثالثة، شباط ٢٠٠٥.
- خدّام عبد الحليم، **التحالف السوري الإيراني والمنطقة**، دار الشروق، القاهرة–مصر، ٢٠١٠.
- خلف سمير، **لبنان في مدار العنف قراءة في تدويل النزاعات الفئوية**، ترجمة شكري رحيّم، دار النهار، بيروت، الطبعة الثانية، ٢٠٠٨.
- ديب كمال، **هذا الجسر العتيق سقوط لبنان المسيحي؟ ١٩٢٠–٢٠٢٠**، دار النهار للنشر، بيروت، الطبعة الثالثة، نيسان ٢٠١٣.
- ربّاط ادمون، **التّكوين التّاريخي للبنان السياسي والدستوري**، ترجمة حسن قبيسي، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، ٢٠٠٦، الجزء الثاني.
- رعد نزيه، **الأنظمة السياسية**، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، ٢٠١٢.
- سنّو عبد الرؤوف، **لبنان الطوائف في دولة ما بعد الطائف إشكاليات التعايش والسيادة وأدوار الخارج**، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية، بيروت، الطبعة الثانية ٢٠١٥.
- شربل غسّان، **أين كنت في الحرب؟ اعترافات جنرالات الصراعات اللبنانيّة**، رياض الريّس للكتب والنّشر، بيروت، الطبعة الثالثة أيّار ٢٠١١.

- شكر زهير، **الوسيط في القانون الدستوري اللبناني: نشأة ومسار النظام السياسي والدستوري المؤسّسات الدستورية**، – ، لبنان، ٢٠٠٦. (مجلّدان).
- الصليبي كمال، **بيت بمنازل كثيرة: الكيان اللبناني بين التصوّر والواقع**، ترجمة عفيف الرزاز، نوفل، بيروت، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٠.
- الصّليبي كمال، **تاريخ لبنان الحديث**، دار النهار للنّشر، بيروت، ٢٠٠٢.
- طرابلسي فوّاز، **تاريخ لبنان الحديث من الإمارة إلى اتّفاق الطائف**، رياض الريّس للكتب والنّشر، بيروت، طبعة ثانية تشرين الأوّل ٢٠٠٨.
- عبد فتوني علي، **تاريخ لبنان الطائفي**، دار الفارابي، بيروت–لبنان، ٢٠١٣، النسخة الالكترونية.
- غانم خيرالله، **الراديكالية في السياسة اللبنانية**، منشورات جامعة الروح القدس، الكسليك، طبعة ثانية منقّحة، ٢٠٠٧.
- فضل الله حسن، **حزب الله والدولة في لبنان الرؤية والمسار**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، الطبعة الثانية ٢٠١٥.
- **فؤاد بطرس، المذكّرات**، إعداد أنطوان سعد، دار النهار، بيروت، الطبعة الثانية.
- قاسم نعيم، **حزب الله المنهج.. التجربة.. المستقبل**، دار الهادي، بيروت، طبعة جديدة مزيدة ومنقحة ٢٠٠٤.
- قبلان قبلان، **المؤسسات الدستورية في لبنان بين النصّ والممارسة في ضوء اتّفاق الطائف**، المنشورات الحقوقية صادر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤.
- قليموس ميشال عيد، **الثغرات الدستورية في دور وصلاحيات رئيس الجمهورية اللبنانية في الدستور اللبناني دراسة مقارنة**، مكتبة صادر ناشرون – المنشورات الحقوقية صادر، لبنان، ٢٠١٢.
- **الإسلاميون ونظام الحكم الديمقراطي**، مجموعة مؤلّفين، المركز العربي للأبحتث ودراسة السياسات، بيروت، الطبعة الأولى أيلول ٢٠١٣:
  - عتريسي طلال، "*تجربة مشاركة حزب الله السياسية في لبنان بين ولاية الفقيه وولاية الأمة على نفسها*".
  - المولى سعود، "*حزب الله: مشروع قراءة سوسيو–تاريخية*".
- منسّى كميل، **الياس الهراوي عودة الجمهورية من الدويلات إلى الدولة**، دار النهار، بيروت، الطبعة الثانية تمّوز ٢٠٠٢.
- المولى حيدر، **التضامن الوزاري والحكومات الائتلافية**، منشورات زين الحقوقية، لبنان، الطبعة الأولى ٢٠١١.
- نعمان بولس، الصليبي كمال، الخازن فريد، **المسيحيون في لبنان والشرق (رؤى مستقبلية)**، دير سيّدة النصر، نسبيه–غوسطا، ١٩٩٧:
  - فريد الخازن، *الواقع المسيحي في لبنان ماضياً وحاضراً (عرض موجز)*".
- نعّوم سركيس، **ميشال عون حلم أو وهم**، حقوق النشر للمؤلّف، الطبعة الأولى، ١٩٩٢.
- الهندي خليل والناشف أنطوان، **الدستور اللبناني قبل الطائف وبعده**، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس – لبنان، ٢٠٠٠.

ثالثاً: الدراسات والمقالات باللغة العربية

- أبو رحّال ليال، *تمام سلام: رئيس حكومة لبنان بعد أطول فترة تكليف في تاريخه*"، **صحيفة الشرق الأوسط**، ١٦ شباط ٢٠١٤، archive.aawsat/com/print.asp?did=761604&issueno=12864 (٢٨-٠٩-٢٠١٥).
- أبو طالب حمود، *"المهزلة الإيرانية في الأمم المتّحدة"*، **صحيفة عقاظ**، ٣٠ أيلول ٢٠١٥، okaz.co/bwlladv53 (٣٠-٠٩-٢٠١٥).
- أبو فاضل سيمون، *"استطلاعات الرأي ستأتي برئيس للجمهورية "أرثوذكسي"*"، **صحيفة الديار**، ٢ تمّوز ٢٠١٥، www.addiyar.com/article/1007722 (٠٦-٠٦-٢٠١٥).
- اسماعيل عصام نعمة، *"دراسة دستورية: الشغور والاستمرارية"*، **جريدة السفير**، ٢٢ آب ٢٠١٥، www.assafir.com/Article/439001 (٢٨-١٠-٢٠١٥).
- اسماعيل عصام نعمة، *"الشغور.. والاستمرارية"*، **السفير**، ٢٢-٠٨-٢٠١٥، http://assafir.com/Article/8/439001/AuthorArticle (٢٥-١٠-٢٠١٥).
- الأمين ابراهيم، *"خطّة سعودية لـ"إرهاق حزب الله"*"، **جريدة الأخبار**، العدد ٢٨٢٥، ٢٩ شباط ٢٠١٦، www.al-akhbar.com/node/253191 (٢٩-٠٢-٢٠١٦).
- الأمين علي، *الرئيس القوي... دولياً لا مسيحياً*"، **صحيفة البلد**، ٤ نيسان ٢٠١٤.
- بارودي عبدالله، *"المستقبل" لـ"التغيير والإصلاح": لا مقايضة، لا تعديل، ولا عون*"، **جريدة الجمهورية**، ٢١ أيّار ٢٠١٥.
- البردان عمر، *"هل العودة إلى خيار المرشح التوافقي ممكنة أم أن الكلمة ستبقى للتعطيل؟*"، **جريدة اللواء**، ٢ آذار ٢٠١٦، http://www.aliwaa.com/Article.aspx?ArticleId=277468 (١٥-٠٣-٢٠١٦).
- بشعلاني دوللي، *"الدستور لا ينصّ على "الفراغ" بل على "خلو الرئاسة" وهو ليس "فزّاعة" في ظلّ وجود الحكومة*"، **صحيفة الديار**، ١١ أيار ٢٠١٤، www.addiyar.com/article/747741 (٨-١٠-٢٠١٥).
- بو منصف روزانا، *"ملء الرئاسة اللبنانية ينتظر الحلّ السوري ولا آمال تواكب مهمّة جيرو في بيروت"*، **جريدة النهار**، العدد ٢٥٥٩٦، ٣١ كانون الثاني ٢٠١٥، newspaper.annahar.com/article/210309 (١٦-٠٨-٢٠١٥).
- بيطار الرستم غراسيا، *"حراك مسيحي مرتقب بأفق "إصلاح النظام"!*"، **جريدة السفير**، ١٢ أيّار ٢٠١٥، assafir.com/article/419043 (١٩-٠٦-٢٠١٥).
- بيطار الرستم غراسيا، *"فرص جعجع الرئاسية تتعزّز.. بانتخاب عون!*"، **جريدة السفير**، ٣١ كانون الثاني ٢٠١٥، assafir.com/article/20/399351 (٠٨-٠٦-٢٠١٥).
- تقي الدين رنده، *"باريس تختبر موقف طهران من انتخاب رئيس: عون لن يحصل على الثلثين و"حزب الله" ليس خاسراً*"، **صحيفة الحياة**، ٣١ آب ٢٠١٥، www.alhayat.com/articles/10887622 (٠٢-٠٩-٢٠١٥).
- تقي الدين صلاح، *"نصاب الثلثين ينسحب على الدورة الثانية"*، **جريدة المستقبل**، ١٧ نيسان ٢٠١٤.

- تويني سمير، "*خيبات متعاقبة ومخاوف من حرب بالواسطة الحل بانتخاب رئيس وسطي توافقي حيادي*"، **جريدة النهار**، ٢٩ شباط ٢٠١٦، http://newspaper.annahar.com/article/320494 (٠٩-٠٣-٢٠١٦).
- تويني نايلة، *الفراغ مسؤولية الموازنة*"، **جريدة النهار**، ٢٣ حزيران ٢٠١٤، newspaper.annahar.com/article/144270 (١٧-٠٦-٢٠١٥).
- ثريا شاهين، *لماذا يبقى الوضع اللبناني مرتبطاً بالسوري؟"*، **جريدة المستقبل**، العدد ٥٥٤٦، ٨ تشرين الثاني ٢٠١٥، www.almustaqbal.com/v4/article.aspx?type=np&articleid=682770 (٨-١١-٢٠١٥).
- جبّور شارل، *ثلاثي مسيحي و"حزب الله"*"، **جريدة الجمهورية**، ٧ كانون الأوّل ٢٠١٥، العدد ١٤١١، www.aljoumhouria.com/news/index/277162 (٠٨-١٢-٢٠١٥).
- جبّور شارل، *"بمن يستقوي فرنجيّة؟"*، **موقع ليبانون فايلز الإخباري**، ١١ آذار ٢٠١٦، http://www.lebanonfiles.com/news/1009522 (١١-٠٣-٢٠١٦).
- جبّور شارل، *المسيحيون والهلع الدائم*"، **جريدة الجمهورية**، (دون تاريخ)، http://www.aljoumhouria.com/news/index/151449 (٢٠-٠٧-٢٠١٥).
- جبّور شارل، *"النوايا" معبر لمشهد جديد*"، **جريدة الجمهورية**، ٢٢ حزيران ٢٠١٥، www.aljoumhouria.com/news/index/240706 (٢٢-٠٦-٢٠١٥).
- الحاج إيلي، *دراسة قانونية: الدستور لا ينص على الثلثين لانتخاب الرئيس*"، **صحيفة النهار**، ١٤ تشرين الثاني ٢٠١٣، http://newspaper.annahar.com/article/83516 (٢٨-١٠-٢٠١٥).
- حجّار غسان، "*هؤلاء توافقوا على التسوية الرئاسية!"*، **جريدة النهار**، ٨ كانون الأول ٢٠١٥، العدد ٢٥٨٥٠، newspaper.annahar.com/article/291340 (٠٨-١٢-٢٠١٥).
- حماده خالد، *ترشيح عون من معراب: رقصة تانغو في غياب الشريك*"، **جريدة اللواء**، ١٩ كانون الثاني ٢٠١٦، العدد ١٤٥٥٧.
- حمادة علي، "*عون ينتخب جعجع...*"، **in** **جريدة النهار**، ٢٤ أيلول ٢٠١٥، newspaper.annahar.com/article/269960 (٢٩-٠٩-٢٠١٥).
- حمادة علي، *الموازنة والحقائق المرّة*"، **جريدة النهار**، العدد ٢٥٨٥٨، ١٧ كانون الأوّل ٢٠١٥، http://newspaper.annahar.com/article/294291 (١٧-١٢-٢٠١٥).
- حميدي ابراهيم، "«مبادرة» إيرانية لشرعنة الميليشيات... و«طائف سوري»"، **صحيفة الحياة**، ١٣ آب ٢٠١٥، http://www.alhayat.com/Articles/10544239 (٢٩-١١-٢٠١٥).
- خليفة عادل، *العلاقات السعودية–الإيرانية:* حرب باردة وحروب بالوكالة"، **جريدة الأخبار**، ٤ آذار ٢٠١٤، http://www.al-akhbar.com/node/201854 (١٥-٠٨-٢٠١٥).
- خوري اميل، *"التوافق على انتخاب الرئيس بنصاب الثلثين ينبغي أن يقابله توافق على إلزامية الحضور"*، **جريدة النهار**، ٣١ تمّوز ٢٠١٤، newspaper.annahar.com/article/155502 (٢٠-١٠-٢٠١٥).
- خوري اميل، *لا انتخابات رئاسيّة فيها غالب ومغلوب بل رئيس توافقي مراعاة لدقّة المرحلة*"، **جريدة النهار**، ١٥ كانون الثاني ٢٠١٦، http://newspaper.annahar.com/article/302134 (١٥-٠٣-٢٠١٦).

- خوري رفيق، "*تكامل التلازم والتزامن بين المسارات في سوريا*"، **جريدة الأنوار**، ٨ آذار ٢٠١٦، العدد ١٩١٦٨، http://www.archive.alanwar.com/article.php?articleID=296137&issuedate=20160308 (١٠-٠٣-٢٠١٦).
- خورين اميل، "*هل يتّفق الموارنة على برنامج للرئيس إذا تعذّر عليهم الاتّفاق على اسمه؟*"، **جريدة النهار**، ٥ كانون الثاني ٢٠١٥، newspaper.annahar.com/article/202756 (٠٣-٠٨-٢٠١٥).
- **دولة رئيس الحكومة**، مجلّة معلومات، يصدرها المركز العربي للمعلومات، العدد ٦١، كانون الأوّل ٢٠٠٨.
  - نهاد حشيشو، "*حكومة ميشال عون القيصرية بين عهدي أمين الجميل والياس الهراوي*".
  - صقر يوسف صقر، "*(مقالة دون عنوان)*".
- ذبيان كمال، "*ايران لفابيوس: رئاسة الجمهورية صناعة لبنانية*"، **صحيفة الديار**، ٣١ تمّوز ٢٠١٥، http://www.addiyar.com/article/1019014 (١٨-١١-٢٠١٥).
- رباح علي، "*١٤ آذار لبنان و١٥ آذار سوريا: القدر المتأخر ٦ سنوات.. ويوماً!*"، **جريدة المستقبل**، ١٧ آذار ٢٠١٥، http://almustaqbal.com/v4/Article.aspx?Type=NP&ArticleID=653995 (٢٨-١١-٢٠١٥).
- رزق ميسم، "*المستقبل سيبارك "الصلحة" من دون الترشيح*"، **جريدة الأخبار**، ١٩ كانون الثاني ٢٠١٦، العدد ٢٧٩١، www.al-akhbar.com/node/250221 (٢٠-٠١-٢٠١٦).
- رمال داود، "*إقرار خارجي: الرئيس القوي يطمئن مسيحيي المنطقة*"، **جريدة السفير**، ١٧ شباط ٢٠١٥، assafir.com/article/402487 (١٨-٠٦-٢٠١٥).
- رمال داود، "*مبادرة "انتقالية": رئيس لسنتين؟*"، **جريدة السفير**، ٥ تشرين الأول ٢٠١٥، العدد ١٣١٨٧.
- رمال داود، "*هل تطرح "عودة القديم إلى قدمه" رئاسياً؟*"، **جريدة السفير**، ١٠ كانون الثاني ٢٠١٥، assafir.com/article/394885 (١٩-٠٦-٢٠١٥).
- سعادة وسام، "*الجسر المفقود لملء الشغور من بعد "جسر الشغور"*"، **صحيفة المستقبل**، ٢٩ نيسان ٢٠١٥، www.almustaqbal.com/v4/article.aspx?type=NP&ArticleID=659198 (٠٦-٠٧-٢٠١٥).
- سعد حسن، "*مجلس رئاسي بقانون نيابي وحكومة مستمرّة*"، **موقع ليبانون فايلز الإخباري**، ٧ آب ٢٠١٥، www.lebanonfiles.com/news/920144 (٠٧-٠٨-٢٠١٥).
- شاهين جورج، "*تشريع الضرورة المستعصي ما حدوده في غياب رئيس الجمهورية؟*"، **مجلّة الأمن العام**، العدد ٢١، حزيران ٢٠١٥، ص ١٦-١٧، http://www.general-security.gov.lb/Magazine2015/21.pdf (٢٨-١٠-٢٠١٥).
- شرف جورج، "*جدلية العلاقة بين المجتمع والنظام السياسي*"، المقال الأول من سلسلة مقالات بعنوان "بين الدولة والمجتمع الطائفي في لبنان"، **جريدة النهار**، ٢٢ حزيران ١٩٩٣.
- شرف جورج، "*١٩٤٣: دولة الإرادتين والمصالحة بين المجتمعي والسياسي*"، المقال الثالث من سلسلة مقالات بعنوان "بين الدولة والمجتمع الطائفي في لبنان"، **جريدة النهار**، ٢٤ حزيران ١٩٩٣.
- الشرفي عبدالله العزيز، "*٤ سيناريوهات لإنهاء المأساة.. أقربها الحل السياسي*"، **جريدة الوطن المصرية**، العدد ١٢١٧، ٢٩ آب ٢٠١٥، http://www.elwatannews.com/news/details/794643 (٢٩-١١-٢٠١٥).

- شقير وليد، *"التدخل الروسي في سورية سينتهي بحل سياسي وترجمته في لبنان لن تكون إلّا برئيس تسوية"*، **صحيفة الحياة،** ١٨ تشرين الأوّل ٢٠١٥، www.alhayat.com/articles/11616157 (١٨-١٠-٢٠١٥).
- شكر كلير، *"الرئاسة ومعاركها: الموازنة وقودها... وحلفاؤهم نارها"*، **جريدة السفير**، ٣٠ كانون الأول ٢٠١٤، assafir.com/Article/393012 (٢٥-١٠-٢٠١٥).
- شيّا منال ، *"تشريع مع ميثاقية و"الثلاثي المسيحي" يغيب"*، **جريدة النهار**، ٥ تشرين الثاني ٢٠١٥، https://www.annahar.com/article/281370 (٥-١١-٢٠١٥).
- صادق رامي، *"في النصاب القانوني لانتخاب رئيس الجمهورية"*، **جريدة الأخبار**، ٢٢ أيلول ٢٠٠٧، www.al-akhbar.com/node/137320 (٢٨-١٠-٢٠١٥).
- الصايغ ساندرا، *"ما الأسباب التي تجعل "الحزب" يتمسّك بعون رئيساً؟"*، **جريدة الجمهورية،** ٢٥ آذار ٢٠١٥، www.aljoumhouria.com/news/index/222452 (٢٨-٠٦-٢٠١٥).
- عاكوم كارولين، *"سليمان ينتظر يوم انتهاء ولايته بـ«فرح» وينفي علاقته بمشاريع التمديد / جدل سياسي حول تمديد رئاسي «مؤقت» يشبه «تصريف الأعمال» منعا للشغور"*، **صحيفة الشرق الأوسط،** ١٤ أيار ٢٠١٤، http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=12951&article=771862#.VlH713bhDIU (٢٢-١١-٢٠١٥).
- العبيدلي عبيدلي، *"إنزال العلاقات السعودية-الإيرانية من فوق صفيحها الساخن"*، **صحيفة الرؤية،** ٢٨ أيلول ٢٠١٥، alroya.om/ar/writer-blogs/144709 (٣٠-٠٩-٢٠١٥).
- عطاالله بيار، *"دغدغة الأحلام في سيرة الاستحقاق الرئاسي"*، **جريدة النهار،** ٢١ أيار ٢٠١٤، www.annahar.com/article/135234 (٢٥-٠٨-٢٠١٥).
- عطاالله بيار، *"رئاسيات ٢٠١٤ – أمين الجميّل الرئيس الذي يمتهن السياسة بحكمة الشيوخ والتبصّر في الأمور "إحياء الدولة بسيادتها الكاملة ومؤسساتها وقوانينها وقيام الدولة المدنية"*، **جريدة النهار،** ٢٨ آذار ٢٠١٤، http://newspaper.annahar.com/article/120224 (٢٥-٠٨-٢٠١٥).
- عطاالله حداد دنيز ، *"عون يواصل البحث عن بدائل "عادلة" لـ"الطائف""*، **جريدة السفير،** ١٣ حزيران ٢٠١٥، assafir.com/article/8/425044/authorarticle (٠٥-١٠-٢٠١٥).
- عقيل رضوان، *"مجلس النوّاب ودّع العقد العادي بـ"لا" تشريع تباين بين الكتل والشلل يلفّ ساحة النّجمة"*، **مجلّة الأمن العام،** المرجع السابق، ص ١٢.
- عويس سابين، *"اجتماعات نيويورك لا تدرج لبنان ضمن الأولويات"*، **جريدة النهار،** ٢٨ أيلول ٢٠١٥، newspaper.annahar.com/article/270676 (٢٨-٠٩-٢٠١٥).
- عويس سابين، *"هذا ما سيكون عليه سيناريو التسوية الرئاسية..."*، **جريدة النهار،** ٢١ أيلول ٢٠١٥، العدد ٢٥٧٨٧، newspaper.annahar.com/article/269062 (٢١-٠٩-٢٠١٥).
- عيسى دافيد، *"أمين الجميل: نقاط القوة والضعف"*، **صحيفة الديار،** ٢٣ نيسان ٢٠١٤، http://www.addiyar.com/article/734623 (٢٠-١٠-٢٠١٥).

- عيسى دافيد، *"الفدرالية" لا تتعارض مع الطائف..."*، **صحيفة الديار**، ١٣ تمّوز ٢٠١٥، www.addiyar.com/article/1012232 (١٣-٠٧-٢٠١٥).
- عيسى دافيد، *"هل يكون سمير جعجع رئيساً للجمهورية؟"*، **صحيفة الديار**، ٥ تشرين الأول ٢٠١٥، www.addiyar.com/article/1048588 (٢٠-١٠-٢٠١٥).
- عيسى دافيد، *"هل يكون سليمان فرنجية رئيساً للجمهورية؟"*، **صحيفة الديار**، ١٢ تشرين الأول ٢٠١٥، www.addiyar.com/article/1051564 (٢٠-١٠-٢٠١٥).
- عيسى طوني، *"ثلاثة موارنة على ماروني واحد"*، **جريدة الجمهورية**، ٧ كانون الأوّل ٢٠١٥، العدد ١٤١١، www.aljoumhouria.com/news/index/277161 (١١-١٢-٢٠١٥).
- عيسى طوني، *"عون + جعجع = فراغ رئاسي طويل"*، **جريدة الجمهورية**، ٢٥ شباط ٢٠١٥، www.aljoumhouria.com/news/index/215077 (٢٠-٠٦-٢٠١٥).
- عيسى طوني، *"عون وجعجع و"الوصفة المسيحية الموحّدة"!"*، **صحيفة الجمهورية**، ٣ تموز ٢٠١٥، نقلاً عن موقع النشرة الإخباري، http://www.elnashra.com/news/show/885249 (١٥-١٢-٢٠١٥).
- غانم البون بشارة، *"سيناريو أوروبي بـ"مخرج مرحلي" مع رئيس لـ"مرحلة انتقالية"؟"*، **جريدة اللواء**، ١٧ آب ٢٠١٥، www.aliwaa.com.lb/article.aspx?ArticleId=256328 (١٨-٠٨-٢٠١٥).
- الغز أحمد، *"إلى كلّ المتابعين للأزمة اللبنانية.."*، **صحيفة الوطن السعودية**، ٢٩ آب ٢٠١٥، www.alwatan.com.sa/articles/detail.aspx?articleid=27685 (٢٨-٠٩-٢٠١٥).
- الغوش فادي، *"المعارضة والموالاة اللبنانية: نثق في قدرة الملك عبدالله على إخراج لبنان من دوامة التعطيل"*، **صحيفة عكاظ السعودية**، ٨ تشرين الأول ٢٠٠٩، http://www.okaz.com.sa/new/issues/20091008/Con20091008308485.htm (٢٧-١١-٢٠١٥).
- فرح ألين، *"لقاء نيابي "عوني – قواتي" قريباً لإعلان موقف مهم: الشارع خيار جدّي لتصحيح الخلل تحت سقف الدستور"*، ***جريدة النهار***، *٢٦ آذار ٢٠١٦، العدد ٢٥٩٣٨،* http://newspaper.annahar.com/article/341562 (٢٦-٣-٢٠١٦)
- القصيفي هيام، *"آن للموارنة أن يعترفوا بأخطائهم المميتة"*، **صحيفة الأخبار**، ٣ كانون الأول ٢٠١٤، www.al-akhbar.com/node/221089 (٢٠-٠٧-٢٠١٥).
- القصيفي هيام، *"السعودية لا تتراجع أمام نشوة الانتصار الإيراني"*، **جريدة الأخبار**، ١٣ آب ٢٠١٥، www.al-akhbar.com/node/239771 (١٥-٠٨-٢٠١٥).
- القصيفي هيام ، *"ماذا لو طُرحت مداورة وظائف الفئة الأولى؟"*، **جريدة الأخبار**، ٨ تموز ٢٠١٥، العدد ٢٦٣٥، www.al-akhbar.com/node/237437 (٨-٧-٢٠١٥).
- كبّارة ربى، *"طاولة فيينا: التفاوض على الأسد وليس معه"*، **جريدة المستقبل**، ٢٩ تشرين الأول ٢٠١٥، http://www.almustaqbal.com/v4/Article.aspx?Type=NP&ArticleID=681551 (٢٧-١١-٢٠١٥).

- لحّام وسام، *"في متاهة المجلس الدستوري اللبناني"*، **مجلّة المفكّرة القانونية**، العدد الرابع والعشرين، ١٣ كانون الثاني ٢٠١٥، www.legal-agenda.com/article.php/id=965&lang=ar (٢٥-١٠-٢٠١٥).
- ماجد زياد، *"مآسي ٢٠١٤ وويلاتها الكثيرة: لبنان وسوريا والعراق في "حقبتهم" الجديدة"*، **جريدة المستقبل**، العدد ٥٢٤٩، ٢٨ كانون الأول ٢٠١٤، www.almustaqbal.com/v4/article.aspx?Type=NP&articleID=644363 (٢٥-١١-٢٠١٥).
- المختار غاصب، *"الاستحقاق معزول عن "القدر" الاقليمي.. مؤقّتاً"*، **جريدة السفير**، ١١ آذار ٢٠١٥، assafir.com/article/406946 (١٩-٠٦-٢٠١٥).
- المختار غاصب، "*مخارج لجلسة تشريع الضرورة تحرّك الجمود النيابي والحكومي*"، **جريدة السفير**، ٢٣ تشرين الأول ٢٠١٥، http://assafir.com/Article/451849 (٢٥-١٠-٢٠١٥).
- مرمل عماد، " *الجلسة التشريعية تفتح الباب على «الأسئلة المسيحية»*"، **جريدة السفير**، ٥ تشرين الثاني ٢٠١٥، http://assafir.com/Article/455071 (٥-١١-٢٠١٥).
- مرمل عماد، "*السنيورة: لهذه الأسباب فضّلنا فرنجية على عون*"، **جريدة السفير**، ٣٠ كانون الأول ٢٠١٥، assafir.com/article/464310 (٢-١-٢٠١٦).
- مرمل عماد، "*عندما يبشّر "حزب الله" بالرئيس المسيحي القوي*"، **جريدة السفير**، ١٣ حزيران ٢٠١٥، assafir.com/article/426775 (١٦-٠٦-٢٠١٥).
- مشموشي عامر، "*الموفد الفرنسي يعيد ملفّ الاستحقاق الرئاسي إلى اللبنانيين والبابا عبر الراعي يعيده إلى القيادات المسيحية مع تحميلها المسؤولية*"، **جريدة اللواء**، العدد ١٤٢٨١، ١٢ شباط ٢٠١٥.
- مكاري نبيل، "تعديلات على الدستور اللبناني لتجنّب الفراغ في الأزمات"، **صحيفة الحياة**، ١٢ أيلول ٢٠١٥، www.alhayat.com/opinion/writers/11119060 (٢٦-١٠-٢٠١٥).
- موفق رلى، "*مقايضة إيرانية في الكواليس: تسهيلات في سوريا مقابل مكاسب في لبنان*"، **جريدة اللواء**، ٧ آب ٢٠١٥، http://www.aliwaa.com.lb/Article.aspx?ArticleId=255341 (١٠-٠٣-٢٠١٦).
- ناصيف نقولا، *"البيان الوزاري يستوحي مجدداً التناقض لتوأمة سلاح حزب الله بالقرار ١٧٠١"*، **جريدة الأخبار**، العدد ٩٦٩، ١٠ تشرين الثاني ٢٠٠٩، http://al-akhbar.com/node/67329 (٢٦-١١-٢٠١٥).
- ناصيف نقولا، "*الجميل: تشريع الضرورة استغناء عن الرئاسة*"، **جريدة الأخبار**، ٤ تشرين الثاني ٢٠١٥، http://www.al-akhbar.com/node/245234 (٥-١١-٢٠١٥).
- ناصيف نقولا، "*حوار سان كلو: العرّاب الفرنسي يعتمد على الوقت لإنضاج الحل*"، **صحيفة الأخبار**، ١٧ تمّوز ٢٠٠٧، http://www.al-akhbar.com/node/141618 (٢٥-٠١-٢٠١٦).
- ناصيف نقولا، "*خيارات بكركي: المرشّحون الأربعة... لكن الرئيس خامسٌ*"، **جريدة الأخبار**، ١ نيسان ٢٠١٤.
- ناصيف نقولا، "*عون-جعجع: نقيضان لا يصنعان رئيساً*"، **صحيفة الأخبار**، ١٣ كانون الثاني ٢٠١٥، www.al-akhbar.com/node/223680 (٢٠-٠٧-٢٠١٥).
- ناصيف نقولا، "فرنجية رئيساً... مع وقف التنفيذ"، **جريدة الأخبار**، ٨ كانون الأوّل ٢٠١٥، العدد ٢٧٦٠، www.al-akhbar.com/node/247656 (٨٠-١٢-٢٠١٥).

- ناصيف نقولا، *"ميتو عون: شغورٌ يساوي شغوراً"*، **جريدة الأخبار،** ٢٣ حزيران ٢٠١٥، العدد ٢٦٢٢، www.al-akhbar.com/node/236239 (٢٣-٠٦-٢٠١٥).
- ناصيف نقولا، *"النأي بالنفس ٢٠١٠-٢٠١٥: إيران دائماً"*، **جريدة الأخبار**، العدد ٢٥٥٩، ٤ نيسان ٢٠١٥، http://www.al-akhbar.com/node/229809 (٢٧-١١-٢٠١٥).
- نعوم سركيس، *"رئاسة الحكومة باب "عودة" إلى السعودية!"*، **جريدة النهار،** ١١ كانون الأول ٢٠١٥، العدد ٢٥٨٥٣، newspaper.annahar.com/article/292468 (١٣-١٢-٢٠١٥).
- نعوم سركيس، *لبنان "ساحة" حاجة للسعودية وإيران*"، **جريدة النهار،** ٩ تشرين الثاني ٢٠١٥، newspaper.annahar.com/article/282177 (٩-١١-٢٠١٥).
- نمر محمّد، *المسيحيون بين السنّة والشيعة... إلى أين؟*"، **جريدة النهار**، ٢٧ أيار ٢٠١٤، www.annahar.com/article/136754 (٠٤-٠٧-٢٠١٥).
- هندي توفيق، *التسوية آتية لا محالة!*"، **جريدة اللواء،** ١٥ كانون الأوّل ٢٠١٥، http://www.aliwaa.com/Article.aspx?ArticleId=269371 (٠٤-٠١-٢٠١٦).
- هيثم نبيل، *""الحريرية السياسية".. وجرح التمثيل المسيحي المفتوح*"، **جريدة السفير،** ١٢ أيار ٢٠١٥، assafir.com/article/419041 (١٩-٠٦-٢٠١٥).
- هيثم نبيل، *"رئيس الجمهورية مؤجّل.. حتّى يتّفق المسلمون!*"، **جريدة السفير،** ٢٢ حزيران ٢٠١٥، assafir.com/article/8/426610 (٢٢-٠٦-٢٠١٥).
- هيثم نبيل، *الرهان الإقليمي «أوهام».. وأزمة الرئاسة طويلة*"، **جريدة السفير،** ١٧ تشرين الثاني ٢٠١٥، http://assafir.com/article/457075 (١٧-١١-٢٠١٥).
- هيثم نبيل، *"عن التسوية المجمّدة.. وخريطة الدعم الدولي*"، **جريدة السفير،** ٢٩ كانون الأوّل ٢٠١٥، assafir.com/Article/464131 (٢-١-٢٠١٥).
- هيثم نبيل، *"عون وجعجع: "شيك مسيحي" بلا رصيد رئاسي*"، **جريدة السفير،** ٢١ كانون الثاني ٢٠١٦، www.assafir.com/article/468048 (٠٦-٠٣-٢٠١٥).
- هيثم نبيل، *"الكلّ شريك في "دم الرئاسة""*، **جريدة السفير**، ٩ آذار ٢٠١٥، assafir.com/article/406431 (١٢-١٠-٢٠١٥).
- هيثم نبيل، *"ما هي معطيات التقدّم الرئاسي لدى عون؟*"، **جريدة السفير،** ١٢ آذار ٢٠١٥، assafir.com/article/407157 (١٩-٠٦-٢٠١٥).

كما تمّ الاستعانة بـ: **الأنوار، النهار، الديار، الجمهورية، اللواء، السفير، الأخبار، البلد، المستقبل، السياسة الكويتية، الراي الكويتية، L'Orient le Jour.**

رابعاً: المراجع باللغة الأجنبية

- Baron Xavier, **Aux Origines du Drame Syrien 1918-2013**, Presse de l'Université Saint Joseph, Beyrouth , 2013.
- Edmond Rabbath**, La Constitution Libanaise Origines, Textes et Commentaires**, Publications de l'Université Libanaise Section des Etudes Juridiques, Politiques et Administratives, Beyrouth, 1982.
- **Lebanon in Limbo Postwar Society and State in an Uncertain Regional Environment**, Theodor Hanf and Nawaf Salam (eds.), Nomos Verlagsgesellschaft and Baden-Baden, Germany, 2003.
  - Ahmad Beydoun, "*A Note on Confessionalism*".
  - Kassir Samir, "*A Polity an UncertaRegional Environment*".
  - Salam Nawaf, *"Taif Revisited"*.
- Salamey Imad, **The Government and Politics of Lebanon**, Routledge, Oxon, 2014.

خامساً: الدراسات والمقالات باللغة الأجنبية

- Abi-Akl Philippe, *« Faute de Libaniser l'échéance, pas de Président pour l'Instant »*, in **L'Orient Le Jour**, 31-07-2015, lorientlejour.com/article/937020 (09-08-2015).
- Charaf Georges, *« Communautés et Etat, Communautés Dans l'Etat – le Cas du Liban »*, **Statut et Protection des Minorités : Exemples en Europe Occidentale et Centrale Ainsi que dans les Pays Méditerranéens**, Centre d'Etudes Européennes de l'Université de Szeged et de l'Université Jean MoulLyon III, Bruylant, Bruxelles, 2009.
- Georges Charaf, *« Dialectique d'Evolution de l'Exécutif au Liban : 1926-1992 »*, **Cahiers de la Mediterranée**, Université de Nice, Numéro 44, Juillet 1992.

  المترجمة إلى اللغة العربية بعنوان: جورج شرف، "*جدلية تطوّر السلطة التنفيذية في لبنان ١٩٢٦-١٩٩٢*"

سادساً: المؤتمرات والندوات المنشورة

- **بحثاً عن رئيس يُصنع في لبنان،** مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية، دار النهار، لبنان، الطبعة الأولى، أيار ٢٠١١.
  - بو منصف نبيل، "*التفتيش المسيحي عن بطل*".
  - الحسيني طلال، "*رئيس إنتقالي ببرنامج واضح*"
  - خوري رفيق، "*صنع الرّئيس من صنع الجمهورية*".
  - الضاهر مخايل، "*أي جمهورية وأي رئيس لها*".
  - طبّارة بهيج، "*رئيس توافقي لجمهورية الطائف*".
  - غانم جورج، "*الصناعة اللبنانية للرئيس شبه مستحيلة*"
  - مالك حبيب، "*التوافق على الرئيس يبدأ بالمسيحيين*".
  - ناصيف نقولا، "*اتفاق دولي إقليمي لبناني*".
  - ناصيف نقولا، "*الرئاسة اللبنانية في مهبّ الدول*"، الورقة الخلفية.
  - ناصيف نقولا، "*مظاهر التدخّل الخارجي في الاستحقاق الرئاسي*".

- **التوافقية وإدارة التعددية اللبنانية،** مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية، دار سائر المشرق، لبنان، الطبعة الأولى كانون الأول ٢٠١٣.
  - الصلح رغيد وبطرس جويل، "*الديمقراطية التوافقية من منظار تاريخي وعلمي*".
  - الصلح رغيد وبطرس جويل، "*العوامل المساعدة لقيام النّظام الديمقراطي التوافقي*".

- **شؤون لبنانية منبر الحوار ٢٠١٣،** مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية، دار سائر المشرق للنشر والتوزيع، لبنان، الطبعة الأولى، آب ٢٠١٤.
  - الخوري ميشال، "*الميثاق الوطني بين الثوابت والمتغيرات*".
  - الزّين جهاد، "*أولوية استقرار الكيان في زمن التفكّك السوري*".
  - شري محمّد، "*الإستفادة من الأزمة لبدء حوار تأسيسي*".
  - عبيد محمّد، "*انقسام داخلي حاد والأزمة مستمرّة*".
  - عبيد محمّد، "*لا استقرار دون تسوية إقليمية*".

- **قضايا عربية: منبر الحوار ٢٠١٣**، السنة ٦، مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية، الطبعة الأولى تموز ٢٠١٤.
  - سالم بول، "*سوريا وطريق التفكك الطويل*".
  - قمورية أمين، ""*جنيف السوري" شبيه "لوزان اللبناني*"".

- "وقائع المؤتمر السنوي الأول بعنوان صلاحيات رئيس الجمهورية بين النصّ الدستوري والممارسة السياسية"، الإدارة المركزية للجامعة اللبنانية، ٣١ كانون الثاني ٢٠١٤، **مجلّة الحقوق والعلوم السياسية**، العدد ٢٠١٤/١، الجامعة اللبنانية كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية، لبنان.
  - الأشمر حسن، *"رئيس الجمهورية في النظام السياسي اللبناني: حاكم أم مرجعية"*.
  - تنوري أوجيني، (مداخلة).
  - الخير خالد، *"طبيعة النظام السياسي في لبنان"*.
  - سلامة سيمون، (مداخلة).
  - سليمان عصام، (مداخلة).
  - شكر زهير، *"رئيس الجمهورية في لبنان بعد الطائف من حاكم مطلق إلى شريك"*.
  - عبدالله محمّد عيسى، (مداخلة).
  - عطالله طوني، "*صلاحيات رئيس الجمهورية منصوص عنها في اتّفاق الطائف والدستور وليست موجودة في اتّفاق الدوحة*".
  - عقل عقل، (مداخلة).
  - عقل ماري تريز، *"رئيس الجمهورية في النظام اللبناني"*.
  - قبّاني خالد، (مداخلة).
  - منصوري وسيم، (مداخلة).

- **منبر الحوار ٢٠١١: عام الانفجار العربي والترقّب اللبناني**، مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية، إعداد شارل سابا ورشا أبي حيدر، الطبعة الأولى حزيران ٢٠١٢.
  - الخازن فريد، "*الاصلاح والحدّ من الخسائر لمواجهة التحديات*".
  - عبيد محمّد، "*التعددية المطلوبة تحت سقف الثوابت*".

- **منبر الحوار ٢٠١٤**، مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية:

الدستور في انتخابات الرئاسة: وجهة نظر أم أحكام واضحة، ندوة بتاريخ ٢ نيسان ٢٠١٤. نقلاً عن الموقع الالكتروني للمركز http://www.if-cl.org/Subpage.aspx?pageid=956 (٢٨-١٠-٢٠١٥)
  - جريصاتي سليم. (وقد نشرت صحيفة النهار هذه الدراسة تحت عنوان: *"رئاسيات ٢٠١٤ – الاستحقاق الرئاسي في الدستور: الفراغ خلل في الصيغة وصلاحيات رئيس الجمهورية لا تُعقد لغير ماروني"*، ٢٩ نيسان ٢٠١٤، newspaper.annahar.com/article/129199 (٢٥-١٠-٢٠١٥).)
  - ناصيف نقولا، (مداخلة).

الصيغة اللبنانية والتغيرات الاقليمية، ندوة بتاريخ ١٥ تشرين الأول ٢٠١٤، نقلاً عن الموقع الالكتروني للمركز www.if-cl.org/subpage.aspx?pageid=973 (١٢-٠٨-٢٠١٥).
  - غانم جورج، (مداخلة).

- بو حبيب عبدالله، "*خطاب المرجعيات السياسية، كيف تقارب المرجعيات السياسية المسيحية الأزمة الحالية*"، **مؤتمر خطاب القيادات السياسية المسيحية في وقت الأزمات**، مركز الشرق المسيحي للبحوث والمنشورات في جامعة القديس يوسف – كلية العلوم الدينية، بيروت، ٢٥ كانون الثاني ٢٠١٣، ص ٧، Cerpoc.blogs.usj.edu.lb/files/2013/02/bouhabib.pdf (١٢-٠٧-٢٠١٥).

- Fakhoury-Muhlbacher Tamirace, “Power-Sharing Systems: Theoretical Approaches and Case Studies”, Conference Report of the 4th Byblos Autumn School, September 5-15 2006, Germany, **Letters from Byblos Number** 13, International Centre for Human Sciences, Byblos, 2007.
  - Fakhoury-Muhlbacher Tamirace, *“Theorising Consociationalism”*.
  - Salam Nawaf, “*Revisiting the Lebanese Formula*”.

سابعاً: المواقع الالكترونية

- **موقع منظمة الأمم المتحدة** ny.un.org
- **الموقع الرسمي لرئاسة الجمهورية اللبنانية** /http://www.presidency.gov.lb.
- **الموقع الرسمي لمجلس النوّاب اللبناني** /https://www.lp.gov.lb.
- **موقع رئاسة الحكومة اللبنانيّة** /http://www.pcm.gov.lb
- **الموقع الرسمي للانتخابات النيابية** /http://www.elections.gov.lb

- **موقع إيلاف:** يوسف الياس، "*برّي يقفل البرلمان أمام الحكومة*"، ٢٠ آذار ٢٠٠٧، http://elaph.com/ElaphWeb/Politics/2007/3/220128.htm (١٣-١-٢٠١٦).
- **وكالة أخبار فارس الإيرانية**، arabic.farsnews.com
- **وكالة أنباء الجمهورية الاسلاميّة**، /www.irna.ir
- **وكالة الأنباء المركزية**، /http://www.almarkazia.com
- **الوكالة الوطنية للإعلام** /www.nna-leb.gov.lb

- **المركز العربي للبحوث والدراسات:**
  - بشير هشام، "*أبعاد متشاركة: تنامي الدور الإيراني في المنطقة العربية*"، ١٩ تشرين الثاني ٢٠١٥، http://www.acrseg.org/39601 (٢٠-١١-٢٠١٥).

▪ سويلم حسام، *"مضيق "هرمز" بين العمليات الدفاعية والهجومية"*، ٢٩ كانون الأول ٢٠١٣، http://www.acrseg.org/2292/bcrawl (٢٠-١١-٢٠١٥).

- **مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية:** طاهر قحطان حسين، *"الحملة العسكرية على الحوثيين.. الأسباب والنتائج"*، ١ نيسان ٢٠١٥، mcsr.net/news21 (٢٠-١١-٢٠١٥).
- **مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية،** لندن، http://www.asharqalarabi.org.uk
- **مؤسسة Heinrich Boll للدراسات،** مكتب الشرق الأوسط: مراد علي، *"الدستور اللبناني والسياسيين وعقدة الفراغ الرئاسي"*، ٤ تمّوز ٢٠١٤، lb.boell.org/ar/2014/07/04/ldstwr-llbnny-wlsysyyn-wqd-lfrg-lrysy

- **موقع العلاقات الإعلامية في حزب الله،** /http://www.mediarelations-lb.org
- **الموقع الرسمي للتيار الوطني الحر ،** /www.tayyar.org
- **موقع قوى ١٤ آذار ،** /http://www.14march.org

- **موقع بيروت برس الإخباري** /http://beirutpress.net
- **موقع جريدة النهار** /http://www.annahar.com
- **موقع جنوب لبنان،** /http://southlebanon.org
- **موقع جنوبية** /janoubia.com: الأمين علي، *الرئيس "مسيحي" بالإنتخاب.. وإلّا فالتوافق بيد "المسلمين"*"، ٤ كانون الثاني ٢٠١٥، janoubia.com/2015/01/04 (٠٣-٠٦-٢٠١٥).
- **موقع صحيفة الوطن المصرية:**
  ▪ جبيل سيد، "*«حرب العمائم» بين السنة والشيعة تعيد رسم خريطة المنطقة.. ومصر في مرمى النيران*"، ٢٢ نيسان ٢٠١٤، http://www.elwatannews.com/news/details/467784 (١٦-١١-٢٠١٥).
  ▪ شنح محمّد، *"بعد قطع العلاقات بين السعودية وإيران... هل تشهد المنطقة حرباً مسلّحة بين السنّة والشيعة؟"*، ٠٣ كانون الثاني ٢٠١٦، www.elwatannews.com/news/details/896602 (٠١-٠٣-٢٠١٦).
- **موقع قناة المنار ،** /http://www.manartv.com.lb
- **موقع الكلمة أونلاين،** www.alkalimaonline.com
- **موقع ليبانون ديبايت الإخباري،** www.lebanondebate.com
- **موقع ليبانون فايلز الإخباري،** /http://www.lebanonfiles.com : غرّة جورج، *"رائحة الطبخة الرئاسية تفوح من معراب وتصل إلى باريس والرياض"*، ١٣ كانون الثاني ٢٠١٦، www.lebanonfiles.com/news/985128 (١٤-٠١-٢٠١٦).
- **موقع المقاومة،** /http://www.moqawama.org
- **موقع المنية،** /http://www.elminieh.com.

- **موقع ناو ليبانون، /https://now.mmedia.me** : ميرا عبدالله، *المشروع الصحّ في الوقت الخطأ*"، ترجمته عن الإنكليزية زينة أبو فاعور، ٢ آب ٢٠١٥.
- **موقع النشرة الإخباري:** الخطيب ماهر، *التوجّهات السعودية في لبنان: الانتظار أوّلاً وأخيراً*"، ١٩ تشرين الأول ٢٠١٥، http://www.elnashra.com/news/show/923426 (١٨-١١-٢٠١٥).

- **معجم أوكسفورد البريطاني** /http://www.oxforddictionaries.com
- **معجم المعاني الجامع** /http://www.almaany.com.
- معجم الكتروني باللغة الإنكليزية: dictionary.reference.com

- **موقع المرصد السوري لحقوق الانسان:** شقير وليد، *الرئاسة السورية قبل اللبنانية*"، ٢٥ نيسان ٢٠١٤، /http://www.syriahr.com/2014/04/page/20 (١٧-٠٦-٢٠١٥).
- **الصفحة الرسمية للرئيس نجيب ميقاتي على موقع فايسبوك،** بتاريخ ١١ نيسان ٢٠١٢، https://www.facebook.com/NajibMikati/posts/10150791896752667 (٢٨-١١-٢٠١٥).
- "*ميشال عون يعقد مؤتمراً صحفيًا حول تعطيل الانتخابات الرئاسية*"، ١٥ أيار ٢٠١٥، www.elfagr.org/1742890 (١٠-٠٦-٢٠١٥)؛ ولمشاهدة الكلمة المتلفزة على **موقع Youtube:** youtu.be/M_HNHa4LKVU (نقلاً عن قناة الـOTV) (١٠-٠٦-٢٠١٥).

- International Crisis Group, **Lebanon's Self-Defeating Survival Strategies**, Middle East Report Number 160, Brussels – Belgium, 20 July 2015, p. 18. http://www.crisisgroup.org/~/media/Files/Middle%20East%20North%20Africa/Iraq%20Syria%20Lebanon/Lebanon/160-lebanon-s-self-defeating-survival-strategies.pdf (15-10-2015).
- **Stratfor**: "*For Iran, Helping Lebanon May Not be Worth the Cost*", 2 March 2016, https://www.stratfor.com/geopolitical-diary/iran-helping-lebanon-may-not-be-worth-cost?id=be1ddd5371&uuid=989a9999-6393-4036-8b8f-3c1cb9f1c201 (02-03-2016).

الفهرس